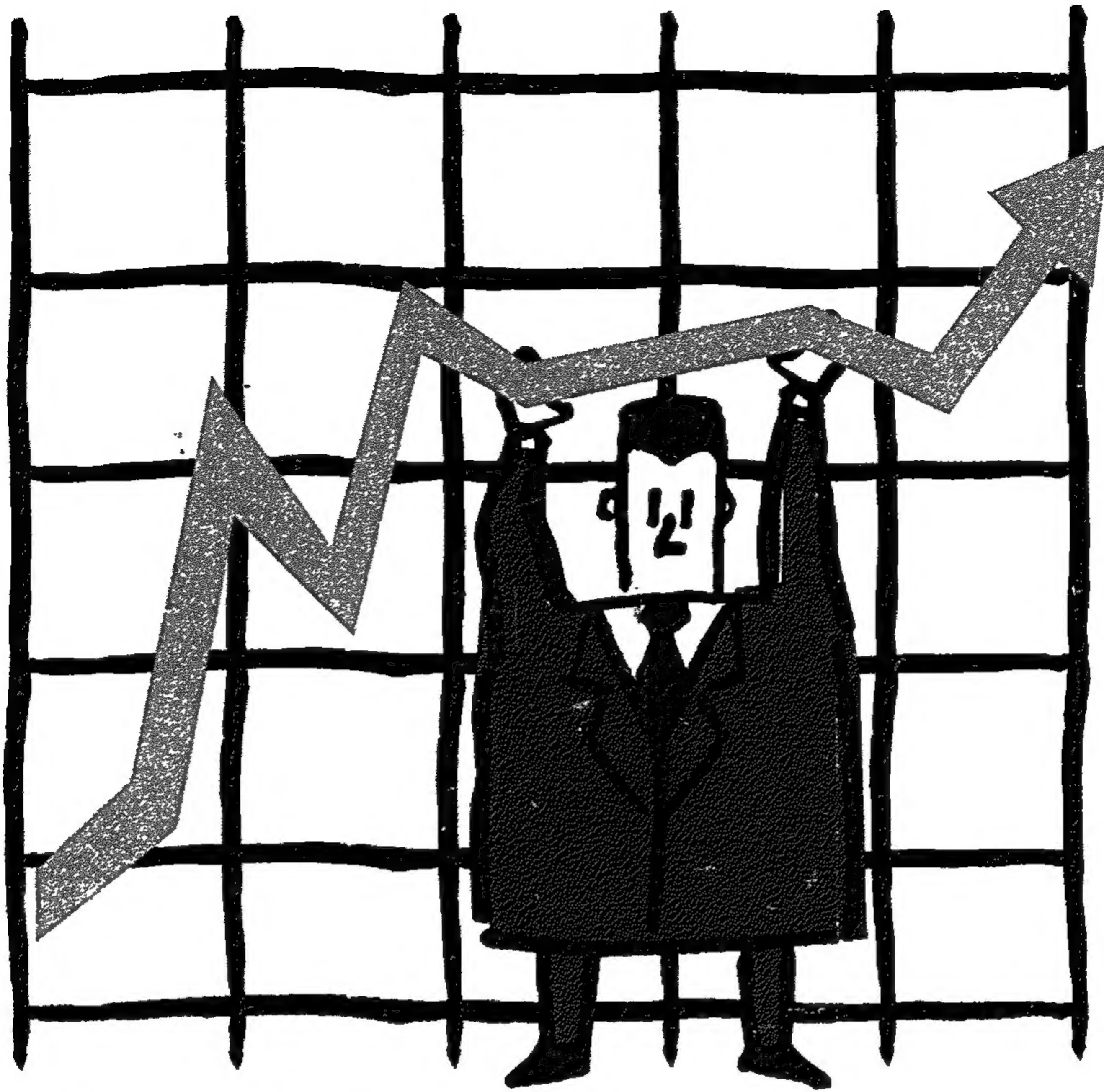


المشروع القومي للترجمة



التثبيت والتكيف في مصر

إصلاح أم إهدار للتصنيع؟

تأليف: جودة عبد الخالق
ترجمة: سمير كُريّم
تقديم: إبراهيم شحاتة

635

المشروع القومي للترجمة

التثبيت والتكيف فى مصر

إصلاح أم إهدار التصنيع؟

تأليف: جودة عبد الخالق

تقديم: إبراهيم شحانة

ترجمة: سمير كُريم



٢٠٠٤

المشروع القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد ٦٣٥
- التثبيت والتكيف فى مصر
- إصلاح أم إهدار للتصنيع؟
- جودة عبد الخالق
- سمير كُريم

هذه ترجمة كاملة لكتاب:

Stabilization and Adjustment in Egypt

Reform or De-Industrialization?

تأليف: **Gouda Abdel-Khalek**

الصادر عن:

Edward Elgar

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.

شارع الجبلية بالأوبرا — الجزيرة — القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

TEL: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة.

إهداء

إلى أُمي
وإلى ذكري أبي

المحتويات

٩	- قائمة الجداول.....
١٥	- هذا الكتاب.....
١٧	- شكر وتقدير.....
١٩	- تقديم.....
٢١	- مقدمة الطبعة العربية.....
٢٣	- مقدمة المؤلف.....
٣١	- تذييل للمقدمة.....
٣٧	- الفصل الأول : تجارب التثبيت قبل التسعينيات.....
١١١	- الفصل الثانى : "الإصلاح" الاقتصادى فى التسعينيات.....
	- الفصل الثالث : آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى الكلى:
١٣٩	هل هى إصلاح هيكلى أم مرض هولندى؟.....
٢٠٥	- الفصل الرابع : الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة.....
	- الفصل الخامس : آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى
٢٤٥	الجزئى، ١. صناعة الألومنيوم.....
	- الفصل السادس : آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى الجزئى
٢٨١	٢. صناعة الحديد والصلب.....
	- الفصل السابع : برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والتصنيع /
٣٢١	ملاحظات ختامية.....
٣٤٥	- ملاحق.....
٣٦٥	- قائمة المراجع.....

قائمة الجداول

الصفحة		
٤٣	ميزان الموارد بالأسعار الجارية ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤	١-١
٤٤	صادرات البترول، إجمالى الصادرات وفجوة الموارد مع استبعاد صادرات البترول، ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤.	٢-١
٤٩	تطور ودائع القطاع الخاص فى البنوك.	٣-١
	تحويلات العاملين بالخارج وحصيلة الصادرات غير المنظورة ١٩٧٥ - ١٩٨٤/٨٥.	٤-١
٥٠		
٥٥ ، ٥٤	هيكل أسعار الفائدة.	٥-١
٥٦	مؤشرات نقدية مختارة.	٦-١
٦١	المؤشرات الخاصة بالائتمان فى اتفاق للتثبيت ١٩٧٩-١٩٨١	٧-١
٦٥	مؤشرات مختارة للمالية العامة.	٨-١
	نسبة أسعار المزرعة إلى تكلفة الوحدة، وإلى أسعار القيمة الثابتة، وإلى الأسعار الدولية للمحاصيل الزراعية التى تقوم الحكومة بتسويقها فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣.	٩-١
٧١		
	الأنصبة القطاعية فى الناتج المحلى الإجمالى ومعدلات نموها فى الفترة ١٩٦٩/٧٠ - ١٩٨٤/٨٥	١٠-١
٧٣ ، ٧٢	ميزان المدفوعات على الحساب الرأسمالى ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤.	١١-١
٧٩	تمويل عجز الحساب الجارى، ١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤.	١٢-١
٨٠	الدين طويل الأجل وعبء الديون.	١٣-١
٨١	الحجم النسبى للقطاع العام ١٩٧٥-٧٩	١٤-١
٩٤	اتجاهات التضخم ١٩٦٥/٦٦ - ١٩٨٥.	١٥-١
١٠١ ، ١٠٠		

١٠٩	١-١-١٠ (م) تكوين الأسعار في خلال السبعينيات والثمانينيات.
١١٤	١-٢ مؤشرات اقتصادية مختارة ٨٦/١٩٨٥ - ٩٢/١٩٩١
	٢-٢ متغيرات المالية العامة في ظل برنامج الإصلاح
١١٦	الاقتصادى والتكيف الهيكلي.
١٢٠	٣-٢ سعر الصرف للأغراض الجمركية.
	٤-٢ مقارنة بين القانونين القديم والجديد لمشروعات القطاع
١٢٣	العام.
	٥-٢ نسبة تغطية العوائق غير الجمركية للإنتاج المحلى
١٢٦	(كنسبة من الناتج المحلى)
	٢-١-١٠ (م) إجراءات تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح
١٣٧ ، ١٣٦	الاقتصادى والتكيف الهيكلي ٩٨-١٩٩١.
١٤٩	١-٣ الميزان التجارى للفترة ٨٦/١٩٨٥ - ٩٢/١٩٩١
١٥٠	٢-٣ مؤشرات اقتصادية مختارة ٨٨/ ١٩٨٧ - ٩٦/١٩٩٥
	٣-٣ الميزان التجارى، أسعار الصرف الضمنية ونسبة
١٥١	الصادرات/الواردات ١٩٧٨-١٩٩١/٩٢.
	٤-٣ الاحتياجات المباشرة والكلية من واردات السلع
١٥٣ ، ١٥٢	١٩٨٩/١٩٩٠.
١٦١ ، ١٦٠	٥-٣ سعر الصرف الحقيقى الفعال ١٩٧٣-١٩٩٦
	٦-٣ سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى، سعر اليورو
١٦٢	للدولار الأمريكى
	٧-٣ إصدارات أذون الخزانة، وأسعار الفائدة، والاحتياطيات
١٦٦	الدولية.
١٧٦	٨-٣ الودائع فى الجهاز المصرفى ١٩٨٩-١٩٩٣
	٩-٣ تطور الوسط الحسابى والتشنت للمعدلات الاسمية
١٧٨	للضرائب الجمركية.

١٨٣ ، ١٨٢	معدلات الحماية الاسمية الفعالة ١٩٩٦-١٩٨٦	١٠-٣
	نمو وهيكل الناتج المحلى الإجمالى ٨٢/١٩٨١ -	١-٤
٢١٣ ، ٢١٢	٩٦/١٩٩٥ بالأسعار الثابتة ٨٢/١٩٨١.	
٢١٦	إسهام الصناعة فى الاقتصاد ٩٦/١٩٩٥-٦١/١٩٦٠	٢-٤
٢٢٠	نمط الملكية فى قطاع الصناعة ٩٦/١٩٩٥-١٩٧٥	٣-٤
	الأهمية النسبية لمختلف نواحى النشاط الصناعى	٤-٤
٢٢٥	١٩٧٥-٦٦/١٩٦٥	
	متوسط معدل النمو السنوى لنسبة رأس المال/ العمل،	٥-٤
	والإنتاجية الكلية للعوامل ومتوسط إنتاجية العمال	
٢٣٠	١٩٧٠-٨٧/١٩٨٦	
	الكثافة الرأسمالية فى قطاع الصناعة	٦-٤
٢٣٤	١٩٨٧ / ٨٨-٩٦/١٩٩٥	
	تطور الصادرات الصناعية ٨٢/٨١ - ٩٢/٩١،	٤-(١.م)
٢٤١	والأهداف للفترة ٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦ بالأسعار الجارية.	
	التباين بين الربحية الاقتصادية والمالية: تقديرات لسنة	٤-(٢.م)
٢٤٣ ، ٢٤٢	واحدة، السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١.	
	الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف	١-٥
٢٥١	الهيكلى على شركة مصر للألومنيوم.	
	مبيعات الطاقة الكهربائية من هيئة كهرباء مصر	٢-٥
٢٥٥	٩٨/١٩٩٧- ٩٣ / ١٩٩٢	
	تطور أسعار بيع الكهرباء الموردة إلى الشركة المصرية	٣-٥
٢٥٦	للألومنيوم (ذات الجهد الفائق ١٩٧٦-١٩٩٨).	
٢٥٩	بيانات عن الأداء النمطى وأداء شركة مصر للألومنيوم.	٤-٥
٢٦١	متجه التكلفة للألومنيوم الساخن.	٥-٥
٢٦٣	استهلاك الكهرباء بالنسبة لكل طن من الألومنيوم.	٦-٥

٢٦٩	٧-٥	إيرادات التصدير لشركة مصر للألومنيوم ٩٨/١٩٩٧ - ٨٥/١٩٨٤
٢٧٠	٨-٥	أسعار بيع الألومنيوم ٩٨/١٩٩٧ - ٨٧/١٩٨٦
٢٧٦	٩-٥	تطور تشكيلة المنتجات ٩٨/١٩٩٧ - ٨٤/١٩٨٣
٢٧٩	٥-(١٠)	المراحل المختلفة لتطور الطاقة التصميمية في شركة مصر للألومنيوم.
٢٨٧	١-٦	الناتج والمبيعات المحلية والصادرات ٩٨/١٩٩٧-٨٥/١٩٨٤
٢٨٩	٢-٦	كثافة العمالة، ورأس المال في الشركة المصرية للحديد والصلب.
٢٩١	٣-٦	حقوق الملكية، والديون والسحب على المكشوف ٩٨/١٩٩٧-٨٥/١٩٨٤
٢٩٣	٤-٦	الناتج واستهلاك وتكلفة الكهرباء ٩٨/١٩٩٧- ٨٨/١٩٨٧
٢٩٨	٥-٦	المتطلبات من الكهرباء لكل طن من منتجات الصلب النهائية.
٣٠٢	٦-٦	أسعار المدخلات من الطاقة ١٩٩٧-١٩٧٣
٣٠٧	٧-٦	الناتج من الصلب وتكلفة وأسعار الكهرباء ٩٨/١٩٩٧- ٨٨/١٩٨٧
٣١٠	٨-٦	كمية الناتج للقيمة والسعر للطن من الصلب ٩٨/١٩٩٧- ٨٥/١٩٨٤
٣١٤	٩-٦	المدفوعات عن الفوائد والأجور والإيجار والقيمة المضافة ٩٨/١٩٩٧- ٨٨/١٩٨٧
٣١٦	١٠-٦	المخزون من منتجات الصلب تامة الصنع في الشركة المصرية للحديد والصلب ٩٨/١٩٩٧- ٩١/١٩٩٠.

٣٤٥	١٩٩٧	١-١ م	تطور نظام أسعار الصرف وأسعار الصرف ١٩٤٥-
٣٧٤ ، ٣٤٦	١٩٩٧ - ١٩٧٣	١-٢ م	أسعار الصرف
٣٥٣		١-٣ م	معدل استنفاد البترول
٣٥٥		١-٤ م	تطور الأسعار المحلية للطاقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب دراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر [ERSAP]، والآثار التى كانت محل اهتمام كبير بالنسبة للمجتمع الدولى. وتعتبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن البرنامج يمثل قصة نجاح بل ويعتبر نموذجًا تحتذى الدول الأخرى. إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى له أيضًا منتقديه على أية حال، والذين يرفضون اتجاهه نحو تحجيم الحكومة، ويخشون من الآثار السلبية المحتملة على النمو والتنمية، ويتناول المؤلف هذه الاهتمامات بالبحث جنبًا إلى جنب مع الآثار السلبية الاجتماعية المحتملة للبرنامج.

وهذه الدراسة الحيوية التى جاءت فى حينها تتناول بالتحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى على مستويين متميزين هما مستوى الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى. فعلى المستوى الكلى تتناول الدراسة آثار البرنامج على متغيرات تتضمن أسعار الفائدة والصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة والتضخم، أما على المستوى الجزئى، فقد تم النظر فى حالتى دراسة بالتفصيل هما: صناعة الألومنيوم وصناعة الحديد والصلب، وكلاهما من الصناعات كثيفة الطاقة، وتأثرتا على وجه الخصوص ببرنامج الإصلاح الاقتصادى لزيادة أسعار الطاقة كى تتعادل مع الأسعار العالمية، كما أنهما أيضا تعتبران عادة من الصناعات الأساسية لأى عملية تصنيع جادة.

وهذا الكتاب سيكون بلا شك ذا فائدة وأهمية للممارسين وصانعى السياسات، والدارسين للاقتصاد والاقتصاد الصناعى واقتصادات التنمية ودراسات التنمية.

شكر وتقدير

كان إسهام عدد كبير من المؤسسات والأفراد هو ما أدى إلى إتمام هذا العمل وإلى ظهور هذا الكتاب. وكان لما قدمه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الفضل فى تيسير العمل الميدانى الذى قام على أساسه البحث (الذى تضمن حالتين دراسيتين فى قطاع الصناعة).

ولقد لقي المشروع كل دعم وتأييد من جانب المهندس زكى بسيونى، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم ومن العاملين بالشركة، ولا يفوتنى أن أذكر بالعرفان والتقدير ما لقيته من مساعدة من جانب كل من المرحوم المهندس سليمان رضا، الرئيس السابق للشركة والوزير الأسبق للصناعة والثروة المعدنية، مما كان له أكبر الأثر فى البحث الميدانى.

كذلك بذل المهندس على حلمى رئيس مجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية وهيئة العاملين بالشركة أقصى ما فى وسعهم للإجابة على ما طلبه المؤلف من استفسارات وأسئلة، وعبروا عن آرائهم مما وفر قدراً من الآراء له وجاهاته، وكان لكل ذلك أهميته الحيوية فى إتمام هذا العمل.

وقد قدمت مؤسسة اينى إنريكوماتى (FEEM) الإيطالية الدعم المالى لكل من القيام بالبحث، ولبحث مناقشة النتائج الأولية فى مؤتمرات عقدت فى ميلانو - إيطاليا والقاهرة. وتتبعى الإشادة بشكل خاص بما قام به الدكتور جياكومو لوتشيانى، نائب المؤسسة للإستراتيجيات الدولية آنذاك، لدعمه المتواصل الذى لم يفتّر طوال المشروع فى مختلف مراحله.

وينود المؤلف أيضاً بالمساعدة التى تلقاها من كثير من الأفراد فى مختلف المناصب والأماكن والتخصصات والذين يصعب حصرهم ونكر كل منهم على انفراد، ولكنه يود أن يذكر بالتقدير تلك المقترحات المفيدة التى

تلقاها من المشاركين في المؤتمرات والندوات التي عقدت في كل من القاهرة وميلانو والتي جرى فيها مناقشة وبحث مختلف جوانب ونواحي العمل.

ويدين المؤلف بالتقدير بصفة خاصة إلى كل من الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله رئيس منتدى العالم الثالث (مكتب القاهرة)، وإلى الدكتور إبراهيم العيسوى بمعهد التخطيط القومى، والدكتور سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد، والمهندس محمد عبد الوهاب الوزير الأسبق للصناعة والثروة المعدنية، والدكتورة كريمة كريم الأستاذ بجامعة الأزهر، والدكتور المنجى بوغزالة، من جامعة تونس، وشانج بويانج كبير الأخصائيين السابق بمكتب البنك الدولى بالقاهرة، والدكتور إبراهيم شحاتة نائب الرئيس والمستشار القانونى للبنك الدولى السابق بواشنطن، والسيد/ أرفند سوبرامنيان الممثل المقيم السابق لصندوق النقد الدولى بالقاهرة، وستيفن يو، من مركز بحوث السياسات الاقتصادية بلندن، والدكتور أحمد جلال مدير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالقاهرة.

وإلى كل هؤلاء أود أن أعبر عن عظيم تقديري وامتناني، وإن كان لا يمكن فى نفس الوقت مساءلتهم عن أية أخطاء سواء فى الرصد أو فى الرأى، فالمسئولية بأكملها هى مسئولية المؤلف.

وأخيراً وليس آخراً، لابد من كلمة للتعبير عن الامتنان والتقدير بصفة خاصة للدكتورة كريمة كريم، الزميلة الدائمة والصديقة المخلصة والزوجة العزيزة، إذ إننى أشعر فعلاً بأننى مدين لها لما قدمته من عون وتشجيع لولاه ما كان هذا العمل وإنجاز المهمة.

تقديم

ينتمي مؤلف هذا الكتاب، وهو اقتصادى مصرى بارز، إلى أحد أحزاب المعارضة المحترمة ذات الاتجاهات اليسارية القوية. وعلى أية حال فإن الدراسة التى قام بها لا تعارض البرنامج الأخير الذى قامت به مصر للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى دعمه كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ولكنها تحاول فقط أن تظهر بعضا من الآثار السلبية التى تعزى إلى هذا البرنامج والتى يمكن تجنبها أو تخفيفها. فمن الممكن وضع تتابع أفضل لخطوات مثل تحرير التجارة وتخفيض حدود الائتمان، ورفع أسعار الفائدة، وتعديل أسعار الطاقة، كما يمكن مراجعة نظام سعر الصرف لتجنب الارتفاع الفعلى للجنيه المصرى المرتبط بالدولار، مع إمكان تخفيف قدر معقول من الضغط والتخفيض فى الموازنة العامة، وإبقاء قدر من الضوابط على حرية انتقال رءوس الأموال، وقد أحسن المؤلف تقديم وجهة نظره وحججه، على الرغم من تعارضها مع النظرة العامة التى تتبعها الأغلبية فى مصر والتى ترى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى قد أدى بشكل كبير إلى تحسين أحوال الاقتصاد الكلى وأنه كان من الممكن أن يؤدى إلى نتائج أفضل، لو كان تنفيذه قد تم بشكل أسرع، وبخاصة فيما يتعلق بالخصخصة وترشيد الأسعار.

ويقر المؤلف بأن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى كانت له آثار مختلطة على الصناعة المصرية التى يسيطر عليها القطاع العام، وهو يزعم على أية حال، أنه كان لابد من إجراء إعادة الهيكلة بشكل أعمق للصناعات الرئيسية، بحيث تسبق أو تصاحب إدخال إجراءات الإصلاح. وعلى سبيل إعطاء المثال، فإنه يشير إلى مصنع الحديد والصلب بحلوان، ومع ذلك، فإن من المشكوك فيه أن أية عملية إعادة هيكلة كانت ستتخذ هذه

المنشأة ذات الأعداد الغفيرة من العمالة، والتي ما زالت تسبب خسائر ضخمة للاقتصاد، ويبدو أن التوجه الفكرى قد منع المؤلف من النظر فى إجراءات، قد تكون هى العلاج الوحيد لتلك الصناعة التى تحظى بقدر كبير من الدعم، على الرغم من آثارها فى الأجل القصير، بينما تتميز بقدر كبير من عدم الكفاءة.

وقد كان المؤلف على حق عندما أشار إلى عدم توافق بعض الأساسيات Fundamentals فى الاقتصاد المصرى، بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى - مثل العملة المحلية التى استمرت قيمتها ترتفع (حتى وقت قريب)، وتصاعد الدين المحلى الذى تجرى خدمته على حساب الإنفاق الاجتماعى الحيوى، ولا يتطلب الأمر من المرء مشاركة المؤلف فى معتقداته حتى يتفق معه فى هذه النتيجة التى وصل إليها إذ إنه على الرغم من أن الاقتصاد المصرى بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يبرز - فى مجموعه - فى شكل أفضل كثيرًا، فما زال أمامه طريق طويل عليه أن يقطعه فى سبيل الإصلاح.

إن هناك كثيرًا من الدروس التى يمكن لمصر والدول النامية الأخرى استخلاصها من التحليلات التى قام بها المؤلف للأخطاء التى وقعت فى أثناء تنفيذ الإصلاح الاقتصادى فى مصر، كما أن على موظفى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أيضًا أن ينظروا بجدية إلى تلك النتائج التى تضمنتها هذه الدراسة التى سطرت بعناية، بما يمكنهم من التغلب على الأخطاء المماثلة فى الوقت الملائم فى برامج الإصلاح المقبلة.

إبراهيم شحاتة

النائب الأول للرئيس

والمستشار القانونى العام للبنك الدولى

مقدمة الطبعة العربية

ها هو الحلم يتحول إلى واقع. وبعد محاولات مستميتة لإصدار طبعة باللغة العربية، الأم، كان التكليف بالنجاح. فالحمد لله.

إن هذا الكتاب محاولة لوضع السياسات التي تصدر عن مؤسسات بريتون وودز في واشنطن العاصمة الأمريكية، والتي تسمى " إجماع واشنطن " (Washington consensus) موضع الاختبار. وقد فعلنا ذلك من خلال تحليل متعمق لتجربة مصر في التثبيت والتكيف الهيكلي، أو ما أصبح يعرف اختصاراً بالإصلاح الاقتصادي.

وتسعى الدراسة إلى مناقشة هذه السياسات من داخل منطقها ذاته وليس من خارجه. فهذا في تقديرنا هو المنهج الأكثر فعالية في زلزلة الأساس الفكري لتلك السياسات التي تم فرضها من خلال سطوة ونفوذ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية. كما تم الترويج لها من خلال مراكز البحوث والدراسات والدوائر الأكاديمية ذات التوجه النقودي (Monetarist) والكلاسيكي الجديد (Neoclassical).

وما كان لهذا العمل أن يخرج للناس بلغتهم لولا الموقف الواعي للمجلس الأعلى للثقافة، الذي تحمس لإدراجه ضمن المشروع القومي للترجمة الذي يرعاه المجلس، ولذلك فإنني أشكر الأستاذ الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة على رعايته ودعمه لفكرة ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية. كما أشكر أيضاً كلا من الدكتور عماد أبو غازي مستشار أمين عام المجلس والدكتورة شهرة العالم على الحماس الذي أبدياه والجهد الذي بذلاه لخروج الترجمة إلى النور.

ولا يفوتني أن أنوه بالجهد المخلص والمثابر الذي بذله الأستاذ سمير
كريم في ترجمة الكتاب. فهو بذلك قد أسدى إلى وإلى القراء خدمة جليلة. فله
منى الشكر والتقدير.

جودة عبد الخالق

أكتوبر ٢٠٠٣

المعادي - القاهرة

مقدمة المؤلف

بدأ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى يطلق عليه اختصاراً برنامج الإصلاح الاقتصادى أو (ERSAP) منذ عام ١٩٩١. ولما كان البرنامج قد جاء بعد محاولات التثبيت التى جرت فى السبعينيات والثمانينيات، فقد أثار فعلاً قدراً كبيراً من الاهتمام من جانب الحكومة، ومنظمات الأعمال، والمنظمات الدولية والمجتمع الأكاديمى. وكان من الطبيعى أن يثير وجهات نظر مختلفة بشأنه، فبينما أن هناك من يؤيدون البرنامج تأييداً تاماً، على أساس أنه يمثل قصة نجاح، وفى الواقع فإن كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يعتبران برنامج الإصلاح الاقتصادى من عدة نواح مثلاً يحتذى بالنسبة للدول الأخرى، على أن هناك من جانب آخر من يعارض البرنامج بشدة إذ إنهم يعارضون اتجاهه إلى تحجيم الحكومة، ويخشون ما قد ينجم عنه فى النهاية من آثار سلبية على النمو والتنمية وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الآثار الاجتماعية السلبية أيضاً من بين أسباب القلق، وذهب البعض أحياناً، إلى اقتراح إجراءات بديلة.

وكما يوحى عنوان الكتاب، فإن الدراسة الحالية تركز على آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التصنيع فى مصر. وقد جرى تحليل آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على مستويين مختلفين هما المستوى الكلى والمستوى الجزئى. فعلى المستوى الكلى، قمنا باستقصاء الآثار الفعلية و/أو المحتملة للبرنامج على بعض المتغيرات مثل سعر الفائدة، وسعر الصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة، والتضخم، والادخار، والاستثمار، والنمو، وهيكى الناتج المحلى الإجمالى. وعلى المستوى الجزئى تم إجراء دراسة حالتين فى قطاع الصناعة بالتفصيل، نظراً لأن التصنيع كان هو محور الاهتمام الأساسى فى البحث.

وكانت الدراسة الأولى لحالة صناعة الألومنيوم، بينما كانت الثانية هي دراسة لحالة صناعة الحديد والصلب. ولابد من الإعلان بوضوح عن أسباب اختيار هاتين الصناعتين منذ البداية، وهي أن كليهما من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة، وتتأثران مباشرة وبشكل خاص بأحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو: رفع أسعار الطاقة بحيث تتعادل في نهاية الأمر مع الأسعار العالمية. وفضلاً عن ذلك، أنهما أيضاً تعتبران عادة من الصناعات الأساسية لأية عملية تصنيع جادة. وقد قامت الدراستان جزئياً على أساس عقد لقاءات موجهة بمساعدة استبيان، وعلى أساس القيام بزيارات ميدانية إلى كل من شركة مصر للألومنيوم بنجع حمادى (إيجبتالوم) والشركة المصرية للحديد والصلب فى حلوان. وجدير بالذكر أن شركة مصر للألومنيوم هي الوحيدة التى تقوم بصهر الألومنيوم فى مصر، كما أن الشركة المصرية للحديد والصلب هي أقدم المجمعات المتكاملة للصلب فى مصر، وكلاهما من بين أضخم المنشآت الصناعية فى البلاد. وعلى الرغم من أن الشركتين تعملان فى نطاق القطاع العام، فإنه يبدو أن كلا منهما قد تأثرت بشكل مختلف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى، وهو ما يشير إلى أن آثار البرنامج قد تعتمد على طبيعة النشاط أو الصناعة بدرجة أكبر من اعتمادها على نمط ملكية المشروع (قطاع عام أم قطاع خاص). ويبدو أن الاختلاف الرئيسى هنا هو أن شركة الحديد والصلب قد أنشئت للإحلال محل الواردات، بينما أن شركة الألومنيوم كان ينظر إليها منذ البداية باعتبارها مشروعاً للتصدير.

وتتكون الدراسة من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول تجارب التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات باعتبارها المقدمات أو الإرهاصات لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى. أما الفصل الثانى فإنه يتناول أهم المكونات والإجراءات فى برنامج الإصلاح الاقتصادي، وكان التركيز هنا

على الأساسيات دون الغرق في التفاصيل الدقيقة. وقد قمنا بشكل خاص بتناول العناصر الآتية: إصلاح الاقتصاد الكلى، وإصلاح منشآت القطاع العام، وتحرير الأسعار المحلية، وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح القطاع الخاص، والصندوق الاجتماعى للتنمية، وقد تم تناول تقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الفصل الثالث والخامس والسادس.

وفى الفصل الثالث، تناولنا بعضاً من الآثار على الاقتصاد الكلى. وهنا تم إجراء التحليل آخذاً فى الاعتبار تلك الصدمات الخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وبخاصة فى أواخر الثمانينيات. وتتجلى تلك الصدمات الخارجية فى التقلبات التى لحقت بالمصادر الأساسية للنقد الأجنبى: وهى: رسوم المرور فى قناة السويس، وإيرادات البترول، وتحويلات العاملين المصريين بالخارج، وإيرادات السياحة، كما ارتكز تقييم برنامج الإصلاح أيضاً على مبادئ استرشادية معينة، استخدمت كمعايير للحكم على نجاحه، وتتضمن تلك المبادئ: النمو، والعدالة، وخلق فرص العمل، باعتبارها أكثر المهام العاجلة بالنسبة لمصر من وجهة نظرنا. وكأساس للتقييم أيضاً، فقد تم فحص أداء الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٨٨ / ٨٧ (الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى).

ويركز التقييم على عنصرين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتصنيع، وهما إصلاح نظام الصرف الأجنبى، وتحرير التجارة، وقد تم توجيه الاهتمام نحو تتابع إجراءات الاقتصاد الكلى وإلى أثارها على استدامة الإصلاح. ويشغل إصلاح نظام الصرف الأجنبى مركزاً رئيسياً كأحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى، وقد تم بعناية توثيق التغيرات التى حدثت فى نظام الصرف الأجنبى، ورصد تطور سعر الصرف الاسمى ثم تقدير سعر الصرف الحقيقى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وعلى الرغم من التخفيضات التى لحقت بسعر الصرف الاسمى للجنيه المصرى كجزء

من حزمة الإجراءات لبرنامج الإصلاح، فقد حدث قدر كبير من الارتفاع الحقيقى فى قيمته^(*). ومن ثم كانت آثار هذه التطورات على القدرة التنافسية للصناعة المصرية وعلى توقعات واحتمالات التصنيع شديدة الوضوح.

وقد تم تنفيذ عديد من الإجراءات لتحرير التجارة فى أثناء المراحل المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، تضمنت كلا من تخفيض متوسط التعريفات الجمركية (عن طريق سلسلة من تخفيض التعريفات) وتحويل القيود غير الجمركية إلى معادلتها من الضرائب الجمركية، وتخفيض درجة تشتت التعريفات. كما تم أيضاً التحول إلى نظام التعريفات الجمركية المنسقة. ويضم الفصل الثالث تحليلاً مقارناً لجهود مصر فى تحرير التجارة الخارجية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى من ناحية التصميم، والسرعة، والتتابع، مع التمييز الواضح على امتداد الدراسة بين تحرير التجارة ومجرد الاستيراد، كما يتناول الفصل أيضاً بحث تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات، وقد أولينا عناية خاصة للقضية المنسية وهى التتابع والاستدامة؛ أى مدى سلامة تتابع إجراءات الإصلاح وتأثير ذلك على استدامة عملية الإصلاح. و يبين التحليل بشكل واضح أن ما يطلق عليه الإصلاح قد أدى فى الواقع إلى أعراض واضحة للمرض الهولندي^(**).

أما فى الفصل الرابع فقد تناولنا الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية فى النطاق الأوسع للاقتصاد المصرى قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويتضمن هذا أولاً فحص واختبار بعض

^(*) الارتفاع الحقيقى فى قيمة الجنيه (real appreciation) يعنى مبادلة قوة شرائية أقل متضمنة فى عدد

من الجنيهات، بقوة شرائية أكبر متضمنة فى وحدة من النقد الأجنبى (المؤلف)

^(**) يقصد بالمرض الهولندى تلك الحالة التى تتمثل فى نزعة لتركز الموارد فى قطاعات السلع المحلية

(non-tradables) على حساب سلع التجارة (tradables) (المؤلف)

المؤشرات القطاعية للصناعة التحويلية مثل النمو والتغير الهيكلي والإسهام في إجمالي القيمة المضافة، وحصتها في إجمالي الاستثمار والصادرات. كما تم أيضاً في هذا الفصل اختبار فرضية نسب العوامل والسؤال المرتبط بها والخاص بالميزة النسبية. وتظهر الدلائل المتاحة أن مصر ربما كانت تشهد عملية تراجع تصنيع فيما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ومن ثم فإن من الطبيعي التساؤل ما إذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادي سيؤدي إلى استمرار هذا الاتجاه أم سيعمل على تغييره إلى العكس.

ومن التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي الذي قمنا به في الفصل الثالث ننتقل إلى تحليل الاقتصاد الجزئي في الفصلين الخامس والسادس حيث تم إجراء التحليل على أساس تطور الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية في الفصل الرابع. وهكذا، فإن الفصلين الخامس والسادس يتضمنان دراستي حالة لتقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المستوى الجزئي: وكانت إحدى الدراستين عن صناعة الألومنيوم، بينما تناولت الأخرى صناعة الحديد والصلب. وقد قامت هاتان الدراستان على أساس العمل الميداني، الذي جرى تنظيمه وفقاً لاستبيان ومناقشات مع المختصين في كلتا الشركتين.

وقد تم اختبار حالة صناعة الألومنيوم، التي تتولاها شركة واحدة فقط في الفصل الخامس. وعملية صهر الألومنيوم هي أكثر العمليات الصناعية على الإطلاق كثافة في استخدام الطاقة. وتمثل الطاقة المستخدمة في شكل كهرباء نحو ٣٥% من تكلفة الوحدة - بينما يستخدم هذا النشاط ما بين ٦-٧% من إجمالي مبيعات الكهرباء السنوية على مستوى الجمهورية. ومن المحتمل أن يؤثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على صناعة صهر الألومنيوم بعدة طرق مختلفة بعضها إيجابي وبعضها سلبي. وعلى سبيل المثال فإن رفع أسعار الطاقة هو بالتأكيد أكثر العوامل أهمية على الجانب السلبي. وقد يكون

تخفيض قيمة العملة هو أكثر العوامل الجوهرية على الجانب الإيجابي. كما أن تحرير أسعار المدخلات والمخرجات، وتحرير التجارة، وتحرير سعر الفائدة، وإلغاء السقوف الائتمانية تدفع أيضاً في اتجاهات مختلفة.

ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي ستكون له آثار حميدة على صناعة صهر الألمونيوم.

وقد تم في سياق هذا الفصل إجراء بحث مطول في مسألة أسعار الظل للكهرباء وتحديد التكلفة الحدية طويلة الأجل للكهرباء. ويعتبر هذا الموضوع ذا أهمية مركزية بالنسبة لأية مناقشة جادة لمستقبل صناعة الألومنيوم في نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ونخلص من تحليلنا إلى أن مستقبل صناعة الألومنيوم قد لا يكون مظلماً إذا ما قامت شركة مصر للألومنيوم باتخاذ الإجراءات الضرورية، وتقع هذه الإجراءات في نطاق مجموعتين متباينتين: إجراءات لازمة لتخفيض التكلفة لزيادة معامل الكفاءة السينية (x-efficiency)^(*)، وإجراءات لازمة لزيادة القيمة المضافة، ومن أهم إجراءات المجموعة الأولى تلك الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض استهلاك الطاقة بالتحديد. ومن بين إجراءات المجموعة الثانية تلك التي تؤدي إلى زيادة نسبة المواد المصنعة / شبة المصنعة إلى إجمالي إنتاج الألومنيوم والتحرك بشكل أكبر نحو المنتج النهائي وهو أكثر الإجراءات أهمية.

وتناولنا في الفصل السادس، دراسة الحالة الثانية في هذا الكتاب، وهي حالة صناعة الحديد والصلب، واختبار الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على هذه الصناعة الأساسية، فقد اخترنا التركيز على الشركة

(*) يقصد بالكفاءة السينية (X-efficiency) الحالة التي ينجح فيها المشروع في الحصول على أقصى إنتاج ممكن باستخدام كمية معينة من المدخلات وهي تسمى أيضاً الكفاءة الفنية (technical efficiency).
(المؤلف)

المصرية للحديد والصلب، والتي أنشئت في الخمسينيات. ولذلك فإنها أقدم المجمعات المتكاملة للصلب في مصر. وكما هو الحال في صناعة الألومنيوم، وإن كان بدرجة أقل، فإن إنتاج الصلب يعتبر نشاطاً كثيف الاستخدام للطاقة، وفحم الكوك هو أهم المدخلات. كما أن صناعة الصلب هي نشاط كثيف رأس المال أيضاً، وتعتبر شركة الحديد والصلب نموذجاً مثالياً لمنشآت القطاع العام التي تقوم بالإحلال محل الواردات، والتي تعمل بأقل كثيراً من طاقتها، في بيئة غير تنافسية حتى زمن قريب. كما أن الشركة هي إحدى أضخم المنشآت في القطاع الصناعي في مصر من ناحية العمالة، إذ تبلغ قوة العمل بها ما يزيد على ٢٠,٠٠٠ عامل، أما بالنسبة للآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على شركة الحديد والصلب فإن الإجراءات التالية تعتبر ذات أهمية خاصة لها وهي: زيادة أسعار الطاقة وتحرير أسعار الفائدة وتحرير التجارة وانكماش الطلب الكلي وتخفيض قيمة العملة، ولما كانت تلك العوامل تضغط على شركة الحديد والصلب، فقد تم بحثها تفصيلاً في هذا الفصل، كما يتضمن الفصل نتائج الاستبيان، والمقابلات الميدانية بشأن وجهات نظر إدارة شركة الحديد والصلب تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادي.

والفصل السابع هو الفصل الختامي، وهو يضع العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتصنيع في منظورها السليم. كما يثير التساؤل عن مستقبل التصنيع في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي: هل يؤدي برنامج الإصلاح الاقتصادي في نهاية الأمر إلى التصنيع أم إلى إهدار التصنيع؟ وتكون هذه التساؤلات لب هذا الفصل، حيث تركز على النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها في الفصول السابقة.

تذييل للمقدمة

يبدو أن التطورات التي حدثت مؤخراً منذ إرسال مخطوط هذا الكتاب إلى الناشر تدعم النتائج الرئيسية التي جرى التوصل إليها. وهناك الآن دلائل متزايدة تبين أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد أدى إلى إهدار التصنيع في مصر، نظراً لإخفاق الاستثمارات الخاصة في ملء الفراغ الناجم عن تقليل حجم القطاع العام. وعلى الرغم من بقاء الدين الخارجي عند مستوى ٢٨ مليار دولار أمريكي، فإن حجم الدين العام المحلي قد استمر في الزيادة مقترَباً من ٢٥٠ مليار جنيه مصري في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٠ (وهو ما يمثل نحو ٨٧% من الناتج المحلي الإجمالي).

ويمكن الإحساس بالضغط المائلة في سوق الصرف الأجنبي من ازدياد العجز التجاري وتخفيض سعر صرف الجنيه مؤخراً بنحو ١٥%. وهناك اقتراحات عامة بفرض قيود لترشيد الواردات لتجنب التآكل المستمر في حجم الاحتياطيات الدولية للبلاد.

ما بعد التذييل...!!!

قدمت مخطوطة هذا الكتاب إلى دار نشر Edward Elgar عام ١٩٩٩، وكانت آخر مراجعة لها في ديسمبر ٢٠٠٠، قبيل مثول المخطوطة للنشر باللغة الإنجليزية. ومنذ ذلك الحين طرأت عدة تغيرات وظهرت مستجدات تستحق الرصد والتحليل حتى تخرج الطبعة العربية مواكبة للمرحلة الراهنة فيما يسمى الإصلاح الاقتصادي في مصر.

ففي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP)، قامت مصر باتخاذ خطوات عديدة لتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد توجّهه قوى السوق ويعتمد بالدرجة الأكبر على القطاع الخاص ويكون أكثر

اندماجاً مع الخارج. ومن هذا المنظور، حدثت تغييرات جوهرية في سوق العمل بصدر قانون العمل الجديد، وفي سوق الصرف الأجنبي بعد قرار تعويم الجنيه المصري في يناير ٢٠٠٣ وصدر القانون الجديد (الموحد) للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الأجنبي. واتخذت مصر خطوات غير مسبقة لتحرير التجارة الخارجية. وأصاب ملكية وسائل الإنتاج تحول كبير في إطار تحقيق الخصخصة ليس من المبالغة القول بأنه تحول تاريخي. وكما ذكرنا فإن الاقتصاد المصري قد حقق مكاسب واضحة في السنوات الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، بالذات في السنوات التي أعقبت بداية البرنامج رسمياً في ١٩٩١. فخلال تلك السنوات الأولى حدث تخفيض واضح وكبير لعجز الموازنة، وتحقق استقرار سعر الصرف الاسمي للجنيه لفترة طويلة لأول مرة منذ عشرين عاماً، ووضع التضخم تحت السيطرة. كما تخلصت مصر من نصف ديونها الخارجية تقريباً بفضل موقفها المؤيد للتحالف الدولي ضد احتلال العراق للكويت واشتراك القوات المصرية في حرب تحرير الكويت.

إلا أنه في السنوات الأخيرة تعددت مظاهر ضعف أداء الاقتصاد المصري. فقد هبط معدل النمو الاقتصادي ابتداءً من ١٩٩٩ / ٢٠٠٠، وصار الركود أكثر حدة ابتداءً من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١. واقترب ذلك بهبوط معدلات الادخار والاستثمار وتصاعد عجز الموازنة وازدياد العجز التجاري وتراكم الدين العام المحلي واشتداد وطأة البطالة. كما شهدت تلك السنوات تدهور الإنتاجية وتزايد الضغوط على الجنيه مما أدى إلى تخفيض سعر الصرف الإسمي عدة مرات ابتداءً من ٢٠٠١ إلى أن انتهى الأمر بالتعويم وانهيار قيمة الجنيه. وكل هذه النتائج لم تكن مفاجأة لنا، فقد رصدنا مسبباتها في تحليلنا لعملية "الإصلاح" الاقتصادي في هذا الكتاب، كما توقعنا العديد منها.

ويقف الاقتصاد المصري الآن في مفترق طرق حرج: فإما أن ينهض

من عثرته ويستأنف النمو بوتيرة أسرع مما تحقق في السنوات الأخيرة، أو أن يهوى إلى أسفل في دوامة الركود ويكون ضحية لتقلبات البيئة الإقليمية والدولية. ونسارع بالقول إنه ليس هناك حتمية في هذا المجال - فالنتيجة تتوقف على الخيارات التي يتم اتخاذها على صعيد السياسة الاقتصادية. ويبدو أنه بعد أكثر من عشر سنوات في ظل ما يسمى "الإصلاح" الاقتصادي، فإن الإصلاح يظل فريضة غائبة. ولكي نبني على ما تحقق من مكاسب ونصحح ما ارتكب من أخطاء، لا مفر من تغيير السياسات المطبقة تغييراً جذرياً.

ونسارع بالقول إن تدهور أداء الاقتصاد المصري لا يرجع كلية إلى ضغوط البيئة الخارجية كما يقول البعض. قد يكون لتلك الضغوط تأثيرها بطبيعة الحال، لكن السبب الرئيسي، في تقديرنا، لتدهور أداء الاقتصاد المصري هو التناقض الصارخ في السياسات الكلية. ونضيف إلى تناقض السياسات الكلية غياب الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، أو التلكؤ في القيام بمثل تلك الإصلاحات. هذه هي الرسالة الأساسية التي يحملها هذا الكتاب. والتي آمل أن يتلقاها القارئ كما قصدت لها أن تكون: جرس إنذار من المخاطر المحدقة قبل فوات الأوان.

ويجب التأكيد بهذه المناسبة على الدور المحوري لسعر الصرف في منظومة إصلاح السياسات الكلية في الاقتصاد. فلقد كان سعر الصرف الاسمي للجنيه المصري ولفترة طويلة كما أوضحنا في هذا الكتاب، غير متوافق (misaligned) مع باقي الأساسيات الاقتصادية. فاستقرار سعر الصرف الاسمي للجنيه لفترة طويلة بعد ١٩٩١ قد اقترن بارتفاع مطرد في القيمة الحقيقية للجنيه (real appreciation). أي أن التخفيض الاسمي الذي حدث في ١٩٩١ لم يستمر، بل سرعان ما تآكل بمفعول التضخم الأعلى في مصر بالمقارنة بشركائها التجاريين على امتداد الفترة منذ ١٩٩١. وقد نتج

عن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه تدهور تنافسية الإنتاج المصري وازدياد عجز الميزان التجاري وتراجع الادخار ودفع الموارد إلى قطاعات السلع المحلية. كما أن تحرير سوق العمل وتبنى سياسات نقدية ومالية انكماشية أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية وبالتالي ضغط الطلب الفعال، فكان التباطؤ في النمو الاقتصادي واتساع نطاق البطالة. كما أدى الاندفاع في تحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات قبل الأوان إلى ارتفاع سعر الفائدة وتراكم الدين الداخلي في سياق المحافظة على استقرار سعر الصرف الاسمي (مرساة سعر الصرف).

وفي غمار ما يسمى الإصلاح الاقتصادي أصبحت السياسة النقدية رهينة لسياسة الصرف الأجنبي. ولا شك أن التحول إلى سعر صرف أكثر مرونة ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٠ في إطار ربط الجنيه بالدولار وحتى قرار تعويم الجنيه المصري في أواخر يناير ٢٠٠٣ ليس هو الحل. ومن الواضح أن كليهما لم يحقق الاستقرار المنشود في سوق الصرف. والحل في تقديرنا هو في تبنى نظام للصرف يقوم على ربط الجنيه المصري بسلة عملات (وليس بالدولار الأمريكي وحده)، مع وضع قيود مختارة بعناية على تدفقات رءوس الأموال قصيرة الأجل (استثمارات المحفظة كما تسمى foreign portfolio investment).

السؤال الآن: هل أثبتت الأيام صحة التحليل الذي احتواه هذا الكتاب، وصدق التوقعات التي جاءت فيه؟ أم أن الواقع قد تجاوزه؟ والإجابة أن ما جاء في الكتاب من تحليلات وتوقعات يظل سليماً إلى درجة كبيرة. بل إنه يأتي في توقيت ملائم تماماً. فقد نبه منذ خمس سنوات على الأقل إلى مشكلة سعر الصرف ومشكلة الدين الداخلي ومشكلة العجز التجاري وحذر من أن "الإصلاح" الاقتصادي كما فهم وطبق في مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بعناصره المختلفة قد يؤدي إلى إهدار التصنيع.

والآن، يواجه الاقتصاد المصري هذه المشكلات بوضوح لا لبس فيه.

وفى الختام، يحسن استيعاب الدروس التى تقدمها تجارب الدول المختلفة فى الإصلاح الاقتصادى ومواجهة الأزمات، مثل تجربة المكسيك وتجربة دول شرق آسيا. وأهم هذه الدروس ما يلى:

أولاً: الأهمية القصوى لمراعاة تناعم الأساسيات الاقتصادية (Economic fundamentals)، مثل معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل الادخار ومعدل الاستثمار.

ثانياً: الحاجة إلى التعامل مع تدفقات رأس المال الأجنبى بقدر أكبر من الحذر. إن التحرير المالى الذى تم فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى يفتح الباب على مصراعيه لرعوس الأموال الساخنة قصيرة الأجل، التى تشبه فى حركتها أسراب الجراد التى تحط على الحقول الخضراء فلا تتركها إلا صعيداً جرداً.

ثالثاً: ضرورة احتواء الدين العام الداخلى والعجز فى الميزان التجارى داخل حدود مقبولة. وقد تخطينا هذه الحدود فى الحالة المصرية، وأصبح الدين الداخلى والعجز التجارى أشبه بجبلين جليديين غاطسين تحت سطح الماء وهما يهددان قارب الاقتصاد المصرى - بما يذكرنا بمأساة عابرة المحيطات "تيتانيك".

الفصل الأول

تجارب التثبيت قبل التسعينيات

يتركز اهتمامنا في هذا الكتاب على تجربة التثبيت والتكيف الهيكلي في مصر في خلال سنوات التسعينيات. وعلى أية حال، فإن من المفيد، أن نستطرد بشكل موجز للحديث عن تجارب مصر في سنوات السبعينيات والثمانينيات لنهيئ خلفية عن الموضوع. إذ إن مناقشة مثل هذه التجربة لا بد أن تأخذ في الاعتبار أن البرامج السابقة بين مصر وصندوق النقد الدولي لم يقدر لها اكتمال التنفيذ؛ فإما أنها قد أجهضت أو تم تنفيذها جزئيًا.

وعلى الرغم من أن مصر تعتبر من الدول المؤسسة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن علاقاتها بكتلتا مؤسستي بريتون وودز، وبخاصة البنك قد اتسمت بالعنف والاضطراب في خلال الخمسينيات وجزء كبير من الستينيات. وكانت قصة السد العالي وما تلاها من التحول نحو الاشتراكية قد أدت إلى توتر العلاقات بين مصر والمؤسستين. وفي الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ واجهت البلاد أزمة في النقد الأجنبي نتيجة لبعض الظروف غير المواتية. فقد كان هناك هبوط في محصول القطن صاحبه انخفاض في محصول الأرز وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في حصيلة الصادرات. ونتيجة لذلك، انخفضت صادرات القطن بنسبة ٣٨% فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٢، وإلى هبوط في إجمالي الصادرات السلعية بنسبة ٢٠%. وفي نفس الوقت، كان على مصر التزامات واجبة الأداء في حسابها الرأسمالي. وفي مواجهة تلك الأزمة في النقد الأجنبي، قامت مصر بتوقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي في شهر مايو ١٩٦٢.

لم يلبث اتفاق المساندة الموقع في مايو ١٩٦٢ أن انهار بعد توقيعه بفترة وجيزة. وظل هو اتفاق المساندة الوحيد الذي تم مع صندوق النقد

الدولى حتى أواخر السبعينيات. وكان التحول فى توجه سياسة مصر بعيداً عن التخطيط المركزى والاشتراكية العربية والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح فى منتصف السبعينيات، قد مهد الطريق لمرحلة جديدة تتضمن علاقات أوثق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وسنقوم بفحص تجربة التثبيت فى السبعينيات وفى الثمانينيات على التوالى.

تجربة التثبيت فى السبعينيات:

كما سبق أن ذكرنا، فإن اتباع سياسة الانفتاح فى منتصف السبعينيات قد مهد الطريق لتنشيط العلاقات بين مصر ومؤسستى بريتون وودز، وهكذا تم توجيه خطابى نوايا من الحكومة المصرية إلى صندوق النقد الدولى فى شهر مارس ١٩٧٧ ثم فى شهر يونيه عام ١٩٧٨. وقد وفر الأول أساساً لاتفاق مساندة لمدة عام واحد تسلمت مصر بموجبه ١٢٥ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR). بينما أرسى الخطاب الثانى الأساس لتسهيلات الصندوق الموسع (EFF) بمبلغ ٦٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة تقوم مصر بشرائها فى خلال فترة ثلاث سنوات تبدأ عام ١٩٧٩- ويمكن فعلاً اعتبار اتفاق تسهيلات الصندوق الموسع ١٩٧٩- ١٩٨١ استمراراً لاتفاق المساندة لعام ١٩٧٧. ولذا فإن مجموع العناصر المشتركة لكلا الحزمتين سيجرى تلخيصها تحت رءوس الموضوعات التالية: إجراءات الإصلاح الهيكلى، وسياسة المالية العامة، والسياسات النقدية والائتمانية، وسعر الصرف، وسياسات التجارة والديون.

المكونات الرئيسية:

تضمن الإصلاح الهيكلى تغيرات مخططة فى الهيكل التنظيمى للقطاع العام، وتخفيض الرقابة المباشرة للأجهزة الحكومية، ووضع عمليات

مشروعات القطاع العام على أسس أكثر سلامة من الناحية التجارية، وإعادة تحديد العلاقة بين التكاليف والأسعار بما يقضى على التشوهات السعرية، مع التركيز بدرجة أكبر على الزراعة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وكان هناك عدد من العناصر التى تتفق مع التغيرات المؤسسية والهيكلية المتوقعة فى ظل سياسة الانفتاح (Abdel-Khalek , 1987).

كما تضمن مكون سياسة المالية العامة إجراءات تهدف إلى تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وتقليص الدعم «وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية، والطاقة، والخدمات الحكومية، وتغيير أسس حساب الرسوم الجمركية من سعر الصرف الرسمى إلى سعر الصرف التجارى.

أما فى مجال السياسات النقدية والائتمانية فقد تضمنت الإجراءات تخفيض معدل نمو الائتمان ورفع أسعار الفائدة، وقد تم التفكير فى هذه الإجراءات كوسيلة لمقاومة التضخم، وتشجيع الادخار المحلى من خلال الجهاز المالى وتشجيع استبدال الأصول عن طريق التحول من الاحتفاظ بأرصدة النقد الأجنبى إلى الاحتفاظ بأرصدة بالجنيه المصرى.

وكانت الإجراءات الرئيسية فى مجال الصرف الأجنبى والتجارة الخارجية هى : تخفيض قيمة العملة جنباً إلى جنب مع توحيد سعر الصرف مدعوماً بالتعويم المدار، وإنهاء الاتفاقات الثنائية للتجارة والمدفوعات، وتحرير الواردات، وتحرير العمليات الخارجية، وتخفيض الاعتماد على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، وبينما يلاحظ أن حزمة إجراءات ١٩٧٧-٧٨ قد نصت أيضاً على القضاء تدريجياً على المتأخرات بالنسبة للمدفوعات الجارية، فإن حزمة ١٩٧٩-١٩٨١ لم تتضمن نصاً مشابهاً؛ ويرجع ذلك إلى القرض طويل الأجل الذى قدمته هيئة الخليج للتنمية فى

مصر (GODE)^(*). وبفضل هذا القرض تم تحويل ديون مصر القصيرة الأجل إلى استحقاقات أطول أجلاً.

ويمكن القول بوجه عام أن الملامح الأساسية لحزم التثبيت المذكورة أعلاه تماثل تلك التي كان يجرى الاتفاق عليها بين صندوق النقد الدولي والدول النامية الأخرى. (Williamson, 1982; Killick, 1985)، ربما مع بعض التنوع الذي يعكس خصوصية حالة مصر في بعض النواحي المحددة (مثل سيطرة دور القطاع العام في الاقتصاد المصري حينئذ).

الآثار على الاقتصاد الكلى:

ولنبحث الآن آثار سياسات التثبيت في السبعينيات مع التركيز على قائمة مختارة من الإجراءات التي تم اتباعها مثل : تخفيض سعر صرف الجنيه، رفع أسعار الفائدة، وضع السقوف الائتمانية، والإجراءات الخاصة بالموازنة العامة، والإصلاح الهيكلي.

تخفيض سعر الصرف:

يتضمن الملحق ١ والملحق ٢ تطورات نظام سعر الصرف منذ عام ١٩٤٥ أسعار الصرف الاسمية في خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٧. وكان تخفيض سعر الصرف في السبعينيات قد بدأ فعلاً في عام ١٩٧٣ مع إنشاء سعر صرف السوق الموازية، إلا أن الخطوة الرئيسية في هذا الصدد تم اتخاذها في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ عندما تم تحويل قدر جوهري من عمليات العملات القابلة للتحويل من سعر السوق الرسمية الذي كان ٠,٣٩ جنيهه للدولار الأمريكي إلى ما كان يدعى سعر السوق الموازية وهو ٠,٧٠ جنيهه للدولار الأمريكي.

(*) هيئة الخليج للتنمية في مصر هيئة أنشئت بمساهمات من عدد من الدول الخليجية في أواخر السبعينيات لمعاونة مصر على اجتياز الصعوبات المالية الناشئة عن ديونها الخارجية. (المؤلف)

وعلى أية حال، فقد ظلت بعض عمليات النقد الأجنبي تجرى بصفة غير رسمية (فى السوق السوداء) بهامش بلغ ٩٠% فوق سعر الصرف الرسمى. وانخفض هذا الهامش إلى أقل من ١٠% مع تخفيض سعر صرف الجنيه فى عام ١٩٧٩. وفى بداية تلك السنة، أخضعت كل العمليات بصفة رسمية لسعر الصرف الجديد، الذى يعنى فعلاً تخفيضاً كبيراً فى القيمة الاسمية للجنيه بلغ نحو ٨٠% إلى جانب عدد من التخفيضات الصغيرة.

ومن الناحية النظرية، فإن التخفيض الحقيقى فى قيمة العملة يؤدى إلى تحسن الميزان التجارى إذا ما كانت مرونة الصادرات والواردات مستوفية لشرط مارشال - ليرنر مع بقاء كافة الأشياء الأخرى على حالها. وعلى أساس هذه الخلفية، قمنا باختبار فرضية أن تخفيض قيمة العملة فى عام ١٩٧٩، قد أدى إلى تحسين الميزان التجارى، وكانت نقطة الانطلاق هى التأكد مما إذا كان التخفيض الاسمى لقيمة العملة الذى أشرنا إليه فيما سبق قد أدى إلى تخفيض حقيقى دائم فى قيمة العملة. ولذلك فإن من الضرورى فحص سعر الصرف الحقيقى.

تظهر الأدلة المتاحة بوضوح شديد أن مصر قد احتفظت بمعدل تضخم يزيد كثيراً عما هو عليه لدى شركائها التجاريين الأساسيين. وفى خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ تعدى معدل الارتفاع فى المستوى العام للأسعار فى مصر (وفقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلك) معدل الزيادة فى مستوى الأسعار لدى شركائها التجاريين الرئيسيين بنسبة بلغت نحو ٤٧% ^(١) وبإتباع منهج تعادل القوة الشرائية، فإن الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى (١٩٩١=١٠٠) يكون قد هبط من ٩٤,٩ فى عام ١٩٧٩ (عام تخفيض قيمة العملة) إلى ٥١,٣ فى عام ١٩٨٤ ^(٢) (جدول رقم ٣-٨). وهكذا يمكننا استنتاج

^(٢) لاحظ أن انخفاض سعر الصرف الحقيقى (real exchange rate decrease) يعنى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة (real appreciation) وهذا يعنى مبادلة عدد من الجنيهات متضمنة قوة شرائية معينة بوحدة من النقد الأجنبى متضمنة قوة شرائية أعلى. (المؤلف).

أنه على الرغم من التخفيض الكبير في سعر الصرف الرسمي من ٠,٣٩ جنيه إلى ٠,٧٠ جنيه للدولار الأمريكي مع بداية عام ١٩٧٩، والتخفيض في سعر الصرف المعلن لدى مجمع البنوك المعتمدة من ٠,٧٠ جنيه إلى ٠,٨٣ جنيه للدولار في عام ١٩٨١ (انظر ملحق ٢)، فإن القيمة الحقيقية للجنيه قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في أوائل الثمانينات. أى أن التخفيض الاسمي لم يصمد، ولم يتحول بالفعل إلى تخفيض حقيقى دائم.

واللحصول على دليل على آثار التخفيض فقد قمنا بفحص رد الفعل على الصادرات والواردات. وبين الجدول ١-١ أنه في الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٣/١٩٨٤ ارتفع عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى أعلى درجة في عام ١٩٧٩ بحيث بلغت نسبته ١٩%.

وبلغ متوسط العامين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ (الفترة التى حدث فيها التخفيض فعلاً) نسبة ١٧%. وتظهر البيانات الواردة في الجدول رقم ١-١ أن الحجم النسبى لعجز الحساب الجارى قد هبط بعد عام ١٩٧٩، ولكنه كان ما يزال أعلى من المتوسط قبل التخفيض.

جدول ١-١ ميزان الموارد بالأسعار الجارية

١٩٨٤/١٩٨٣-١٩٧٤

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الواردات من السلع والخدمات لغير عوامل الإنتاج	الصادرات من السلع والخدمات لغير عوامل الإنتاج	الاستهلاك الكلي		الاستثمار الكلي		الاستيعاب المحلي
				خاص	حكومي	خاص	حكومي	
٧٤	١,٠٠	٠,٣٧	٠,٢١	٠,٧٤	٠,٢١	٠,٠٥	٠,١٧	١,١٧
٧٥	١,٠٠	٠,٤١	٠,٢٠	٠,٦٣	٠,٢٥	٠,١٢	٠,٢٢	١,٢٢
٧٦	١,٠٠	٠,٣٤	٠,٢٢	٠,٥٩	٠,٢٥	٠,١٠	٠,١٩	١,١٣
٧٧	١,٠٠	٠,٣٣	٠,٢٢	٠,٦٢	٠,٢٠	٠,٠٧	٠,٢٢	١,١١
٧٨	١,٠٠	٠,٣٧	٠,٢٢	٠,٦٣	٠,٢١	٠,٠٦	٠,٢٥	١,١٥
٧٩	١,٠٠	٠,٤٨	٠,٣٠	٠,٦٩	٠,١٧	٠,٠٨	٠,٢٥	١,١٩
٨١/٨٠	١,٠٠	٠,٤٩	٠,٣٣	٠,٦٧	٠,١٩	٠,٠٩	٠,٢١	١,١٦
٨٢/٨١	١,٠٠	٠,٤٧	٠,٣٢	٠,٦٤	٠,٢١	٠,٠٩	٠,٢١	١,١٥
٨٣/٨٢	١,٠٠	٠,٤٣	٠,٢٩	٠,٥٩	٠,٢٤	٠,٠٩	٠,٢٢	١,١٤
٨٤/٨٣	١,٠٠	٠,٤٥	٠,٢٩	٠,٦٣	٠,٢٥	٠,٠٩	٠,١٩	١,١٦

المصدر: استنادا إلى بيانات من وزارة التخطيط، والبنك المركزي المصري، وتقديرات البنك الدولي الواردة في تقرير البنك الدولي.

World Bank, Arab Republic of Egypt Situation and Medium-Term Prospects (March 18, 1985), Table 2.3
Current Economic

وتجدر الإشارة إلى أن الهبوط الملحوظ في نسبة عجز الحساب الجارى إلى الناتج المحلي الإجمالي لم يكن ناتجا عن تخفيض قيمة العملة. وهو يعزى بصفة مطلقة إلى ارتفاع قيمة الصادرات البترولية في خلال المدة. فقد ارتفع المتوسط المرجح لأسعار صادرات البترول من ١٢,٤١ دولار أمريكي للبرميل في يناير ١٩٧٩ إلى ٣٨,١٥ دولار أمريكي للبرميل

فى يناير ١٩٨١. وقفزت قيمة صادرات البترول من ١٢٦١ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٧٨ إلى ٢٠٢٥ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٧٩ وإلى ٤٤٨٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٠/٨١ (World Bank, 1985). ويبين الجدول رقم ٢-١ أنه عند استبعاد صادرات البترول، تصبح فجوة الموارد كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أكثر ضخامة بعد تخفيض سعر صرف الجنيه مما كانت عليه قبل ذلك. وفى الواقع فإن قيمة صادرات مصر غير البترولية كانت تهبط بشكل مطرد فى خلال فترة السبعينيات - سواء قبل تخفيض سعر الصرف أو بعده.

جدول ٢-١

صادرات البترول، الصادرات الكلية، وفجوة الموارد

مع استبعاد صادرات البترول

١٩٧٤-١٩٨٣/٨٤ (بملايين الدولارات)

السنة	صادرات البترول	الصادرات من السلع والخدمات غير عوامل الإنتاج - باستبعاد البترول	فجوة الموارد باستبعاد صادرات البترول
			القيمة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى
٧٤	٩٨	٧٩٢	٨٢٤
٧٥	١٨٥	٨٦٨	١٢٨٦
٧٦	٣٢٤	١١٧٤	١١١٣
٧٧	٤٠٠	١٤٧٦	١٢٩٤
٧٨	٤٩٠	١٦٤٠	١٩٨٦
٧٩	١٩٧٨	١٧٩٩	٤٣٤٢
٨١/٨٠	٣١٤٢	٢٦٣٨	٥٨٠٩
٨٢/٨١	٣٢٦٨	٣١٩٥	٦٢٧٣
٨٣/٨٢	٢٩١٦	٣٨٣٢	٦٠٨٩
٨٤/٨٣	٣١٧٧	٤٧٢٥	٧٥١٠

المصدر: نفس المصدر للجدول رقم ١-١

ومن ناحية أخرى، فقد استمرت الواردات في الازدياد، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قفزت من نحو الثلث في أثناء الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ إلى نحو ٤٥% في خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١/١٩٨٢. ولا يوجد سوى قليل من البيانات المتاحة عن الاستجابة السعرية للطلب على الواردات في مصر بالنسبة لتلك الفترة (El-Sheikh-1980). ولكن لا يمكن الاستنتاج على أساس القرائن التي يوفرها سلوك نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمفرده. أن تلك الاستجابة تعادل صفراً. وفي رأينا، أن تخفيض العملة قد صاحبه، في نفس الوقت، تحرك دالة الاستيراد إلى أعلى بسبب عدة عوامل هي: تحرير الاستيراد، وإنهاء اتفاقات التجارة والدفع، وازدياد تحويلات العاملين بالخارج، وتوسيع مجال نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وازدياد التدفقات الرأسمالية إلى الداخل. وقد بدأت هذه الإجراءات فعلاً في ظل اتفاق المساندة لعام ١٩٧٧. ومن ثم، لم يبق من بين ٢٥ اتفاقاً للتجارة والدفع كانت قائمة، سوى ١٢ اتفاقاً في نهاية شهر يونيه ١٩٧٨، وفي سبتمبر ١٩٨١ هبط العدد إلى أربعة اتفاقات فقط، كان منهما اثنان مع دول أعضاء بصندوق النقد الدولي (هما السودان وجمهورية الصين الشعبية) وكان الآخران مع دول غير أعضاء بالصندوق آنئذ (هما: الاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية).

ولكننا نظن أن تخفيض سعر صرف الجنيه بنفسه وفي حد ذاته لم يكن ليؤدي إلى تحسن دائم في ميزان المدفوعات. ويرجع هذا جزئياً إلى أن أكثر السلع أهمية من بين سلع التجارة^(*) في مصر كانت خاضعة لقاعدة السعر المحدد^(**) في خلال تلك الفترة. (انظر ملحق ١-١)

^(*) سلع التجارة (Tradables) هي السلع التي تقبل بطبيعتها الدخول في التجارة الدولية. ويجرى التمييز بينها وبين السلع المحلية أو السلع غير الداخلة في التجارة (non-tradables) وهي تلك التي لا تدخل بتطبيقها في التجارة الدولية. (المؤلف)

^(**) يجري التمييز في قواعد تسعير السلع بين قاعدة السعر المحدد (fix - price rule) وقاعدة السعر المرن (flex-price rule)، وكلاهما يعكس آلية مختلفة لعمل السوق (المؤلف).

وقد أدت الأسعار المحددة إداريًا ومركزيًا بالإضافة إلى النظام الحكومي لتوريد السلع الزراعية إلى الفصل الفعلي بين الأسعار بالعملة المحلية والأسعار بالعملات الأجنبية. وفي ظل هذا الوضع، فإن تعديل سعر الصرف من خلال التخفيض، حتى لو كان حقيقيًا، لا بد أن يفشل في توفير حافز لزيادة عرض السلع القابلة للتصدير وبخاصة من تلك السلع الزراعية الرئيسية. وفي الواقع، وبفضل هذه الخصوصية المؤسسية، أخفق تخفيض سعر صرف الجنيه في أن يحقق التحول المطلوب في معدل التبادل الداخلي لصالح سلع التجارة. وفضلاً عن ذلك، فإن من المحتمل بدرجة كبيرة، أن التخفيض قد هدّد هدف تشجيع تحول الموارد إلى السلع غير الزراعية القابلة للتصدير. عن طريق زيادة تكلفة الإنتاج، ومن ثم عمل على تخفيض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتصدير وهذا صحيح بالذات في ضوء ارتفاع محتوى الواردات للمنتجات المصرية غير الزراعية، كما يرجع أيضاً إلى التضخم الناشئ عن تخفيض قيمة العملة.

وقد ظهر أن تخفيض قيمة العملة كان تضخمياً لعدة أسباب. أولها، ما نشأ عنه من ارتفاع في التكلفة بالجنيه المصري لمستلزمات الإنتاج المستوردة - سواء السلع الوسيطة أو الرأسمالية.

وثانيها، أنه قد أسهم في زيادة عجز الموازنة واللجوء إلى التمويل التضخمى على الأقل في بداياته. فقد ارتفع العجز الإجمالى للموازنة العامة من ٢٠٩٧,٧ مليون جنيه مصرى في عام ١٩٧٨ إلى ٢٦٨٠,١ مليون جنيه مصرى في عام ١٩٧٩، وهو ما يعزى بصفة أساسية إلى تخفيض قيمة العملة. كما قفز التمويل المصرفى للعجز من ١٦,٧% إلى ٤٤,٧% (البنك المركزى المصرى، ١٩٧٩، ص ٤). وهذا دليل واضح على قلة الانضباط المالى المطلوب لمعاونة تخفيض سعر الصرف كى ينتج آثاره المرجوة في

تحويل الإنفاق^(*). ثالثها، نظراً للحجم الكبير للدولة (ميل المقيمين للاحتفاظ بودائع كبيرة بالعملات الأجنبية على امتداد الفترة، انظر جدول (١-٣)، فإن تخفيض سعر صرف الجنيه كان مصدراً لزيادة السيولة المحلية. والسبب في ذلك هو أن الودائع بالعملة الأجنبية المعاد تقويمها بالجنيه توفر ضماناً متزايداً للحصول على الائتمان المصرفي.^(٢) وكما يتضح من الجدول ١-٣ فقد ارتفعت قيمة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقومة بالجنيه بمعدل أسرع بعد عام ١٩٧٩، وقفز متوسط معدل النمو السنوي لهذه الودائع من ٣٨,٥% في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ إلى ٦٠,٧% في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١. وقياساً إلى مستواها عام ١٩٧٩ فإن الودائع بالنقد الأجنبي مقومة بالجنيه قد تضاعفت في ٨١/١٩٨٠ و ٨٢/١٩٨١. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يبدو أن أثر الثروة الناشئ عن تخفيض قيمة العملة قد انعكس في شكل زيادة في الطلب الكلي، وكان من الطبيعي أن يتجه جزء منه إلى الواردات. وعلى أية حال، فإن هذا يخالف نظرية تخفيض العملة التي تفترض أن جدول الاكتناز المحلي لا يتأثر بالتخفيض، ومن ثم يستمر توازن الأرصدة النقدية (Dornbusch, 1973). أما في تجربة مصر في السبعينيات، فإن الدولة قد أدت جزئياً إلى تعطيل أثر تقليل الإنفاق الناشئ عن تخفيض سعر الصرف للعملة. وقد أدى نقص البيانات إلى إعاقتنا عن تقدير الحجم الدقيق لأثر الثروة الناشئ عن التخفيض في السبعينيات. ولكننا سنرى في القسم التالي، أن أثر الثروة في ٨٦/١٩٨٥ قد بلغ نسبة كبيرة تعادل ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أدت طبيعة سوق النقد الأجنبي في خلال الفترة إلى ترسيخ سرعة التذبذب في سعر الصرف. وعلى الرغم من المحاولات المتعددة على امتداد

(*) في نظرية التخفيض، يجرى التمييز عادة بين أثر تحويل الإنفاق Expenditure switching effect وأثر تقليل الإنفاق (Expenditure reducing effect) المؤلف.

تجارب التثبيت لتوحيد سعر الصرف، إلا أن قانون السعر الواحد (*) كان بعيداً عن التطبيق في مجال عمليات النقد الأجنبي خلال معظم سنوات السبعينيات والثمانينيات. وفي الواقع، فإن الوضع في أوائل الثمانينيات كان يتمثل في وجود ثلاثة أسواق على الأقل ذات ثلاثة أسعار صرف رئيسية (انظر ملحق ١). إلا أن سعر صرف السوق السوداء كان دائماً هو الذي يدفع أسعار الصرف الأخرى إلى أعلى، مما أدى إلى ترسيخ المضاربة على العملة وعمليات الاتجار في النقد الأجنبي خارج البنوك (الذي كان غير قانوني في تلك الفترة) التي استمرت في الاتساع. وكانت النتيجة هي تفضيل المصريين المغتربين المتزايد لتحويل مدخراتهم عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (انظر جدول ١-٤) - مما أدى إلى زيادة تخفيض قيمة الجنيه. وقد أسهم ذلك في نهاية الأمر في التخفيضات الصغيرة في قيمة العملة، والتي أحدثت تخفيضاً تراكمياً في "سعر الصرف المعلن في السوق الموازية" من ٠,٧٠ جنيه مصري للدولار الأمريكي في عام ١٩٧٩ إلى ١,٣٣ جنيه مصري للدولار في نهاية عام ١٩٨٥ (انظر ملحق ٢). هذا فضلاً عن أن سهولة استخدام النقد الأجنبي وخاصة الدولار الأمريكي سواء كمخزن للقيمة وكأداة دفع (أي اتساع نطاق الدورة)، قد وضعت النظام النقدي للبلاد تقريباً على أساس ثنائي العملة، وهو ما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار النقدي بدرجة أكبر.

(*) بمعنى سريان سعر واحد للصرف على جميع المعاملات، أو على الأقل معظم المعاملات.

جدول ٣-١

تطور ودائع القطاع الخاص في البنوك (مليون جنيه مصرى)

نهائية الفترة									
٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	بوينيه ٨٠	٧٩	٧٨	٧٧		
١١٤٧٢	٩٤١١	٧٣٥٦	٤٦٦٤	٣١٨٥	٢٥٥٤	١٩٣١	١٤٣٥	ودائع القطاع الخاص	
٢٠٦١	١٩١٢	١٥١٣	١٢٥١	٩٩٥	٨٥٥	٩٤٥	٧٨٢	ودائع تحت الطلب	
٩٤١١	٧٤٩٩	٥٨٤٣	٣٤١٣	٢١٩٠	١٦٩٩	٩٨٣	٦٥٣	ودائع لأجل وودائع ادخار (ليست تحت الطلب)	
٥٠٩٧	٣٤٨٤	٢٤٤١	١٦٧٩	١٠٥٤	٩٠٧	٣٦٥	٢٣٧	ودائع بالعملة المحلية.	
٤٣١٤	٤٠١٥	٣٤٠٢	١٧٣٤	١١٣٦	٧٩٢	٦١٨	٤١٦	بالعملات الأجنبية (٣).	
٨٢	٨٠	٧٩	٧٣	٦٩	٦٦	٥١	٤٦	نسبة الودائع التي ليست تحت الطلب إلى الإجمالي	
٥٤	٤٦	٤٢	٤٩	٤٨	٥٣	٣٧	٣٦	نسبة الودائع بالعملة المحلية إلى الودائع التي ليست تحت الطلب	

ملحوظة: (٣) الودائع بالعملات الأجنبية متضمنة ودائع البنوك بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى.

نحن نفترض أن جميع الودائع بالعملات الأجنبية ليست تحت الطلب، وهو ما يقترب من الواقع، على الرغم من أن ذلك قد لا يكون صحيحاً بشكل مطلق. وفى ١٩٨٣/٨٤ كانت الودائع بالعملات الأجنبية تحت الطلب لا تمثل سوى ١٠% فقط من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية، وليست هناك بيانات مفصلة عن كل من

نوعى الودائع على حدة قبل ١٩٨١/١٩٨٢.

المصدر: البنك المركزى المصرى.

جدول ٤-١

التحويلات والمتحصلات غير المنظورة - ١٩٧٥-١٩٨٤-٨٥/١٩٨٤ (مليون جنيه مصرى)

السنة	نقدية (١)	رقم قبلي	واردات خاصة (٢)	رقم قبلي	إجمالي (د) (٣)	متحصلات غير منظورة (٤)	(٣) كنسبة مئوية من (٤) (٥)
١٩٧٥ (أ)	١٧١,٨	١٠٠	٥١,٨	١٠٠	٢٢٣,٦	٦٣٥,٢	٢٥,٢
١٩٧٦ (أ)	٢٣٨,١	١٣٩	١٥٥,٧	٢٠١	٣٩٣,٨	١٣١٧,٩	٢٩,٩
١٩٧٧ (أ)	٣٥٨,٢	٢٠٨	٢٦٧,٢	٥١٦	٦٢٥,٤	١٧٨٤,٧	٣٥,٠
١٩٧٨ (أ)	٦٦١,٦	٣٨٥	٦١٠,٠٠	١١٧٨	١٢٧١,٦	٢٤١٠,٠	٥٢,٨
١٩٧٩ (١)	٧٩٢,٦	٤٦١	١٢٤٧,٢	٧٤٠٨	٢٠٣٩,٨	٣٤٥٩,٥	٥٩,٠
١٩٨٠ (أ)	٨٥٤,٤	٤٩٧	١٢٥٠,٨	٧٤١٥	٢١٠٥,٢	٣٨٣٤,٩	٥٤,٠
١٩٨١ (ب)	٥٣٢,٧	٣١٠	٨٤٢,٧	١٦٣٧	١٣٧٥,٤	٣٢٨٨,٧	٤١,٨
١٩٨٢ (ب)	٨٤٦,٧	٤٩٣	١٣١٢,٠٠	٢٥٣٣	٢١٥٨,٧	٥٢٠٩,٨	٤١,٤
١٩٨٣ (ب)	١٠٥٧,٠٠	٦١٥	١٨٩٩,٢	٣٦٦٦	٢٩٥٦,٢	٥٨٧٣,١	٥٠,٣
١٩٨٤ (ب)	٧٢٤,٣	٤٢٢	٢١١١,٤	٤٠٧٦	٢٨٣٥,٧	٥٨٣٩,١	٤٨,٦

ملاحظات: (أ) طبقاً لسعر صرف السوق الموزنية.

(ب) طبقاً للأسعار المعلنة من البنك المركزى المصرى اعتباراً من أغسطس ١٩٨١.

(ج) مع استبعاد الموارد المقدمة من البنوك التجارية لتمويل الواردات بدون تحويل عملة (٢٥,٩ مليون جنيه مصرى فى ١٩٨٤/٨٥).

(د) التحويلات النقدية هي التحويلات المقدمة بالمعاملات الأجنبية أو لسعر الصرف المعلن من البنك المركزى (ابتداءً من ١/٨/١٩٨١). ومن ناحية أخرى فإن المعاملات الأجنبية التى صرف السوق الموزنية (قبل ١/٨/١٩٨١) لا تدخل ضمن الأرقام الخاصة بالتحويلات. ومن ثم فإن الإجمالى الذى يظهر فى الجدول، يعتبر أقل كثيراً من يقوم العاملون المصريون بإداعها فى البنوك لا تدخل ضمن الأرقام الخاصة بالتحويلات.

الواقع.

المصدر: بالنسبة للتحويلات عن الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٢/٨٣ مجلس الشورى (١٩٨٤) ص ١٢٣ و ١٢٩. الفترة من ٨٣/٨٤-٨٥/٨٤ البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٥/٨٤ بالنسبة للحصيلة غير المنظورة: الفترة من ٧٥-٨٢/٨١ مجلس الشورى (٨٤) ص ١٩٦ ولكن مع تطبيق سعر صرف السوق الموزنية. الفترة ٨٢/٨٢-٨٥/٨٤، البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٥/٨٤.

زيادة أسعار الفائدة المحلية:

كما ذكرنا، فإن المبرر لهذا الإجراء كان ذا شقين: زيادة الادخار الخاص عن طريق المؤسسات المالية (التعميق المالي)، وتشجيع تحويل الودائع الدولارية إلى ودائع بالجنيه (تراجع الدولار). ويضم الجدول رقم ١-٥ بيانات عن تطور وهيكل أسعار الفائدة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣. ويبين أن أسعار الفائدة الاسمية على الودائع لأجل وعلى الودائع الادخارية قد ازدادت إلى ما يفوق أربعة أمثالها فيما بين يناير ١٩٧٦ ويوليه ١٩٨٢. وقد ارتفع العائد الفعال من الفائدة بدرجة أكبر بإلغاء الضريبة التي كانت تخصم من المنبع بنسبة ٤٠%، والتي كانت مفروضة على الدخل الناشئ من الفوائد على الودائع. وقد توازى مع رفع أسعار الفائدة على الودائع زيادة أسعار الفوائد على الإقراض. وعلى الرغم من تلك الزيادات في أسعار الفائدة الاسمية، فإن أسعار الفائدة الحقيقية استمرت سالبة طوال الفترة، ربما باستثناء عام ١٩٧٩ (انظر جدول ١-٥). وعلى أية حال، فإنه مع أخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاعتبار على علته فإن البيانات الواردة في جدول ١-٥ تظهر أن هناك تحسناً في العائد الحقيقي على الاحتفاظ بالودائع، بفضل الزيادة في أسعار الفائدة الاسمية. وقد أسهم هذا التطور المهم فيما يطلق عليه ماكينون "النمو المالي"^(٢) وتؤكد هذا البيانات الواردة في الجدول ١-٦، التي تظهر ارتفاعاً يصل إلى حد الطفرة في نسبة الودائع لأجل والودائع الادخارية إلى عرض النقود (M_1) من ٢٥% في ١٩٧٦-١٩٧٧ إلى ٩٥% في ١٩٨١-١٩٨٢.

إلا أن استجابة الودائع لأجل للزيادة فى أسعار الفائدة لم تكن واحدة بالنسبة لكافة أجال الاستحقاق، وطبقاً لإحدى الدراسات، فإن الودائع لأجل سنة أو أكثر تتمتع بقدر من المرونة يزيد كثيراً عن الواحد الصحيح (البنك الأهلى المصرى، ١٩٨٥). كما أن البنك المركزى المصرى قد عزا معظم الزيادة فى الودائع لأجل للقطاع الخاص إلى الزيادة المقررة فى أسعار الفائدة (البنك المركزى المصرى، ١٩٨٥ ص ٥). وقد ارتفعت حصة الودائع لأجل سنة أو أكثر من صفر تقريباً فى عام ١٩٧٦ إلى نحو خمس (٢٠%) الودائع لأجل غير الحكومية فى نهاية عام ١٩٨٣ (البنك الأهلى المصرى، ١٩٨٥، ص ٢٦).

وعلى مستوى آخر، فقد كان هناك تغير واضح فى تقسيم ودائع القطاع الخاص بالجهاز المصرفى فيما بين الودائع تحت الطنب والودائع الأخرى. والأخيرة (التي سنطلق عليها ودائع ليست تحت الطلب للاختصار) تتضمن ودائع لدى البنود التعاونية والمتخصصة، ولكن يبدو أنها تستبعد ودائع الادخار فى صناديق توفير البريد، وقد ارتفع نصيب الودائع التي ليست تحت الطلب إلى إجمالى ودائع القطاع الخاص بصورة مطردة وبقدر جوهري فى خلال الفترة من ٤٦% فى نهاية عام ١٩٧٧ حتى ناهز نسبة الثلثين فى عام ١٩٧٩ و ٨٣% بحلول نهاية ١٩٨٣/١٩٨٤ (انظر جدول ١-٣).

وقد أدت زيادة أسعار الفوائت المحلية أيضاً إلى عملية استبدال للأصول تضمنت إعادة توزيع للودائع الخاصة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية. وقد ارتفعت نسبة الودائع الخاصة بالعملة المحلية إلى إجمالى الودائع الخاصة التي ليست تحت الطلب من ٣٦% فى عام ١٩٧٧ إلى ٥٣% فى عام

١٩٧٩. وعلى الرغم من حدوث بعض الهبوط فى النسبة فى عام ٨١/١٩٨٠
وعام ٨٢/١٩٨١، إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى ٥٤% فى
٨٤/١٩٨٣.

جدول ٥-١
تطور هيكل أسعار الفائدة
(نسب مئوية) ١٩٧٦-١٩٨٣

يطبق اعتباراً من	يناير ٧٦	مارس ٧٧	أكتوبر ٧٨	يناير ٧٩	أبريل ٨٠	أكتوبر ٨٠	يناير ٨٢	أغسطس ٨١	أكتوبر ٨٢	الديسمبر ٨٣
سعر الخصم	٦,٠	٧,٠	٨,٠	٩,٠	١٠,٠	١١,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٣,٠	١٣,٠
البنك المركزي:										
سعر الأوراق المالية										
للمدخرات التجارية:										
٣ سنوات	٢,٤	٤,٠	٥,٥	٦,٠	٧,٠	٧,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٥
٦ أشهر	٢,٧	٤,٥	٦,٠	٦,٥	٧,٥	٨,٠	٩,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٥
سنة	٣,٠	٥,٠	٦,٥	٧,٠	٨,٠	٩,٠	٩,٥	١٠,٠	١١,٠	١١,٠
سنتين	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٧,٥	٨,٥	٩,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٢,٠	١٢,٠
٣ سنوات	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠	١١,٠	١١,٠	١٢,٥	١٢,٥
٥ سنوات	٣,٠	٥,٠	٧,٠	٨,٥	٩,٥	١٠,٥	١٠,٥	١١,٥	١٢,٠	١٢,٠
للمدخرات الادخارية	٢,٤	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٥	٨,٥	١٠,٠	١٠,٠
سعر الإقراض										

يطبق اعتباراً من	يناير ٧٦	مارس ٧٧	أبوابية ٧٨	يناير ٧٩	أبريل ٨٠	أبوابية ٨٠	يناير ٨٢	أغسطس ٨١	أبوابية ٨٢	الديسمبر ٨٣
الحد الأدنى	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	١٥٠-١٣ (١)	-
الحد الأقصى	٨٠٠	٩٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	١٣٠٠	١٤٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٦٠٠ (٢)	-
القطن ، قروض مرتبطة بالتصدير										
الحد الأدنى	٦,٧٥	٧,٧٥	٨,٥	٩,٥	١٠,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠
الحد الأقصى	٦,٧٥	٦,٧٥	٨,٥	٩,٥	١١,٠٠	١٢,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠
سعر الفائدة الحقيقي للودائع لأجل ٣-٥ سنوات	٨,١-	٦,١-	٥,٥-	٠,٤	١٤,٢-	-	١,١-	١,١-	١,٨-	١,٨-

ملاحظات: (أ) الحد الأقصى لقطاع الصناعة ١٣% و لقطاع الخدمات ١٥-١٣%.

(ب) قطاع التجارة ١٦% دون حد أقصى.

(ج) تم حساب سعر الفائدة الحقيقي على أساس الفرق بين سعر الفائدة الاسمي للودائع لأجل ٣-٥ سنوات والتقدير الرسمي لمعدل التضخم مقيماً بواسطة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

المصدر: بالنسبة لأسعار الفائدة الاسمية : البنك المركزي المصري.

جدول ٢-١

مؤشرات نقدية مختارة (مليون جنيه مصري)

٨٣/١٩٨٢	٨٢/١٩٨١	٨١/١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	
٢٤.٢٢	٢٠.٨٥٩	١٥١٩٢	١١٤١٩	٨٦٧٣	٥٤٢٢	٤٥٦٥	الائتمان المحلي.
١٢٤٨٥	١١٠.٣١	٨٣.٣	٧٦٢٧	٥٩٥٥	٣٣٨٢	٢٨٩٦	مطلوبات على الحكومة ^(١)
٦٩.٣	٥٥٧٩	٣٣٢٩	١٤٣٣	٨١٨	٦٤٧	٤٤١	مطلوبات على القطاع الخاص
١٥٤٣٢	١٢.٤٤	٨٣٤٢	٥٢١١	٤١١٤	٣١٨٥	٢٤١١	النقد وأشياء النقد
٦.٢١	٤٦٨٨	٣٦٧٨	٢٦٥٧	٢١٨٣	١٧٥٠	١٣٨٨	العملة
٩٤١١	٧٣٥٦	٤٦٦٤	٢٥٥٤	١٩٣١	١٤٣٥	١٠٢٣	- ودائع القطاع الخاص
١٩١٢	١٥١٣	١٢٥١	٨٥٥	٩٤٨	٧٨٢	٥٤٠	أ- ودائع تحت الطلب.
٧٤٩٩	٥٨٤٣	٣٤١٣	١٦٩٩	٩٨٣	٦٥٣	٤٨٣	ب- ودائع أخرى ^(٢)
٤.١٥	٣٤.٢	١٧٣٤	٧٩٢	٦١٨	٤١٦	---	ودائع خاصة بالعملاء الأجنبية ^(٣)
٥٥٧٤	٤٩٧٣	٤٣٤٩	٣٠٢٦	١٧٩٤	١٣٣١	٩٣١	ودائع القطاع العام

ملاحظات: (١) يتضمن الحكومة المركزية والمحليات فقط، وهكذا يستبعد شركات القطاع العام والهيئات العامة.

(٢) يتضمن البنوك المتخصصة والتعاونية. (٣) يتضمن الودائع المجانية

المصدر: البنك المركزي المصري.

ولكن الزيادة في أسعار الفائدة على الودائع المصرفية أدت إلى هبوط القيمة السوقية لسندات الحكومة (البنك المركزي المصري، ١٩٨١ ص ٣٠). وطبقا للخصائص الهيكلية لسوق رأس المال في مصر في تلك الفترة، فإن السندات الحكومية كانت هي أكثر أنواع السندات المتاحة انتشارا في السوق. ومن ثم، فإن زيادة سعر الفائدة في سياق حزمة التثبيت قد أثرت سلبيا على المدخرات الخاصة عن طريق سوق المال (في شكل السندات الحكومية). ولذا فقد ضعف، بناء على هذا، دور مؤسسات الوساطة المالية بدلا من أن يقوى. وفضلا عن ذلك، فإنه قد عزز قدرة الجهاز المصرفي أكثر من ذي قبل على تمويل المشروعات ذات الآجال الأطول. لكن يبدو أن هذه الإمكانية الناتجة عن زيادة الأموال المتاحة للإقراض قد تبددت بسبب عزوف الجهاز المصرفي تقليديا عن الإقراض الأقل سيولة، والذي غالبا ما يكون أكثر إنتاجية من الناحية الاجتماعية. ولذا فإنه بينما كانت القروض المصرفية المقدمة إلى الصناعة في عام ١٩٧٩ أكثر من نصف قروض البنوك التجارية، بلغت تلك النسبة أقل من الثلث في عام ١٩٨٥. وطبقا لبيانات البنك المركزي المصري، فإن النسب المماثلة في حالة التجارة والخدمات معا كانت ٤٠,٥%، ٥٥,٧% بالترتيب بالنسبة في السنتين المذكورتين آنفا (انظر البنك المركزي المصري، ١٩٧٩، ١٩٨٥) ويبدو أن هذا النمط يجري عكس ما افترضه ماكينون الذي يرى أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي ستشجع الاستثمارات ذات الإنتاجية الأعلى (McKinnon, 1973).

ومن ناحية أخرى، فإن زيادة أسعار الفائدة لا بد أن تدفع بتكلفة الإنتاج إلى أعلى، بمفعول ارتفاع تكلفة رأس المال العامل. وفي ظل غياب بيانات تفصيلية يعتمد عليها، لا يمكن للمرء هنا إلا أن يقوم بالتخمين. ومثل تلك الزيادة في تكلفة الإنتاج ستكون لها مترئيات تختلف باختلاف الشكل التنظيمي للمنشأة. ويمكن القول بأن منشآت القطاع الخاص تسعى لنقل التكلفة الأعلى

إلى المستهلكين النهائيين. وفي نهاية الأمر، يغذى هذا اتجاهات وميولاً تضخمية بالمدى الذى تشكل فيه مدفوعات الفوائد أحد المكونات الجوهرية فى التكلفة. وفى هذه الحالة، فإن زيادة أسعار الفائدة قد تفسد فعلاً أحد الأغراض الأساسية لحزمة التثبيت - وهو تخفيض معدل التضخم. أما بالنسبة لمنشآت القطاع العام، والتى كان يجرى خلال هذه الفترة تحديد أسعار منتجاتها إدارياً بواسطة الحكومة (انظر ملحق ١-١)، فإن الزيادة فى أسعار الفائدة تسهم فى زعزعة مراكزها المالية، وقد تؤدى فى نهاية الأمر إما إلى تنامي المطالبة بالحصول على الدعم وإما إلى زيادة الضغط من أجل رفع أسعار المنتجات لتجنب مخاطر التوقف. وفى الواقع، تزداد مخاطر التوقف بالنسبة للمنشآت التى لا يمكنها تعديل أوضاعها، بسبب أحد العناصر الأخرى فى حزمة التثبيت ألا وهو تحرير الاستيراد.

وفضلاً عن ذلك، فإن زيادة سعر الفائدة فى بيئة اقتصادية أحد ملامحها الدائمة عجز الموازنة العامة، وحيث يجرى تمويل العجز جزئياً عن طريق الجهاز المصرفى، لا يمكن إلا أن يؤدى إلى مضاعفة مشاكل عجز الموازنة العامة. وعلى سبيل المثال، فإنه فى عام ١٩٧٩ بلغ إجمالى صافى مطلوبات البنوك من الحكومة ٧٢٩٨ مليون جنيه (البنك المركزى المصرى، ١٩٨٠ ص ١٤). فى هذه الحالة، فإن رفع سعر فائدة الإقراض بنسبة ١% مثلاً حدث فى ١ يناير ١٩٧٩ تعنى على الفور زيادة المدفوعات عن الفوائد بما يتعدى ٧٠ مليون جنيه. ويكشف هذا الاعتبار عن المخاطر التى يتضمنها التنفيذ الجزئى لحزمة التثبيت^(٥).

وفى النهاية، فإن هناك عنيداً من الدروس التى يمكن استخلاصها من تجربة مصر فى رفع أسعار الفائدة كأحد مكونات حزمة التثبيت. أولاً، تتبغى العناية عند رسم السياسات النقدية والمالية لضمان ألا تؤدى أساساً إلى مجرد إحلال أصل مالى محل آخر فحسب، بينما أن المقصود هو زيادة إجمالى

الأصول المالية. ثانيًا، إن جوهر الإجراءات المتعلقة بسعر الفائدة ينبغي أن يكون زيادة الوساطة المالية. والعامل الحاسم هنا ليس هو سعر الفائدة الاسمي المرتفع، بل هو العائد الحقيقي على الأصول المالية. ويمكن بلوغ ذلك عن طريق تخفيض معدل التضخم. وفي رأينا، أن مصر في أثناء السبعينيات كانت على وشك أن تخرج من حالة الكبح المالي إلى تحقيق النمو المالي، باستعارة تعبير ماكينون. إلا أن النجاح خبا في نهاية الأمر بسبب الإخفاق في سد الفجوة في المالية العامة (عجز الموازنة). ومع أهمية هدف زيادة المعدل الحقيقي للعائد على الأصول المالية، إلا أنه نظرًا للخصائص المؤسسية للاقتصاد المصري خلال هذه الحقبة (تمويل العجز الكبير في الموازنة العامة عن طريق البنوك) فإنه كان ينبغي بلوغ ذلك عن طريق تخفيض معدل التضخم بدلاً من محاولة تحقيقه عن طريق زيادة أسعار الفائدة الاسمية. وهكذا توفر التجربة المصرية مثالاً آخر على مخاطر المنهج الجزئي في الإصلاح الاقتصادي.

السقوف الائتمانية:

ربما كان وضع السقوف الائتمانية أكثر العناصر أهمية في حزمة التثبيت طبقاً لوصفة لصندوق النقد الدولي. ويرتكز الأساس النظري له على النموذج النقودي^(*) للتوازن الداخلي والخارجي. ومن الناحية العملية، فإن وصفة التثبيت التي يقدمها صندوق النقد الدولي دائماً ما تضع مؤشرات محددة للتوسع في الائتمان المحلي، وبحيث يعتبر تنفيذ تلك التوجيهات حاكماً

(*) أو نموذج النقوديين (monetarist model). وجوهر هذا النموذج، بالمقارنة بالنموذج الكينزي، هو أن النقود هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وأن التقلب الذي يحدث في الدخل الاسمي يعود بالدرجة الأولى إلى تقلبات عرض النقود. انظر الفصل الثامن في جودة عبد الخالق وكريمة كريم، أساسيات النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

أساسيا بالنسبة لقرار الصندوق في استمرار السحب عن موارده بموجب الاتفاق المعقود مع الدولة العضو.

وعلى خلفية التوسع السريع في الائتمان المحلى بمعدل سنوى بلغ نحو ٢٥% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨، فقد نص خطاب النوايا المحرر فى ١٠ يونيه ١٩٧٨ على توجيهات محددة كما يظهر فى الجدول ١-٧. وقد حددت هذه التوجيهات معدل النمو السنوى للتوسع الكلى بنحو ١٥%، مع معدل تفضيلى أعلى للقطاع الخاص^(٤). إلا أن معدل النمو الفعلى للأصول المحلية للبنوك التجارية كان ٢١,٨% فى عام ١٩٧٩ (انظر البنك المركزى المصرى. ١٩٧٩، ص ١٣١)، وهو ما يعادل مرتين ونصف معدل النمو السنوى للنتاج المحلى الإجمالى الذى كان نحو ٨%. وبعيداً عن أية نماذج نقدية، فإن مثل هذا المعدل المرتفع لنمو السيولة، يهدد بتقويض استقرار الاقتصاد الكلى. وقد أظهرت تجارب الدول الأخرى، التى تتبع نظاماً سياسية واجتماعية متباينة تلك المخاطر التى يتضمنها إهمال مراعاة الكوابح النقدية^(٥).

وبغض النظر عن مبررات إجراءات تلك السياسات الائتمانية والنقدية، فإنها لابد أن تكون قد أثرت على المتغيرات الكلية التى تهمنا فى هذه الدراسة. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن تلك الإجراءات لابد أن تعمل على تلطيف نمو الطلب الكلى، ومعدل التضخم، ولكن قد يكون من الصعب فصل أثرها الخاص نظراً لوجود العوامل الأخرى التى تؤثر فى هذه المتغيرات فى نفس الوقت.

جدول ٧-١ المؤشرات الخاصة بالانتماء في اتفاق التثبيت

١٩٧٩-١٩٨١ (بالمليون جنيه)

السقف الخاص ب.....	صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي	صافي الائتمان المصرفي للقطاع العام	(٢) كنسبة مئوية من (١)
التاريخ	(١)	(٢)	(٣)
٣١ مارس ٧٩	٤١٧٣,٧	٣٧٢٩,٩	٨٩
٣٠ سبتمبر ٧٨	٤٤٩٣,٧	٣٧٨٩,٩	٨٤
٣١ ديسمبر ٧٨	٤٨٠٨,٧	٤٠٠٩,٩	٨٣
٣١ مارس ٧٩	٤٧٢٣,٧	٣٩٩٩,٩	٨٥
٣٠ يونيه ٧٩	٤٩٧٨,٧	٤١١٤,٩	٨٣

المصدر: على أساس شروط خطاب التوايا المورخ ١٠ يونيه ١٩٧٨

دعنا نحاول تقدير أثر تنفيذ السقوف الائتمانية التقضيلية بالطريقة المبيّنة عليه على الكفاءة والمساواة، فمن الواضح أن السقوف الائتمانية المحددة، ربما تؤدي إلى تسهيل توسع القطاع الخاص بشكل أسرع من القطاع العام. ومن ناحية الكفاءة، فإن تحول الموارد نحو القطاع الخاص لا يمكن أن يكون تطوراً إيجابياً إلا إذا كانت منشآت القطاع الخاص أكثر كفاءة، أما أثره على المساواة والعدالة فقد يكون أسهل في الاستنتاج، على الرغم من أن قدراً كبيراً منه يعتمد على طبيعة السياسة الحكومية وطابع القطاع الخاص. وفي مصر، حيث تفرض البيئة السياسية والاجتماعية أن يقوم القطاع العام بتوفير السلع والخدمات الأساسية، فإن تحويل الموارد بعيداً عن الحكومة والقطاع العام، ربما يكون أقل إنصافاً وعدالة.

الإجراءات المالية:

تضمنت تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) للفترة ١٩٧٩-١٩٨١ إجراءات مختلفة ومتعددة بشأن المالية العامة، منها تعديل هيكل الضرائب لزيادة مرونة النظام الضريبي، وزيادة رسوم الخدمات التي تقدمها الحكومة

والقطاع العام، وما إلى ذلك. وقد كان الهدف من تلك الإجراءات تخفيض عجز الموازنة العامة من ٢٧% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٨ إلى ١٦% فى عام ١٩٨١ (٦).

وليس من الصعب تبرير هدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة. بل إن هناك وجوها كثيرة للدفاع عن هذا الهدف، أولها، أن ذلك قد يساعد على تخفيض المديونية الخارجية، نظرًا لأن عجز الموازنة كان يتم تمويله جزئيًا من الخارج. وثانيًا، أنه قد يعمل على زيادة استقرار الأسعار، نظرًا لأن جزءًا من العجز يجرى تمويله من الجهاز المصرفى. وفى خلال الفترة ٧٦-١٩٧٨ تم تمويل ٤٠% من عجز القطاع العام (الذى يشمل الحكومة والهيئات العامة) من الخارج بينما تم تمويل ٣٥% من العجز عن طريق الجهاز المصرفى. وقد أظهر هذا بوضوح ضرورة فرض قيود وضوابط على الموازنة، وربما يكون قد وفر مبررًا لفرض السقوف الائتمان التفضيلية على صافى الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع العام. ولكن ينبغى ملاحظة أنه لا يمكن النظر إلى التضخم فى مصر على أنه ظاهرة ترجع كلية إلى جذب الطلب، إذ إنه يرجع جزئيًا إلى دفع التكاليف أيضًا. وفى السياق الديناميكى لتخفيض قيمة العملة فى إطار التمويل الخارجى، فإن التوسع النقدى قد يكون أيضًا نتيجة كما قد يكون سببًا لنشوء التضخم. وفى ظل السياسة النقدية السلبية، فإن عرض النقود قد يرتفع لمقابلة ما ينجم عن تخفيض قيمة العملة والتمويل الأجنبى من زيادة فى الطلب على النقود بدافع المعاملات. إلا أن ذلك انمحق النقودى قد يتسبب فى إفشال الهدف النهائى لتخفيض سعر صرف العملة.

وقد كان عجز الموازنة فى مصر فى أثناء عمليات التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات يشمل منشآت القطاع العام بالإضافة إلى الحكومة بالمعنى الضيق. ومن ثم، فإنه فى جانب الإيرادات، كان يتضمن الأرباح

المحولة والاستثمار الممول ذاتيًا من جانب منشآت القطاع العام^(٧). وفي جانب المصروفات، كان يتضمن العجز الجارى والإنفاق الاستثمارى الذى كانت تقوم به الهيئات الاقتصادية العامة. وفي هذا السياق، فإن عملية تخفيض عجز القطاع العام كان ينبغي أن ترسم بعناية وحرص وعلى مراحل محددة، وأن يجرى تنفيذها بحيث يمكن تجنب تهديد كل من العدالة الاجتماعية أو احتمالات نمو الاقتصاد. وبوضع هذه الخلفية فى الاعتبار، يتسنى لنا أن نبحث الخصائص المحددة للإجراءات المالية التى تضمنتها تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) ١٩٧٩-١٩٨١ وأثرها على المتغيرات الكلية.

طبقاً لخطاب النوايا الموقع عام ١٩٧٨، عبرت الحكومة المصرية عن التزامها بأن يكون نمو الإنفاق العام المخصص للدعم فى خلال فترة البرنامج بمعدل يقل كثيراً عن معدل نمو إجمالى الإنفاق العام. وفى الواقع فإن مخصصات الدعم لم تكن تمثل نسبة مفرطة فى الضخامة بالنسبة إلى إجمالى الإنفاق العام فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ففي السنوات الثلاث السابقة مباشرة على البرنامج، بلغ متوسطها ١٤% فقط من إجمالى الإنفاق العام (انظر جدول ١-٨). ولكن، وإذا ما وضع فى الاعتبار أن مصر كانت تستورد ٦٠% من استهلاكها الغذائى فى المتوسط خلال تلك الفترة، فإن مصروفات الدعم كانت شديدة الأهمية من وجهة نظر ميزان المدفوعات.

وفضلاً عما تقدم، فإن مخصصات دعم الغذاء كانت تمثل نسبة كبيرة من إنفاق الطبقات ذات الدخل المنخفض. وعلى سبيل المثال، وطبقاً لنتائج المسح الخاص بميزانية الأسرة لعام ١٩٧٤/٧٥، فإن ٦٠% من سكان الحضر فى مصر كانوا ينفقون ما بين خمس (٢٠%) إلى نصف إجمالى موازنتهم على بنود الغذاء المدعمة (Korayem, 1982). وفى عام ١٩٨١/٨٢ أسهمت التحويلات عن طريق نظام الدعم بنحو ١٣%، ١٨%

من مصروفات ربع السكان الأكثر فقراً في المناطق الحضرية والريفية بالترتيب. (Alderman & Von Braun, 1984)

ونتيجة لذلك، فقد أسهمت هذه المصروفات في تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخول (El- Edel , 1982, Korayem, 1982). وهكذا فإن مصروفات الدعم كانت لها أيضاً أهميتها من ناحية العدالة الاجتماعية.

ولكن بغض النظر عن مبرر تخفيض نسبة إعانات الدعم إلى إجمالي المصروفات العامة، فإن النسبة قد خفضت فعلاً. وعلى الرغم من ارتفاع مبلغ مصروفات الدعم من ناحية القيمة المطلقة من ٧١٠ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٨ إلى ١٣٥٢ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٩، ومن الناحية النسبية من ١٣% إلى ١٩% من إجمالي الإنفاق العام فيما بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ (جدول ١-٨)، فإن هذا الارتفاع كان ظاهرياً أكثر منه فعلياً. إذ إن الأرقام للفترة التي بدأت ١٩٧٨ لا يمكن مقارنتها بالفترة السابقة على ١٩٧٨. ففي عام ١٩٧٨ حث ما يطلق عليه التخفيض الكبير لقيمة الجنيه بما يناهز ٨٠% وهو ما يعنى حسابياً ارتفاع قيمة إعانات الدعم بالجنيه المصري. وكانت الزيادة في قيمة إعانات الدعم بالجنيه المصري ضخمة بصفة خاصة فيما يتعلق بمصروفات الدعم الغذائي نظراً لارتفاع المكونات المستوردة بها. وليس في حكم المؤكد إن كان التصحيح لهذه الزيادة الناشئة عن تخفيض قيمة العملة سينتج عنه نسبة أقل لمخصصات الدعم إلى إجمالي المصروفات الحكومية. ولكن البيانات المتاحة ضئيلة بدرجة لا تسمح بالقيام بمثل هذا التصحيح. ولما كانت مصروفات الدعم قد تجمدت حتى بالقيمة الاسمية لعام ١٩٨١/٨٢، وهبطت في ١٩٨٢/٨٣ (انظر جدول ١-٨)، فإنه يتضح أن هناك هبوطاً في نسبة مخصصات الدعم إلى المصروفات الحكومية. وهكذا، فقد تم إتباع الخط الذي رسمه صندوق النقد الدولي فعلاً، على الرغم من توقف تنفيذ اتفاق تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) قبل اكتماله.

جدول ٨-١

مؤشرات مختارة للمالية العامة (بالمليون جنيه مصري)

السنة	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣
إجمالي الإيرادات العامة	٢٠١٥,٣	٢٧٥٥,٤	٣٣٠٦,٣	٣٦٨٣,٨	٣٦٧٢,٨	٨٢٣٠,٦	١٠١٦٠,١
- الإنفاق الجارى للحكومة	١٦٧٠,٠	١٧٠١,٠	٢٠٣٧,٠	٢٤٩٤,٧	٢٦٩١,٠	٤٨٩٣,٥	٦٣٧٤,٢
- العجز الجارى للهيئات الاقتصادية العامة	٤٢,٠	٥٥,٠	٥٨,٠	٦٠,٠	٦٧,٣	١٠٠,٤	١٢٧,٦
- الدعم	٤٣٤,٠	٦٥٠,٠	٧١٠,٠٠	١٣٥٢,٠	٢١٦٦,٤	٢١٩٢,١	٢٠٥٣,٦
- صافى الإنفاق الرأسمالى ^(١)	١٥٤,٠	٢١٤,٠	٤٤٣,٠	٦٤٣,٠	٨٦٤,٩	١٠٣٠,٠	١١٧٠,٧
- الإنفاق الاستثمارى	٩٨٠,٠	١٥٤٩,٠	٢٣١١,٠	٢٥٤٧,٠	٣٦٧٥,٦	٤٦٧١,٠	٥٠٠٧,٠
إجمالي الإنفاق	٣٢٨٠,٠	٤١٦٩,٠	٥٥٥٩,٠	٧٠٩٨,٧	١٠٥٥٥,٢	١٢٨٨٧,٠	١٤٧٣٣,١
- العجز الكلى	١٢٦٤,٧	١٤١٣,٦	٢٢٥٢,٧	٣٤١٢,٩	١١٣٥,٣	١٢١٢,٤	٤٥٧٣,٠
- التمويل الخارجى	٤٨٨,٠	٦٠٢,٠	٨٨٢,٠	١١٣٥,٣	١١٠١,٩	١٢١٢,٤	١٣٦١,٥
- التمويل المحلى	٧٧٦,٧	٨٠٥,٦	١٣٧٠,٧	٢٢٧٧,٦	٢٢٧٧,٦	٣٤٤٤,١	٣٢١١,٥
• من غير البنوك	٣٣٩,٧	٣٣٤,٦	٤٥٣,٧	٦٩٠,٠	١٢٠٦,٤	١٢٦١,٤	١٩٩٧,٦
• من البنوك	٤٣٧,٠	٤٧١,٠	٨٢٧,٠	١٥٨٢,٦	٨٧٤,١	٢١٨٢,٧	١٢١٣,٩
- الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الجارية	٦٧٣٧,٠	٨٣٤٤,٠	٩٧٩٥,٠	١٢٧٠٥,٠	١٧٣٣٠,٠	٢٠٢٢١,٠	٢٣٢٢٧,٠
- العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى	١٨,٨	١٦,٩	٢٣,٠	٢٦,٩	١٨,٤	٢٣,٠	١٩,٠
- الدعم كنسبة مئوية من الإنفاق العام	١٣,٢	١٥,٦	١٢,٨	١٩,١	٢٠,٥	١٧,٠	١٤,٠

ملاحظات: يتضمن أساط الدين الحكومى (المحلى + الخارجى)، وصافى التمويلات إلى الهيئات الاقتصادية العامة وشركات القطاع العام وغيرها.

المصدر: وزارة المالية.

الإصلاح الهيكلي:

إن النقطة المركزية للإصلاح الهيكلي كما يراها صندوق النقد الدولي هي القضاء على التشوهات بين التكلفة والأسعار. وقد تردد كثيراً في عديد من مطبوعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تلك التشوهات قد قيدت من نمو الناتج وأعاقَت عملية إعادة تخصيص الموارد للاستثمار.

وكما هو معروف جيداً، فإن هيكل الأسعار النسبية يمكن تطويره لتحقيق أغراض متعددة سواء أكانت اقتصادية أم غير اقتصادية. وفي ضوء الكتابات العديدة عن فشل السوق^(٨)، فإن التركيز الشديد الذي وضعه صندوق النقد الدولي على قوى السوق كمحدد لكفاءة التخصيص ومن ثم رشد هيكل الأسعار يبدو غير مبرر. كما أن الجدل الذي أثاره الهيكليون في الخمسينيات والستينيات يخلع كثيراً من الشك حول مقولة البنك والصندوق عن رشادة أسعار السوق (Seers in Jansen 1983) وإذا ما نظرنا إلى أسعار الطاقة، فإن كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانا يريان أن الطاقة هي إحدى الأمثلة الصارخة على تشوهات الأسعار في الاقتصاد المصري. وكانت محاجتهما هي أن أسعار الطاقة منخفضة كثيراً عما يجب أن تكون عليه، بمعنى أن أسعار منتجات الطاقة المحلية تقل كثيراً عن أسعارها العالمية. واستناداً إلى ذلك، فإن مؤسسات بريتون وودز طالما رددت أن أسعار الطاقة المحلية في مصر ينبغي أن يجرى رفعها إلى المستوى الدولي (IMF, 1985; World Bank 1983, 1985).

ونظراً لتواتر هذا المطلب في وثائق البنك والصندوق عن مصر، فربما يكون من الضروري بحثه بشكل أكثر تفصيلاً. أولاً، ينبغي أن نميط اللثام عن حقيقة ما يطلق عليه الأسعار العالمية للبترو، إذ لم يتم تقديم أية مبررات مقنعة بشأن وجهة تبني مثل هذه الأسعار باعتبارها القاعدة أو الأساس. والواقع أن كون مصر بلد متلق للسعر في السوق العالمية للبترو لا يبرر تبني مثل هذه الأسعار باعتبارها مقياساً للقيمة المحلية للبترو.

فكما تم إيضاحه في مراجع أخرى، فإن أسعار الظل أو قيمة الندرة للبترول بالنسبة لمصر ربما تكون أعلى كثيراً عن الأسعار العالمية. (Abd el - Khalek, 1982 Dervis et Al 1984)

وقد أثبتنا هذا رياضياً باستخدام نموذج لفترتين لاستخراج البترول (انظر ملحق ٣). ويقوم هذا على أساس فكرة علاوة الندرة للموارد القابلة للاستنفاد - بافتراض أن نسبة الإنتاج / الاحتياطي (وهي مقلوب معدل الاستنفاد) في مصر أعلى كثيراً بمقارنتها بالنسبة للمتوسط العالمي ككل. إذ إن معدل الاستنفاد في مصر - بمعلومية الاحتياطي المؤكد ومعدل الإنتاج السنوي يبلغ نحو ٣-٤ أمثال المعدل العالمي. ولا ينبغي أن يعنى هذا بالطبع رفع الأسعار الفعلية إلى المدى المحدد على هذا الأساس، بل الاسترشاد بقيمة الظل هذه لتخطيط الاستثمار ولتخصيص الموارد. ثانياً، إن السعر المحلي للبترول هو في حكم المعلمة القومية، وبالتالي يجب تحديده بما يتوافق مع مؤشرات الاقتصاد الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن المرء لا يمكنه التغاضي عن وجود تفاوتات جوهرية فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد بين الدول؛ وقد لا يكون من المناسب استخدام نفس السعر للطاقة في الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل.

ثالثاً: إن حجة زيادة الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة يمكن أن توضع على أساس أكثر صلابة، استناداً إلى الدليل القوي الذي يبين أن السعر النسبي الحقيقي للطاقة في مصر كان يميل إلى الهبوط طوال الفترة من أواخر الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات (Abdel - Khalek, 1988). وهكذا يكون لدينا مبرر للمحاجة بضرورة وضع الأسعار الحقيقية للطاقة بما يتناسب مع باقي الأسعار الأخرى في الاقتصاد. ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن رفعها إلى المستوى العالمي للأسعار هو من مقومات السياسة السليمة. فإذا ما أخذنا في الاعتبار أن ٨٥% من الاستهلاك المحلي للبترول هو استهلاك وسيط، فإن رفع الأسعار المحلية للطاقة مع هذه الخصائص الهيكلية سوف يرفع تكلفة الإنتاج، ومن ثم قد يؤدي إلى تخفيض كبير في

الحماية الفعالة. هذا فضلا عن أنه بسبب أثر "رسم الإنتاج"، فإن رفع أسعار الطاقة المحلية سيؤدي لا محالة إلى تخفيض الطلب الكلى، نظرا لأثره السلبى على الدخول الحقيقية.

وفى هذا الصدد، فإنه من المهم الإشارة إلى أن البنك الدولى قد ساند حزمة سياسات تتضمن فى نفس الوقت تخفيضاً فى سعر الصرف وزيادة فى الأسعار المحلية للبتروول، من منطلق أن المكون الخاص بتخفيض سعر الصرف يجب تصميمه بحيث يعوض عن الزيادة فى التكاليف المحلية الناشئة عن ارتفاع أسعار الطاقة (World Bank, 1983, p.79). إن تلك الآثار الناشئة تكون كبيرة نظراً لانخفاض المرونة السعرية لاستهلاك الطاقة فى مصر (Abdel - Khalek, 1988). ولذا فإنه فى ظل هذا الجمود السعري لاستهلاك الطاقة، فإن الآثار السلبية لحزمة الإجراءات على النشاط الاقتصادى الكلى وعلى تخصيص الموارد للصناعة وعلى العدالة، يجب أن توضع فى الكفة المقابلة لأية فوائد محتملة قد تعود على ميزان المدفوعات.

والخلاصة هى أن الفرق بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية بالنسبة للطاقة ليس دائماً ذا مغزى باعتباره مؤشراً للتشوهات السعرية. واتباع مقترحات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى هذا الصدد قد يؤدي فعلاً إلى تقويض دعائم الاستقرار الاقتصادى. وقد تنتج عنه زيادة التعرض للمخاطر من خلال ربط الاقتصاد المصرى بتقلبات السوق العالمى للبتروول. كما أنه أيضاً يهدد مستوى معيشة الفقراء. إلا أن حاجتنا ضد ربط أسعار الطاقة المحلية بالأسعار العالمية لا يجوز أن تستبعد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإزالة التشوهات الحقيقية بين التكاليف والأسعار فى قطاع الطاقة. وربما كانت أهم النواحي فى تسعير الطاقة هى ضرورة المحافظة على العدالة بين الأجيال وضمان الاستدامة، وهو ما يتطلب الاعتراف بأن موارد الطاقة فى مصر هى موارد محدودة غير متجددة. وينبغى توجيه قدر أكبر من العناية بقضية استنفاد الموارد و المعدل الأمثل

لإنتاج البترول. واتباع قاعدة السعر العالمى تتجاهل هذه الأساسيات، كما نبين ذلك بدقة بمساعدة النموذج الوارد فى الملحق ٣.

وبالإضافة إلى الطاقة، هناك ناحيتان رئيسيتان برزتا باعتبارهما تتمتعان بالأولوية فى مجال تصحيح التشوهات بين التكاليف/ الأسعار فى خلال تلك الفترة وهما: المنتجات الزراعية الأساسية، ومنتجات القطاع العام. وفى هذين المجالين ترتبط اعتبارات توليد الإيرادات واعتبارات دعم المستهلك ارتباطاً وثيقاً. وقد أوردنا فى الملحق ١-١ قواعد تحديد الأسعار التى تطبق على مختلف أسواق العوامل وأسواق السلع فى خلال الفترة حتى أوائل الثمانينيات. وبالنسبة للحاصلات الزراعية، فإن الربحية الخاصة للمنتجات الزراعية الأساسية شهدت انخفاضاً كبيراً فى خلال العقد ١٩٧٤-٨٣. ومن ثم هبطت نسبة سعر المزرعة إلى تكلفة إنتاج الوحدة بنحو ٢٨% للقطن، و ٢١% للقمح، و ٤٦% للفل، و ٥٠% لقصب السكر. وكان الأرز هو المحصول الوحيد الذى لم يعان سوى من انخفاض بسيط نسبياً (انظر جدول ١-٩). ويلاحظ أن القطن والأرز وقصب السكر هى أهم المحصولات الصيفية التى كانت الحكومة تقوم بتسويقها فى خلال الفترة (من أواخر السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات)، وكانت المساحة المزروعة من تلك المحصولات تعادل نصف مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٣. كما يلاحظ أيضاً أن القمح والفل هما أهم المحصولات الشتوية التى كانت الحكومة تقوم بتسويقها فى خلال نفس الفترة، وتعادل المساحة المزروعة بهما نحو ثلث المساحة القابلة للزراعة فى خلال ١٩٧٧-١٩٨٣.

إلا أن المشكلة الحرجة بالنسبة للتسعير فى نطاق قطاع الزراعة إنما تعود إلى معدل التبادل الداخلى بين سلع التجارة والسلع المحلية. وكانت أهم السلع القابلة للتجارة هى المحاصيل التى سبق ذكرها (فيما عدا قصب السكر)، بالإضافة إلى الذرة. أما أهم السلع غير القابلة للتجارة (أو السلع المحلية) فتضم البرسيم، الذى كانت تجرى زراعته فى نحو ٥٥,٣% من

المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية في الفترة ما بين أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ومن المفيد ملاحظة أن تخفيض قيمة العملة في السبعينيات قد فشل في تحويل الموارد الزراعية عن إنتاج المحاصيل غير القابلة للتجارة، إلى المحاصيل القابلة للتجارة (البرسيم في مقابل القمح في حالة المحاصيل الشتوية). وقد يعزى هذا بصفة أساسية إلى قواعد تكوين الأسعار بالنسبة لكل حالة. فبينما كانت أسعار البرسيم متروكة تمامًا لقوى السوق، كانت أسعار القمح المحلية تخضع لرقابة شديدة من جانب الحكومة، مع عزلها تمامًا عن الأسعار العالمية لتحقيق أهداف اجتماعية (دعم المستهلكين في الحضر أساسًا). وقد ساعدت المعونات الغذائية الأجنبية على تقوية أثر سياسة الحكومة الخاصة بدعم القمح للمستهلكين. على أن المشكلة لم تكن بالضرورة في الهدف من تلك السياسة (دعم الفقراء)، بل كانت في الوسيلة (تحديد الأسعار إداريًا مع التوريد الإجباري للمحاصيل).

وفي الواقع، فإن التحديد الإداري للأسعار والتوريد الإجباري للمحاصيل كان يرقى إلى فرض ضريبة ضمنية على منتجي القمح المحليين، وكانت القصة هي ذاتها بالنسبة للمحاصيل الزراعية الأخرى القابلة للتجارة وبخاصة القطن والأرز. وقد بلغ معدل الضريبة الضمنية ما يفوق ٨٠% بالنسبة للقطن و ٥٠% بالنسبة للأرز في خلال الفترة ١٩٧٣/١٩٧٤ - ١٩٧٥/١٩٧٦ (Korayem, in Abdel - Khalek and Tignor, 1982). ويبدو أن سياسة التسعير قد أعاقَت الأثر المحفز المتوقع من تخفيض قيمة العملة على إنتاج المحاصيل القابلة للتجارة. وتظهر الأدلة المتاحة أنه في خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ كان المتوسط المرجح لأسعار المحاصيل غير القابلة للتجارة قد ارتفع بنسبة ٢٣٠,٨% مقارنة بنسبة ١٨٩,٩% فقط للمحاصيل القابلة للتجارة مع اعتبار سنة ١٩٨٦ / ٨٧ كسنة أساس (الخواجة ١٩٩٦، ص ٩٠). وقد أدى ذلك إلى خلق نوع جديد مثير للاهتمام وغير مألوف من المرض الهولندي.

جدول ٩-١

نسبة أسعار المزرعة إلى تكلفة الوحدة، وإلى أسعار القيمة الثابتة، وإلى الأسعار الدولية، للمحاصيل التي كانت الحكومة تقوم بتسويقها في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣

المحاصيل	١٩٧٤			١٩٧٩			١٩٨٣		
	أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ج
القطن	١٥٢	٩٨	٣٩	١٨٥	١١٧	٥٢	١٠٩	٨١	٨٨
القمح	٣٤٧	٩٦	٤٥	١٨١	٧٨	٨٣	٢٧٣	٦٧	٨٢
الفول	٣٠٣	١١١	٩٩	١٨٤	١٩٧	١٨٠	١٦٥	٩٧	غير متاح
البصل (شتوى)	١٧٧	١١٠	٢٦	١٢٣	١٥٥	٣٢	١٣٩	١٣٢	٣٣
الأرز	١٣٧	٨٨	١٨	١٣٣	٩٩	٦٦	١٣١	٩٤	٤٨
قصب السكر	٢١٩	١٦٨	غير متاح	١٨٨	١٩٩	غير متاح	١٠٩	١٥٨	غير متاح
السمسم	٢٢٥	١١٢	غير متاح	١٦٦	١٨٦	غير متاح	١٩٧	١٦٩	غير متاح
الفول السوداني	٢٠٣	٨٩	غير متاح	٢٠٣	١٢٤	غير متاح	١٤٧	١٠٨	غير متاح

ملاحظات: أ- نسبة أسعار المزرعة إلى تكلفة الوحدة من المنتج.

ب- نسبة أسعار المزرعة إلى أسعار المزرعة على المستوى القومى لضمان ثبات القيمة بدلالة الرقم القياسى لتكلفة المعيشة الريفية. وقد ينظر إلى هذه النسبة على أنها تعبر، ولو جزئياً، عن معدل للتبادل الداخلى.

ج- نسبة أسعار المزرعة إلى الأسعار الدولية.

المصدر: مجلس الشورى (١٩٨٥) الجدول ٣١ و ٣٢ و ٣٣.

جدول ١٠-١ مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي
ومعدلات نموها في الفترة ١٩٦٩/٧٠-١٩٨٤/٨٥
(بأسعار ١٩٧٥).

القطاع	المساهمة القطاعية				متوسط معدل النمو السنوي	
	٧٠/٦٩	٧٧	٨٢/٨١	٨٥/٨٤	٧٧-٧٠/٦٩	٨٢/٨١-٧٧
الزراعة	٣١,١	٢٢,٧	١٧,٣	١٦,٦	٢,٠	٢,٦
الصناعة والتعدين	١٥,٦	١٥,٤	١٣,٩	١٤,٦	٦,٦	٦,٨
البتروول ومنتجاته	٥,١	٥,٨	٦,٩	١٥,٩	٨,٨	١٤,٥
الكهرباء	١,٠	١,٣	١,١	٠,٧	١٠,٨	٥,٤
التشييد	٦,٢	٤,٩	٥,٤	٤,٥	٣,٠	١٢,٨
القطاعات السلعية ١ (أ)	٥٣,٩	٤٤,٣	٣٧,٧	٣٦,٤	٣,٧	٥,٤
القطاعات السلعية ٢ (أ)	٥٩,٠	٥٠,١	٤٤,٦	٥٢,٣	٤,٢	٦,٦
النقل، والمواصلات، التخزين	٣,٥	٦,٨	٦,٧	٦,١	١٧,٢	٩,٤
قناة السويس	-	٢,٥	٤,١	٢,٦	-	٣٤,٠
التجارة والتسويق والتأمين	١٤,٨	١٩,٣	٢٢,٧	١٩,٨	١٠,٨	١٤,٢
الفنادق والمطاعم	١,٩	١,٧	١,٥	١,١	٤,٤	٦,٥
الخدمات الإنتاجية	٢٠,٢	٢٠,٣	٢٥,٠	٢٩,٦	١٣,١	١٣,٨
المعارات	٤,٥	٣,٧	٣,٦	٢,٠	٣,٧	٨,٧

تابع جدول ١٠-١ مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموها
في الفترة ١٩٦٩/٦٩-٧٠/١٩٨٤-٨٥/١٩٨٤ (بأسعار ١٩٧٥).

القطاع	المساهمة القطاعية		متوسط معدل النمو السنوي	
	٧٠/٦٩	٧٧	٨٢/٨١	٨٤/٨٣ - ٨٢/٨١
المرافق العامة	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٨,١
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٥,٥	٤,٢	٤,٢	٩,٦
الخدمات العامة (ب)	١٠,٦	١١,٤	١٢,٣	١٢,١
الخدمات الاجتماعية	٢٠,٩	١٩,٦	١٨,١	١٠,٩
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠,٠	٩,٧

ملاحظات: ١- باستبعاد البترول ومنتجاته.

٢- مع ضم البترول ومنتجاته.

٣- الخدمات العامة تتضمن التأمينات الاجتماعية.

المصادر: ١٩٦٩-٧٠/١٩٨١-٨٢/١٩٨١ وزارة التخطيط، الإطار التفصيلي العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢-٨٣/١٩-٨٦/١٩٨٦-٨٧. الجزء الأول: المفاهيم الرئيسية. القاهرة: الوزارة، نوفمبر ١٩٨٢ - الجداول ١ و ٢.

وقد أكدت حزمة تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) الخاصة بالإصلاح الهيكلي على الحاجة إلى تخصيص موارد أكبر للزراعة. ولا يمكن للمرء أن يبالغ في تقدير أهمية الحاجة إلى تقوية ودعم القاعدة الزراعية للاقتصاد المصري. إذ تؤكد الأدلة المتاحة بشدة على أن الزراعة قد تخلفت عن باقي الاقتصاد في خلال عقد السبعينيات (عبد الخالق، ١٩٨٢)، كما هبط نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي من نحو الثلث إلى ما يقرب من الخمس (انظر جدول ١-١٠). وفي خلال تلك الفترة كانت البلاد تستورد نحو نصف حاجتها من الغذاء ونحو ٧٥% من استهلاكها من القمح. وقد يمكن تفسير ضعف أداء هذا القطاع جزئياً بأنه يرجع إلى تغير أنماط الاستهلاك وإلى هجرة العمالة، ولكنه يرجع جزئياً أيضاً إلى تدهور معدل التبادل الداخلي للقطاع الزراعي (انظر جدول ١-٩، ومجلس الشورى، ١٩٨٥، ص ٤٧ و ٤٨). (٩) ومن الواضح أن اجتذاب موارد جديدة أكثر للزراعة، وهو أحد نواحي الإصلاح الهيكلي في حزمة التثبيت، يتطلب تغيير هيكل الحوافز لتحقيق معدل أفضل للتبادل الداخلي للقطاع ككل، وإعطاء حوافز أفضل للمحصولات الزراعية القابلة للتجارة. إلا أن وضع الهيكل السليم للحوافز في قطاع الزراعة كان يتطلب إلغاء الرقابة على الأسعار، وهو الإجراء الذي تأجل ولم يتخذ إلا في منتصف الثمانينيات.

وقد عانى قطاع الصناعة التحويلية أيضاً من نفس المصير الذي صايف الزراعة من ناحية التشوهات الخطيرة في التكلفة والأسعار (مجلس الشورى، ١٩٨٥، World Bank, 1983). ونتيجة لذلك، فإن القطاع كان يتراجع سواء من ناحية نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي (انظر جدول ١-١٠)، أو من ناحية إسهامه في الصادرات السلعية. ولم تقدم حزمة الإصلاح ١٩٧٩-٨١ إجراءات فعالة بدرجة تكفي لمعالجة المشاكل المحدقة بقطاع الصناعة التحويلية.

ومن ثم فقد كانت المشكلة الهيكلية الأساسية للاقتصاد المصري، هي تراجع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي - بخلاف البترول. وقد أدى هذا إلى إضعاف احتمالات نمو الاقتصاد في الأجل الطويل، وجعل مهمة الإدارة في الأجل القصير أكثر صعوبة. وفي هذا الإطار الواسع يمكن للمرء أن يقدر اختيار الزراعة ضمن القطاعات ذات الأولوية في حزمة التثبيت خلال سنوات السبعينيات. بل يمكن القول إن تلك الأولوية ينبغي أن تمتد أيضا إلى القطاعات السلعية الأخرى وبخاصة الصناعات التحويلية. وفي هذا الصدد كانت هناك عناصر معينة في حزمة التثبيت مثل زيادة الأسعار المحلية للطاقة إلى مستوى الأسعار العالمية، وزيادة أسعار الفائدة، وتحرير الاستيراد تشكل ضررا للصناعة التحويلية. وإذا ما كان القصد من الحزمة هو تقليل حجم القطاع بدرجة أكثر، فإنها بالتأكيد كانت جيدة التصميم. أما إذا كانت تهدف إلى تشجيع الصناعة التحويلية، فإنه يمكن القول بأن حزمة التثبيت كانت تعاني من غياب التناسق الداخلي على أقل تقدير. وبغض النظر عما ابتغته تلك الحزمة، فإن قطاع الصناعة التحويلية قد تقلص في خال حقبة التثبيت في السبعينيات، ولا يمكن فصل هذا الهبوط عن بعض عناصر حزمة التثبيت. وربما تكون حزمة إجراءات صندوق النقد الدولي هذه قد أدت إلى تراجع عملية التصنيع.

تجربة التثبيت في الثمانينيات:

كما ذكرنا من قبل. فإن حزم التثبيت للفترة ١٩٧٧-٧٨ والفترة ١٩٧٩-٨١ لم يتم تنفيذها بالكامل. وكانت مصر قد تمكنت بفضل التدفقات الرأسمالية الضخمة التي تلقتها بعد عام ١٩٧٩ من تغطية العجز في الحساب الجاري بدون الحاجة إلى دعم رسمي من صندوق النقد الدولي ومن ثم لم تكن الحكومة المصرية مضطرة إلى تنفيذ كل إجراءات التثبيت المتفق عليها مع الصندوق. فقد بلغ متوسط النسبة السنوية لصافي التدفقات الداخلة خلال

الفترة من ١٩٧٩ إلى ٨٢/١٩٨١ نحو ١١٩% من عجز الحساب الجارى (انظر جدول ١-١١ و جدول ١-١٢). كما تعزز موقف مصر بفضل القفزة الثانية فى أسعار البترول خلال ١٩٧٩-١٩٨٠. ونتيجة لذلك اتبعت مصر أسلوبًا انتقائيًا تجاه التثبيت. واستمرت الحكومة فى تنفيذ بعض عناصر حزمة تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) مثل تخفيض قيمة العملة (انظر ملحق ٢)، وزيادة أسعار الفائدة المحلية (انظر جدول ١-٥)، وتخفيض إعانات الدعم (انظر جدول ١-٨). وبالنسبة لتخفيض قيمة العملة، تم تقضيل اتباع منهج جزئى وتدرجى بدءًا من التغيير الجزئى، وكما أوردنا فى الملحق ٢، فإنه فى خلال ٨١/١٩٨٠ - ٨٧/١٩٨٦. تم تخفيض سعر الصرف المعلن لدى مجمع حصيلة البنوك المعتمدة المنشأة فى عام ١٩٨١ بنسبة ١٩% ثم تم إعلان سعر آخر انطوى على تخفيض أكبر فى عام ١٩٨٥ - إذ بلغ التخفيض نحو ٥٥%، ثم جرى مرة أخرى تخفيض السعر الأخير إلى ١,٣٢٩ جنيه للدولار قبل أن يستبدل بسعر الصرف المرن (١,٣٦٢ جنيه للدولار) فى شهر يوليو ١٩٨٦.

وقد انطوى التحول من سعر الصرف الخاص بمجمع البنوك المعتمدة إلى سعر الصرف ذى العالوة على تخفيض اسمى بلغ ٦٢,٤%، ونشأت عنه زيادة فى السيولة المحلية فى ١٩٨٥ / ٨٦ بنسبة بلغت حوالى ٢٧%. وعزى ذلك أساسًا إلى الزيادة فى أشباه النقود بنسبة ٣٧% (البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٨٦/١٩٨٥، ص ٢٦). وقد أدى هذا إلى تغيير الاتجاه الهبوطى فى معدل نمو السيولة المحلية (M2) منذ ٨٢/١٩٨١. وفى خلال العام ٨٦/١٩٨٥ ارتفعت قيمة ودائع العملات الأجنبية معبرا عنها بالجنيه المصرى من ٦,٧ مليار جنيه مصرى إلى ١١ مليار جنيه مصرى. ويمثل هذا معدل زيادة بلغ نحو ٦٤% بصفة عامة، بينما بلغت الزيادة الناجمة عن التخفيض ٥٤%. والنتيجة التى تخلص بها من ذلك هى أن

تخفيض القيمة في اقتصاد مدولر* هو جزئياً في حكم الإجراء التوسعي. فضلاً عن هذا، فإننا عندما ننسب الزيادة في قيمة ودائع العملة الأجنبية الراجعة إلى التخفيض (0.04×6.7 مليار جنيه = 3.6 مليار جنيه) إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 1985/86 (= 36.4 مليار جنيه)، فإننا نحصل على تقدير للحجم النسبي لأثر الثراء* الناشئ عن تخفيض قيمة العملة والذي يبلغ نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو قدر كبير فعلاً.

وهناك عناصر أخرى للتثبيت لم يتم الالتزام بها. ونخص بالذكر عجز الموازنة والسقوف الائتمانية. وبصفة عامة، يمكن القول بأن مصر استمرت، إلى حد ما، في اتباع الخطوط العريضة للسياسة التي اقترحتها صندوق النقد الدولي ولكن دون وجود اتفاق رسمي (Korayem, 1986). وقد تم ذلك بصورة انتقائية وجزئية.

إلا أن الموقف تغير بشكل جذري في 1984/85. فقد استحق الدين القديم القائم، وخاصة ذلك الدين المستحق لهيئة الخليج لتنمية في مصر (GODE). وفي نفس الوقت تقلصت التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل. بحيث إنها كانت في 1981/82 و 1982/83 تقل عن التزامات الديون واجبة الأداء، والتي كانت تتأخر ثلثي حصة الصادرات السلعية، (انظر جدول 1-13). وبالإضافة إلى هذا، فقد تراجعت أسعار البترول فجأة وهبطت بنسبة كبيرة. وفي عام 1985/86 كان المقدّر أن يحدث هبوط كبير في حصة النقد الأجنبي نظراً لتدهور موقف البترول (سواء من ناحية هبوط الأسعار أو انخفاض حجم الصادرات) بحيث يبلغ 1200 مليون دولار. هذا

-
- الاقتصاد المدولر (dollarized economy) هو ذلك الاقتصاد الذي تحل فيه عملة أجنبية (عادة الدولار) محل العملة المحلية كمخزن للقيمة ووسيط في المعاملات.
 - أثر الثراء أو أثر الثروة (wealth effect) هو الأثر المتمثل في الزيادة في ثروة الأفراد نتيجة لتغيرات الأسعار (في هذه الحالة سعر الصرف).

فضلا عن أن إيرادات البترول في حالة مصر تؤثر في مصدرين رئيسيين للنقد الأجنبي، وهما قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج. كانت تلك هي الخلفية التي أعدت على أساسها حزمة التثبيت في الثمانينيات والتي أبرم الاتفاق الرسمي بشأنها في مايو ١٩٨٧، بعد فترة طويلة من المفاوضات المطولة. وبموجب شروط اتفاق المساندة، كان على الصندوق أن يدعم برنامجا اقتصاديا وماليا تقوم الحكومة بتنفيذه ويتيح لمصر موارد من الصندوق تصل إلى ما يعادل ٢٥٠ مليون وحدة سحب خاصة (حوالي ٣٢٧ مليون دولار) حتى نوفمبر ١٩٨٨.

جدول ١١-١

ميزان المعاملات الرأسمالية ١٩٧٤-١٩٨٣ / ٨٤ (مليون دولار أمريكي)

	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠/٨١	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
١- الحساب الجارى	١٥٩٦-	٢٤٢٦-	١٣٦٣-	١٤٥٦	١٣٦١-	١٩١٥-	٢٣٤٨-	٢٥٠١-	٢٧١٥-	٣٢٩٩-
٢- تطلعات رأسمالية مستقلة	١٥٦	٤٩٥	١٠٩١	١٢٠٧	١٥٢٨	٢٥٢٧	٢٢٨٠	٢٣١٥	٢٥١٢	٢٩٢٨
لستثمر مباشر	٨٧	٢٢٥	٤٤٤	٤٧٧	٣٨٧	١٢٧٥	٨٣٦	٨٨٥	٩٦٦	٨٩٧
قروض رسمية (صلبي)	١٢-	٢١٠	٤٩٠	٨٠٣	١٠٢٨	٨٩٠	١٢٢٠	١٣٨٥	١٢٥٧	١٧٦٢
قروض خاصة (صلبي)	٩٠	٥٩	١٥٧	٧٣-	١١٣	٢٦٢	٢٢٤	٤٥	٢٨٩	٢٦٩
٣- ميزان المعاملات المستقلة	١٤٤٠-	١٩٣١-	٢٧٢-	٢٤٩-	١٦٧	٦١٢	٦٨-	١١٨٦-	٢٠٣-	٣٧١-
٤- تمويل متوسط الأجل لميزان المعطوعات	١٢٦١	١٥٠٦	٧٨٠	١٦٠١	٨٠٩	٧٢	-	-	-	-
منح	١٢٦١	٩٨٦	٧٠٥	٣٨٢	٢٩١	٧٢	-	-	-	-
قروض	-	٥٢٠	٧٥	١٢١٩	٥١٨	-	-	-	-	-
٥- ميزان المعاملات غير النقدية	١٧٩-	٤٢٥-	٥٠٨	١٢٥٢	٩٧٦	٦٨٤	٦٨-	١١٨٦-	٢٠٣-	٣٧١-

المصدر: البنك المركزى المصرى، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى كما وريت فى جدول 3.2 من تقرير البنك الدولى (World Bank, 1985).

وينبغى أن يلاحظ أن هناك سلسلة أخرى لميزان الحساب الجارى متادرة عن البنك الدولى تختلف من الجدول المبين أعلاه بدرجة كبيرة لبعض السنوات. (World Bank, 1983) Table 3.8. وقد تم إغفال البيانات الأكثر قسماً.

جدول ١٢-١

تمويل عجز الحساب الجارى ١٩٧٤ ١٩٨١/١٩٨٢ (مليون جنيه مصري).

بسر الصرف الرسمى	عجز الحساب الجارى		صافى التحويلات		صافى التدفقات الرأسمالية		التغير فى صافى الأصول الأجنبية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٧٤	٥٣٢,٧	١٠٠	٤٠٥,٢	٧٦,٠	١٥٧,٧	٢٩,٦	٣٠,٢-	٥,٦-
١٩٧٥	٩٦٨,٦	١٠٠	٤٢١,٣	٤٣,٥	٦٩٥,٣	٧١,٨	١٤٨,٠-	١٥,٣-
١٩٧٦	٥٩٣,٠	١٠٠	٢٧٨,١	٤٦,٩	٣٤٦,٠	٥٨,٣	٣١,١-	٥,٢-
١٩٧٧	٤٩٣,٠	١٠٠	١٧٤,٢	٣٥,٣	٣٨٨,٠	٧٨,٧	٦٩,١-	١٤,٠-
١٩٧٨	٤٩٨,٤	١٠٠	١٣٥,٠	٢٧,١	٤١٢,٠	٨٢,٧	٤٨,٦-	٩,٨-
٧٨-١٩٧٤	٣٠٨٥,٨	١٠٠	١٤١٣,٨	٤٥,٨	١٩٩٩,٠	٦٤,٨	٣٢٧,٠-	١٠,٦-
بمعدل الصرف ذات العوثر								
٨٠/١٩٧٩	٥٦١,٢	١٠٠	٦٥,٣	١١,٦	١٢١٧,٠	٢١٧,١	٧٢١,١-	١٢٨,٧-
٨١/١٩٨٠	١١٠,١,٤	١٠٠	٤٣,٩	٤,٠	٨٥٣,٩	٧٧,٥	٢٠,٣,٦+	١٨,٥+
٨٢/١٩٨١	١٨٨٩,٥	١٠٠	٣٥,٧	١,٩	٢١٦٣,٩	١١٤,٥	٣١٠,١-	١٦,٤-
٨٢/١٩٨١-٨٠/١٩٧٩	٣٥٥٢,١	١٠٠	١٤٤,٩	٤,١	٤٣٣٤,٨	١١٩,٢	٨٢٧,٦-	٢٣,٢-

المصدر: مجلس الشورى (١٩٨٤) ص ١١٨-١١٩.

جدول ١-١٣ الدين طويل الأجل وعبء الدين

	المتحصلات الجارية	الصادرات السلعية	قروض طويلة الأجل	مدفوعات لسداد الديون	% من الصادرات السعية	% من المتحصلات الجارية
بالأسعار الرسمية						
١٩٧١	٤٤٨,٩	٣٦٩,٧	١٥٣,٨	١٧٢,٢	٤٦,٦	٣٨,٤
١٩٧٣	٥٦٢,٧	٣٩٦,٣	١٣٦,٥	٢١٣,٩	٥٤,٠	٣٨,٠
١٩٧٤	٩٣١,٥	٦٥٣,٩	٢٠٤,١	٣١١,٨	٤٧,٧	٣٣,٤
١٩٧٥	١٠٣٥,٣	٦١٢,٨	٤٥٤,٧	٣٩٢,٢	٤٧,٧	٢٨,٢
١٩٧٦	١٤٠٣,١	٦٢٩,٧	٤٨٧,٧	٣٨١,٦	٦٠,٦	٢٧,٢
١٩٧٧	١٧٧٨,١	٧٧٩,٦	١٠٧١,٩	٤٢٢,٠	٥٤,١	٢٣,٧
١٩٨٧	٢١٢٤,٥	٧٧٦,٢	٧٧٩,٨	٤٧٢,٥	٦٠,٩	٢٢,٢
بالسعر الموحد						
٨٠/١٩٧٩	٥٨٢٩,٤	٢٣٦٩,٩	١١٤٤,٦	٩٩٦,٩	٤٢,١	١٧,١
٨١/١٩٨٠	٦٥٤٤,١	٢٧٠٩,٢	١٤٠٨,٤	١٤٢٦,٩	٥٢,٧	٢١,٨
٨٢/١٩٨١	٦٢٢١,٢	٣٦٩٢,٦	١٢٠٥,٤	١٦٣٧,١	٦٠,٨	٢٦,٢
٨٣/١٩٨٢	٧٢٢٦,٣	٢٦١٩,٣	١٣٨٦,٨	١٧٣٧,٨	٦٦,٣	٢٤,١

ملاحظات:

١. السعر الرسمي (٢,٥٥٦ دولار بالنسبة للجنيه) كان مطبقاً في الفترة ٧١-٧٨.
 ٢. السعر الموحد (١,٤٢٦٨ دولار بالنسبة للجنيه) كان مطبقاً في الفترة ٧٩-٨٠/٨٢-٨٣.
- المصدر: مجلس الشورى: تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية (يونيو ٨٥) الجداول أرقام ٥٥، ٥٦، ٥٨.

أهم مكونات برنامج المساندة:

كانت الأهداف العريضة لاتفاق المساندة هي : وضع الأسس اللازمة لنمو اقتصادي متواصل، وتخفيض معدل التضخم والسيطرة على عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ولتحقيق هذه الأهداف، تم النص على عدة إجراءات مختلفة تتصل بسعر الصرف، والسياسات النقدية والمالية.

وكانت أهم الإجراءات هي:

أ- التبسيط التدريجي لهيكل سعر الصرف. وتحديد سعر الصرف وفقا لظروف السوق. ومن ثم، فإن التخفيض الجزئي مع توحيد السعر كان الخطوة الأولى التي تم اتخاذها. وقد تم تحويل معظم المعاملات التي كانت تتم على أساس سعر الصرف المرن بالبنوك التجارية (انظر الملحق ٢) إلى سعر الصرف الرسمي للنقد الأجنبي بالسوق الحرة الذي تم وضعه حديثاً. وقد استدعى هذا الإجراء القيام بتخفيض في قيمة الجنيه المصري على أساس تلك العمليات (نحو ثلث العمليات الجارية) بنسبة ٣٠% (من ١,٧٦٤ جنيه إلى ٢,٢٩٩ جنيه للدولار عند بداية النظام الجديد).

ب- زيادة الأسعار المحلية للطاقة تدريجياً حتى تتعادل مع الأسعار العالمية. وقد اتخذت خطوة في هذا الاتجاه حتى قبل توقيع اتفاق المساندة عندما تقرر في أبريل ١٩٨٧ زيادة الأسعار المحلية للكبروسين والغاز بنسبة ٦٠%، كما تم أيضاً رفع أسعار الغاز الطبيعي والمازوت للاستخدامات الصناعية بنسبة كبيرة.

ج- تحرير حصص التوريد الإجباري للحكومة من المحاصيل الزراعية، وزيادة أسعار التوريد الخاصة بها.

د- تعديل برنامج الاستثمارات العامة ليتمشى مع الموارد المتاحة.

هـ- تخفيض عجز الموازنة العامة من المستوى الذي كان عليه من قبل البرنامج (والذي تجاوز ٢٠%)، إلى ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٨٨/١٩٨٧ (١٠).

و- رفع أسعار الفائدة المحلية إلى ٢٠%. وكانت الخطوة المبدئية هي زيادة أسعار الفائدة المدينة بنسبة ٢ نقطة مئوية، وإدخال هيكل لأسعار الفائدة

التفاضلية يعتمد على آجال قروض البنوك، ويزيد على الأسعار التفاضلية القائمة عندئذ وحسب كل قطاع (١١) وقد استدعى كل هذا بالطبع زيادات فى أسعار الفائدة الدائنة.

وكان المتوقع خلال المرحلة المبكرة للتفاوض مع الصندوق هو أن يمتد سريان هذه الحزمة لمدة ٣٦ شهرًا، وأن تتراوح الموارد التى يقدمها صندوق النقد الدولى لدعم هذه الحزمة ما بين ١٠٠٠ - ١٥٠٠ مليون دولار (MEED, 21 Decmber 85, South, April 1986). ولكن ما حدث بعد ذلك هو أن مدة استمرار البرنامج أصبحت أقصر، كما أن موارد صندوق النقد الدولى التى جرت إتاحتها لدعم البرنامج كانت أقل كثيرًا مما كان متوقعًا فى البداية. وفى الواقع فإن موارد الصندوق التى ذهبت فعلاً لدعم اتفاق المساندة ١٩٨٧-٨٨ لم تزد على نحو ٤٠% فقط مما تم اعتماده لبرنامج تسهيلات الصندوق الموسع (EFF) للفترة ١٩٧٩-٨١. وكان السبب الرئيسى لوقف تنفيذ اتفاق المساندة ١٩٨٧-٨٨ هو تقدير صندوق النقد الدولى بأن خطوات الإصلاح الاقتصادى شابهها التردد والبطء الشديد. وطبقًا لما ذكره موظفو الصندوق، فإن الحكومة المصرية اتخذت موقفًا فاترًا تجاه إجراءات الإصلاح، وأخفقت فى الالتزام بمعايير الأداء (IMF, 1991).

تقييم اتفاق المساندة لعام ١٩٨٧:

كان الاهتمام باستعادة النمو الاقتصادى المطرد الذى تم التعبير عنه فى حزمة الإجراءات التى تضمنها اتفاق المساندة فى محله تمامًا، نظرًا للتراجع الشديد الذى شهده نمو الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيات، فقد هبط التكوين الرأسمالى بالقيمة المطلقة بنسبة ٢١% فى ١٩٨٧ / ٨٨. وكان شح النقد الأجنبى هو العامل الرئيسى التى يحد من الاستثمار. ونتيجة لنقص النقد الأجنبى انخفض إجمالى الواردات بنسبة ٢٣% خلال ١٩٨٧-٨٨، وهبطت الواردات من الدهون والزيوت والمنتجات المعدنية بنسبة كبيرة

بلغت ٣٤% فيما بين ٨٥/١٩٨٤ و ٨٦/١٩٨٥. كما كانت فروع الصناعة التحويلية تعمل بما يقل كثيرا عن طاقتها بسبب صعوبة الحصول على السلع الوسيطة المستوردة. وكان الوضع يمثل بوضوح اختناقاً شديداً في الاستيراد. ونتيجة لهذه الظروف، حدث هبوط كبير في النمو الاقتصادي بمصر. فقد هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٣% سنوياً في المتوسط في خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ إلى معدل نمو متواضع بلغ ٣% سنوياً في خلال الفترة ١٩٨٦-٨٧ (World Bank, WD 1988 CD-ROM). ومن ثم فإن الاهتمام بالنمو الاقتصادي الذي تم التعبير عنه في ترتيبات المساندة ٨٨-١٩٨٧ ينبغي النظر إليه في مقابل هذه الخلفية من التباطؤ الاقتصادي الشديد.

كذلك كان للاهتمام بكبح جماح التضخم ما يبرره، نظراً للقفزة الكبيرة في معدل التضخم فيما بين ٨٥/١٩٨٤ و ٨٧/١٩٨٦^(١٢). فقد قفز معدل التضخم بشدة من ١٣% في عام ١٩٨٦ إلى ٣١% في عام ١٩٨٧ (World Bank, WDI 1988 CD-ROM). وقد تم النص على عدة إجراءات في البرنامج لعلاج هذه المشكلة. وكان أهم مكون في تلك الإجراءات هو تخفيض عجز الموازنة العامة. وكان الهدف المحدد للعام المالي ٨٨/١٩٨٧، كما سبق ذكره، هو تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي. مما كان يمثل التزاماً طموحاً، نظراً لأنه كان يعنى النزول بالعجز النسبي للموازنة إلى النصف تقريباً في غضون سنة واحدة فقط. وتجدر الإشارة إلى أن عجز الموازنة كان قد بلغ معدلاً مرتفعاً ينذر بالخطر ناهز ٢٧% في العام المالي ٨٦/١٩٨٥ (World Bank, WDI 1988 CD-ROM)، وربما كان أعلى من ذلك في العام المالي ٨٧/١٩٨٦^(١٣) وعلى أية حال، فإن أي تخفيض في عجز الموازنة العامة كان سيساعد في تهدئة الاقتصاد ويؤدي إلى تخفيض الضغوط التضخمية. مع ذلك فإن البرنامج

بأكمله قد أثبت فعلا أنه غير قابل للتنفيذ نظراً لعدم قدرة الحكومة على ترتيب شئونها المالية. وكان السبب أن هدف تخفيض عجز الموازنة العامة تعثر في مواجهة التغيرات السلبية الطارئة وغير المتوقعة في إيرادات مصر من البترول. ولم يكن هناك نص في الاتفاق لعلاج الصدمات الخارجية غير المتوقعة من قبيل التدهور القوى في معدل التبادل الدولي. وكان هذا، في الواقع أحد العيوب الرئيسية في حزم التثبيت التي درج صندوق النقد الدولي على إعدادها وفقاً لقوالب نمطية.

وفي الواقع فإنه ليس من السهل إجراء تقييم شامل لحزمة ترتيبات ١٩٨٧-٨٨ لعدة أسباب. أولاً: أن البرنامج لم يتم تنفيذه بالكامل، وهو ما يثير التساؤل حول دونية السياسات الجزئية أو المفككة اتساقاً مع منطق نظرية ثانى أحسن البدائل (Second best). وعلى سبيل المثال، فإنه إذا لم يتم دعم تخفيض قيمة العملة بإجراء تحرير أسعار الزراعة فإنه سيصبح عندئذ إجراء مالياً بحثاً: أى إنه سيكون بمثابة فرض ضريبة على منتجى الحاصلات الزراعية. ثانياً: هناك المشكلة الأخرى المتمثلة في أن الإجراءات المختلفة لا تؤتى كل آثارها بصورة آنية في نفس الوقت. بل إن بعض الإجراءات ستؤدى على الفور إلى زيادة تكاليف الإنتاج، بينما يستغرق مفعولها في زيادة العرض وقتاً أطول. وربما كان هذا هو السبب فى أن بعض مكونات برنامج المساندة كان لها أثر غير مقصود في زيادة معدل التضخم. ولعل أكثر أبرز الأمثلة هنا هي تخفيض قيمة العملة، وزيادة أسعار الفائدة، وزيادة أسعار الطاقة المحلية وزيادة أسعار توريد الحاصلات الزراعية. ويبدو أن المتطلبات اللازمة حتى يمكن لهذه الإجراءات تخفيض

*تنص نظرية ثانى أحسن البدائل (Theory of Second Best) على أنه إذا تم التخلص من بعض القيود فقط، فإن الوضع الناتج بعد إزالة القيود جزئياً قد لا يكون أفضل بالضرورة من الوضع القائم في وجود تلك القيود الملغاة.

الاستيعاب المحلى لم تتحقق. وعلى سبيل المثال، فإن أثر تخفيض قيمة العملة على تخفيض الإنفاق لم يتم تحقق نظرا لأن التخفيض الاسمى لم تجر ترجمته إلى تخفيض حقيقى قابل للاستمرار (انظر الفصل الثالث جدول ٣-٥).

ونظراً لوجود ظاهرة الدولار، فإن تخفيض قيمة العملة كان له أثر ثروة ملموس فى زيادة ثروة أصحاب ودائع النقد الأجنبى فى الجهاز المصرفى فى الدولة، ويبدو أن أثر الثروة هذا تسبب فى إجهاض الآثار الخاصة بتقليل الإنفاق. من ناحية أخرى، فقد ساعدت زيادة الأسعار المحلية للطاقة على تخفيض عجز الموازنة العامة، ومن ثم أنت إلى تخفيض الاستيعاب المحلى. ولكن ربما كان أثرها الصافى على ميزان المدفوعات سلباً، نظراً لما يبدو من أن الآثار المتمثلة فى زيادة التكلفة قد رجحت كفتها على الآثار المتمثلة فى تخفيض الاستيعاب. وفى الأجل القصير يبدو أن الأثر التضخمى لعملية "تصحيح الأسعار عن طريق التخلص مما يطلق عليه تشوهات التكلفة / الأسعار قد رجحت كفته على الأثر الانكماشى لتخفيض معدل التوسع الائتمانى. وقد كان الأثر الصافى لكل ذلك هو ارتفاع معدل التضخم. وهكذا فإنه طبقاً للتقديرات الرسمية للبنك المركزى المصرى تضاعف معدل التضخم فيما بين ٨٥/١٩٨٤ و ٨٦/١٩٨٥، على الرغم من تخفيض معدل التوسع النقدى من ١٥,٣% إلى ١٣,٤% فيما بين هذين العامين الماليين (البنك المركزى المصرى، ٨٦/١٩٨٥).

وربما كانت أكثر النتائج الملموسة لحزمة ترتيبات المساندة ١٩٨٧-٨٨ هى أنها مهدت الطريق لإعادة جدولة نحو ربع الدين الخارجى لمصر عن طريق نادى باريس. وطبقاً لشروط صفقة إعادة الجدولة، فقد تمت إعادة جدولة ما يعادل ١٠ مليارات دولار من متأخرات الديون على مصر حتى نهاية عام ١٩٨٦ على عشر سنوات، متضمنة خمس سنوات كفترة سماح.

ومن المؤكد أن إعادة الجدولة هذه قد ساعدت البلاد على مواجهة صعوبة موقف النقد الأجنبي في الأجل القصير. ولكن ما لم تكن هناك إجراءات قد تم اتخاذها لتعزيز قدرة البلاد على خدمة دينها الخارجي، فإن ذلك قد يتمثل في مجرد تأجيل للمشكلة. وهنا يكون من المحتمل أن يؤدي هذا إلى مشاكل خطيرة في الأجل المتوسط عندما تستحق أقساط الديون المعاد جدولتها. وكان هذا هو الدرس الصعب في تجربة إعادة جدولة ديون مصر في السبعينيات، من خلال هيئة الخليج للتنمية في مصر (GODE).

ولكى يستكمل تقييم حزمة المساندة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ فإن هناك عدة ملاحظات إضافية في السياق الذي نحن بصدد.

١- إن مدة البرنامج كانت قصيرة جدًا، بما لم يسمح بالمواعامت المطلوبة لتحقيق زيادة معقولة في العرض الكلي، ومن ثم ألقت عبء تحقيق التوازن على تخفيض الطلب الكلي. وهو ما يفرض خطر الوقوع في براثن الكساد. ونظرًا لطبيعة المشاكل الاقتصادية في مصر، كما سيتم ذكره فيما بعد، فربما كان الأنسب هو تصميم حزمة الإصلاح بموجب تسهيل التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Facility) في صندوق النقد الدولي.

٢- قد يمكن القول بأن الحزمة ربما كانت ذات طبيعة انكماشية بدرجة كبيرة. ويؤيد هذا حقيقة أن الجهود الموجهة نحو تخفيض عجز الموازنة العامة كانت تركز على تخفيض الإنفاق الحكومية بدرجة أكبر من التركيز على زيادة الإيرادات الحكومية. وعلى سبيل المثال، كانت وجدت مبررات اقتصادية واجتماعية وجيهة لفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية التي حققها حائزو الأصول بالعملة الأجنبية نتيجة لتخفيض سعر صرف الجنيه. كان مثل هذا الإجراء يخدم غرضاً مزدوجاً : تحقيق إيرادات إضافية للحكومة، ومواجهة أثر الشروة

الناشئ عن تخفيض قيمة العملة. يضاف إلى ذلك أنه كان ينبغي توخي الحذر عند تقييد الائتمان، حتى لا يترتب على ذلك آثار انكماشية أكثر من المطلوب.

٣- إن هذا البرنامج لم يكن في الواقع مختلفاً من ناحية المحتوى والتوجهات العامة عن حزمة تسهيلات الصندوق الموسع أو الممتد (EFF) التي جربتها مصر في ١٩٧٩-٨١. كما إنه، مثل الحزمة الحالية، قد اعتمد على عدد محدود من أدوات السياسة الاقتصادية. ولكن تركيز البرنامج الجديد على زيادة أسعار المنتجين للمحاصيل الزراعية. كان يمكن أن يكون إجراء جيداً على جانب العرض، فيما لو تم فعلاً وضعه في إطار منظور طويل الأجل. ولا تظهر النتائج الإيجابية لمثل هذا الإجراء على العرض الكلي إلا في الأجل المتوسط فحسب.

٤- إن الحزمة تقوم على أساس افتراض أن مشكلة مصر الاقتصادية كانت بالكامل نتاج تصرفاتها. ومن ثم فقد أهملت الحزمة في تصميمها الأثر العكسي للبيئة الخارجية (تدهور سوق البترول، الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة بسبب السياسات الاقتصادية للدول الصناعية، وزيادة الاتجاهات الحمائية في الدول المتقدمة). وأى حزمة تحاول بشكل جاد أن تتناول المشاكل الأساسية للاقتصاد المصري (والتي تشبه مشكلات كثير من الدول النامية أيضاً) يجب أن تأخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

وبناء على ذلك، فنحن نعتقد أن حزمة إجراءات ١٩٨٧، بتركيزها على الاهتمام بالتثبيت في الأجل القصير أكثر من تركيزها على التكيف طويل الأجل، قد حملت في طياتها بذور فشلها. وكان أكثر الأمور خطورة هو أن تلك الحزمة أخفقت في تخفيض عجز الموازنة العامة. مخلفة وراءها جنيهاً قد تهاوت قيمته بدرجة كبيرة، وأسعار فائدة شديدة الارتفاع، وعن غير

قصد، استدعت الآثار التوزيعية السلبية للخدمة اتخاذ إجراءات تعويضية حتى يسهل تقبل حصادها المر. ولتخفيف الأثر التوزيعي السلبي، قامت الحكومة بزيادة الأجور والمرتبات بنسبة ٢٠% للعاملين في كل من القطاعين العام والخاص، وقد لا يكون هذا تعويضاً كاملاً عن الارتفاع في تكاليف المعيشة التي سببها تنفيذ البرنامج، إلا أنه أسهم أيضاً في إنكفاء التوقعات التضخمية. وسرعان ما وجدت مصر نفسها تواجه أزمة ربما كانت أكثر صعوبة واستحكاماً من الأزمة التي أدت إلى الاتفاق على حزمة إجراءات ١٩٨٧. وكان هذا الوضع هو الذي استدعى ضرورة القيام بجهود الإصلاح في التسعينيات بموجب حزمة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP). وهذا ما سنقوم بمناقشته تفصيلاً في الفصول القادمة.

أثر محاولات التثبيت في السبعينيات والثمانينيات على مختلف الجماعات - المصفوفة الاجتماعية : لمن الغنم ولمن الغرم؟

تتطلب مناقشة الاقتصاد السياسي لبرنامج التثبيت تحديد القوى الاجتماعية التي تتأثر بطرق مختلفة بالبرنامج. إذ إن الإجراءات التي يتم اتخاذها غالباً ما تشبه لعبة صفرية المجموع، حيث تستفيد منها بعض الجماعات الاقتصادية والاجتماعية على حساب جماعات أخرى. أي إن الغنم الذي تصيبه إحدى الجماعات يمثل في ذاته غرماً للجماعات الأخرى: وفضلاً عن ذلك، فإن بعض الإجراءات قد تفيد أو تضر كافة الجماعات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وتتوقف المحصلة النهائية لأي إجراء للسياسة على طبيعة الأسواق والمؤسسات المختلفة التي تشكل علاقات الإنتاج والتوزيع في المجتمع. ويكتسب الدور الذي تلعبه الدولة في هذا الصدد أهمية خاصة. ولا يقل عن ذلك أهمية في تحديد الناتج النهائي مدى استجابة الجماهير لإجراءات التثبيت. وفي حالة مصر، فإن هذه الاستجابة، أورد الفعل، قد ظهر بقوة في أحداث الشغب العنيفة والمظاهرات الشعبية التي

اندلعت في يناير ١٩٧٧. وهو ما دفع الحكومة إلى أن تسحب فوراً بعض الإجراءات المعينة غير المقبولة شعبياً. لذلك فمن المفيد دراسة أثر جهود التثبيت، في السبعينيات. والثمانينيات، على الجماعات الاقتصادية الاجتماعية لإلقاء ضوء كاشف على طبيعة إجراءات الإصلاح، وتأثيرها على الفئات المختلفة في المجتمع، وديناميكية عملية تطبيق تلك الإجراءات.

وتجدر الإشارة إلى أن من الصعب عادة تحديد الجماعات الاقتصادية الاجتماعية المناسبة لبحث الاقتصاد السياسي لبرنامج التثبيت، بل إنه تقف دونه عقبات خطيرة في ظروف الاقتصاد المصري في السبعينيات والثمانينيات. إذ إنه في خلال تلك الفترة، ربما كان الاقتصاد يتصف بأنه مجموعة من الاقتصادات الفرعية الملتصقة ببعضها بعضاً. بدلا من أن تكون كلاً متكاملًا. وأهم العوامل التي تسهم في هذا التعقيد هي القواعد المختلفة والمتغيرة للتسعير لكل من عناصر الإنتاج والمنتجات (انظر ملحق ١-١)، ونمط الملكية، ودور الدولة، والوضع الإقليمي، وما إلى ذلك.

وعلى سبيل التقريب المبدئي، فإنه يمكن للمرء التمييز بين الجماعات الاقتصادية - الاجتماعية الآتية: العمالة ذات الأجر في القطاع العام، العمالة ذات الأجر في القطاع الخاص، الفلاحون، قطاع الأعمال العام، قطاع الأعمال الخاص، ويقصد بالعمالة ذات الأجر أنها القوة العاملة الخالصة، والتي لا تمتلك أيا من وسائل الإنتاج. وهناك جماعتان فرعيتان متميزتان تجب التفرقة بينهما نظراً للقواعد المختلفة لتحديد الأجر والنشاط النقابي وهما: العمالة ذات الأجر في الحكومة والقطاع العام، والعمالة ذات الأجر في القطاع الخاص. فما هو الحجم التقريبي لكل منة هذه الفئات؟ وما هي الآثار التوزيعية لإجراءات التثبيت في السبعينيات والثمانينيات على تلك الفئات؟ هذا ما نتناوله في الأجزاء الباقية من الفصل الحالي.

(i) العمالة ذات الأجر فى القطاع العام:

بلغت العمالة ذات الأجر فى القطاع العام نحو ٣,٧ مليون شخص فى عام ١٩٨٤ (CAOA, 1985,P7) ويضم هذا العدد كلا من العمالة فى الحكومة بالمعنى العام (بما فى ذلك الهيئات الاقتصادية العامة) والعمالة فى مشروعات القطاع العام. ومن بين هذا العدد كان هناك حوالى ٢,٤ مليون شخص يعملون فى الحكومة ونحو ١,٣ مليون شخص يعملون فى مشروعات القطاع العام. وموظفو الحكومة، بصفتهم هذه، لا تضمهم اتحادات أو نقابات. بينما أن العاملين فى مشروعات القطاع العام منضمون إلى اتحادات. إلا أن هذه الاتحادات تخضع لرقابة الدولة، والقيام بالإضراب عن العمل ممنوع بحكم القانون. وتمثل العمالة فى الحكومة ومشروعات القطاع العام ما يقرب من ٣٧% من إجمالى القوى العاملة. وطبقا للتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦ كان إجمالى العمالة فى الاقتصاد ١١,٧ مليون نسمة. وبلغت عمالة القطاع العام (الحكومة والهيئات الاقتصادية العامة ومشروعات القطاع العام) ٣,٩٧٤ مليون نسمة. وهو ما يبين أن نسبة العمالة فى القطاع العام إلى إجمالى العمالة بلغت ٣٣,٤% فى عام ١٩٨٦ (andoussa, 1992, pp.91-93)

وطبقا للوضع المؤسسي/ القانوني، فإن أجور هذه الجماعة كانت تخضع للرقابة الحكومية إلى حد كبير (انظر ملحق ١-١).

(ii) العمالة ذات الأجر فى القطاع الخاص:

توجد العمالة ذات الأجر فى القطاع الخاص فى قطاعات الزراعة، والتشييد والصناعة التحويلية الخاصة، وقطاعات الخدمات. وليس هناك تقدير مباشر لحجم هذا القسم من العمالة، إلا أنه يمكن عمل تقدير تخميني على أساس مسح القوى العاملة بالعينة الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. وطبقا لهذا المسح الذى أجرى فى مايو ١٩٨٠، يبلغ إجمالى عدد العاملين متلقى الأجور فى الاقتصاد ٥,٥٦٧ مليون شخص. فإذا ما افترضنا

أن العمالة ذات الأجر فى الحكومة وقطاع المنشآت العامة كانت ٣,٠ مليون شخص فى عام ١٩٨٠ (وهو ما يساير الرقم ٣,٩٧٤ مليون شخص لعام ١٩٨٦ والذى سبق ذكره) فإن عدد العاملين بأجر فى القطاع الخاص يمكن تقديره بنحو ٢,٦ مليون شخص فى عام ١٩٨٠. وهو ما يمثل ٢٦% من إجمالى القوة العاملة.

وتتغير أجور هذا القسم من العمالة بحرية طبقاً لظروف السوق، سواء فى مصر أو فى الدول المجاورة. وهناك اتحادات للعمال فى قطاعات معينة، ولكنها غير ذات فعالية كبيرة فى تحديد الأجور.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن سوق العمل فى مصر مجزأ بشكل كبير على أساس القطاعين العام والخاص. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم قد تجسد تاريخياً فى وجود فروق فى الأجور بين القطاعين العام والخاص، إلا أن هناك ما يدل على أن الفجوة فى الأجور بين القطاعين العام والخاص قد أخذت تضيق فى خلال الفترة ١٩٧٣-٧٨ (Handoussa, 1992, p.104).

(iii) الفلاحون:

يُعرف الفلاحون هنا بأنهم من يملكون أقل من خمسة أفدنة من الأراضى الزراعية^(١٤) وطبقاً للبيانات الرسمية لعام ١٩٨٠ فإن عددهم ناهز نحو ٣,٥ مليون نسمة، يمثلون ٩٥% من ملاك الأراضى ويملكون ٥٣% من إجمالى الأراضى المملوكة (٥,٥ مليون فدان) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٣، ص ٧٤) وقد كانت هذه المجموعة الاقتصادية الاجتماعية تنتج معظم المحصولات التى قامت الحكومة بالتحكم فى تسويقها (القطن، الأرز، القمح، قصب السكر، الفول، البصل) والبرسيم.

(iv) قطاع الأعمال العام:

كان هذا القطاع عادة يمثل العمود الفقرى للاقتصاد بعد الزراعة. وقد أسهمت شركات القطاع العام بنحو ثلث الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط

فى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩. وكان يتمتع بأهمية خاصة فى قطاعات الصناعة والتعدين، الطاقة، التشييد، النقل والمواصلات، التمويل والتجارة، والقطاع المالى. وبلغت حصته من الاستثمارات ٢٧% (بإستبعاد الحكومة)، كما بلغ حجم العمالة به ١١% من إجمالى القوة العمالة فى الاقتصاد، وبلغت أجور العمالة ما بين ٢٠-٢٥ من إجمالى الأجور. وكانت الأصول الرأسمالية فى هذا القطاع تقدر بنحو ١٢ مليار جنيه مصرى فى عام ١٩٧٩ (انظر جدول ١-١٤).

(٧) قطاع الأعمال الخاص:

بالنسبة للفترة محل البحث، كان القطاع الخاص يمثل أهمية خاصة فى مجالات معينة من النشاط (نخص منها بالذكر الخدمات، والتشييد والصناعات الصغيرة) كما كانت أهميته تتجه للزيادة أيضا فى إطار سياسة الانفتاح. وقد ضمت هذه المجموعة عدة مجموعات فرعية متنوعة: الرأسمالية الوطنية فى الصناعة والزراعة ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية، بل وحتى أصحاب الدخول الثابتة من الإيجارات وفوائد السندات. يقتضى بحث أثر إجراءات التثبيت التمييز بين هذه المجموعات الفرعية، نظرا لاختلاف درجة تأثر كل منها نتيجة للإجراءات المختلفة.

الآثار التقريبية على مختلف الجماعات:

لمعرفة الآثار المختلفة لمحاولات التثبيت على مختلف الجماعات، التى تتكون منها المصفوفة الاجتماعية، من الضرورى فصل هذه الآثار تحديدا

-
- * ويطلق على هؤلاء الوكلاء أيضا لفظ الفئات الكمبرادورية (compradores) وهذا اللفظ (وأصله فى اللغة البرتغالية) يشير إلى تلك الفئات من المواطنين التى تشغل بترويج الإنتاج الأجنبى بين بنى جلدتها.
 - ** وتتلخص انتقادات لوكاس (Lucas Critique) فى أن استخدام النماذج القياسية لغرض بحث أثر السياسات يعيبه أن تقديرات المعلمات تكون محملة بأثر السياسات بالفعل.

عن آثار الصدمات الأخرى التي تعرض لها النظام. كما أنه من الضروري أيضا أن نأخذ في الاعتبار بشكل كامل الآثار غير المباشرة على مختلف المجموعات الاجتماعية الاقتصادية. وكثيراً ما تم استخدام نماذج التوازن العام المحسوبة. إلا أن هذه النماذج ليست بدون مثالب أو عيوب، سواء من ناحية البيانات المطلوبة لها أو من الافتراضات الكافية خلفها (انظر الملاحظات على نموذج التوازن العام GEM3 فيما أدناه). ومن ناحية أخرى، فإن النماذج القياسية المصممة لاختبار أثر السياسة غالباً ما تكون عرضة لانتقادات لوكاس Lucas *** . ونظراً لانعدام بديل أفضل، فإننا سنقوم باتباع منهج انتقائي. وينبغي النظر على النتائج التي نصل إليها في هذا السياق. وقد يجد البعض تلك النتائج مثيرة للجدل، وهو ما يعكس كلا من طبيعة المشكلة من ناحية والاستقطاب في جهات النظر بين الصندوق ومنتقديه من الناحية الأخرى^(١٥).

جدول ١-١٤

الحجم النسبي للقطاع العام ١٩٧٥ - ١٩٧٩

١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٢٩,٧	٣٢,١	٣١,٩	٣١,٠	٣١,٢	١- الحصة في الإنتاج الإجمالي (%)
					٢- الحصة في إجمالي الاستثمار (%)
٧٧,٥	٨٣,٠	٨٠,٢	٧٩,٤	٨٥,٦	(أ) شاملة الحكومة
٢٩,٥	٣٣,٣	٣٤,٥	٢٠,٠	١٥,٦	(ب) بدون الحكومة
١١,٦	١١,٨	١١,٦	١١,٤	١٠,٦	٣- الحصة في إجمالي العمالة (%)
٢٧,٦	٢٥,٣	٢٣,٦	٢٢,٦	٢٠,٥	٤- الحصة في إجمالي الأجور (%)
١٢٠,٢٧	٩٥٥١	٦٢٣١	٥٣٧١	٤٢٣٩	٥- قيمة رأس المال المستثمر (بالمليون جنيه مصري)

المصدر: مجلس الشورى، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، تقرير عن القطاع العام، ١٩٨٢ (ص ١٥ - ١٨).

وقد يكون من المفيد النظر إلى إجراءات التثبيت على أساس أنها
تتدرج تحت الأقسام الرئيسية التالية :

أ- إجراءات تتعلق بجانب الطلب موجهة نحو تخفيض الاستيعاب.

ب- إجراءات تتعلق بجانب العرض وتهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد نحو
إنتاج أكبر من سلع التجارة.

ج- تغيير في الإستراتيجية الشاملة في غمار محاولة التثبيت.

د- وقد كان لب حزم التثبيت في السبعينيات والثمانينيات ينتمى بصفة
رئيسية إلى القسمين (أ)، (ب)، ولكن بعضها يندرج تحت إجراءات القسم
(ج). وبالنسبة للإجراءات التي تنتمى إلى القسم (أ)، فإننا نركز فقط على
تلك الإجراءات التي تؤثر بشدة على رفاهة الجماعات الاقتصادية الاجتماعية
المختلفة. ويأتى على رأسها تخفيض قيمة العملة، وزيادة أسعار الفائدة،
والسقوف الائتمانية، وتقييد الائتمان وتخفيض عجز الموازنة العامة عن
طريق تخفيض إعانات الدعم. وباستثناء عن تخفيض قيمة العملة، الذى يمكن
النظر إليه جزئياً على أنه إجراء يتناول جانب العرض، فإن الإجراءات التي
تتناول جانب العرض بحكم طبيعتها (القسم ب) قد ذكرت بشكل غامض، ولم
يتم النص على أية معايير للأداء بشأنها. ولذا فإنه من الصعب أن يتم تحديد
آثارها المحتملة بصورة دقيقة، على مختلف الجماعات، ومن ثم نقوم
بتجاهلها هنا. وننهي هذا القسم بمناقشة مضمون الإجراءات التي تنتمى إلى
القسم (ج).

وقد يكون من السهل نسبياً تحديد أثر تخفيض قيمة العملة، وزيادة
أسعار الفائدة، وتخفيض إعانات الدعم على العمالة ذات الأجر سواء فى
الحكومة أم فى مشروعات القطاع العام. ويمكن القول إن هذه الإجراءات
الثلاثة كلها قد نشأ عنها تضخم ناتج من دفع التكلفة، لم يكن فى إمكان هذه

المجموعة أن تحمي نفسها منه. ويعزى ذلك إلى ضعف مركزها التفاوضي، وإلى اعتبارات مؤسسية أخرى تتعكس في حقيقة أن عمالة الحكومة والقطاع العام هي أساساً عمالة في قطاع الأسعار المحددة أو الثابتة* . (انظر ملحق ١-١) (Hansen & Radwan, 1982, p.70-77, 146-147) وقد هبطت حصة الأجور الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,٦% في عام ١٩٧٩ مقارنة بنسبة ٩,٩% في عام ١٩٧٨ (Handoussa, 1992, p.97).

وخلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ كانت المرتبات النقدية السنوية في الإدارة الحكومية تنمو بمعدل ١٠% سنوياً (Hansen & Radwan, 1982, Table 22) وهو أقل من التقدير الرسمي لمعدل التضخم الذي كان يبلغ ما بين ١١-١٣% (مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، انظر جدول ١-١٥). وكانت أحوال موظفي شركات القطاع العام أفضل قليلاً. فقد ارتفع المتوسط السنوي لمعدل أجر العامل في قطاع الصناعة التحويلية بالقطاع العام من ٥٩٩ جنيهاً في عام ١٩٧٥ إلى ١٠٦٨ جنيهاً في عام ١٩٨٢. بمعدل نمو سنوي بلغ ١١,١% (Hansen, Radwan, 1982, Table 22)، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥). وعلى الرغم من غياب بيانات عن نفس الفترة بالنسبة لمتوسط الأجر السنوي للعمالة في شركات القطاع العام الأخرى، إلا أن الدلائل الموجودة لعام ١٩٧٨ تظهر أن أجور عمال القطاع العام ككل قد حققت نمواً بدرجة أسرع من عمال الصناعة التحويلية. وعلى أية حال، فإن جماع الدليل امتاح يؤكد هبوط الدخل الحقيقي للعاملين ذوي الياقات البيضاء في القطاع العام والعاملين في الحكومة. (Zaytoun, 1991).

أما الأثر على العمالة في القطاع الخاص فليس نفس الدرجة من

*يتم التمييز بين نوعين من الأسواق طبقاً لقواعد التسعير المعمول بها : فهناك قاعدة السعر المثبت (fix-price rule) وقاعدة السعر المرن (flex-price rule).

الوضوح. إذ إن كلا من إجراء زيادة أسعار الفائدة وتخفيض إعانات الدعم كان لهما آثار ضارة على هذه المجموعة عن طريق إنكفاء التضخم الناتج عن دفع التكلفة. ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض قيمة العملة ربما كانت له آثار متدنية / مختلطة عليها. إذ إنه مع ما تسبب فيه من التضخم الناتج عن دفع التكلفة الذي أضر بهذه المجموعة، فإن التغير في سعر الصرف بالسوق السوداء الذي تلا تخفيض قيمة العملة قد أدى أيضا إلى زيادة الفروق بين أسواق العمل المحلية والخارجية. وهذا أسهم في زيادة هجرة العمالة، ومن ثم إلى النقص النسبي للعمالة في السوق المحلية. ويبدو أن هذا النقص قد أسهم في زيادة معدل الأجور المحلية في قطاعات مثل التشييد والزراعة والخدمات المتصلة بالصيانة. وربما كان يمكن لتخفيض قيمة العملة أن يسهم أيضا في خلق بيئة تشجع على زيادة الأجور لو نتجت عنه زيادة كبيرة بالقدر الكافي في إنتاج السلع القابلة للتصدير. وكما سبق أن أوضحنا، فإن ذلك لم يحدث.

ومع ذلك، فإنه ينبغي ملاحظة أن تخفيض قيمة العملة قد شجع فقط على دفع عملية هجرة العمالة، والتي كانت على قدم وساق على أية حال. أما الإجراءات الأخرى في جانب الطلب (وبخاصة تخفيض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتقييد الائتمان)، فربما تكون قد أفادت هذه المجموعة بقدر مساهمتها في تخفيف الضغوط التضخمية. وتبين الدلائل المتاحة أن خط / وضع هذه المجموعة قد تحسن في خلال السبعينيات. وتظهر بيانات وزارة الزراعة (غير منشورة) أن الأجر اليومي لعمال الزراعة قد ارتفع إلى ما يزيد على الضعف فيما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٢. ولكن هذا يعزى بصورة رئيسية إلى هجرة العمالة، ولا يرجع السبب فيه إلى إجراءات تثبيت ^(٦) أو بالنسبة للعمالة بالأجر في القطاع الخاص للصناعة التحويلية، فقد ارتفع الأجر السنوي بنسبة ١٥,٣% فيما بين ١٩٧٠

وعام ١٩٨٠ وهو ما يزيد قليلا على التقديرات الرسمية للتضخم فى تلك الفترة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥). وعلى أية حال، فإنه يجب التحوط حتى لا تتسبب هذه التطورات كلية إلى إجراءات التثبيت، فالحقيقة أنه لو كان قد جرى تنفيذ تلك الإجراءات بالكامل، فإنها كانت ستتسبب فى حدوث وضع انكماشى يضر بعمالة القطاع الخاص.

أما الفلاحون، الذين يقومون بصفة رئيسية بإنتاج السلع ذات الأسعار المحددة من قبل الحكومة بموجب نظام التوريد الإلجبارى، فلم يكسبوا من تخفيض قيمة العملة، نظرا لزيادة تكلفة الإنتاج التى أدت إلى إلغاء الأثر الإيجابى للارتفاع فى أسعار المزرعة. ويمكن القول بأن تخفيض الدعم كان له أثر ضار على تلك المجموعة، نظرا لأن الإعانات كانت تمثل نسبة جوهرية من إجمالى الإنفاق الاستهلاكى للربع الأكثر فقرا من سكان المناطق الريفية. ولكن من الناحية الأخرى، فإن تخفيض الدعم يمكن أن يعود عليهم بالنفع، إذا ما كانت هناك مرونة أكبر فى تحديد أسعار المزرعة بالنسبة لمحصولات الغذاء الرئيسية- وخاصة القمح والأرز والفول.

وقد وجه تخفيض قيمة العملة مصحوبا بتحرير الاستيراد ضربة قاسية إلى قطاع الأعمال العام. فقد نتج عن تخفيض قيمة العملة أن ارتفعت تكاليف المعيشة. وفى نفس الوقت سمح تحرير الاستيراد للواردات الأكثر تنافسية أن تأكل جزءا من السوق المحلية، التى كانت مجالا يتمتع به القطاع العام قبل ذلك. وكانت النتيجة هى زيادة المديونية، وزيادة الطاقات العاطلة، والتراكم المفرط للمخزون. وبصفة عامة، فإن هذا القطاع كانت خسارته واضحة فى غمار عملية التثبيت.

وليس من الواضح ما إذا كان قطاع الأعمال الخاص قد خسر أم ربح فى المحصلة الأخيرة - إذ إن هذا القطاع شديد التنوع من ناحية عناصره. فهو يشمل القطاعات التقليدية والحديثة، والرأسماليين الوطنيين، وأصحاب

الدخول الثابتة والفئات الريفية، ووكلاء الشركات والمؤسسات (الكمبرادوريون) وكذلك المنشآت التي أقيمت في ظل قانون الاستثمار الأجنبي (قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧). وعلى أية حال، فإن من الواضح أن إجراءات التثبيت قد أفادت الوكلاء والوسطاء، ومالكي الأصول الصافية بالنقد الأجنبي.

جدول ١-١٥

اتجاهات التضخم ١٩٦٥/١٩٦٥ - ١٩٨٥ - ١٩٦٥/١٩٦٥ (١٠٠ = ٦٦/١٩٦٥)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك			الرقم القياسي لأسعار الجملة	معدل التضخم %	
	في الريف	في الحضر	إجمالي		الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الرقم القياسي لأسعار الجملة
٦٦/٦٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠			
٦٧/٦٦	١٠١,٨	١٠٤,٧	١٠٣,٠	١٠٧,٨	٣,٠	
٦٨/٦٧	١٠٣,٦	١٠٦,٨	١٠٥,٠	١١٠,٢	١,٩	
٦٩/٦٨	١٠٧,٥	١١١,١	١٠٩,٠	١١٢,٠	٣,٨	
٧٠/٦٩	١١٥,٥	١١٤,٣	١١٥,٠	١١٤,٦	٥,٥	
٧١/٧٠	١٢٠,٠	١١٨,٩	١١٩,٥	١١٩,١	٢,٩	
٧٢/٧١	١١٩,٧	١٢١,٨	١٢٠,٦	١١٩,٣	٠,٩	
٧٣	١٣٣,٦	١٢٨,٢	١٣١,٣	١٢٨,٨	٨,٩	
٧٤	١٥٢,٣	١٤٢,١	١٤٧,٩	١٤٧,٢	١٢,٦	
٧٥	١٧٠,٩	١٥٥,٩	١٦٤,٥	١٥٨,٣	١١,٢	
٧٦	١٩١,٢	١٧١,٩	١٨٢,٩	١٧٠,٧	١١,٢	
٧٧	٢١٠,٤	١٩٣,٨	٢٠٣,٣	١٨٦,٦	١١,٢	
٧٨	٢٣٨,٨	٢١٥,٣	٢٢٨,٧	٢١٤,١	١٢,٥	

تابع جدول ١٥-١

اتجاهات التضخم ١٩٦٥/١٩٦٥ - ١٩٨٥ - ١٩٦٥/١٩٦٥ = ١٠٠

الرمز	الرقم القياسي لأسعار المستهلك			الرقم القياسي لأسعار الجملة	معدل التضخم %	
	في الريف	في الحضر	إجمالي		الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الرقم القياسي لأسعار الجملة
١٩	٢٥٣,٢	٢٣٦,٦	٢٤٦,١	٢٣٥,١	٧,٦	٩,٨
٨٠	٣١٦,٦	٢٨٥,٥	٢٠٣,٢	٢٨٥,٢	٢٣,٢	٢١,٣
٨١/٨٠	٣٣٧,١	٢٠٢,٥	٢٢٢,٦	٢٩٨,٥	٦,٤	٤,٧
٨١	٣٥٩,١	٣١٥,٤	٢٢٩,٨	٣٠٨,٩	٥,٣	٣,٥
٨٢/٨١	٣٨٣,٦	٣٣٦,٧	٢٦٢,٥	٣٢٠,٤	٦,٧	٣,٧
٨٢	٤١٠,١	٣٦٢,٢	٢٣٨,٥	٣٣٧,٥	٧,٢	٥,٣
٨٣	٥٢٠,١	٤٢٢,١	٤٧٥,٠	غير متاح	٢٢,٣	
٨٤	٥٤٧,٩	٥٠٥,٢	٥٢٨,٢	غير متاح	١١,٢	
٨٥	٦٠١,٨	٥٢٠,٦	٥٦٤,٤	غير متاح	٦,٩	

* المتوسط المرجح بحصة السكان: الريف ٥٤% والحضر ٤٦%.

المصدر: ١٩٦٥/١٩٦٥ - ١٩٨٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقياس اتجاهات التضخم في مصر (يناير ١٩٩٣) ١٩٨٣-٨٥: البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ١٩٨٤/٨٥، أرقام نصف سنوية (١٩٦٦/٦٧ - ١٠٠)

ولما كانت المناقشة السابقة لا تقوم على أساس أى نموذج صريح للاقتصاد، فإنه ينبغي الاهتمام بأكثر جوانبها ضعفاً - ألا وهو إهمال الآثار غير المباشرة الناتجة عن تفاعلات النسق الاقتصادى بأكمله. وعلى أية حال، فإنه من المهم مقارنة النتائج السابقة، بنتائج المحاكاة المبنية على أساس نموذج التوازن العام الحسابى للاقتصاد المصرى (Hansen & Radwan , 1982, pp. 285-7) ويضم النموذج الذى يطلق عليه GEM_3 ١٢ قطاعاً، وهو يتحدد بمستوى الطلب ويفترض الإحلال الكامل بين عناصر الإنتاج. كما يفترض أن يتضمن توازن الأسواق والأسعار. وهو يستبعد أثر التراكم الرأسمالى على الطاقات الإنتاجية، ويعامل الواردات على أنها مكمل للإنتاج المحلى، وليس بالنموذج قطاع نقدى أو قطاع مالى. وبالإضافة إلى هذا فإن هيكله يقوم على أساس مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) القديمة لعام ١٩٧٦. ويميز النموذج بين ثلاث مجموعات دخلية فى كل من المناطق الريفية والحضرية: الـ ٦٠% الدنيا و ٣٠% الوسطى و ١٠%، العليا.

وبكل هذه الخصائص، فقد لا يكون النموذج مناسباً تماماً لتحليل آثار إجراءات التثبيت. وعلى أية حال، فقد استخدم عدة تجارب محاكاة تضمنت إجراءات شبيهة بإجراءات التثبيت فى سياق عمل بعثة منظمة العمل الدولية لمصر عام ١٩٨٠ لإجراء تجربة محاكاة ترتبط بشكل خاص بالدراسة الحالية. فهى تتضمن تخفيضاً بنسبة ٥٠% فى إعانات دعم المستهلكين، مصحوباً بزيادة بنسبة ١٥% فى الأجور الحكومية وأجور القطاع الخاص. وكان الأثر الكلى لحزمة الإجراءات انكماشياً بدرجة بسيطة، تضمن هبوط الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١,٣%. أما الأثر على فائض الواردات فكان أكثر قوة - فقد تضمن هبوطاً بنسبة ١٣,٥%. ولكن كانت هناك زيادة بنسبة ٧,٤% فى عجز الحكومة. وكان هناك أيضاً تراجع فى كل من ناتج القطاعات والطلب على عوامل الإنتاج، وزيادة فى تكلفة المعيشة. وعلى غير

المتوقع بعض الشيء، فقد تغير توزيع الدخل لصالح القطاع الحضرى. وربما كان هذا نظراً لأن الزيادة التعويضية فى الأجور تركزت بطبيعتها فى القطاع الحضرى. ومن الواضح أن ناتج تلك السياسة الشبيهة بالثبوت كان انكماشياً وغير محقق للعدالة والمساواة.

والنقطة الأخيرة فى تقييم أثر محاولة الثبوت على مختلف الجماعات الاجتماعية الاقتصادية تتعلق بالتغيرات فى الإستراتيجية العامة والتى تبلغ حد ترك كل من آليات التخصيص والتوزيع لقوى السوق. ولا يخلو هذا الرأى الذى يتحيز لقوى السوق من مزايا فى بعض النواحي. إلا أن هذه القوى لها حدودها من الناحيتين النظرية والعملية. فمن الناحية النظرية، فإن الحجة الداعمة لإعمال قوى السوق وآلياته لا تتلاءم دائماً مع المبادئ المستقرة لنظرية ثانى أحسن البدائل * فإزالة بعض القيود فقط مع ترك بعضها الآخر قد يؤدى إلى وضع أقل مثالية من الوضع الأصلى، وعلى سبيل المثال، فإن تحرير التجارة فى شكل الإلغاء الفورى لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية فى دولة ما تزال فى المراحل المبكرة للتصنيع قد يعمل على إلحاق الضرر بتلك الدولة. وقد توفر تجربة مصر فى القرن التاسع عشر، عندما أرغمت على تفكيك احتكاراتها التى أقامها محمد على، مثلاً جيداً فى هذا الصدد. وقد كانت النتيجة النهائية هى التفكيك الفعلى للصناعة المصرية تحت ضغط المنافسة من جانب الصناعة البريطانية الأكثر نضجاً.

ومن الناحية العملية، فإن الدول الأقل نمواً تعاني من نواحي الجمود الهيكلى التى قد تحد من إمكانياتها الإنتاجية بدرجة كبيرة. وفى هذا الصدد، فإنه قد يصعب تحويل الموارد إلى استخدامات بديلة بعد تحيرى التجارة، هذا يعنى تركها عاطلة بدلاً من التحول إلى استخدامات بديلة. وفى هذه الحالة،

* Theory of Second Best

فإن الدعوة إلى تحرير التجارة تستند فقط إلى الفوائد الناشئة عن إعادة التخصيص في مجال الاستهلاك وفقاً لما قال به هابرلر Haberler. بل إن ليندر Linder 1961 قد نادى بأن تحرير التجارة ليس بالضرورة أفضل - حتى من ناحية الرفاهية العتمية. ففي حالة غياب الأسواق المتطورة، فإن الخضوع الكامل لغوى السوق قد لا تنشأ عنه بالضرورة نتائج أفضل بالمقارنة بالنتائج في ظل النزعة إلى التدحر^(١١)

سنوات البرنامج. ولكن النسبة الفعلية لعجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٧٨ كانت ٢٣%.

٧- تم تغيير تعريف المالية العامة بعد ذلك في الثمانينيات. وطبقا للتعريف الجديد ثم استبعاد مشروعات القطاع العام من الموازنة العامة.

٨- انظر المقال الكلاسيكي الذي كتبه فرانسيس م. باتور Francis M.Bator تحت عنوان "Analysis of Market Failure, Quarterly J. Economics, August 1958" الذي أعيد نشره في:

William Briet, and Harold Hockman (eds.), Readings in Macroeconomics N.Y. Holt, Reinhart, 1968.

٩- ينبغي التأكيد على أن التغطية العملية لهذا ليست تغطية شاملة، إذ إنها تستبعد بعض الحاصلات الزراعية (مثل الفاكهة والخضروات) وتكاليف المستلزمات الزراعية. والأخيرة قد ترتفع نتيجة للتحريم.

١٠- البيانات المتاحة على أساس الحساب الختامي (وليس على أساس مشروع الموازنة) تبين نسبة أكبر كثيرا للعجز الشامل للموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٥/٨٦، تصل إلى ٢٧%. ونظرا لتدهور متحصلات البلاد من النقد الأجنبي والهبوط الذي صاحبه في نفس الوقت في الإيرادات الحكومية، فإن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧/٨٨ كانت أعلى كثيرا من ذلك.

١١- قبل تعديل مايو ١٩٨٧، كانت أسعار الفائدة المدينة تتصاعد بنسب مختلفة في نطاق يتراوح بين ١١-١٣% على القروض المقدمة للزراعة والصناعة، وفيما بين ١٣-١٥% على القروض المقدمة

للقطاع العائلي وقطاع الخدمات، ويحد أنفى يبلغ ١٦% على القروض الممنوحة للتجارة. وطبقا للهيكل الجديد، استمر تطبيق الأسعار القديمة على القروض التى تستحق خلال مدة نقل عن عام واحد. وأضيف نسبة ١% على القروض التى تستحق خلال مدة تزيد على عام واحد.

١٢- ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الحضر من ١٠,١% فى عام ٨٥/١٩٨٤ إلى ١٩,٢ فى عام ٨٦/١٩٨٥. وتتبع ملاحظة أن الرقم القياسى الرسمى لأسعار المستهلكين يعطى معدلا للتضخم أقل من الواقع بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل (أهمها أوزان الترجيح القديمة المستخدمة فى بناء الرقم القياسى، والاعتماد على الأسعار الرسمية). وبالتالي فإن معدل التضخم الفعلى ينبغى أن يكون أعلى، وربما يقترب من معدل ٣٠% لعام ٨٦/١٩٨٥.

١٣- هناك تفاوت مدهش بين الأرقام التقديرية والأرقام الفعلية. فطبقا للحسابات الختامية للحكومة، فإن العجز الفعلى بالموازنة العامة فى السنوات من ٨٤/١٩٨٣ إلى ٨٦/١٩٨٥ كان ٥,٣ مليارات جنيه و ٦,٩٢ مليارات جنيه و ٩,٨ مليارات جنيه مقابل الأرقام المخططة وهى ٥ مليارات جنيه، و ٥,٤ مليارات جنيه و ٤,٩ مليارات جنيه بالترتيب. ومصادر البيانات المذكورة أعلاه هى وثائق الموازنة العامة وهى منشورة والحسابات الختامية للحكومة هى غير المنشورة.

١٤- الفدان = ١,٠٥ إيكرا.

١٥- بالنسبة لهذا راجع مثلا.

Carlos Diaz Alejandro, " A. Note on the Impact of Devaluation & the

Redistributive Effect, " JPE, Vol 71, 1963 pp 577-80, G.K. Helleiner, " Stabilization Policies and the Poor " Dept of Economics, University of Toronto, Working Paper No. p-9, April 1985; Omotunde Johnson and Joanne Salop, " Distributional Aspects of Stabilization programmes in Developing Countries " IMF Staff Papers, vol. 27. No 1, March 1980; Charles A. Sisson, "Fund Supported Programs and Income Distribution in LDC's", Finance and Development , March 1986, enry Bienen and Mark Gersovits, " Economic Sterilization and Political tability" International Organiztion, vol 39, no 4 Autumn 1985, pp. 729- 54; G.K. Helleiner, " Lender of Early Resort: the IMF and the Poorest" , ARE, vol 73, No 2, May 1983, pp349-553, Lauka T. Katseli. " Devaluation; A Critical Appraisal of the IMF Policy Prescriptions" ibid pp339-63.

١٦- بدون التقليل من شأن العوامل الخاصة بالطلب على العمالة في الدول المتلقية للعمالة، فإن هجرة العمالة في حد ذاتها يمكن ربطها بتخفيض قيمة العملة، إذ إن تخفيض قيمة العملة قد أدى إلى زيادة الفروق في الأجور بين أسواق العمالة المحلية وأسواق العمالة الخارجية ومن ثم إلى دفع هجرة العمالة إلى الخارج.

١٧- للحصول على نتائج مشابهة تقوم على أساس تجربة جامايكا، وبيرو والبرتغال انظر 74- 55 pp (1980) Girvan.

ملحق ١-١ : جدول ١.٠ تكوين الأسعار في خلال السبعينيات والثمانينيات

التكلفة زائد هامش الربح	سعر مرن	سعر محدد	
	الذرة الشامية والعوجية، القواكه، الخضروات.	القطن، قصب السكر	١. أسواق السلع
	الحصص المسموح بالاحتفاظ بها، قمح، فول، أرز، فول سوداني، سمسم، بصل.	توريد إيجيبي : الفصح، الفول، الأرز، الفول السوداني، السمسم والبصل.	أ- الزراعية
		السلع التموينية : (الدقيق، الزيت السكر، الشاي، اللحوم المجمدة.	
جميع الواردات ما عدا السلع الغذائية، الترمينية، الأسمدة والمبيدات الحشرية، السلع الوسيطة.	- المنسوجات الرفيعة والأقمشة القطنية والحريرية، والسقائر، السجاد المطور، وأدوات التجميل، الشكولاتة، الأثاث وأدوات الديكور، الواردات غير الأساسية.	منتجات الطاقة. غزل القطن، المنسوجات، والأقمشة منخفضة الجودة. السكر، زيت الطعام، الشحوم الصابون، علف الحيوان، منطقات صناعية، منتجات الألبان، الصلصة المربى، المشروبات الغازية، السجائر - الأسمدة، إطارات السيارات، البطاريات، الكبريت، أقلام رصاص، الورق. سيارات، أوتوبيسات، سيارات نقل ثلاثيات كهربية، غسالات، أجهزة تكييف، لمبات كهربائية الومنيوم، حديد التسليح ملح زجاج سطحي، أسمنت.	ب- الصناعية
			٢- أسواق عوامل الإنتاج
		الحكومة والقطاع العام (حتى منتصف السبعينات)	أ- العمل
	القطاع الرفي الخاضع للبناء، العمال المهاجرون.	القطاع الخاص الحضري (العمالة تكثيف تبعاً للسوق)	
	تشغيل ذاتي غير رسمي (العمالة تكثيف تبعاً للسوق)	الأصول والخصوم بالجنه المصري.	ب- رأس المال
	الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي.	السوق الرسمية - السوق الموزنية.	ج- النقد الأجنبي
	السوق السوداء		

الفصل الثانى

الإصلاح الاقتصادى فى التسعينيات

١ - مقدمة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى:

كما سبق أن بينا فى الفصل السابق، فإنه بعد سلسلة من المفاوضات المطولة التى بدأت فى عام ١٩٨٩، أبرمت مصر اتفاقات مع كل من صندوق النقد الدولى (فى مايو ١٩٩١) ومع البنك الدولى (فى نوفمبر ١٩٩١) حول حزمة للتثبيت والتكيف الهيكلى. وكان هذان الاتفاقان هما لب البرنامج الذى عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ERSAP^(١). ويمكن القول إن تلك الحزمة تمثل، فى حقيقة الأمر: امتدادًا للسياسات التى جرى اتباعها منذ منتصف السبعينيات فى ظل سياسة الانفتاح، ومحاولات التثبيت والتكيف فى خلال فترة السبعينيات والثمانينيات. ولكن رغم هذا التشابه فإنه يبدو أنها ذهبت إلى مدى أبعد من ناحية إعادة تشكيل النسيج المؤسسى للاقتصاد المصرى ليصبح بحق اقتصادًا تشيع فيه المشروعات الخاصة، وموجها نحو السوق. وقد ذكرنا فى مكان آخر وعلى أساس تجربة مصر السابقة (Abdel-Khalek, 1994)، أن الحزمة فشلت فى أن تأخذ فى اعتبارها بشكل جدى بعض الملامح الهيكلية المهمة للاقتصاد المصرى - وبخاصة العجز الغذائى، والدولة وتبقى ظاهرة الطاقات العاطلة على نطاق واسع. كما أكدنا أن حزمة برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد تكون اتبعت عملية خاطئة لتتابع الإجراءات بتأكيدا على "إصلاح" التجارة، وسعر الفائدة وسعر الصرف قبل اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الاقتصاد الحقيقى، (وبمعنى آخر فإنه يبدو أن موضوع التداول كانت له أولوية على قضية الإنتاج). وقد ذكرنا أيضا أن استدامة البرنامج قد

تصبح محل شك نظراً للطبيعة القاسية لبعض مكونات البرنامج وللشروط المتشددة المرتبطة بها.

وبالإضافة إلى التحليل الذى أوردناه فى الفصل الأول، فإن هناك عدداً من الدراسات التى أصبحت متاحة والتى تناولت محاولات مصر السابقة للتثبيت والتكيف (Amin, 1987, Abdel Khalek 1987; Korayem, 1986 , Handousssa 1991؛) ولكن عدد الدراسات التى تناولت برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ERSAP محدود للغاية. فإن أثر البرنامج ERSAP على التصنيع لم يجر تحليله بعد بشكل جدى. والغرض من هذا الفصل من الكتاب هو تقديم عرض تفصيلى لمجموعة الإجراءات المقترحة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لتكون أساساً لتحليل آثارها على التصنيع فى مصر فى جزء آخر من الكتاب. وقبل أن نتصدى لهذه المهمة، فإن من الضرورى أن نوضح الظروف التى حكمت عملية الوصول لاتفاق حول عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

فى أواخر الثمانينيات، واجهت مصر ظروفًا اقتصادية صعبة وصلت على حد الأزمة، أدت إلى إسراع الحكومة بالدخول فى مفاوضات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى (انظر جدول ٢-١). لقد تدنى النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى إلى أقل من النمو السكاني، مما أدى إلى تدهور الدخل الفردى وترتب على هذا تغير جوهري فى مكانة مصر ووضعها الاقتصادى الدولى. ولذلك فقد شهد عام ١٩٩٠ هبوط الاقتصاد المصرى للمرة الأولى من الشريحة الدنيا ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل طبقاً للتصنيف الذى يتبعه البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم (World Development Report). كما أنها استعادت أهليتها مرة أخرى لتلقى قروض دون فوائد من موارد هيئة التنمية

الدولية (IDA)، وهي العضو الذي يقدم تمويلاً ميسراً في مجموعة البنك الدولي. وكانت البطالة تتصاعد بما يمثل نحو ١٠-١٥% من القوى العاملة^(٢). كما أن التضخم لم ينخفض. كذلك فإن كلا من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد يندب أي سيطرة لتحسن. وكان الاقتصاد المصري في أواخر الثمانينيات مثلاً يعاني من المتزايد - حيث بلغ حجم الدين القائم والمسحوب نحو ١٠ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ١٩٩٠، أي ما يماثل ١٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي. ولما كانت مصر تسدد نصف التزاماتها السنوية بحصة الدين (والتي تاهزت نحو ٦ مليارات دولار). فإن حجم المستحقات المستدرة عن الديون بلغ ١١ مليار دولار في عام ١٩٨٩/٩٠. في ظل كل ذلك، لم يكن هناك شك في أن البلاد كانت تواجه أزمة قاسية وانخفاضاً في جاذبية الاستثمارية.

وقد حدثت كل هذه التطورات على خلفية تدهور حاد في معدل تبادل الدولار لمصر منذ عام ١٩٨٢. هذا بالإضافة إلى ما أصاب أدت من ضربة قاصمة نتيجة لأقوى الصدمات الخارجية في تاريخها منذ الحرب العالمية الثانية ممثلة في أزمة الخليج في عام ١٩٩٠. وكانت تقديرات التكلفة المباشرة لهذه الأزمة على الاقتصاد المصري تتراوح بين ١٠ و ٢٠ مليار دولار (عبد الخالق، ١٩٩١) و ٣,٦ مليار دولار (990b، الخليل، ١٩٩٠).

و كرد فعل لهذه التطورات، تم إبرام اتفاق ترخيص مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١. وعزز ذلك حواف عرض لتكثيف الهيكلية (SAL) مع البنك الدولي في نوفمبر من عام ١٩٩١. هذه هي الحزمة الحقيقية الأولى لتكثيف الهيكلية (SAP) في تاريخ حاد من مصر مع مؤسستي بريتون وودز. ويمكن القول إن اتفاق ترخيص مع صندوق النقد الدولي والتكثيف الهيكلية قد مثلاً العمود الفقري لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكثيف الهيكلية.

جدول ١-٢

مؤشرات اقتصادية مختارة، ١٩٨٥/٨٦-١٩٩١/٩٢.

٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/١٩٨٥	
٠,٣	٢,٣	٢,٥	٣,٠	٣,٩	٢,٥	٢,٧	النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي (%)
٢١,١	١٤,٧	٢١,٢	٢٠,٢	١٤,٢	٢٥,٢	١٦,١	التضخم المحلي
٣,٣٣١	٣,٠٠٩	٢,٢٢٩	١,٩٣٧	١,٧٦١	١,٢٧٣	١,٠٦٩	متوسط سعر الصرف الأسمى (جم/دولار)
١٧,١	١٦,٠	١٢,٠	١٢,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	متوسط سعر الفائدة على الودائع •
٢٢,٠	١٨,٠	١٧,٠	١٦,٠	١٥,٠	١٥,٠	١٤,٠	متوسط سعر فائدة الإقراض •
٣٤,٤	١٣,٤	٢١,٤	١٢,٣	١١,١	١٢,٤	١٦,٣	محل نمو M_2 (%) ••
٧,٢	٢٠,٠	١٦,٥	١٨,١	٢٤,٥	١٩,٣	٢٣,١	العجز الكلي في الموازنة / النتائج المحلي الإجمالي (%)
٢,٨-	٧,٤-	١٠,٥-	٩,٣-	٤,٠-	٥,٢-	٩,٤-	الحساب الجاري / النتائج المحلي الإجمالي (%)
١٠٩,٥	١١٩,١	١٤٤,٣	١٢٧,٩	١٥٥,٠٠	١٣١,٤	١١٨,٠	الدين القائم والمسحوب / النتائج المحلي الإجمالي (%)

ملاحظات: • سعر الفائدة على الودائع والقروض التي تستحق بعد أقل من سنة.

•• M_2 = النقد المتداول + الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل والودائع الادخارية مع استبعاد التحويلات الرسمية.

المصدر: كافة البيانات من البنك الدولي Bank (1992) p.165.

العناصر الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى:

كان الهدف النهائى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى هو استعادة النمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة بطريقة مستدامة. وقد ركز البرنامج على ثلاث من مجالات السياسة الاقتصادية هى: التثبيت، والتكيف الهيكلى، والسياسات الاجتماعية^(٣) وكانت المكونات الرئيسية للبرنامج كما يلى: (أ) إصلاح الاقتصاد الكلى (ب) إصلاح مشروعات القطاع العام (ج) تحرير الأسعار المحلية (د) تحرير التجارة الخارجية (هـ) إصلاح القطاع الخاص (و) الصندوق الاجتماعى للتنمية.

وسنورد فيما يلى نبذة مختصرة عن كل مكون من تلك المكونات، ثم نقدم بعد ذلك عدداً من الملاحظات الانتقادية المتعلقة بها. ولن يكون تناولنا شاملاً لكل تلك المكونات، لأننا نفضل التركيز على النواحي الأكثر أهمية فى البرنامج.

جدول ٢٠٠٢

المتغيرات المالية العامة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة المالية							
٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	
٣٩,٩٦	٣٩,٢٩	٣٨,٢٧	٣٦,٦٩	٣١,١٩	٢٩,٥٦	٢٥,٢٧	إجمالي الإيرادات، منها:
٢٣,٩٥	٢٣,٩١	٢٣,٦٥	٢٣,١٢	٢٣,٧٧	١٨,٤٨	١٤,٩١	إيرادات الحكومة المركزية في الضرائب
١٢,٩٨	١٢,٣٢	١١,٥٥	١٠,٥١	٩,٥٩	٧,٦٣	٤,٩٣	إيرادات الحكومة المركزية بخلاف الضرائب
٤٢,٠٨	٤٣,٤٥	٤٤,٦٥	٤٥,١٥	٤٧,١٢	٥١,٤٧	٤٣,٨١	إجمالي الإنفاق
٣٣,٨٦	٣٤,٧٥	٣٥,٤٨	٣٥,٩٢	٣٣,٨٠	٣٢,٦٠	٢٨,٠٥	الإنفاق الجاري
١٢,٥٤	١٢,٩٣	١٣,٠٨	١٣,٢٠	١١,٢٦	٩,٣٣	٤,٦٠	منه: مدفوعات فوائد
٨,٣٢	٨,٧٠	٩,١٧	١٠,٢٧	١٢,٣٣	١٩,٠٦	١٥,٢٦	الإنفاق الرأسمالي
١,٥٢	٣,٣٣	٥,٤٢	٦,٥٨	١٠,٢٤	٢١,٩١	١٨,٤٤	صير الموازنة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩,٨٧	١,٨١	٩,٦٨	منه: تمويل مصرفي.

ملاحظات: يتضمن الإنفاق الرأسمالي استثمارات مشروعات القطاع العام والمصرفيات المتعلّقة بالإصلاح الهيكلي. وتتضمن أرقام السنة المالية ٩١/٩٠ مبلغ ٦,١ مليار جنيه(= ٦% من الناتج المحلي الإجمالي) تمثل تحويلات من الحكومة إلى بنوك القطاع العام الأربعة لتغطية انكشافها من النقد الأجنبي. وقد تم ذلك بصفة أساسية من التمويل الأجنبي الاستثنائي الخاص بأزمة الخليج.

المصدر: (World Bank, 1991)

أ- إصلاح الاقتصاد الكلى:

كان جوهر إصلاح الاقتصاد الكلى هو تنفيذ إستراتيجية للتنمية تحقق نموا اقتصاديا مطردا يتسق مع قدرة البلاد على خدمة الدين الخارجى. وكما سبق أن ذكرنا، فإن إصلاح الاقتصاد الكلى هو أساس عملية التثبيت لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وهو يضم سياسة المالية العامة، وأسعار الفائدة ونظام سعر الصرف.

ويعتبر إصلاح المالية العامة بمثابة قلب حزمة التثبيت، ويتضمن القضاء على عجز الموازنة، سواء كان العجز الكلى أو الجزء الممول عن طريق البنوك. وكما يظهر فى الجدول ٢-٢، فإن الهدف كان هو تخفيض نسبة انعجز العام فى الموزنة إلى الناتج المحلى الإجمالى الذى كان يقدر بنحو ٢٢% فى عام ١٩٩٠/٩١^(٤)، إلى مجرد ١,٥% فى عام ١٩٩٥/٩٦. وقد نص على تخفيض بسيط فى نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى^(٥) وزيادة كبيرة فى نصيب الإيرادات العامة (من نحو ٢٥% إلى نحو ٤٠% من الناتج المحلى الإجمالى). ولكن من المفيد ملاحظة أنه، من الناحية "نسبية"، تتحمل إيرادات الحكومة لمركزية من غير الضرائب معظم عبء التعديل المستهدف؛ وبصفة خاصة عن طريق رفع الأسعار وأهمها أسعار الطاقة. وقد كانت الزيادة فى إيرادات الضرائب بصفة رئيسية عن طريق المعدل بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة (ضريبة شاملة على المبيعات، وضريبة ضرائب الدمغة، وما شئى ذلك).

وينصون التحور الكبير الذى تضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على هيكلى الإنفاق لعام، خلال فترة تنفيذ البرنامج، على قدر كبير من الأهمية من منظور كثر من العدالة والكفاءة. فقد تضمن المكون الخاص بالمالية العامة فى البرنامج حزمة شديدة فى نسبة مدفوعات الفوائد إلى الإنفاق الجارى، نرى على ثلاثة أمثال. وفى توقع فإن تلك النسبة قد

تضاعفت بالفعل خلال سنة واحدة فقط (فيما بين ٩٠/١٩٨٩ و ٩١/١٩٩٠) كنتيجة لتحرير أسعار الفائدة المحلية وطرح أذون الخزانة. وطبقا لبيانات البنك المركزي المصري، فإن الرصيد القائم لأذون الخزانة في نهاية يونيو ١٩٩٢ كان يزيد على ١٧ مليار جنيه مصري وكان الجهاز المصرفي يحتفظ بنسبة تفوق ٨٠% من إجمالي الرصيد القائم لأذون الخزانة. هذا بينما كان كل من قطاع الأعمال الخاص وشركات التأمين يحتفظ بما نسبته ٦% إلى جانب القطاع العائلي الذي احتفظ بنسبة ٤%، وكان لابد للارتفاع الهائل في مدفوعات الفوائد، أن يؤثر تأثيراً سلبياً على توزيع الدخل، نظراً لأنه يتضمن ارتفاعاً في نصيب أصحاب الريع أو فئة "حاملي الكوبونات" (Clipping class) كما كان يسميهم الاقتصادى الإنجليزى الشهير جون ماينارد كينز.

وفى جانب الإنفاق، كانت الإجراءات تتضمن تخفيض الدعم المخصص للمواد الغذائية ودعم الأسمدة، وتخفيض الإنفاق المتعلق بالاستثمارات العامة. من الواضح أن هذا الإجراء الأخير هو الأكثر دلالة من منظور النمو الاقتصادى. إذ إنه طبقاً للبرنامج كان مقدراً للإنفاق العام الاستثمارى أن ينخفض بنسبة ٥% بالأسعار الثابتة فيما بين ٩٠/١٩٨٩ و ٩٣/١٩٩٢. وكان يفترض أن انسحاب الحكومة سيؤدى إلى اجتذاب استثمارات القطاع الخاص. لتملاً الفراغ الاستثمارى الناشئ عن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار. كما أن الحزمة نصت أيضاً على تقليص كبير فى الأجور والمرتبات يصل فى الواقع إلى حد اعتصار قوة العمل.

أما بالنسبة لـ سعر الفائدة والسياسة النقدية، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تضمن إلغاء كافة الحدود العليا لسعر الفائدة، مع فرض سقوف على الائتمان المحلى تحابى القطاع الخاص، والتخلص من أى خطوط ائتمان مباشرة من البنك المركزى إلى الحكومة، وتطوير سوق لأذون الخزانة. وقد تم تحرير أسعار الفائدة وعقد أول مزاد لسندات الخزانة فى يناير ١٩٩١.

وفى مجال سعر الصرف تضمن البرنامج تخفيض قيمة العملة، وتبسيط نظام سعر الصرف وضمان وضع سعر صرف تنافسي. واستبقاً للاتفاق الرسمي مع صندوق النقد الدولي الذى أبرم فى مايو ١٩٩١، تم وضع نظام ثنائى لسعر الصرف يتكون من سوق أولية وسوق ثانوية أصبح نافذاً اعتباراً من ٢٧ فبراير ١٩٩١. وكان هذا مثلاً جيداً للمشروطة المسبقة^(٦). وقد حل النظام الثنائى لسعر الصرف محل نظام سعر الصرف المتعدد، متضمناً توحيداً جزئياً وتخفيضاً كبيراً فى قيمة الجنيه المصرى بلغ ما بين ٢٠ - ٢٥% فى عام ١٩٩١ (انظر جدول ٢-١). وكانت آلية الضبط للنظام بأكمله هى سعر الصرف فى السوق الثانوية. الذى كان يتحدد بحرية طبقاً لأوضاع السوق. أما السعر فى السوق الأولية، فكان يتحدد فى نطاق ٥% تحت سعر السوق الثانوية (البنك المركزى المصرى - تقرير عن الأوضاع النقدية والائتمانية ١٩٩٠/٩١).

جنود - - - - - سحر شخصيات للأغراض الجرمية

بجنيه مائة وخمسة وعشرون

[illegible]

المصدر: وزارة تنمية

وقد تعدى شهره ثم يومه من شهره
أنشئت السوق الحرة على يد
يطلق عليه شعوبه من
الجنيه المصريه
فى سوق المصره
صرف الجنيه بالنقد
الدولار لتلك
القيود على كافة
الجارية أم
الرأسمالية للمرة الأولى

ومن الجوانب الفنية الأخرى لسياسة سعر الصرف، والتي عادة ما
يتم تجاهلها، تحديد سعر الصرف المستهدف. فبالنسبة للواردات والصادرات

لأغراض غير الرسوم الجمركية... هذا السعر في حجم عند سعر البنك المركزي (الذي كان نحو ٧ جنيه إسترليني) حتى عام ١٩٧٥، ثم تغير تغيراً طفيفاً في عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٩١ كان هناك تخفيض في قيمة الجنيه لئلا تضاهي الجمركية بسنة ١٩٨٦ (١/٤٪) (من ٠.٧٨ جنيه للدولار إلى نحو ١.٥٠ جنيه للدولار) ثم تحرك بعد ذلك تدريجياً ليتعادل مع سعر السوق الحرة في ١٩٩١. (انظر جدول ١ - ٣) للحصول على مزيد من التفاصيل.

و على الرغم من أن سعر الصرف المتغير من الجمركية كان سعراً حسابياً، إلا أنه كانت له آثار واضحة على جدول من تخصيص الموارد وإيرادات الحكومة من الرسوم الجمركية. وعلى توازن الموازنة العامة، ليس من يتم التحليل التفصيلي. من شأنه أن تخفيض الرسوم الجمركية في حد ذاته قد لا يعني بالضرورة تخفيض الحماية الفعالة. إذ إن تخفيض قيمة الجنيه لأغراض غير الجمركية يرفع قيمة الواردات، وقد يؤدي إلى إلغاء أثر التخصيص الذي يسمى للرسوم الجمركية.

ب- إصلاح المشروعات العامة:

تناولت إجراءات التكيف الهيكلي تمهينة بإصلاح المنشآت العامة موضوعات الاستقلالية وإعادة الهيكلة. ونصم الجزء الخاص بالاستقلالية إصدار قانون جديد للاستثمار العام أعطى الحرية لمشروعات القطاع العام، وحلق بيئة تشريعية واحدة لكل من القطاعين العام والخاص. ويمكننا حل قانون قطاع الأعمال العام (قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) محل القانون السابق (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣). ويقدم الجدول ٢-٤ مقارنة بطريقة ملخصة، للنصوص الرئيسية في كلا القانونين.

و طبقاً للقانون الجديد، تمت إعادة تنظيم القطاع العام وفقاً لهيكل ذي

ثلاث درجات يتضمن المؤسسة العليا (مكتب قطاع الأعمال العام) على القمة، والشركات القابضة في الوسط، ثم الشركات التابعة لها في القاعدة. وقد سمح القانون أيضا بخصخصة شركات قطاع الأعمال العام. بما في ذلك بيع الأصول، والتصفية وإيرام عقود الإدارة مع فرق متخصصة في الإدارة. كما أنه كجزء من عملية الإصلاح يسمح لمشروعات القطاع العام بالعمل في ظل نفس القواعد التي تحكم عمل القطاع الخاص، كما يمارس مديروها الحرية في تقرير الاستثمارات، وتشكيل المنتجات والتسعير، وتعيين الموظفين... وما إلى ذلك. وفضلاً عن هذا، فقد تقرر وقف تمويل الاستثمارات الجديدة لشركات القطاع العام منه خلال بنك الاستثمار القومي. وبدلاً من ذلك، فإنه يمكن لتلك المنشآت أن تعبئ مواردها من الأرباح المحتجزة، أو الاقتراض من الجهاز المصرفي أو عن طريق الإصدارات في سوق رأس المال.

جدول ٢-٤ مقارنة بين القانونين القديم والجديد لمنشآت القطاع العام

الموضوع	قانون رقم ٩٧/١٩٨٣ (قديم)	قانون رقم ٢٠٣/١٩٩١ (جديد)
الاستقلالية	تخضع إدارة الشركة لرقابة المؤسسة العامة المختصة والسلطة الإشرافية للوزارة الفنية.	إدارة الشركة مستقلة، ولها الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة أعمال الشركة، وليس لها أي ارتباط بالوزارة الفنية.
أهداف الشركة	يفترض أن تساعد الشركات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بغض النظر عن آثارها على كفاءتها الخاصة.	الشركات لها هدف واحد فقط هو تعظيم أرباحها، ونتيجة لهذا زيادة قيمتها.
الوضع المالي	تعتمد الشركات على الحكومة للحصول على إعانات التشغيل وتمويل الإنفاق الرأسمالي من مصادر الأموال الحبيسة بشروط ميسرة ومدعومة.	الشركات مستقلة من الناحية المالية عن الحكومة وعن الشركات القابضة الأم. ولا يسمح للشركات القابضة بأن تقوم بدعم الشركات التابعة بصفة روتينية. وينبغي أن يتم تمويل استثمارات الشركات بشروط تجارية عن طريق سوق رأس المال.
الشكل القانوني	منشأة عامة، مؤسسة طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.	شركة مساهمة مقيدة في البورصة المصرية.
الخصخصة	غير مسموح بها	مسموح بها.
التصفية	غير مسموح بها، إلا في ظل ظروف خاصة.	مسموح بها.
الإفلاس	غير مسموح به	مسموح به.
العمالة	جميع الشركات تخضع بشكل موحد لنصوص القانون رقم ٤٨ الخاص بالعاملين في القطاع العام.	تم إلغاء القانون ٤٨، وتتمتع الشركات بالحرية في وضع شروطها الخاصة بالعمالة.

المصدر: البنك الدولي (World Bank, 1991 p.22)

(ج) تحرير الأسعار المحلية:

المنتجات الصناعية:

تضمنت الإجراءات في هذا القسم إلغاء تآماً ووفقاً لجدول معين، للرقابة على أسعار تسليم المصنع بالنسبة للمنتجات الصناعية التي ينتجها القطاع العام، آخذة في الاعتبار مدى القدرة التنافسية في السوق المحلية، وسرعة خطى عملية تحرير الاستيراد. وكان الهدف في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي هو أنه بحلول موعد الإفراج عن الشريحة الثانية من قرض التكيف الهيكلي، سيكون هناك فقط عدد قليل من المنتجات (غير التنافسية، والمواد الغذائية الأساسية، و/ أو المنتجات التي تستفيد من الدعم الضمني للمدخلات)، هو الذي يظل خاضعاً للرقابة على الأسعار. ويتم إلغاء تلك الرقابة على أسعارها بعد ذلك بشكل أكثر تدرجاً. وطبقاً لخطوات البرنامج في هذا الشأن، فإن أسعار كافة المنتجات الصناعية تكون قد تحررت بحلول شهر يونيو ١٩٩٥، فيما عدا عدد محدود من المواد الغذائية الأساسية والسجائر وغزل القطن.

أسعار الطاقة:

نص برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على رفع أسعار المنتجات البترولية، والغاز الطبيعي تدريجياً حتى يتحقق التعادل بينها وبين الأسعار العالمية. بحلول شهر يونيو ١٩٩٥ وفقاً لسعر الصرف السائد عندئذ. ومن ثم كان الالتزام في البرنامج برفع المتوسط المرجح لأسعار البترول المحلية كنسبة مئوية من معادلاتها الدولية بنسبة ١١% في مايو من كل عام خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥. كما تضمن البرنامج التزاماً بزيادة أسعار الغاز الطبيعي بنفس النسب وكذلك أسعار زيت الوقود (المازوت). كذلك نص البرنامج على تعديل أسعار الكهرباء وزيادتها حتى تتعادل في نهاية الأمر، مع التكلفة الحدية الأجل بحلول يونيو ١٩٩٥. وكنسبة من التكلفة

الحدية طوئة الأجل. كمتوسط فإن أسعار الكهرباء كان يجب أن ترتفع بنسبة ١٠% سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥ حتى تصل إلى ١٠٠% (من ٥٩% في مايو ١٩٩١).

الأسعار الزراعية:

تضمنت الإجراءات الخاصة بالقطاع الزراعى إلغاء حصص التوريد الإجبارى بالنسبة للأرز وزيادة أسعار القطن بحيث تقترب من الأسعار العالمية. وتحرير أسعار وتوزيع المبيدات، والأسمدة، وعلف الحيوان.

(د) تحرير التجارة الخارجية:

تضمنت الإجراءات الرئيسية: (١) تخفيض قائمة السلع التى تجرى حمايتها عن طريق حظر الاستيراد والتى بلغت نسبة ٤٠% إلى أقل من ٣٠% من المنتجات الصناعية المحلية. (٢) تغيير هيكل الضرائب الجمركية بحيث يكون الحد الأقصى لمعدل التعريف الجمركية ٨٠% والحد الأدنى ١٠%. (٣) إلغاء التخصيص التحدى للنقد الأجنبى من جانب الجهاز المصرفى. (٤) الإلغاء التدريجى للعوائق غير الجمركية بخلاف إيقاف الواردات ومنع الاستيراد بدءاً بتخفيض بنسبة ٥٠% فى العوائق غير الجمركية قبل الشروع فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (انظر جدول ٢-٥ وملحق ٢-١).

جدول ٢-٥ نسبة تغطية العوائق غير الجمركية للإنتاج المحلي
(كنسبة مئوية من الإنتاج المحلي)

القطاع العام		القطاع الخاص		الإجمالي	
(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
الصادرات:					
٩,٥	٤,٢	١,٩	١,١	٤,٩	٢,٣
١٥,٢	٤,٥	١,٥	٠,٠	٧,٠	١,٩
٢٤,٨	٨,٨	٣,٣	١,١	١١,٩	٤,٢
الواردات:					
٤٩,٢	٤١,٢	٢٩,٣	١٠,٣	٣٧,٢	٢٢,٧
غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٥,٩	٩,٨
غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣٧,٨	٢٨,٥
٧٦,٤	٤٧,٥	٣٦,٣	١٠,٩	٥٢,٥	٢٥,٦

ملاحظات: (١) مارس ١٩٩٠ (٢) يونية ١٩٩١

المصدر: World Bank, (1991), Tables 4 and 5

هـ: القطاع الخاص:

في هذا المجال، اشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على مجموعة من الإجراءات التي صممت للقضاء على التمييز ضد القطاع الخاص من ناحية الحصول على التراخيص، وشراء المدخلات والطاقة والحصول على تراخيص الائتمان. وكان الغرض النهائي هو خلق ميدان ممهّد أو ملعب مستو لجميع أنواع المنشآت. وهكذا، فإنه بحلول شهر مايو ١٩٩١ تم فعلاً إلغاء متطلبات الترخيص بالاستثمار للمنشآت التي أقيمت في ظل القانون رقم ١٥٩ (أغلبها منشآت مملوكة محلياً) - فيما عدا القائمة السلبية تم إنقاصها تدريجياً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إلغاء كافة التراخيص

المتعلقة بالإنتاج، أو تشكيلة المنتجات، وحلت محلها عملية تسجيل ذات وقت محدد وقصير. وقد امتد تحرير الاستثمار والإنتاج والتسعين إلى منشآت القطاع الخاص الأخرى (الخاضعة للقانون رقم ٤٥ أو القانون ٢٣٠)، وأغلبها منشآت مشتركة أو مملوكة لأجانب. كما كانت هناك إجراءات أخرى لإصلاح القطاع الخاص تضمنت إلغاء الاحتكارات التجارية العامة- في مجال توزيع الأسمدة والأسمدة.

و- الصندوق الاجتماعي للتنمية:

كان إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بمثابة الملطف لمرارة دواء برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد ينظر إليه في البداية على أنه إجراء مؤقت لتوفير الإغاثة والعون قصير الأجل للجماعات التي تتأثر سلبًا بالإجراءات التي سبق بيانها أعلاه و/ أو نتيجة لأزمة الخليج. وقد تم تخصيص موارد بلغت ٦٠٠ مليون دولار (أو ما يعادل نحو ٢ مليار جنيه مصري طبقا لسعر الصرف في حينه للصندوق الاجتماعي للتنمية من جانب كل من الحكومة المصرية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وهيئة التنمية الدولية IDA ومن جانب جهات مانحة أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف. وكان المتوقع في البداية أن يستمر الصندوق - كجهاز مؤقت - لمدة أربع سنوات*.

برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي: ملاحظات أخرى

سوف نجرى في الفصول الثلاثة القادمة تقييما تفصيليا لأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وتمهيدا لهذا التقييم المفصل، فإننا نود أن نذكر هنا عددًا من التعليقات الناقدة، سواء من ناحية طبيعية حزمة

* تم تمديد أجل الصندوق بعد ذلك، وأصبح جهازا دائما. المؤلف

الإجراءات ثم من ناحية آثارها المحتملة. وقد تؤدي هذه التعليقات إلى مساعدتنا في تدوين موضوع إستراتيجية بديلة للتكيف.

وتتبعي ملاحظة أنه ربما كانت أسرع نتائج وأكثرها ظهوراً ترتيبات المساواة مع صندوق النقد الدولي (إذ عداً ما جزءاً من برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي) هي أنها أدت إلى تسبب الصّريح لتخفيض الدين الخارجي لمصر وإعادة جويته من خلال نادي باريس، فقد اجتمع نادي باريس في الفترة ٢٠ - ٢٥ مايو ١٩٩١، وافقت الدول المانحة على إعادة هيكلة الديون مع حصة وضمانة لأجل، سواء الزمنية أو المضمونة رسمياً. بما في ذلك المتأخرات. وكان الدين القائم الذي تم إيجاز في مصر إعادة هيكلة يستند إلى نين الولايات المتحدة كما يستند الدين الذي تم إيجاز عليه بعد تاريخ مارس ١٩٨٧ تم تحديده طبقاً لاتفاق إعادة الجدولة السابق في شهر مايو ١٩٨٧. وكان إجمالي رصيد الديون القائمة لإعادة جدولة نحو ٢٠-٢٥ مليار دولار. وتم الاتفاق على تخفيض نسبته ٥٠% من القيمة الحالية للدين على ثلاث مراحل متتالية، تتوازي مع التقدم على عملية التكيف وهي كم يلي: ١٥% على يولية ١٩٩١، ثم ١٥% أخرى بعد ١٨ شهراً، والباقي ١٥% (٥٠%) في بدء عام ١٩٩٤. وكان تعهد تخفيض على مراحل مصمماً ومرسوماً ضمن استمرار مصر في تنفيذ عملية التكيف على نهائية. وقد تم تعهد التخفيض التالي فعلاً (١٥%) في سبتمبر ١٩٩٢. عقب توقيع اتفاق جديد مع الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي مع القسط الثالث من المخصص (٥٠%) فقد تم فعلاً في أكتوبر عام ١٩٩٢. وبالرغم من أن هذا التخفيف من عبء الدين لا ينهي في حد ذاته مشكلات ديون مصر الخارجية إلا بحسب ما تبين هناك أننى شك في أنه قد عصى خلال فترة معقولة لتخفيف عبء

Copy of case

ووفقا للتفسير الذى أوردناه فى مكان آخر (Abdel-Khalek,1994) فإن
حزمة التثبيت والتكيف التى تشكل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف
الهيكلى تضم فى طياتها احتمالات كبيرة للشطط* . وأحد الاعتبارات
الحاسمة هو ما إذا كانت الحزمة تؤدى فى نهاية المطاف إلى
التضحية بالنمو من أجل التثبيت. وقد صار هذا الموضوع يجتذب
اهتماما متزايدا فى الأدبيات الاقتصادية. وتشهد على ذلك مثلا
المناقشات التى دارت فى إطار مؤتمر البنك الدولى لاقتصاد التنمية
لعام ١٩٩٠ (وخاصة إسهامات كل من دورنبوش Dornbusch وكوردن
(Corden).

وترقيا للتحليل التفصيلى التى سيرد فيما بعد عن أثر برنامج الإصلاح
الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى جزء تال من هذه الدراسة، فإننا سنذكر
بعض الملاحظات التى نعتقد أنها أكثر دلالة وملاءمة فى هذه المرحلة.

١- إن الحزمة تكشف تحيزاً قوياً ضد الحكومة والقطاع العام لمصلحة
السوق والقطاع الخاص. وقد سبق أن حاججنا فى مكان آخر بأن
المطلوب هو إعادة هيكلة وليس تخفيضاً عاماً لدور الحكومة (Abdel-
Khalek, 1990). وكثيراً ما كان يجرى التمييز بين الدولة الرخوة
والدولة الصلبة، وهو ما قد يكون مناسباً جداً فيما نحن بصدد. فالحكومة
قد تكون ضخمة، أوضخمة جداً، وتكون أقل كفاءة وفعالية فى نفس
الوقت. ومن ثم فإن السؤال السليم هو " كيف نعيد بناء الدولة التنموية
التي يمكنها أن تقوم باستمرار بتنفيذ السياسات السليمة"، وعلى حد تعبير
ألبرت فيشلو (Fishlow,1991,p.169) (التأكيد مضاف من جانبنا). ومن
منظور الغرض من بحثنا الذى يدرس آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى

* تعبيراً عن تجاوز الحد المستهدف (overkill)

على التصنيع، فإن الإجراءات الفعالة التي تقوم بها الدولة في مجالات التجارة والاستثمار والسياسات الصناعية تكون ذات أهمية حيوية.

٢- إن الإذعان لآليات السوق بلا تبصر، الذي يعتبر العلامة المميزة للحزمة، بتجاهل الخصائص الهيكلية للاقتصاد المصري. كذلك فإن تحرير التجارة وتخفيض دور الحكومة يُفترض أنهما يضمنان تخصيصاً أفضل للموارد يقوم على أساس الميزة النسبية، ومن ثم يعمل على دعم النمو. ولكن مع تعدد نواحي الجمود الهيكلي، وغياب المنافسة، فإن هذا يظل مجرد افتراض نظري ولا نقول حب استطلاع عقيم. ولعل من الأمثلة الصارخة للجمود الهيكلي عملية تسويق القمح المنتج محلياً. فقد نشرت الصحافة على نطاق واسع أن المزارعين الذين تحولوا إلى إنتاج القمح، استجابة لارتفاع أسعار تسليم المزرعة، قد صادفوا صعوبات في تسويق محاصيلهم، إذ إن البنية الأساسية لتداول الحبوب كانت مهياة لتداول الواردات بدرجة أكبر من الإنتاج المحلي، الذي كان يعاني من نقص المواد اللازمة للتعبئة، وتسهيلات التخزين غير الكافية ونقص التمويل. ومن ثم فإن التجهيزات الحكومية الخاصة باستلام وتوريد القمح لم تتمكن في عام ١٩٩٣ من تحقيق سوى ٤٠% فقط من الكمية المستهدفة (انظر صحيفة الأخبار اليومية ١٨ يونية ١٩٩٣).

٣- وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الحزمة ربما قد قامت على أساس سوء فهم لطبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام أو ما أصبح يعرف بفرضية المزاحمة*. وعلى أحسن تقدير، فإن هذه المقولة قد تكون صحيحة جزئياً فقط عند التنافس على الموارد، وبخاصة الائتمان. وتشير

* تشير فرضية المزاحمة (Crowding-out hypothesis) إلى أن الحكومة تزاخم القطاع الخاص في الحصول على الموارد وتزيحه من السوق.

الدراسات الإمبريقية التي أجريت مؤخراً إلى أثر مختلط نوعاً ما لسياسة الحكومة بشأن الاستثمار الخاص. إذ يبدو أن الحكومة تعمل على مزاحمة القطاع الخاص بالنسبة للائتمان، بينما تعمل استثماراتها في البنية الأساسية على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص (انظر Shafik, 1992).

٤- هذا بالإضافة إلى أنه على الرغم من أن الحزمة تهدف إلى زيادة دور ونمو القطاع الخاص، فإنها تتضمن عدداً من الإجراءات التي قد تكون ضارة به، وخاصة في مجالات الإنتاج السلعي بوجه عام وفي الصناعة التحويلية على وجه الخصوص. فزيادة أسعار الفائدة المحلية، ورفع أسعار الطاقة، وفرض الضريبة العامة للمبيعات وتحرير التجارة، قد يقود إلى اتجاه واحد فقط هو إهدار التصنيع. أما الميزة الوحيدة التي تقدمها تلك الحزمة إلى الصناعة الخاصة فربما كانت العمالة الرخيصة، ولكن ذلك قد يعنى أيضاً ضحالة السوق، ومن ثم يحمل في طياته التهديد بانكماش النشاط المحلي (٧). ولا يمكن إهمال أو التغاضي عن هذا الانكماش نظراً لتوافر دليل قوى على وجود قدر كبير من الطاقات العاطلة في قطاع الصناعة التحويلية. وطبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن الطاقة العاطلة في القطاع العام للصناعة التحويلية بلغت في المتوسط ما بين ١٥-١٩% في النصف الثاني من الثمانينيات. والنسبة في القطاع الخاص أعلى من ذلك كثيراً إذ كانت تبلغ في المتوسط ما بين ١٩-٢٦% وترجع الأسباب الرئيسية للطاقة العاطلة إلى نقص المواد (٤٢%) ونقص الطلب (٢٨%) وتقادم الأصول الرأسمالية (١٠%) {مجلس الشورى ١٩٩٢} وبلغت الطاقة العاطلة في الصناعات الهندسية بالقطاع العام في خلال أوائل التسعينيات نحو ٣٧% في المتوسط، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو نقص الطلب.

٥- نجح برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ظاهرياً، كما ادعت الحكومة ومؤسساتا بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، فى تثبيت قيمة الجنيه، وتحسين عجز الحساب الجارى وتخفيض عجز الموازنة العامة، وتخفيض التضخم (البنك المركزى المصرى بدون تاريخ). وقد يكون هذا الادعاء صحيحاً مع بعض التحفظات المهمة التى سيجرى التوسع فيها فى الفصل التالى. وعلى أية حال، فإن هناك شكوكاً خطيرة حول مدى استدامة البرنامج. وبالفعل فإن هناك خطر الانتكاس أو العودة إلى الوراء، فقد تم إهمال الاقتصاد الحقيقى بدرجة كبيرة، مع ازدياد التركيز على النواحي النقدية والمالية. كما أن عملية تتابع وتسلسل الإجراءات المختلفة كانت عملية شابتها عيوب كثيرة. فقد بدأ تحرير عمليات النقد الأجنبى - سواء العمليات الجارية أم الرأسمالية - قبل عمل التغييرات الضرورية فى الجانب الإنتاجى للاقتصاد، بزمان طويل. وفى الواقع، فإن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى ربما يكون قد جرى تنفيذه إلى مدى أبعد وبسرعة أكبر من اللازم، بما يهدد انتعاش النشاط الاقتصادى. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا التحرير للتجارة قد تم تنفيذه بما يتعدى التزامات مصر فى ظل اتفاق الجات ١٩٩٤. وفضلاً عن ذلك، فإنه حدث فى نفس فترة اشتداد الاتجاهات الحمائية فى الدول الصناعية. فطبقاً لتقديرات البنك الدولى، فإن معدل التغطية التجارية للعوائق غير الجمركية بالدول الصناعية التى تواجه الدول النامية قد ارتفع، وارتفعت النسب الخاصة به من ٢٦,٥% فى عام ١٩٨١ إلى ٢٨,٠% فى ١٩٩٠ بالنسبة للمصنوعات عموماً، أما بالنسبة للأقمشة فقد كانت النسب هى ٥٣,٥% و ٥٦,٩% بالترتيب وبالنسبة للملابس كانت النسب ٦١% و ٦٥,٥% بالترتيب (World Bank- Global Economic Prospects & the Developing Countries 1992, p. 20)

٦- ومع الحرية الكاملة لانتقال رأس المال، واتخاذ مرساة اسمية (nominal anchor) لسعر الصرف منذ أكتوبر ١٩٩١، فإن الطريقة الوحيدة لتحاشي تدفق رأس المال إلى الخارج هي من خلال إبقاء سعر الفائدة الحقيقي أعلى بنسبة كبيرة عن سعر الفائدة في الخارج. وهكذا فإن مجال السياسة النقدية يكون قد تم تقليصه بشدة. ويرجع هذا إلى سببين: الأول، هو أنه سواء بسبب اعتبارات خاصة بميزان المدفوعات أم بسبب اعتبارات المالية العامة، فقدت السلطات النقدية القدرة والفاعلية لتحديد أسعار الفائدة طبقاً لمقتضيات إدارة الاقتصاد. والثاني هو أن انتقال تدفقات رأس المال بحرية تامة، إذا لم يتم تعقيمها، تجعل عرض النقود متغيراً داخلياً إلى حد كبير. ومن ثم، فإن ما يبقى من أدوات السياسة النقدية يظل قليلاً. وإذا ما استمر التضخم المحلي بمعدل أعلى من التضخم لدى شركاء مصر الرئيسيين في التجارة (وهو احتمال ليس بعيداً بالفعل)، فإن هذا قد يتسبب في ارتفاع حقيقي في قيمة الجنيه. وقد يترتب على ذلك اندفاع موجة مفاجئة من رعوس الأموال الساخنة إلى الخارج توقعاً لتخفيض كبير في سعر صرف العملة. وهذا هو أحد الدروس القاسية التي عرفناها من تجربة دول القمع الجنوبي لأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، وشيلي و أوروجواي) في أواخر السبعينيات، والمكسيك في منتصف التسعينيات. (انظر في تجربة المكسيك، عبد الخالق، ١٩٩٨).

الهوامش:

١- ERSAP: هي اختصار Economic Reform and Structural Adjustment Programme أى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وقد بدأ فى مارس ١٩٩٠.

٢- فى الواقع إن البيانات الخاصة بالبطالة فى مصر تفتح الباب على مصراعيه للشك فى مصداقيتها فأهم مصادر بيانات البطالة (إحصاءات السكان ومسوح القوى العاملة بالعينة) لا يمكن مقارنتها ببعضها بعضاً. وطبقاً لتعداد السكان لعام ١٩٨٦ فإن المعدل الكلى للبطالة بلغ ١١,١% من قوة العمل (١٥ سنة فما فوق). والرقم الموضوع على أساس مسح للقوى العاملة بالعينة لعام ١٩٨٧ هو ١٠,٥% مقارنة بنسبة ٨,٦% فقط على أساس مسح العمالة بالعينة لعام ١٩٩٠. إلا أن المسح الأخير يحدد القوى العاملة بسن ٦ سنوات وأكثر. ويتسع نطاق البطالة بشكل أخطر بين الشباب، بحيث تصل إلى ٣١% لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ عام - ٢٥ عاماً طبقاً لمسح العمالة بالعينة لعام ١٩٩٠. ولمزيد من التفصيل عن حجم وطبيعة البطالة فى مصر، انظر المقدمة التى كتبها الدكتورة هبة حندوسة فى (Handoussa & Potheir 1991). وخلال أوائل التسعينيات (أى المراحل المبكرة من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى) كان المعدل الكلى للبطالة ١٠,٦% فى عام ١٩٩٣ و ١١,٣% فى عام ١٩٩٥ طبقاً لمسح العمالة بالعينة. وحتى الآن لا يبدو أن المعدل ينخفض، وفى الواقع فإن معدل البطالة قد يكون فى طريقه إلى الارتفاع.

٣- البيانات الواردة فى هذه القسم مأخوذة من مواد متنوعة غير منشورة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والحكومة المصرية. ولكن أهمها هو خطاب النوايا المؤرخ أبريل ١٩٩١. تقرير البنك المركزى المصرى السنوى إلى مجلس الشعب، بعنوان تقرير عن الأوضاع النقدية والائتمانية، وخاصة عن العام المالى ١٩٩١/٩٢.

٤- البيانات الخاصة بعجز الموازنة ما زالت قاصرة. فالأرقام الواردة فى الجدول ١-٢ و ٢-٢ قد أخذت من وثيقتين من منشورات البنك الدولى، ولكنهما تختلفان بالنسبة للسنتين المشتركتين ٩٠/١٩٨٨ و ٩١/١٩٩٠. ويبدو أن الأرقام الخاصة بنسبة عجز الموازنة فى الجدول ١-٢ أقل بمقدار نقطتين مئويتين عن الأرقام الواردة فى الجدول ٢-٢، ولم نتمكن من الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا الاختلاف الكبير فى الأرقام أو تسويته بطريقة مرضية.

٥- باستبعاد النسبة مفرطة الارتفاع فى ٩١/١٩٩٠، للأسباب التى أوضحناها فى الملاحظات على الجدول ٢-٢.

٦- فى الواقع فإن ترتيبات المساندة، التى هى أساس برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، تقدم مثالا مفيدا للمشروطية. ويبدو أنه كان هناك إفراط فى الشرطية المتقاطعة*. وكان صندوق النقد الدولى يطلب موافقة البنك الدولى فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالخصخصة وتعديل أسعار الطاقة، بينما كان البنك بدوره يصر على موافقة الصندوق على الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة، أما بالنسبة للموازنة العامة، فإن البنك كان يقوم بفحص الإجراءات الخاصة بالمصروفات بينما كان الصندوق يراقب الإجراءات الخاصة بالإيرادات.

٧- ورد فى دراسة أعدها فريق من البنك الدولى، باستخدام إطار شامل للاقتصاد بأسره يسمح بتعدد القطاعات ويقسم القطاع العائلى إلى مجموعتين (أطلق عليه MISR2)، وانتهت إلى أن النتيجة الأساسية المرتبطة بزيادة أسعار منتجات القطاع العام تشبه زيادة معدلات الضرائب (Ahmed et al., 1985).

* المشروطية المتقاطعة (Cross Conditionality) تمثل إصرار البنك على أن يستوفى البلد العضو شروط الصندوق، وإصرار الصندوق على أن يستوفى البلد شروط البنك، وهى تمثل تطورا للمشروطية البسيطة التى تعبر بها كل منظمة على استيفاء العضو لشروطها.

ملحق ٢-١ جدول ٢-١ (أ-١)

إجراءات تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ١٩٩١*٩٨.

مارس ٩١	تخفيض نسبة تغطية حظر الاستيراد من ٣٥,٦% إلى ٣٣,٦% من إنتاج السلع القابلة للتجارة.
مارس ٩١	إلغاء إيقاف خطابات الاعتماد على ما قيمته ١٤٠ مليون جنيه مصري من المنتجات.
مايو ٩١	أعيدت الضرائب الجمركية على الواردات إلى مستوى معدلاتها المطبقة في أوائل ١٩٨٩، قبل تخفيضها بنحو ٣٠%، وتم تضيق مداها (الفرق بين أدنى المعدلات وأعلىها) من ٠,٧ - ١٢٠% إلى ٥ - ١٠٠%.
مايو ٩١	تخفيض عدد المنتجات الخاضعة لحظر التصدير من ٢٠ على ٤ منتجات فقط.
مايو ٩١	تم تخفيض عدد المنتجات الخاضعة لحصص التصدير السنوية، من ١٧ إلى ٤. وكانت المنتجات الأربعة الباقية هي الصوف الخام ومخلفات الصوف، الجلود المدبوغة، مخلفات القطن، ومخلفات الورق (ورق الصحف فقط).
مايو ٩١	تم إلغاء شرط الموافقة المسبقة على الصادرات بالنسبة على ٣٧ قسما من المنتجات، فيما عدا قسم واحد (الغزل والأقمشة القطنية) فسي انتظام إجراءات مزيد من الدراسة.
مايو ٩١	إلغاء إيقاف خطابات الاعتماد تماما.
مايو ٩١	تقليل قائمة المنتجات التي تتطلب الالتزام بشروط معينة للاستيراد من ١٢ منتجا إلى ثلاثة
مايو ٩١	تم تخفيض نسبة تغطية حظر الاستيراد من ٣٧,٢% (من إجمالي الإنتاج الصناعي والزراعي) في مارس ٩٠ إلى ٢٢,٧% في يونيو ٩١
مايو ٩١	تم إلغاء ٢٩ من إجمالي ٩٠ بنذا وفقا لتصنيف بروتكسل للتعريفات الجمركية كانت تتمتع بالتفضيلات الجمركية.
٣٠ مايو ٩١	تم تخفيض الوديعة التي تدفع مقدما للاستيراد عن الواردات التي تتم تسويتها بموجب خطابات اعتماد من ٣٥% إلى ١٠% بالنسبة للواردات للاستخدام الذاتي، وإلى ٢٠% بالنسبة للواردات بغرض التجارة.
٤ يولية ٩٢	تم إلغاء كافة حصص التصدير فيما عدا ما يتصل بالجلود الخام المعالجة.
٨ أغسطس ٩٢	تم إلغاء شرط الوديعة التي تدفع مقدما لفتح خطابات اعتماد عن الواردات.
أغسطس ٩٢	تم تخفيض عدد اللذبيلات من ٦٠ إلى ٣٠ كما تمت زيادة أسعار الرسوم على نحو ١٠٠ بند، بما يحقق إيرادا يبلغ نحو ٢٠٠ مليون جنيه.
أغسطس ٩٢	إلغاء سبع بنود إضافية من قائمة البنود التي تتطلب موافقة حكومية مسبقة للاستيراد. (بقيت تسعة منتجات).
أغسطس ٩٢	تم إلغاء ٤ بنود إضافية من قائمة حظر التصدير، وبقي بندان فقط هما المعادن الخردة، والجلود الخام.
أغسطس ٩٢	تم إلغاء ٣٢ تفضيلا من قائمة التفضيلات الجمركية، ويبقى هناك ٢٩ بندا.
أغسطس ٩٢	تم إلغاء القيود على صادرات الغزل والأقمشة القطنية.

إجراءات تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ١٩٩١*٩٨.

أغسطس ٩٢	تم إجراء تبسيط وتحسين إضافي في نظامي الدروباك و السماح الموقت.
أغسطس ٩٣	تم إلغاء حصص التصدير على البند الوحيد الباقي (الجلود الخام المعالجة)
فبراير ٩٣	تم تخفيض مدى الضريبة الجمركية من ٥% - ١٠% إلى ٥% - ٨٠%.
ديسمبر ٩٥	أجريت تخفيض في مدى الضريبة الجمركية من ٥% - ٨٠% إلى ٥% - ٧٠%.
أكتوبر ٩٦	تم إجراء تخفيض مدى الضريبة الجمركية من ٥% - ٧٠% إلى ٥% - ٥٥%.
٩٧	لم يبق سوى بند واحد يخضع لحظر التصدير وهو الجلود الخام، عدد البنود الخاضعة لموافقة الحكومة المسبقة أصبح بنداً واحداً فقط.
٩٧	تم تخفيض مدى الضريبة الجمركية إلى ٥% - ٥٠%.
يونيو ٩٨	تم تخفيض مدى الضريبة الجمركية إلى ٥% - ٤٠%.

الفصل الثالث

آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على المستوى الكلى هل هو إصلاح هيكلى أم مرض هولندى؟

مقدمة

فى هذا الجزء من الدراسة، سنقوم بفحص أهم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مستوى الاقتصاد الكلى. وقد تم بحث بعض نواحى الأثر الاقتصادى للبرنامج فيما سبق، فيما يتعلق بالأثر على ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة، والتضخم والناتج والعمالة (Korayem, 1993). وسيتم التركيز بشكل خاص هنا على عناصر معينة فى البرنامج نراها عناصر حاسمة لدراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على مستقبل واحتمالات التصنيع فى مصر. ومن أهم تلك العناصر إصلاح سياسة التجارة، وإصلاح نظام الصرف الأجنبى، والتحرير المالى. وسيتم تناول السياسات النقدية وسياسة المالية العامة فى ظل البرنامج فى إطار بحث العناصر الأخرى التى سبق ذكرها أعلاه.

وسيجرى إتباع بعض المبادئ الاسترشادية كمعايير للحكم على آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الكلى. وتتضمن: النمو والعدالة وخلق فرص العمل (Abdel-Khalek, 1998). هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الملامح الهيكلية الرئيسية للاقتصاد المصرى لتكوين خلفية تتحدد بها الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وهناك ثلاثة من تلك الملامح تستوجب الإشارة إليها وهى: العجز الضخم فى

المواد الغذائية، والاعتماد الشديد على السلع الوسيطة المستوردة، وأهمية الصدمات الخارجية.

الصدمات الخارجية - طبيعتها وحجمها:

كان من الضروري فحص الصدمات الخارجية التي أثرت على الاقتصاد المصري في النصف الثاني من الثمانينيات، والسياسات التي اتبعت استجابة لتلك الصدمات، باعتبار ذلك خلفية لتحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وفي هذا الصدد، فإن من المهم أن نؤكد على أن الاقتصاد المصري قد أصبح معرضاً إلى حد ما للصدمات الخارجية، كما أن التوقعات بشأنه قد ازداد ارتباطها بقوة بارتفاع وانخفاض البترول والعوامل المرتبطة به - وخاصة منذ منتصف السبعينيات. وقد أدى هذا الوضع إلى ملاحظة أن قدرًا كبيرًا من الأعراض المعروفة للمرض الهولندي قد أخذ يظهر في حالة مصر - وبخاصة ازدياد حصة القطاعات "غير القابلة للتجارة" في الناتج المحلي الإجمالي (Abdel Khalek, 1982; El Khawaga, 1996; Hansen, 1991).

وتلعب العوامل التالية دورًا متزايد الأهمية في تشكيل توازن الاقتصاد: إيرادات البترول، وتحولات العاملين بالخارج، ورسوم المرور في قناة السويس، وعائدات السياحة. وكلها تخرج إلى حد كبير عن سيطرة البلاد.

وترتبط أقوى الصدمات المعاكسة بالبترول. ويمكن ملاحظة قوة الصدمات الخارجية التي تعمل من خلال صادرات البترول من الجدول رقم ٣-١. فقد اتبعت الصادرات البترولية سلوك اتسم بالتأرجح الشديد. إذ هوت من ١٦٦٤,٣ مليون دولار أمريكي في

٨٦/١٩٨٥ إلى ٦٣٤,١ مليون دولار في ٨٧/١٩٨٦، أى بهبوط حاد بلغت نسبته ٦٢% في عام واحد، ثم بعد سنتين عانت صادرات البترول من هبوط حاد آخر بنسبة ٣٢% في عام ٨٩/١٩٨٨، وتلا ذلك ارتفاع بنسبة تناهز ٦٥% في ٩٠ / ١٩٨٩، ثم تبعثها زيادة أخرى بنسبة ٦١% في عام ٩١/١٩٩٠. ولم تتجاوز صادرات البترول مستواها الذى بلغتته في عام ٨٦/١٩٨٥ إلا في عام ٩١/١٩٩٠. وقد انعكس هذا النمط شديد التقلب لعائدات البترول بشكل كبير في قيمة إجمالى الصادرات، التى أظهرت نمطاً مماثلاً. وقد تدهور معدل تبادل المقايضة الصافى لمصر بنحو ٢٤% فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠. وهذا يضع مصر في مرتبة أفضل قليلاً من بوروندى وغانا فقط، من بين مجموعة من الدول ذات الدخل المنخفض طبقاً لتقسيمات البنك الدولى. وقد بلغ حجم التدهور التراكمى لمعدل التبادل الدولى لمصر (١٩٨٧=١٠٠) ٤ مليار دولار في خلال الفترة ٨٩/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٠، وهو ما يمثل نحو ١% من الناتج المحلى الإجمالى للبلاد.

ويلخص الجدول ٣-٢ أداء الاقتصاد المصرى في خلال العقد الذى يواكب بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية لقياس الأداء، كما تم التمييز بين النصف الأول والنصف الثانى من العقد. وعلى الرغم من الوضوح الظاهر لأثر الصدمات الخارجية على أداء الاقتصاد الكلى، فلا بد من إيلاء بعض الملاحظات المهمة: أولاً، إن معدل الناتج المحلى الإجمالى قد تذبذب بشكل حاد في خلال الفترة ٨٦/١٩٨٥ - ٩٦/١٩٩٥، مسجلاً أدنى قيمة له بمعدل ١% سنوياً في بداية البرنامج. ولكنه أخذ يستعيد وضعه تدريجياً بعد ذلك. وفي رأينا

أن استعادة وتيرة النمو كانت أقل مما تظهره الأرقام فى الجدول ٣-٢ ويرجع ذلك جزئيا إلى المبالغة فى قيم الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية، كما يرجع جزئيا أيضا إلى تقدير التضخم بأقل من الواقع. ثانياً: إن معدل التضخم المحلى قد تراجع مع هبوط معدل التضخم من مستوى الرقمين إلى الرقم الواحد ابتداء من ١٩٩٣/٩٤. ثالثاً: إن العجز الكلى فى الموازنة قد تم تخفيضه بشكل كبير، مما يعكس النزعة المالية المتشددة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وتشير الأرقام الواردة فى الجدول إلى أن عجز الموازنة العامة قد جرى تخفيضه من ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى إلى نسبة ٧% فى سنة واحدة فقط (فيما بين ١٩٩٠/٩١ و ١٩٩١/٩٢). وقد اقترب العجز من نسبة ١% من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف التسعينيات.

وعلى أية حال، فإن هذه التقديرات الخاصة بعجز الموازنة العامة ينبغى التعامل معها بحذر، لأنها بنيت على أساس أرقام مشروع الموازنة وليست على أساس أرقام الحساب الختامى. وعلى سبيل المثال، فإن العجز الفعلى طبقاً لأرقام الحساب الختامى فى عام ١٩٩٥/٩٦ بلغ ٦ مليارات جنيه مصرى مقارنة بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فقط للعجز طبقاً لمشروع الموازنة. ومع ذلك فلا بد من الإقرار بأن أداء المالية العامة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان فعلاً أداء متميزاً مقارنة بما كان عليه أداء مصر فى ظل برامج التثبيت فى خلال السبعينيات والثمانينيات، الذى لم يحقق سوى قليل من الانضباط فى المالية العامة. رابعاً: أن عجز الحساب الجارى قد تم تخفيضه بشكل جوهري. فبعد أن كان متوسط العجز فى الحساب للجارى قبل برنامج الإصلاح الإقتصادى، يتراوح بين ٧% و ٨% من الناتج المحلى الإجمالى، تحسن

بدرجة كبيرة بعد ٩١/١٩٩٠ بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادى. ومن الأمور التى لها مغزاهما فعلاً، إن عجز الحساب الجارى الذى بلغ ٧,٤% من الناتج المحلى الإجمالى قد تحول إلى فائض بلغت نسبته ٢,٨%، وهو انقلاب جوهري بالفعل. لكن هذا لا يجوز أن يخفى العجز المتزايد فى الميزان التجارى (انظر جدول ٣-١). وأخيراً، فإن الدين الخارجى قد تم تخفيضه بشكل كبير، الأمر الذى ينسب جزئياً إلى برنامج الإصلاح الاقتصادى فقد هبطت نسبة الدين القائم والمسحوب إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٤٤% فى عام ٩٠/١٩٨٩ إلى ٤٧% فقط فى عام ٩٦/١٩٩٥.

إصلاح نظام النقد الأجنبى:

يتبين من الملحقين ١، ٢ أن كلا من نظام النقد الأجنبى وسعر الصرف قد تعرضا لتغييرات أساسية منذ عام ١٩٤٥، مما يعكس المحاولات المتعددة لتخفيض قيمة الجنيه وتوحيد سعر الصرف. بل إنه قبل البداية الرسمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، تم اتخاذ إجراءات تضمنت التحرك من سعر التعادل الثابت إلى الربط المرن*. ومن الأسعار المتعددة للصرف إلى سعر صرف موحد. وكان هناك عدد من التخفيضات الكبيرة فى أثناء تلك العملية (للحصول على تفصيلات أكثر انظر الرفاعى، ١٩٩٢ (bdeI- Khalek, 1987).

سعر الصرف: النظام والتغيرات من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٧:

كما سبق ذكره، كانت هناك محاولات سبقت برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لإصلاح نظام الصرف، وعلى الرغم من

* Flexible peg

أنه يمكن الرجوع بهذه المحاولات والإجراءات التي اتخذت إلى عام ١٩٨٧، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى ما تم في عام ١٩٧٩. وقد تم بحث الخطوات التي أدت إلى توحيد سعر الصرف مع تخفيض قيمة العملة الذي حدث في عام ١٩٧٩ في مكان آخر (انظر Abdel-Khalek, 1987). وسنركز هنا على التطور الذي حدث بعد ذلك، وبخاصة منذ النصف الثاني للثمانينيات. على أن تاريخ نظام الصرف خلال تلك الفترة وحتى أكتوبر عام ١٩٩١ يمكن وصفه بأنه سلسلة من المحاولات الفاشلة المتكررة للوصول إلى سعر موحد للصرف. ويمكن القول إن التجربة على امتداد الفترة منذ عام ١٩٧٩ كانت تمثل اتجاها مستمرا لتخفيض سعر صرف الجنيه.

وقد شهد عام ١٩٨٥ تخفيضا كبيرا بلغ نحو ٦٠% في سعر الصرف لدى البنوك المعتمدة، الذي كان يغطي حينئذ نحو ٥٠% من المعاملات (الرفاعي، ١٩٩٢، ص ١٨٧). كما أجرى تخفيض كبير آخر بنسبة تزيد على ٦٠% مع إنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبي لدى البنوك، والتي بدأت في مايو ١٩٨٧ لتحل محل مجمع البنوك المعتمدة. ثم حدث تخفيض سعر الصرف في مجمع البنك المركزي بنسبة ٦٤,٦% في أغسطس ١٩٨٩ (من ٠,٧٠ ج.م. للدولار إلى ١,١٥ ج.م. للدولار) ثم بنسبة أخرى بلغت ٧٣,٦% في يولية ١٩٩٠. ولكن لم يكن ذلك أثرا نسبيا نظرا لأن هذا السعر لم يكن يغطي عندئذ سوى أقل من ١٥% من إجمالي المعاملات (الرفاعي، ١٩٩٢) وربما كان أهم من ذلك كثيرا التحرك نحو نظام ثنائي لسعر الصرف (سعر أولى / سعر للسوق الحرة) في فبراير ١٩٩١، الذي انتهى إلى توحيد سعر الصرف في أكتوبر من نفس العام. وتضمن هذا أيضا تخفيضا بلغت نسبته ١٥%.

ومن المهم أن نذكر هنا بعض الملاحظات فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف في مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. إذ أن استكمال إصلاح نظام الصرف بإنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبي يعتبر مؤشرا إلى الدخول في مرحلة جديدة. فقد تم ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي منذ توحيد سعر الصرف في ٨ أكتوبر ١٩٩١. وأخذ البنك المركزي المصري على عاتقه التدخل في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على ثبات سعر صرف الجنيه/ للدولار ومما يعنى استخدام سعر الصرف الاسمي للجنيه/ الدولار كمرساة. وأصبحت أسعار الصرف الثنائية للجنيه مقابل العملات الأخرى تستمد مباشرة من سعر صرف الجنيه/ الدولار وأسعار صرف الدولار بالنسبة للعملات الأخرى والسائدة في أسواق العملات الدولية. وهكذا فإن السلطات النقدية طبقا لهذا النظام قد انحصرت عملها في تقرير سعر صرف الجنيه/ الدولار. أما سعر صرف الجنيه بالنسبة لباقي العملات فيتبع سعر صرف الجنيه/ للدولار. ولتعميق سوق الصرف الأجنبي، فقد تم السماح بصفة رسمية للصيرفة أو شركات الصرافة من غير البنوك بالتعامل في النقد الأجنبي، مع تحرير متزايد من القيود التي كانت تفرض على ما يقومون به من عمليات. وحتى عهد قريب كان سعر صرف الجنيه/ الدولار يكاد يكون مستقرا منذ توحيد سعر الصرف في عام ١٩٩١. ويمكن القول بأن مصر خلال تلك الفترة كانت تتبع نظام التعويم المدار حول الدولار باعتباره عملة ربط أو مرساة اسمية بصفة واقعية. وكاد تحرير المعاملات الجارية والرأسمالية أن يكون تاماً^(١).

هذا، ويستدعي تقييم أثر تغيير سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) وتغيير نظام سعر الصرف (توحيد وتحرير السعر) ضرورة

فحص سلوك ميزان المدفوعات، مع التركيز على الميزان التجارى. كذلك ينبغي النظر فى أثر ذلك على القدرة التنافسية للسلع الصناعية، وعلى توازن الاقتصاد الكلى. وعند تناول تلك المسائل، سيكون التركيز بصفة خاصة على احتمالات استدامة إجراءات الإصلاح فى هذا المجال.

ونظرا لعدم وجود البيانات الكافية، فإننا لم نستطع حساب متوسط سعر الصرف الاسمى فى خلال فترة أسعار الصرف المتعددة حتى ٩٢/١٩٩١. إذ إن الحصول على المعلومات التفصيلية اللازمة لتقدير النصيب النسبى للمعاملات التى تمت وفقا لكل سعر من تلك الأسعار المختلفة، ما زال أمرا تكتفه صعوبة شديدة. ومن ثم، فإن البديل الأفضل التالى لمتتبع التغيرات فى متوسط سعر صرف الجنيه المصرى خلال تلك الفترة، هو حساب أسعار الصرف "الضمنية" للصادرات والواردات للفترة من ١٩٧٨ حتى ٩٢/١٩٩١. وفى هذه الحالة يصبح سعر الصرف "الضمنى" فى الواقع متوسطا مرجحا للسعر الناشئ من نظام أسعار الصرف المتعددة. وفى هذا النظام، فإن البيانات قد لا تكون متاحة بالنسبة لأوزان المعاملات التى تجرى طبقا لكل سعر من الأسعار المختلفة على حدة. وفى هذا الصدد، فإنه يكون من المستحيل القيام بحساب مباشر لمتوسط سعر الصرف. والبديل عن هذا، هو حساب سعر الصرف الضمنى عن طريق قسمة قيمة التجارة بالجنيه المصرى فوب FOB (صادرات أو واردات) على قيمتها بالدولار. وهذه الطريقة تماثل إلى حد كبير طريقة المكمش الضمنى للنتائج المحلى الإجمالى.

وتظهر نتائج تلك الحسابات فى الجدول رقم ٣-٣، وتكشف بعض الملامح المفيدة. أولا: إن سعر الصرف الاسمى للجنيه

المصري قد هبط بشكل ملحوظ منذ منتصف الثمانينيات. وباستثناء الفترة القصيرة التي جرى فيها توحيد سعر الصرف في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات فإن هناك تحيزاً ضد الصادرات يبرز بوضوح في أن متوسط سعر الصرف الضمني في حالة الصادرات يكون أقل قيمة في حالة الواردات. وقد بلغ سعر الصرف بالنسبة إلى الواردات مرة ونصف مثل سعر الصرف للصادرات في خلال عام ١٩٨٧/٩٨ - ١٩٨٨/٨٩ - ويشير هذا إلى التشوه الشديد خلال الثمانينيات، والذي تم تقليله بدرجة كبيرة في السنوات التالية، حتى تم القضاء عليه تماماً بتوحيد سعر الصرف في أكتوبر ١٩٩١. وعلى الرغم من أن هناك سعر صرف خاص مازال مطبقاً على حسابات التصفية المتعلقة باتفاقات الدفع الثنائية التي تم إلغاؤها، فإن هذا لا يعد سوى استثناءً ضئيلاً.

أثر تخفيض قيمة العملة:

لقد سبق بحث ومناقشة بعض الآثار التي أحدثتها تخفيض قيمة الجنيه المصري في مكان آخر (Korayem, 1993). ونركز هنا على عدد من النواحي التي جرى إهمالها لعملية تخفيض قيمة الجنيه المصري، وخاصة آثارها على تكلفة الإنتاج المحلي وعلى تكاليف المعيشة. ولكن ينبغي أن نتذكر أنه منذ تخفيض سعر صرف الجنيه عام ١٩٩١ في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تم ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي فارتفعت قيمته بشكل كبير. وسيتم فيما بعد تحديد مدى هذا الارتفاع. وقد أسهم التخفيض الاسمي في قيمة الجنيه في زيادة تكاليف الإنتاج، وبشكل محسوس في بعض القطاعات، نظراً لارتفاع نسبة المكونات الوسيطة المستوردة في المنتجات المحلية. ويوفر فحص هيكل الإنتاج في عام

٩٠/١٩٨٩ الدليل العملى الذى يدعم هذا القول. ويكشف تحليل أجرى على أساس مصفوفة المدخلات والمخرجات لتلك السنة ارتفاعا عاليا نسبيا للمكون المباشر (من الواردات) فى الإنتاج المحلى فى حدود ما يقرب من ١٣ - ١٤%. أما المكون الإجمالى من الواردات، (سواء المباشرة أو غير المباشرة)، فيبلغ نسبة أعلى كثيرا من ذلك. ومن المفيد فحص حالة بعض القطاعات فى عام ٩٠/١٩٨٩ (انظر جدول ٣-٤) حتى يمكن تقدير حجم الأثر الذى أحدثه تخفيض قيمة العملة على تكلفة المدخلات الوسيطة. وهناك بعض القطاعات المهمة التى تبرز فى هذا الصدد. وتتصدر القائمة معدات النقل بمعامل لإجمالى المدخلات الوسيطة يبلغ ٠,٥٥١. ويلى ذلك الأخشاب والأثاث (٠,٥٤٤)، والكيمياويات فيما عدا البترول (٠,٤٧٩)، والورق والطباعة والنشر (٠,٤٤٠)، والمواد الغذائية (٠,٤٣٨)، والآلات (٠,٣٨٣)، والجلود فيما عدا الأحذية (٠,٢٩٢)، والمصنوعات الأخرى (٠,٢٧٦).

جدول ١-٣

الميزان التجاري للفترة ١٩٨٥/٨٩ - ١٩٩٥/٩٦ (مليون دولار)

	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥		
صادرات	٤٥٩٧,٨	٤٩٤٧,٠	٣٣٣٧,٣	٣٤١٦,٧	٣٦٣٦,٤	٣٨٨٦,٨	٣١٤٤,٨	٢٥٤٥,٩	٣٢٧٣,٩	٢٢٦٤,٤	٣٥٧٥,٧	قيمة	
رقم قياسي	١٢٨,٥	١٣٨,٦	٩٣,٣	٩٥,٦	١٠١,٦	١٠٨,٧	٨٨,٠	٧١,٢	٩١,٦	٦٣,٣	١٠٠	رقم قياسي	
التقريب	٢٢٢٥,٦	٢١٧٥,٥	١٧٧٢,٠	١٨٠٣,٠	١٦١٥,١	١٩٧٠,٧	١٢٢٨,٦	٧٥٦,٤	١٠٩٣,٩	٦٣٤,١	١٦٦٤,٧	قيمة	
رقم قياسي	١٣٣,٧	١٣٠,٧	١٠٦,٥	١٠٨,٣	٩٧,٠	١١٨,٤	٧٣,٨	٤٤,٨	٦٥,٧	٣٨,١	١٠٠	رقم قياسي	
الواردات	١٣٨٢٦,٤	١٢٨١٠,٥	١٠٦٤٧,١	١٠٧٢٨,٢	١٠٠٥٤,١	١١٤٢٤,٥	١١٤٤٣,١	١٠٠٧٨,٩	٩٨٤١,٠	٧٩٥٢,٢	*٨٥٥٤,١	قيمة	
رقم قياسي	١٦١,٦	١٤٩,٨	١٢٤,٥	١٢٥,٤	١١٧,٥	١٣٣,٦	١٣٣,٧	١١٧,٨	١١٥,٠	٩٣,٠	١٠٠	رقم قياسي	
الميزان التجاري	٩٢٣٣,٦-	٧٨٥٢,٥-	٧٣٠٩,٨-	٧٣١١,٥	٦٤١٧,٧-	٧٥٣٧,٧-	٨٢٩٦,٣-	٧٥٣٣,٠-	-	-	٤٩٧٨,٨-		
التغير التراكمي لمعدل التبادل الدولي	٦١٦	٣١٢	٧١٨	٧١٥	٧٢٤	١١٨٦-	١٥٩٩-	١٢٤٠-	صفر	٢٤٥٢	٣٨٣٣		

ملاحظة: (*) مع استبعاد الواردات السليمة كمنج عينية

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية والتقارير السنوية؛ عدة مجلدات، فيما عدا التقرير التراجعي لمعدل التبادل الدولي فهو مأخوذ من البنك الدولي؛

جدول ٢-٣

مؤشرات اقتصادية مختارة ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩٥/١٩٩٦

٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	
٥	٥	٤	٣	٤	١	٦	٥	٥	٣	٣	النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي (%) التضخم المحلي متوسط سعر الصرف الاسمي (جنيه / دولار) متوسط سعر الفائدة الاسمي على الودائع* متوسط السعر الاسمي لفائدة الإقراض* معدل نمو M_2 (%)** المعز الكلى فى الموزنة / النتائج المحلي الإجمالى (%) الحساب الجارى / النتائج المحلي الإجمالى (%)*** ميزان الموارد للنتائج المحلي الإجمالى الدين الحكائى والمسحوب / نتائج المحلي الإجمالى (%)
٩	٩	٧	١٠	٢٠	١٥	١٩	١٩	١٤	٣١	١٣	
٣,٣٩	٣,٣٩	٣,٣٨	٣,٣٣	٣,٣٣١	٣,٠٠٩	٢,٢٢٩	١,٩٣٧	١,٧٦١	١,٢٧٣	١,٠٦٩	
١٠,٤	١١,٠	١٣,٩	١٦,٣	١٧,١	١٦,٠	١٢,٠	١٢,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	
١٠,٥	١١,١	١٢,٤	١٦,٤	٣٤,٤	١٣,٤	٢١,٤	١٢,٣	١١,١	١٢,٤	١٦,٣	
١,٣	١,٣	٢,١	٣,٥	٧,٢	٢٠,٠	١٦,٥	١٨,١	٢٤,٥	١٩,٣	٢٣,١	
٢,٠-	٠,٨	١,٢-	٠,٦	٢,٨	٧,٤-	١٠,٥-	٩,٢-	٤,٠-	٥,٢-	٩,٤-	ملاحظات (*) السعر على الودائع والقروض التى تقل فترة استحقاقها عن عام واحد، فيما عدا عام ٩٢/٩١ حيث تم استخدام سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لمدة ٣ أشهر
٥-	٥-	٥-	٢-	٢-	٨-	١٢-	١٤-	١٨-	١٠-	١٠-	
٤٧,١	٥٥,٧	٥٨,٠	٦٥,٦	١٠٩,٥	١١٩,٣	١٤٤,٣	١٢٧,٩	١١٥,٠	١٣١,٤	١١٨,٠	

ملاحظات (*) السعر على الودائع والقروض التى تقل فترة استحقاقها عن عام واحد، فيما عدا عام ٩٢/٩١ حيث تم استخدام سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لمدة ٣ أشهر

(**) مع استبعاد التعديلات الرسمية.

المصادر: بالنسبة للنمو الحقيقي فى النتائج المحلي الإجمالى، والتضخم، وميزان الموارد World Bank, WDI 1998 CD- Rom

وباقى البيانات الأخرى من IMF, (1997)

جدول ٣-٣

الميزان التجاري، أسعار الصرف الضمنية ونسب الصادرات / الواردات ١٩٧٨-١٩٩١/٩٢

(١)=(٢)/(٣)	= (٨) % (٥)/(٢)	الميزان التجاري (مليون دولار) (٧)	الواردات (و)			الصادرات (ص)		
			سعر الصرف الضمني جـ م/دولار (٦) = (٥)/(٤)	مليون دولار (٥)	مليون جم (٤)	سعر الصرف الضمني جم/دولار (٢)/(١)=(٣)	مليون دولار (٢)	مليون جم (١)
١	٣٧	٣٢٩٩-	٠,٣٩١٤	٥٢٨٢,٧	٢٠٦٧,١	٠,٣٩١٤	١٩٨٣,٧	٧٧٦,٢
١	٣٨	٤١٦٢-	٠,٧٠٠٠	٦٦٧٥,٢	٤٦٧٢,٦	٠,٧٠٠٠	٢٥١٢,١	١٧٥٨,٤
١	٥١	٣٧٢٥-	٠,٧٠٠٠	٧٥٧٧,٩	٥٣٠٤,٤	٠,٧٠٠٠	٣٨٥٣,١	٢٦٩٧,١
١,٠٦٠	٤٥	٤٧٧٢-	٠,٧٦٢٢	٨٦١٨,٢	٦٥٦٩,٠	٠,٧١٨٩	٣٨٤٦,٧	٢٦٧٥,١
١,٠٧٦	٤٥	٤٥٢٧-	٠,٧٧١٨	٨٢٦٩,٣	٦٣٨٢,٥	٠,٧١٧٠	٣٧٤١,٩	٢٦٨٢,٩
١,٠٦٩	٤٢	٥٥٥٩-	٠,٧٧١٩	٩٥١٩,٣	٧٣٨٤,٨	٠,٧٢٢٠	٣٩٦٠,٤	٢٨٥٩,٨
١,٠٧٦	٤١	٥٧١٥-	٠,٧٧٧٥	٩٦٤٠,٦	٧٤٩٥,٩	٠,٧٢٢٥	٣٩٢٧,٨	٢٨٣٧,٨
١,٣٣٦	٤٢	٤٩٧٩-	١,٠٧٨٠	٨٥٥٤,١	٩٢٢١,٤	٠,٨٠٧١	٣٥٧٥,٧	٢٨٨٥,٤
١,٢٣٦	٣١	٥٦٨٨-	١,١٣٢٨	٧٩٥٢,٢	٨٢٩٦,١	٠,٩١٧١	٢٢٦٤,٤	٢٠٧٦,٦
١,٥٦٦	٣٣	٦٥٦٧-	١,٨٠٢٤	٩٨٤١,٠	١٧٧٣٧,٧	١,١٥٠٧	٣٢٧٤,٠	٣٧٦٦,٠
١,٤٨٢	٢٥	٧٥٣٣-	١,٩٧١٤	١٠٠٧٨,٩	١٩٨٦٩,٨	١,٣٢٩٨	٢٥٤٥,٩	٣٣٨٣,٤
١,٢٦٠	٢٧	٨٢٩٨-	٢,٢٣٠٣	١١٤٤٣,١	٢٥٥١٦,٩	١,٧٧٠٦	٣١٤٤,٨	٥٥٦٧,٢
١,١٣١	٣٤	٧٥٢٨-	٢,٧٤٧٨	١١٤٢٤,٥	٢١٣٩٢,٠	٢,٤٢٨٥	٣٨٨٦,٨	٩٤٣٨,٩
١,٠٣٧	٣٦	٦٤١٨-	٣,٢٩٤٤	١٠٠٥٤,١	٣٣٠٧٤,١	٣,١٧٧٥	٣٦٣٦,٤	١١٥٥٤,٦

المصدر: من ٧٨-٨٩/١٩٨٨ (El-Rifaie, 1992) جدول ٨ ص ١٥٦ من ٩٠/١٩٨٩ - ٩٢/١٩٩١ البنك المركزي المصري - المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٢/٤ جداول رقم ١/٤ و

جدول ٣-٤ إجمالي الاحتياجات المباشرة والكلية من واردات السلع الوسيطة ١٩٨٩/٩٠

معمل الواردات الكلية	معمل الواردات المباشرة	
٠,٠٤١٣٢٠	٠,٠٢٣٤٩٧	الإنتاج الغذائي النباتي
٠,٠٣٥٧٨٤	٠,٠١٩٨٣٧	الإنتاج النباتي غير الغذائي
٠,١١٦٥١٢	٠,٠٨٢٤٦٦	الإنتاج الحيواني
٠,٣٤٠٤٠٦	٠,٣٠٣٧٩٦	البترول الخام والغاز الطبيعي
٠,٠٢٤٢١٦	٠,٠٠٢٣٢٠	مواد استخراجية أخرى
٠,٤٣٧٧٥٨	٠,٣٧٦١٠٧	المواد الغذائية
٠,٢٥٥٣٩٩	٠,١٦٥٣٦٨	مشروبات
٠,١٦٣١٦٣	٠,١٠٩٣٦٨	تنبيغ
٠,٠٤٥٨١٠	٠,٠٠٠٣٤٩	حبوب الأقطان
٠,١٦٧٩٣٧	٠,١١٣٥٦٣	الغزل والنسيج
٠,١٠١٩٦٧	٠,٠٣٨٦٢٠	الملابس الجاهزة
٠,٢٩٢١١٢	٠,١٨٨٥٨٧	الجلود بخلاف الأحذية
٠,١٨٥٨٧٠	٠,٠٥٣٧٣٠	الأحذية
٠,٥٤٤٢١٣	٠,٥٣٢٠٠٤	الأخشاب والآثاث
٠,٣٨٠٣٠٣	٠,٣٣٣٣١٥	الآثاث
٠,٤٣٩٨٧٢	٠,٣٦٠١٣٢	الورق، والطباعة والنشر
٠,٤٧٩٣١٣	٠,٤٣٦٠٠٣	الكيمويات فيما عدا مكررات البترول
٠,٢١٦٦٧٤	٠,١٩٢٤٤١	تكرير البترول
٠,٢٥٣٥٧٢	٠,٠٧٨٣٣٢	البلاستيك والمطاط
٠,٠٩٣٤٨٧	٠,٠٥٤٤٧٩	الخزاف والصيني
٠,١٦٧٩٤٧	٠,١١١٥٣١	منتجات زجاجية
٠,٠٦٣٤٥١	٠,٠٢٣٩٢٥	التعدين فيما عدا المعادن
٠,١٥١٢٤٨	٠,٠٦٦٦٧٩	الحديد والصلب، والمعادن الأساسية

تابع جدول ٣-٤

إجمالي الاحتياجات المباشرة والكثيئة من واردات السلع الوسيطة ١٩٨٩/٩٠

معامل الواردات الكلية	معامل الواردات المباشرة	
٠,٣٨٣,٦٠	٠,٣٢٣,٧٥٩	الآلات والمعدات
٠,٥٥١,٤٥٤	٠,٥٣٢,٥٦١	معدات نقل
٠,٢٧٥,٧٧٥	٠,١٦٢,٦٥٠	صناعات أخرى
٠,١٩٣,٧٥٨	٠,١١٤,٩٢٢	كهرباء وغاز ومياه
٠,٢٧٦,٢٥٨	٠,٢١٤,٢٨٤	التشييد والبناء
٠,٠٣٨,٩٢٥	٠,٠١٩,٩٦٧	تجارة الجملة والتجزئة
٠,١٤٨,٦٨١	٠,٠٢٥,٩٣٤	الفنادق والمطاعم
٠,١٧٧,٢٦١	٠,١١٦,٢٨١	النقل والتخزين
٠,٠٢٦,٠٦٠	٠,٠١٠,٠٢١	الاتصالات
٠,١٧٤,٣٢٦	٠,١٥٥,٩٤٤	المؤسسات المالية
٠,٠١٢,٩٢٤	٠,٠٠٠,٦٨٢	التأمين
٠,٠٥٣,٥١٢	٠,٠٢٧,١٦٩	الإسكان والعقارات
٠,٠١٠,٤٤٦	٠,٠٠٧,٤٢١	الخدمات الاجتماعية
٠,١٢٥,٦١٤	٠,٠٦٦,٣٧٣	الخدمات الثقافية والترفيه
٠,٢٠٤,٦٢١	٠,١٣٥,٥٩٧	خدمات شخصية

المصدر: تم الحساب على أساس جدول المدخلات والمخرجات لمصر ١٩٩٠/٩١.

وعلى الرغم من وجود قطاعات أخرى تكون فيها الاحتياجات الكلية من الواردات للوحدة من الإنتاج المحلى أقل كثيرا، فإن دلالة القطاعات التى بينها أعلاه هو أنها أهم القطاعات القابلة للتجارة. وتدعم هذا أيضا نتائج المسح الميدانى التى تسجل اعتمادا على الواردات بدرجة أعلى من جانب الصناعة التحويلية فى التسعينيات. إذ تبين إحدى الدراسات بالعينة التى أجريت حديثاً على الصناعة فى إحدى المدن الصناعية الرائدة أن الواردات الوسيطة تشكل نسبة ٦٥% من إجمالى السلع الوسيطة فى المتوسط العام للعينة، ولكنها تصل إلى ٩٥% فى بعض الصناعات. وبالنسبة للآلات والمعدات، فإن نسبة الاعتماد على الواردات تبلغ نحو ٩٤% فى المتوسط فى عينة الدراسة. (Fawzi,1993p.88).

وفى ظل هذه الخصائص الهيكلية، فإن من المؤكد أن يكون لتخفيض قيمة العملة آثار مهمة فى دفع التكاليف - وخاصة فى الأجل القصير. وما لم يدعم تخفيض سعر الصرف بإجراءات أخرى لتقليل التكلفة أو زيادة الإنتاجية، فإن ذلك ينعكس سلباً على القدرة التنافسية للإنتاج المحلى فى كل من الأسواق الأجنبية وفى الأسواق المحلية أيضا - مع الأخذ فى الاعتبار معدل الحماية (الرسوم الجمركية.. وما إلى ذلك).

وبالإضافة إلى السلع الوسيطة المستوردة، فإن حصة الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية لها علاقة أيضا بتقييم الأثر التضخمى الناشئ من تخفيض قيمة العملة من خلال دفع التكلفة. وطبقا للبنك المركزى المصرى، فإن السلع الغذائية كانت تمثل ٢١% من الواردات، بينما أن المدخلات الوسيطة مثلت ٤٦%، وبلغت المبلغ الرأسمالية ٢٤% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٧/٨٨-

١٩٩١/٩٢. أما الباقي فكان يمثل حصة الواردات الأخرى وأهمها الوقود والسلع الاستهلاكية بخلاف المواد الغذائية.

ومع تلك الخصائص الهيكلية فقد يتوقع المرء عدم مرونة الواردات بالنسبة للتغيرات في سعر الصرف. وطبقا لتقديرات البنك المركزي المصري استنادا إلى البيانات الخاصة بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٩١/٩٢، فإن قيمة هذه المرونة بلغت نحو -٠,٣^(٢) وفي دراسة أخرى تمت باستخدام البيانات الخاصة بالفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٣ تم استنتاج أن سعر الصرف ليس له أثر محسوس في تحديد إجمالي الواردات (الشواربي، ١٩٩٧، ص ١٠٠)، ومن ناحية أخرى، فإن الميل للاستيراد مرتفع في حالة مصر مقارنة بالدول الأخرى. ففي مصر، يبلغ نصيب الواردات في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٠,٣٠، بينما أنه في حالات المقارنة مثل تركيا كان نحو ٠,٢٠ في المتوسط في خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١. وقد يقدم كل ذلك دليلاً جزئياً بأن شرط مارشال - ليرنر لا ينطبق على حالة إجمالي الواردات.

ومع انخفاض مرونة سعر الصرف وارتفاع الميل للاستيراد، فإن أثر تخفيض قيمة العملة على المستوى العام للأسعار لا يمكن إهماله. وهذا في حد ذاته يقلل من أهمية وفعالية تخفيض قيمة العملة باعتباره إجراء لتحويل الإنفاق، نظراً لأنه يؤدي إلى زيادة في تكلفة الإنتاج المحلي. ومن ثم فإننا نستنتج أن التصنيع للإحلال محل الواردات في حد ذاته يضع حدوداً جامدة على فعالية تخفيض قيمة العملة كوسيلة للتعامل مع اختلال ميزان المدفوعات. وبالنسبة للصادرات، فإن تخفيض قيمة العملة ليس له فعلاً ارتباطاً بيند الصادرات الرئيسية (البترول)، والذي كان يمثل على الأقل ٥٠% من الصادرات في خلال فترة تخفيض قيمة العملة. وقد يكون الإحساس

بأثر التخفيض بدرجة أكبر فى حالة السلع الصناعية غير التقليدية، بشرط أن يكون عرضها ذا مرونة عالية بدرجة معقولة. وإذا ما قمنا بفحص الدليل المسجل فى جدول ٣-١، فإننا سنلاحظ أن أثر تخفيض قيمة العملة لعام ٩١/١٩٩٠ قد استمر حتى نهاية العام المالى ٩٤/١٩٩٣. ولكن يبدو أنه خمد سريعاً بعد ذلك.

وينبغى أن تضاف إلى التحليل السابق نقطتان مهمتان:

أولاً: إن تخفيض قيمة العملة، قد يسهم فى الأجل الطويل فى تعديل مسار وترشيد الهيكل الصناعى - ولكن ذلك بشرط أن يتم دعمه بإجراءات السياسات النقدية والمالية، والسياسة التجارية / الصناعية المناسبة.

ثانياً: نظراً لأنه لم يكن هناك فى حالة مصر ربط للأجر الحقيقى بالرقم القياسى لتكاليف المعيشة، فإن الزيادة فى تكاليف المعيشة قد أدت إلى هبوط الأجور الحقيقية. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن كل ذلك قد يؤدى إلى تحسين القدرة التنافسية للبلاد فى هذا المجال.

سعر الصرف الحقيقى:

لماذا كان تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى مؤقتاً فقط كما لاحظنا فيما سبق؟ إن الإجابة تكمن فى أن التخفيض الاسمى لقيمة العملة لم تتم ترجمته فى الواقع ليصبح تخفيضاً حقيقياً دائماً. وهكذا يصبح لزاماً علينا أن ننظر بدقة إلى سلوك سعر الصرف الاسمى وسعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى.

وفى البداية، فإن من المهم أن نلاحظ أن حسابات سعر الصرف الحقيقى تقوم على أساس عدد من الافتراضات عن اقتصاد

صغير معين، يواجه أسعارًا عالمية محددة للواردات والصادرات (أى أن الدولة متلقية للأسعار ولا تحددها)، كما أن هيكل الرسوم الجمركية فيه معطاة أيضا. وهذا الافتراض الأخير قد يمكن تخفيفه، كما يمكن إدخال التغييرات فى هيكل الرسوم الجمركية فى معادلة سعر الصرف الحقيقى (RER).

وفى الكتابات الاقتصادية غالبا ما تجرى الإشارة إلى فكرة سعر الصرف الفعال، ومن ثم إلى سعر الصرف الاسمى الفعال (NEER) وسعر الصرف الحقيقى الفعال (REER). وسعر الصرف الفعال يأخذ فى الحسبان التغييرات التى تحدث فى أسعار صرف العملات الأخرى. ويكاد أن يكون استخدام سعر الصرف الفعال هو الأمر المعتاد بعد انهيار نظام بريتون وودز للتبادل الثابت، وبعد التقلب الواسع فى أسعار صرف العملات كل على انفراد. وأصبح مبرر ذلك هو أن سعر الصرف هو أساسا سعر نسبي يفترض أن يكون مؤشرا على القدرة التنافسية. ومن ثم فإن من المهم أن نأخذ فى الحسبان التغييرات فى أسعار الصرف الاسمية للعملات الأخرى أيضا. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم سعر الصرف الفعال يكون ذا معنى فى إطار نظام الربط المتحرك* . إلا أنه يصبح مشوشا وغير واضح تماما فى ظل نظام التعويم.^(٣)

وفى إطار هذه الدراسة، فإن سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER) يجرى قياسه بالأسلوب المعتاد عن طريق تعديل سعر الصرف الاسمى الفعال (NEER) بالفروق بين معدلات التضخم (أى نسبة الأرقام القياسية للأسعار المحلية إلى الأجنبية). وتستخدم المعادلة التالية لحساب سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER):

$$REER = NEER \times P1/P2 \quad \text{معادلة (١-٣)}$$

* Adjustable-Peg System

حيث: REER = الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى الفعال.
 NEER = الرقم القياسى لسعر الصرف الاسمى الفعال (الجنیه المصرى/ العملة الأجنبية).
 P_1 = الرقم القياسى لمستوى الأسعار الأجنبية
 P_2 = الرقم القياسى لمستوى الأسعار المحلية - وفقا للرقم القياسى لأسعار المستهلك

وقد يمكن تفسير المعادلة (٣-١) كما يلى: إن الارتفاع فى سعر الصرف الاسمى الفعال (NEER) يعنى إنخفاضاً اسمياً وكما أن الارتفاع فى سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER) يعنى انخفاضا حقيقيا فى قيمة العملة والهبوط فى سعر الصرف الاسمى الفعال (NEER) يعنى ارتفاعا اسميا فى قيمة العملة. كما أن الهبوط فى سعر الصرف الحقيقى الفعال (REER)، يعنى ارتفاعا حقيقيا فى قيمة العملة. ومن المعتاد فى البحوث التطبيقية أن يجرى استخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة (WPI) كمقياس لمستوى الأسعار الأجنبية، ولكن فى دراستنا هذه كان علينا أن نستخدم الرقم القياسى لأسعار المستهلك لأهم شركاء مصر فى التجارة كبديل عن الرقم القياسى لأسعار الجملة لعدم إمكان الحصول عليه^(٤).

ويبين الجدول رقم ٣-٥ تقديرات لسعر الصرف الحقيقى الفعال للجنیه المصرى للفترة ١٩٧٣-١٩٩٦. كما يحتوى الجدول أيضا على حسابات لسعر الصرف الحقيقى للجنیه مقابل عملات أهم شركاء مصر فى التجارة (وهى مجموعة دول يبلغ إجمالى حجم تجارتها مع مصر نحو ٨٠% من تجارة مصر الخارجية). ويمكن الوصول إلى عدة نتائج مفيدة استنادا إلى هذه التقديرات. ولكننا سنركز على موضوع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويبين العمود الأخير فى الجدول رقم ٣-٥ أن تخفيض قيمة الجنيه

لعام ١٩٩٠/٩١ لم يترجم فى الواقع إلى تخفيض حقيقى دائم. وطبقا للنتائج التى وصلنا إليها، فإن من الواضح أن سعر الصرف الحقيقى للجنيه قد انخفض مقابل أهم شركاء مصر فى التجارة، وهو ما يشير إلى ارتفاع حقيقى فى قيمة الجنيه يناهز ٢٠% فى خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦.

ونحن نزع هنا أن بعض جوانب التحرير المالى (بالتحديد تحرير أسعار الفائدة جنباً إلى جنب مع تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات واستخدام سعر الصرف كمرساة اسمية بواسطة البنك المركزى المصرى قد أسهم فى ارتفاع قيمة الجنيه المصرى. أما السؤال عما إذا كان ذلك يعنى أن قيمة الجنيه المصرى قد أصبحت مغالى فيها (overvalued)، فإنه يعتمد على ما إذا كان سعر صرف الجنيه فى البداية هو سعر التوازن وهذا موضوع ما زال مجالاً للجدل.

ومع تحرير سعر الفائدة على الودائع والقروض بالجنيه المصرى من جانب البنك المركزى المصرى كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى اعتباراً من ٣ يناير ١٩٩١، أصبحت البنوك حرة فى تحديد أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى. (٥) ونتيجة للسياسة النقدية المتشددة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى فى الجهاز المصرفى ارتفاعاً حاداً. وعلى سبيل المثال، فإن سعر الفائدة على الودائع بالجنيه لمدة ثلاثة شهور قفز من ٨,٥% فى السنة فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠ إلى ١٣,٦% فى السنة فى نهاية يونيه ١٩٩١ - أى زيادة بنسبة ٦٠%. وقد بلغ سعر الفائدة ذروته فى نهاية يناير ١٩٩٢ عندما وصل إلى ١٧,٢% سنوياً. ثم اتجه سعر الفائدة إلى الهبوط بعد ذلك.

جدول ٥-٣ سعر الصرف الحقيقي للفعال ١٩٧٣-١٩٩٦

السنة	سعر الصرف الاسمي - م/دولار (١)	الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي - م/دولار (٢)	الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي عملات أجنبية/دولار (٣)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك المصري/الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الخارج (٤)	سعر الصرف الاسمي للفعال (٥)(BEER)	سعر الصرف الحقيقي للفعال (٦)(REER)
٧٣	٠,٤٣٦	١٤,٥	١٤٢,١	٣٥,٣	٢٠,٦	٥٨,٤
٧٤	٠,٤٣٦	١٤,٥	١٣٩,٤	٣٣,٨	٢٠,٢	٥٩,٨
٧٥	٠,٤٣٦	١٤,٥	١٤٠,٩	٣٣,١	٢٠,٤	٦١,٧
٧٦	٠,٤٥٠	١٤,٩	١٣١,٠	٣٣,٤	١٩,٥	٥٨,٤
٧٧	٠,٤٥٠	١٤,٩	١٣١,١	٣٤,٣	١٩,٥	٥٧,٠
٧٨	٠,٤٥٥	١٥,١	١٣٨,٨	٣٥,٢	٢١,٠	٥٩,٥
٧٩	٠,٧٠٥	٢٣,٤	١٤٢,٣	٣٥,١	٣٣,٣	٩٤,٩
٨٠	٠,٧٤٢	٢٤,٦	١٧٢,٧	٤٥,٩	٤٢,٥	٩٢,٦
٨١	٠,٧٥٣	٢٥,٠	١٤٧,٩	٤٤,٧	٣٧,٠	٨٢,٧
٨٢	٠,٧٦٤	٢٥,٤	١٣٠,٣	٤٦,٢	٣٣,١	٧١,٦
٨٣	٠,٧٧٣	٢٥,٦	١١٧,٢	٤٨,٨	٣٠,٠	٦١,٥
٨٤	٠,٧٨١	٢٥,٩	١٠٢,٧	٥١,٦	٢٦,٦	٥١,٥
٨٥	٠,٨٠٦	٢٦,٧	٩٤,٠	٥٢,٩	٢٥,١	٤٧,٤
٨٦	٠,٩٣٨	٣١,٢	١٠٦,٧	٦٢,٤	٣٣,٣	٥٢,٤
٨٧	١,٠٠٩	٣٦,٢	١١٥,٠	٧١,٢	٤١,٦	٥٨,٥
٨٨	١,٥٧٣	٥٢,٢	١٢٢,٨	٨٤,٦	٦٤,١	٧٥,٨
٨٩	٢,٠٤٨	٦٨,٠	١٠٩,٨	٩١,٠	٧٤,٧	٨٢,٤
٩٠	٢,٣٩٠	٧٩,٤	١٠٨,٦	٩٣,٢	٧٤,٠	٩٢,٥

السنة	سعر الصرف الاسمي جـ م/دولار (١)	الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي جـ م / دولار (٢)	الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي عملات أجنبية/دولار (٣)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك المصري/الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الخارج (٤)	سعر الصرف الاسمي (BEER) (٥)	سعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) (٦)
٩١	٣,٠١١	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩٢	٣,٣٠٤	١٠٩,٧	٩٤,١	١٠٢,٦	١٠٣,٢	١٠٠,٦
٩٣	٣,٣٣٤	١١٠,٧	٨١,٩	١٠٣,٤	٩٠,٧	٨٧,٧
٩٤	٣,٣٣٩	١١٠,٩	٨٠,٠	١٠١,٠	٨٨,٧	٨٧,٨
٩٥	٣,٣٣٩	١١٠,٩	٧٦,٤	١٠٤,٩	٨٤,٧	٨٠,٨
٩٦	٣,٣٣٩	١١٠,٩	٧٧,٦	١٠٧,٥	٨٦,١	٨٠,١

الملاحظات والمصادر: عمود (١) سعر الصرف الاسمي جـ م/دولار تم حسابه كمتوسط مرجح لعمليات النقد الأجنبي المستخرجة من ملحق ٢.٠ وهو ليس السعر الرسمي فقط،

كما جرى عليه العمل عادة في الكثير من الدراسات السابقة.

عمود (٢) أرقام سعر الصرف الاسمي الموجودة في العمود رقم (١) معدلة بمعاملة ٩٠/٩١ باعتبارها سنة الأساس. وهذه السنة التي حدث فيها أكبر تخفيض نسبي في قيمة العملة.

عمود (٣) الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي مرجحاً بالنصيب النسبي (مقيساً بالدولار بالنسبة للجنيه المصري) لأهم شركاء مصر في التجارة (أسعار الصرف مستخرجة من الإحصاءات المالية الدولية) التي يصدرها صندوق النقد الدولي IMF, IFS1998CD-ROM، وأوزان التجارة من IMF, Direction of Trade Statistics, 1998CD.

ROM

عمود (٤) نسبة الرقم القياسي للمستهلك في مصر إلى المتوسط المرجح للرقم القياسي لأسعار المستهلك في أهم الدول شركاء مع مصر في التجارة عن عام ٩٠/٩١.

عمود (٥) = عمود (٢) × عمود (٣)

عمود (٦) = عمود (٥) ÷ عمود (٤)

وعند مقارنة سعر الليبور (سعر الإقراض ما بين بنوك لندن LIBOR) مع سعر الفائدة على الودائع الدولارية في الجهاز المصرفي المحلي، يلاحظ أن الفرق في الفائدة قفز من ٠,٥٩ نقطة مئوية في نهاية ديسمبر ١٩٩٠ إلى ١٣,٢ نقطة مئوية في نهاية يناير ١٩٩١ (انظر جدول ٣-٦). وكان العامل الرئيسي وراء التحركات في سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري هو المزااد الخاص بأذون الخزانة التي تصدرها الحكومة، والذي يتحدد بموجبه سعر الفائدة على أذون الخزانة. وهو الذي يحدد بدوره سعر الخصم (نظرا لأن البنك المركزي المصري يحدد سعر الخصم بإضافة ٢ نقطة مئوية إلى سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور) ويتبع ذلك سعر الإقراض للجنيه المصري.

جدول ٣-٦

سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري وسعر الليبور للدولار الأمريكي

نهاية شهر	الودائع ٣ شهور بالجنيه المصري % (١)	الودائع ٣ شهور بالدولار (الليبور) % (٢)	فرق سعر الفائدة (٣) = (١) - (٢) نقطة مئوية	سعر صرف جم/دولار (٤)
ديسمبر ٩٠	١٨,٥	٧,٩١	٠,٥٩	
يونيه ٩١	١٣,٦	٦,٢٠	٧,٤٠	٣,٣٤٠,٩
يناير ٩٢	١٧,٢	٤,١٨	١٣,٠٢	
يونيه ٩٢	١٦,٧	٣,٩٩	١٢,٧١	٣,٣٢١,١
ديسمبر ٩٢	١٥,١	٣,٦٣	١١,٤٧	
يونيه ٩٣	١٣,٥	٣,٢٤	١٠,٢٦	٣,٣٥٢,٥

ملاحظات: (أ) ظل ساريا منذ يناير ١٩٨١. (ب) مارس ٩٣.

مصادر: (١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي. سنوات مختلفة

(٢) صندوق النقد الدولي/IMF, IFS أعداد مختلفة.

وحتى بعد بدء الهبوط في سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري، كان الفرق ما يزال أكثر من ١٠ نقاط مئوية في نهاية عام ١٩٩٣.. ويبدو أن الفرق في سعر الفائدة كان قد استقر في نهاية الأمر عند ٥ نقاط مئوية. وفي نفس الوقت، فإن إتباع مرساة سعر الصرف الاسمي يقضى فعليا على مخاطر النقد الأجنبي. ومع حرية تحرك رأس المال، فإن هذه السياسة قد أدت إلى تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل على نطاق كبير إلى الداخل، مدفوعة بمراجعة الفائدة غير المغطاة*.

وفي ضوء ذلك فإننا نلاحظ أن السياسة النقدية خلال المرحلة الأخيرة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي كانت لها ثلاثة أهداف رئيسية: (١) التحكم في التوسع النقدي (٢) تثبيت سعر الصرف الاسمي للجنيه مقابل الدولار (٣) تخفيض سعر الفائدة على الجنيه لتشجيع الاستثمار. وكانت الأدوات التي تم استخدامها هي السقوف الائتمانية، وإصدار أنون الخزانة (البنك المركزي المصري، ١٩٩٢/٩٣، ص ٤٠). ويعتبر هذا مثالا كلاسيكيا لعدد قليل جدًا وغير كاف من الأدوات المختارة لتحقيق مجموعة من الأهداف^(٦).

وفي حالة مصر. فإن فرق سعر الفائدة نشأ عن التقاء ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصري مع هبوط أسعار الفائدة في الخارج. وقد أتاح هذا الفرق إمكانية تحقيق أرباح عن طريق مراجعة الفائدة، وذلك بتحريك الأموال بين أسواق المال المحلية والأجنبية. والصيغة العامة لمراجعة فروق الفائدة (في حالة الودائع لمدة ثلاثة شهور) يمكن التعبير عنها كما يلي (Salvatore 1995)^(٧):

$$m = r - r_a / (4 + r_a) - (e_f - e) / (e) \quad (٢-٣)$$

* Uncovered Interest Arbitrage

حيث:

m = هامش المراجعة للدولار في السنة.

r = الفائدة على الودائع بالجنيه المصري لمدة ثلاثة شهور (في السنة).

r_a = الفائدة على الودائع بالدولار لمدة ثلاثة شهور (في السنة).

e = سعر الصرف الفوري جـ م / دولار

e_f = سعر الصرف الآجل جـ م / دولار

وعند تطبيق هذه المعادلة على حالة مصر، فإنه يجب ملاحظة أن $e_f = e$ بفضل مرساة سعر الصرف الاسمي. أي أن سعر الصرف الآجل يعادل السعر الفوري، وبالتالي لا توجد مخاوف من تغير سعر الصرف. وهذه هي الحالة الخاصة لمراجعة الفائدة غير المغطاة، حيث لا يحتاج المضاربون إلى شراء النقد الأجنبي في السوق الآجلة للتغطية ضد مخاطر النقد الأجنبي (متمثلة في تقلبات سعر الصرف). ومع إهمال تكاليف العمليات، فإن هامش الربح من عمليات مراجعة الفائدة في حالة مصر تعدى ٣ نقاط مئوية (على أساس سنوي) في النصف الأول من عام ١٩٩٢. وعلى الرغم من هبوط هامش ربح عمليات المراجعة منذ شهر يناير عام ١٩٩٣، إلا أنه ما زال كبيراً.

وهكذا فإن عمليات مراجعة الفائدة قد تفسر أو على الأقل تلقى قدراً من الضوء على أثرين مهمين لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهما بالتحديد: التحول عن الودائع المقومة بالعملة الأجنبية إلى الودائع المقومة بالجنيه المصري في الجهاز المصرفي المحلي (تراجع الدورة)، والتدفقات الداخلة الضخمة من رأس المال قصيرة الأجل وتراكم احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري.

وقد تكون فى التجربة المصرية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بعض العناصر التى تذكرنا بالتجربة المكسيكية فى منتصف التسعينيات. ونحن لا ننتبأ بالضرورة بسيناريو مماثل للانهيـار الذى أدى إلى الأزمة المالية فى المكسيك لعام ١٩٩٤-٩٥، كما أننا لا نستنتج أن الحالة المصرية هى " استتساخ" للأزمة المكسيكية. ولكن على المرء أن يؤكد حقيقة أن الأساسيات الاقتصادية فى مصر الآن، كما كان الحال فى المكسيك فى ١٩٩٤-٩٥، ليست متوافقة معاً بشكل سليم. فبينما ترتفع قيمة الجنيه، ويزداد تراكم الدين العام المحلى، ويتسع العجز التجارى، كان هناك على الجهة الأخرى تدفقات رأسمالية داخلية قصيرة الأجل على نطاق كبير. وبالإضافة إلى ذلك، هناك هبوط فى معدل الانخار، وركود فى معدل الاستثمار. وهذه التوليفة للمتغيرات الاقتصادية الكلية تكشف عن حالة شديدة الهشاشة وغير قابلة للاستمرار فى نهاية الأمر.

دعنا ننظر الآن إلى هذه العملية كما تجسدت على أرض الواقع، ونرصد الأحجام الضخمة التى تتضمنها، فلكى يتحاشى الارتفاع الاسمى فى قيمة الجنيه، قام البنك المركزى المصرى بالتدخل فى سوق النقد الأجنبى مشترىاً للدولار مقابل الجنيه المصرى. وفى ظل مرساة سعر الصرف الاسمى، فإن هذه التدفقات الرأسمالية الداخلة أدت إلى تراكم احتياطات النقد الأجنبى لدى السلطات النقدية، وهكذا فإن الاحتياطات الدولية للبنك المركزى (بخلاف الذهب) ارتفعت ممّا يعادل ٢,٦٨٤ مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٩٠ إلى ١٢,٩٠٤ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، عندما كانت يعادل ١٢٠% من الواردات السنوية. وكانت التقديرات لشهر يونيه عام ١٩٩٦ نحو ١٩ مليار دولار، أو ما يزيد على قيمة الواردات لمدة ١٦ شهراً. وهو مستوى للاحتياطات الأجنبية الدولية غير مسبوق فى التاريخ الاقتصادى الحديث لمصر، باستثناء حالة الأرصدة الاسترلينية^(٨).

وفى ظل كل من سعر الصرف الاسمى وحرية تحرك رأس المال، أصبح حجم الاحتياطيات بالنقد الأجنبى فى حكم المتغير الداخلى (Blejer&Leiderman 1981). وبالتوازي مع ذلك تراكم الدين المحلى، معبرا عن الوجه الآخر لتناقص الأساسيات الاقتصادية وبالذات سعر الفائدة، معدل التضخم، وسعر الصرف الاسمى. ولتجنب موجات غير مرغوبة من التوسع النقدى، فقد تم إلى حد كبير تعقيم التدفقات الداخلة من النقد الأجنبى. ولهذا الغرض قامت الحكومة بإصدار سندات الخزانة على نطاق تجاوز كثيرا احتياجات تمويل العجز المالى. ولقد سيطرت على الإدارة الاقتصادية الرغبة فى تعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة، وكان تراكم الدين الداخلى يمثل جزئيا الوجه الآخر لتراكم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزى المصرى، أما الجزء الآخر فكان يمثل فائض السيولة بالجنيه لدى الجهاز المصرفى (انظر جدول ٧-٣).

جدول ٧-٣

إصدارات أنون الخزانة، وأسعار الفائدة والاحتياطيات الدولية

٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	
١٣,١	١٣,٤	١٤,٦	إجمالى أنون الخزانة المصدرة (مليار جـ م)
٣,٦	٢,٦	غير متاح	لتغطية العجز
٩,٥	١٠,٨	غير متاح	امتصاص والسيولة*
٢٠,٧	١٨,٣	١٤,٨	سعر الفائدة على أنون الخزانة ٣ شهور (%)
١٠,٥	١٥,٠	١٦,٨	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار فى نهاية يونيه)

ملاحظات:

* أغلبها عبارة عن ودائع حكومية لدى البنك المركزى المصرى.

** تغير فى الرصيد القائم من أنون الخزانة.

المصادر:

١- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٩٢/١٩٩٢، ٩٣/١٩٩٣.

٢- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية مجلد ٣٥ عدد ٣ (١٩٩٤، ٩٥).

وفى جهوده لتثبيت القيمة الاسمية للجنيه فى مواجهة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل والتي اجتنبها فرق سعر الفائدة (انظر جدول ٣-٦)، قام البنك المركزى المصرى بشراء ٤,٧ مليار دولار خلال ١٩٩١/٩٢ مما أدى إلى زيادة احتياطياته من النقد الأجنبى إلى ١٠,٥ مليار دولار فى نهاية يونيه ١٩٩٢، أما فى عام ١٩٩٢/٩٣ فقد بلغ صافى المشتريات ٥,٢ مليار دولار، مما أدى إلى زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبى إلى ما يناهز ١٥ مليار دولار فى نهاية شهر يونيه ١٩٩٣. (انظر جدول ٣-٧).

وقد تم استخدام السيولة الزائدة فى الجهاز المصرفى إلى حد كبير فى شراء أدون الخزانة، ذات الدخل المعفى من الضرائب. ولم يستخدم من حصيلة أدون الخزانة التى تم إصدارها فى خلال العام المالى ١٩٩٢/٩١ والتي بلغت ١٣,١ مليار جنيه مصرى، سوى مبلغ ٣,٦ مليار ج.م. فى تغطية عجز الموازنة لنفس السنة. ونتيجة لذلك، فإن ودائع الحكومة لدى البنك المركزى، ارتفعت بمبلغ ٧,٢ مليار ج.م. فى عام ١٩٩١/٩٢ تمثل أكثر من نصف قيمة إصدارات أدون الخزانة لنفس السنة^(٩). وهذا يعنى أن حوالى ٢٧% فقط من حصيلة أدون الخزانة هى التى تم استخدامها لتغطية عجز الموازنة، بينما ذهب الباقى لتعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة من النقد الأجنبى. وتبين أرقام ١٩٩٢/٩٣ أن هناك ازدياداً أكثر فى نسبة إصدارات سندات الخزانة التى كان الدافع إليها نقدياً أكثر من كونه نتيجة لاعتبارات مالية (أى امتصاص زيادة السيولة بدلا من تغطية عجز الموازنة). وهكذا فإن السياسة المالية أصبحت تابعة للسياسة النقدية، ويتطلب الأمر أخذ تكلفة هذا المزيج من السياسات الكلية فى الاعتبار عند التقييم الشامل لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وىذكرنا ذلك بنموذج مانديل (Mundell) الشهير، حيث تؤدى حرية انتقال رأس المال من الداخل والخارج إلى إحباط السياسة النقدية (فى ظل نظام سعر الصرف الثابت) أو السياسة المالية (فى ظل نظام سعر الصرف المرن)^(١٠).

وبمعلومية حصيلة أذون الخزانة التي أصدرت لامتصاص السيولة، ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ٣ شهور، فإنه يمكن للمرء تقدير الفاتورة المالية لمثل هذه السياسة. فعلى سبيل المثال، فإنه في عام ٩٢/١٩٩١ تم استخدام ما قيمته ٩,٣ مليارات ج.م من سندات الخزانة لتعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة (وهو ما يمثل ٧٣% من إصدارات سندات الخزانة لتلك السنة)، وبلغ متوسط سعر الفائدة السنوية على هذا الدين ١٨,٤%. ومن ثم فإن المدفوعات عن الفوائد عن هذه الإضافة إلى الدين العام المحلي في عام ٩٢/١٩٩١ تتأخر ما قيمته ١,٧٥ مليار جنيه مصري. وفي مقابل تكلفة هذه الفوائد، فإن المرء ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الإيرادات من الفوائد التي تلقتها الحكومة مقابل إيداع المبالغ الزائدة لدى البنك المركزي المصري (والتي أصبحت ممكنة بفضل الإفراط في إصدار أذون الخزانة زيادة عما تتطلبه الحاجة لتمويل عجز الموازنة). وكان سعر الفائدة على تلك الودائع قد تحدد بنسبة تقل ٢% عن سعر الفائدة على أذون الخزانة. وقد استحق على ودائع الحكومة لدى البنك المركزي (٧,٢ مليار جنيه في خلال ٩٢/١٩٩١) سعر فائدة بلغ ١٦,٤% في السنة، وبذلك تكون الإيرادات من الفوائد بلغت ١,١٨ مليار ج.م. وهكذا فإن صافي التكلفة المباشرة على الموازنة العامة بلغ ٠,٥٧ مليار ج.م لعام ٩٢/١٩٩١ فقط.

وقد قام البنك الدولي مؤخراً بتقدير الخسارة السنوية (التي نتجت عن احتفاظ البنك المركزي المصري باحتياطات دولية مفرطة) بما تتراوح بين ١% - ٢% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, 1997, Vol.2, p.22). وتمثل هذه موارد حكومية كان يمكن تخصيصها بشكل أفضل أو في استخدامات أخرى مطلوبة. وهناك أيضاً نواحي توزيعية تتضمنها تلك السياسة، لو كان تدبير سداد الفاتورة بجمع الضرائب كما هو متبع في نهاية الأمر. إذن بفضل هذه السياسة، فإن دافعي الضرائب المصريين هم الذين

يقومون في الواقع بدعم حاملي أنون الخزانة سواء منهم الأجانب أو المصريين المستفيدين من عوائدها أو من يطلق عليهم د. كينز طبقة " حملة الكوبونات ".

ما هو أثر سياسة سعر الصرف التي تم اتباعها بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي؟ كما ذكرنا فيما سبق، فإنه نظرا لوجود حرية حركة لرأس المال عبر الحدود (بفضل تحرير العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات) ووجود مرساة سعر الصرف الاسمي، فإن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال إلى الداخل. ويزداد عرض النقود في أثناء العملية، فيما عدا ما يمكن امتصاصه من خلال التعقيم، ومن ثم تزداد الضغوط التضخمية في الاقتصاد. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أثر تحرير الأسعار في سياق مكون التكيف الهيكلي في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (Korayem, 1993)، فإننا ينبغي أن نتوقع ازدياد الضغوط التضخمية التي قد تؤدي إلى ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار ما لم تتم السيطرة عليها. وقد كانت النتيجة الحتمية للأخذ بمرساة سعر الصرف الاسمي، وارتفاع التضخم المحلي بالمقارنة مع أهم شركاء مصر التجاريين، هي ارتفاع قيمة الجنيه المصري (رغم التخفيض الاسمي).

ويبدو أن ارتفاع قيمة الجنيه قد أصبح إحدى النزعات المركزية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (World Bank, 1995 & 1997; IMF 1997). ونتيجة لذلك فقد ظل تخفيض سعر صرف الجنيه لبعض الوقت مسألة خلافية بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي، إذ كان الصندوق يحاول دفع الحكومة لإجراء تخفيض قيمة الجنيه، بينما كانت الحكومة تقاوم ذلك بشدة. وأثيرت المخاوف من التأثير السلبي على تنافسية الاقتصاد المصري نتيجة لتدهور سعر الصرف الحقيقي. ويمكن تفسير هذه النقطة بشكل أكبر بالإشارة إلى المعادلة (٣-١) السابق ذكرها.

فإذا افترضنا أن مستوى الأسعار العالمية يعبر عن أسعار السلع القابلة للتجارة وأن مستوى الأسعار المحلية يعتبر دليلاً جيداً على أسعار السلع غير القابلة للتجارة (أو السلع المحلية)، فإننا يمكن أن نحصل على صيغة معدلة بشكل طفيف للمعادلة (٣-١) على الصورة التالية:

$$RER = P_t / P_n \quad (3-3)$$

حيث:

RER = سعر الصرف الحقيقي

P_t = سعر السلع القابلة للتجارة (بالعملة المحلية) وهو يساوى حاصل ضرب سعر الصرف الاسمي في مستوى الأسعار العالمية $P_f \times NER$

P_f = مستوى الأسعار العالمية (أسعار السلع القابلة للتجارة)

$P_d = P_n$ = سعر السلع غير القابلة للتجارة.

وسعر الصرف الحقيقي (RER) كما يعبر عنه في المعادلة ٣-٣ هو النسبة المعروفة بنسبة سالتر (Salter Ratio)*. وباستخدام هذه النسبة، فإننا يمكن أن نستخلص النتيجة التالية:

"على أساس الدلائل الأمبريقية المتاحة (انظر جدول ٣-٥)، فإن السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة في مقابل السلع غير القابلة للتجارة في مصر قد هبط بنسبة ٢٠% في خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦، وهي المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي".

وتتوافق نتائج الدراسات الحديثة مع النتيجة التي وصلنا إليها أعلاه (World Bank, Vol.2, pp.14-15، الخواجة ١٩٩٦، فصل ٣).

* والتي أخذت عن الاقتصادى الاسترالى Salter. (المؤلف)

وينبغي الحذر عند تفسير تلك النتائج، فارتفاع قيمة الجنيه قد يعنى ضمناً أن البلاد تفقد قدرتها التنافسية فى مضمار التبادل الدولى. وعلى أية فإن هذا الاستنتاج ينبغى تعديله فى ناحية مهمة تتعلق بسلوك الأجور. ولعرض هذه النقطة، يمكن استخدام صيغة معدلة تعديلاً طفيفاً للمعادلة (١-٣) كما يلى:

$$RER = NER \times P_f / W \quad (٤-٣)$$

حيث W تمثل الرقم القياسى للأجور فى البلاد، وباقى التغيرات كما سبق تعريفها. والصيغة التى تم التعبير عنها فى المعادلة (٤-٣) تكون مناسبة حيثما تكون الأجور أحد المكونات الرئيسية فى تكاليف الإنتاج: ويصدق هذا بصفة خاصة على الصناعة التحويلية. وإذا ما تأملنا المعادلة (٤-٣) فى سياق الحالة المصرية، فإننا نلاحظ أن الأجور الاسمية لا تساير الزيادات فى تكاليف المعيشة كما تظهر مثلاً فى الرقم القياسى لأسعار المستهلك. وتشير التقديرات الرسمية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء^(١١) إلى أنه فى خلال السنوات الخمس ٨٧/١٩٨٦ - ٩٢/١٩٩١ ازداد إجمالى الأجور الاسمية بمتوسط سنوى بلغ ١٥,٩ %، بينما سجل الرقم القياسى لأسعار المستهلك متوسط زيادة سنوية بلغ ١٨,٤ %. وبالتالي فإن الأجور الحقيقية كانت تتناقص باطراد خلال الفترة بمتوسط سنوى ٢,٥ % على الأقل. ولا شك فى استمرار هذا التدهور فى الأجور الحقيقية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، نظراً لأن البرنامج ينص بوضوح على أن تكون الزيادات فى الأجور أقل من معدل التضخم.

وما لم يحدث هبوط متناسب فى إنتاجية العمل (وهو ما نستبعده على سبيل الافتراض) فإن انخفاض الأجور الحقيقية يعنى انخفاض تكلفة الإنتاج. مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ومن ثم فقد يكون من الصعب الزعم بأن الخسارة فى القدرة التنافسية كانت فعلاً بنفس القدر الذى يشير إليه ارتفاع

قيمة الجنيه المصرى. ومع هذا التحفظ، فقد كان هناك بالتأكيد شىء من التآكل فى القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى بمفعول السياسات الكلية التى اتبعت فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

والنتيجة التى يمكن استخلاصها باطمئنان على أساس الدليل المتاح هى أن التخفيض الكبير فى قيمة العملة خلال ١٩٩٠ - ١٩٩١ لم يعمر طويلا، فقد شهدت الفترة التى تمثل المرحلة الأولى من البرنامج (١٩٩١-٩٦)، ارتفاعاً حقيقياً فى قيمة الجنيه المصرى، هذا الارتفاع فى قيمة العملة يتضمن بالضرورة قدرًا من تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى مضمار التبادل الدولى. وقد يبدو هذا وكأنه يتناقض مع التحفظات التى أثارناها بالنسبة لتخفيض قيمة العملة بسبب آثاره التضخمية. (انظر ما سبق ذكره أعلاه، وأيضاً الفصلين الأول والثانى). ولكن ليس هناك حقيقة أى تناقض، فقد انصب اعتراضنا على نظام سعر الصرف (المرساة الاسمية) فى إطار تحرير فى الحساب الرأسمالى. ومن منظور الميزان التجارى، فقد تكون سياسة دعم الصادرات حلاً أفضل من التخفيض.

أما مضمون نظام سعر الصرف بالنسبة للتدفقات الرأسمالية وعلى إحلال العملات فهو مثير للاهتمام. وفى هذا الخصوص، فإننا نسترجع أن العامل الرئيسى فى الارتفاع الحقيقى لقيمة الجنيه الذى رصدناه هو التحرير المالى للعمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات. كما أن من المدهش أن نلاحظ أن الارتفاع الحقيقى فى قيمة الجنيه كان يحدث على خلفية اتساع العجز التجارى. ونظراً لربط الجنيه بالدولار الأمريكى، فإن مخاطر الصرف الأجنبى قد ألغيت فعلاً، فاتحة بذلك الباب أمام التدفقات الرأسمالية الضخمة إلى الداخل المدفوعة باعتبارات الربح المتضمن فى مراجعة الفائدة.

وقد أدت فروق أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه والودائع المقومة بالعملات الأجنبية فى الجهاز المصرفى المحلى إلى إطلاق شرارة إحلال

العملات، فى صورة التحول من ودائع العملات الأجنبية إلى الودائع بالجنيه المصرى. وهذه العملية الأخيرة هى عملية تراجع الدولار والتي شجعها توقع ضالة مخاطر الصرف بدرجة يمكن التغاضى عنها. ويمكن قياس عملية تراجع الدولار بواحد من المؤشرين التاليين. الأول، هو التغير فى نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالى الودائع فى الجهاز المصرفى. والثانى، هو التغير فى نسبة الودائع لأجل بالعملات الأجنبية، إلى إجمالى الودائع لأجل فى الجهاز المصرفى. وطبقا للمؤشر الأول، والذي يركز على العملات الأجنبية كوسائل دفع، فإن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية هبطت من الذروة التى بلغت ٦١% من إجمالى الودائع فى يونيو ١٩٩١ إلى ٤٣% فى يونيو ١٩٩٢، ثم إلى أقل من ذلك فأصبحت نسبتها ٣٢% فى يونيو عام ١٩٩٣، واستقرت بعد ذلك عند نسبة ٣٠% تقريباً فى خلال الفترة ٩٤/١٩٩٣ - ٩٦/١٩٩٥. وطبقا للمؤشر الثانى، والذي يركز على وظيفة العملات الأجنبية كمخزن للقيمة، فإن نصيب الودائع لأجل بالعملات الأجنبية هوى بشدة من ٦٣% فى يونيو ١٩٩١ إلى ٤٢,٦% فى يونيو ١٩٩٢، ثم إلى ٣٠,٦% فى يونيو ١٩٩٣. ويبدو أن النسبة استقرت حول ٢٥% فى خلال الفترة ٩٤-١٩٩٦ (انظر جدول ٣-٨ للحصول على التفاصيل).

ويظهر هذا بوضوح الحساسية الشديدة لنسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالجنيه فيما يتعلق بفرق سعر الفائدة. وينبغى التأكيد على أن تلك الحساسية لم يكن من الممكن حدوثها لولا استخدام سعر الصرف الاسمى كمرساة والالتزام بحرية انتقال رأس المال.

وقد واصل حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة نتيجة لفرق سعر الفائدة الزيادة بصورة مطردة، مثيراً بذلك مشكلات خطيرة ومرتفعة بالنسبة لإدارة هذه التدفقات. وربما كان هذا هو ما دفع البنك الدولى للإشارة إلى تجربة مصر مع التدفقات الرأسمالية الداخلة، باعتبارها "إثراء محرجاً" (World

(Bank, 1997). وبلغ حجم التحويلات الخاصة من جانب واحد إلى ٣,٧٥١ مليارات دولار في خلال عام ١٩٩٠/٩١. ارتفع إلى ٥,٧٤٨ مليارات دولار في عام ١٩٩١/٩٢، وبلغ ٧,٢٦٠ مليارات دولار في عام ١٩٩٢/٩٣. وبذلك يكون متوسط هذا النوع من التدفقات خلال الفترة ١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٢/٩٣ ٥,٦ مليارات دولار سنوياً. وبالمعيار النسبي، فإن هذا كان يعادل ١٥٠% مرة المتوسط السنوي لحجم الصادرات السلعية في السنوات ١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٢/٩٣. (انظر جدول ٣-١). وبمستويات الاقتصاد المصري، فإن تلك التدفقات كانت بالغة الضخامة حقاً. وقد أظهر معدل التدفقات الرأسمالية شيئاً من الفتور في خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٥، إلا أنه استعاد نشاطه بعد ذلك. وعلى الرغم من صعوبة التحقق من طبيعة تلك التدفقات، فإن هناك بعض الأدلة الجزئية التي تشير إلى أن نسبة محسوسة كانت في شكل استثمارات المحفظة (IMF, 1997).

إن حجم وطبيعة التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى مصر في خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وحتى الآن، تقدم لنا صيغة أخرى للمرض الهولندي. فقد أدت التدفقات الرأسمالية الداخلة الضخمة إلى ارتفاع قيمة الجنيه، والتي قدرناها فيما سبق بنسبة ٢٠% في خلال الفترة حتى ١٩٩٦. وبعبارة أخرى، وبالإشارة إلى المعادلة (٣-٣) التي سبق ذكرها، فإن السعر النسبي للسلع غير القابلة للتجارة كان يرتفع في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وكما تقضي النظرية، فإن هذا يعمل بالضرورة على اجتذاب الموارد إلى القطاعات المنتجة للسلع غير الداخلة في التجارة. ومن ثم فإننا يمكن أن نتنبأ بناء على ذلك بحدوث زيادة في نصيب قطاعات السلع غير الداخلة في التجارة في الناتج المحلي الإجمالي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وهذا يجعل مهمة تخفيض العجز التجاري، أكثر صعوبة.

تحرير التجارة:

تضمن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عددًا من الإجراءات التى تعكس بصفة أساسية المنظور التقليدى لإصلاح السياسة التجارية. وطبقا لهذا المنظور، فإن تحرير التجارة يتمثل فى عملية استبدال نظام الحصص والقيود غير الجمركية الأخرى، السارية فى وجود سعر صرف غير توازنى، بنظام يعتمد فقط على الرسوم الجمركية مع سعر صرف توازنى (Bhagawtati,1986,Krueger ,1978). ولكن أحد عيوب هذا الطرح هو أن سعر الصرف التوازنى قد يكون واضحًا كمفهوم نظرى، ولكنه غالبا ما يكون من الصعب جدًا تقديره فى الواقع.

وتمهيدا لبدء برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فإن إلغاء العوائق غير الجمركية قد جرى بحماس. ثم استمر بقوة فى ظل البرنامج. وهكذا، فقد تم تقريبا إلغاء كافة العوائق غير الجمركية بما فى ذلك (أ) كل صور حظر الاستيراد تقريبا، وكافة الموافقات المسبقة، وكافة موانع التصدير، ومعظم الرسوم الجمركية التفضيلية (ب) القيود المؤسسية على الواردات (ج) موازنة النقد الأجنبى والقيود على الشركات التجارية الأجنبية.

وفى ظل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، التى غطاها اتفاق الترتيبات الممتدة مع صندوق النقد الدولى من سبتمبر ١٩٩٣ حتى سبتمبر ١٩٩٦ وبرنامج البنك الدولى لمراقبة التكيف الهيكلى (SAMP) (١٢)، بدأت الحكومة برنامجًا لإصلاح التجارة لمدة ثلاث

جدول ٨-٣

الودائع في الجهاز المصرفي ١٩٨٩ - ١٩٩٣ (مليون ج.م)

نهاية شهر يونيو	١٩٨٩	%	١٩٩٠	%	١٩٩١	%	١٩٩٢	%	١٩٩٣	%
إجمالي الودائع بالجنبيه	٢٢,١٢٧	٤٤	٢٦,٢٦٠	٤٤	٣٠,٧٦٤	٣٩	٦٣,١٢٧	٥٧	٨٨,٠٧٠	٦٨
جارية	٤,٥٣٤		٥,١٧٧		٥,٢٣٤		٨,٩٦٣		١٠,٦١٥	
لأجل	١٧,٥٩٣		٢١,٠٨٣		٢٥,٤٤٠		٥٤,١٦٤		٧٧,٤٦٥	
إجمالي الودائع النقد الأجنبي	٢٨,٢٣٨	٥٦	٣٤,٥٦٤	٥٦	٤٨,٨٣٩	٦١	٤٧,٠٤٤	٤٣	٤١,٣٠٤	٣٢
جارية	٢,٩٩٥		٣,٢٨٨		٤,٧٢٥		٦,٨١٣		٧,١٠٠	
لأجل	٢٣,٢٤٣		٣١,٢٧٦		٤٤,١١٤		٤٠,٢٣١		٣٤,٢٠٤	
الإجمالي العام	٥٠,٣٦٥	١٠٠	٦٠,٨٢٤	١٠٠	٧٩,٦٠٣	١٠٠	١١٠,١٧١	١٠٠	١٢٩,٣٧٤	١٠٠

ملاحظات: • تتضمن الودائع المحتجزة أو المجمدة.

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ١٩٩٠/٩١، جداول ٣/٥ و ٤/٥، وعام ١٩٩٣/٩٢ ص ٥٩.

سنوات. وكما سبق ذكره، فإن الإطار الأساسى للبرنامج أعلن فى يوليو ١٩٩٣.

وظل الهدف العام للإصلاح هو تعزيز الكفاءة فى الإنتاج وأداء الصادرات، عن طريق زيادة الاعتماد على الرسوم الجمركية والأدوات الأخرى ذات الأساس السعري، وإلغاء القيود الكمية على التجارة الخارجية.

إصلاح الرسوم الجمركية

يرجع تاريخ أحدث إصلاح جمركى فى مصر إلى عام ١٩٨٦، عندما تم تطبيق جدول جديد للتعريفات الجمركية، وطبقا لهذا الجدول، تم تقسيم الواردات إلى ٩٩ قسما تحت سبعة مجموعات سلعية، بالإضافة إلى بنود غير مصنفة كما يظهر من الجدول رقم ٣-٩.

وكجزء من برنامج الإصلاح فقد تمت الموافقة على النظام المنسق للتصنيف السلعي فى فبراير ١٩٩٤، وتمت مراجعة الإجراءات الجمركية وتعديلها لتسهيل عملية الاستيراد.

كما تم تغيير معدلات الضرائب الجمركية بشكل يكاد أن يكون سنوياً منذ عام ١٩٨٩. وباستثناء تعديل ذلك العام، فإن كل التعديلات اللاحقة كانت جزءاً من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ونتيجة لهذه التغييرات، أصبح متوسط معدلات الضرائب الجمركية على مستوى المجموعات السلعية أعلى فى عام ١٩٩٣ مما كان عليه فى عام ١٩٨٦، فيما عدا ما يخص المجموعة الرابعة (الأخشاب والفلين والورق والمواد والمنتجات النسيجية) والتي كانت الضرائب الجمركية الخاصة بها أقل فى عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٨٦ إلا أن المتوسط العام لمعدلات الضرائب الجمركية الاسمية ارتفع طوال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، وانخفض التثبيت (مقاسا بمعامل الاختلاف). ويقدم الجدول ٣-٩ تفاصيل ذلك.

جدول ٩-٣

تطور الوسط الحسابي والتشتت للمعدلات الاسمية للضرائب الجمركية (١٩٨٦ - ١٩٩٣) (نسبة مئوية %)

المجموعة السلعية	الوصف	الاقسام	السنة				
			١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الأولى	حيوانات حية، منتجات المملكة الحيوانية والنباتية المواد الغذائية والمشروبات.	{ ١٤-١٠ ٢٤-١٦	٢٠,٨٥	٢١,٨٩	٢٥,٠٨	٣٦,٧٦	٣٨,٧٦
الثانية	الزيوت والدهون ومنتجاتها، والموارد المنجمية والوقود	٢٦,١١	٢٦,٧٢	٢٢,٢٢	٢٦,٦٧	٣٣,٣٣	٣١,٦٧
الثالثة	الكيماريات، والمطاط، والجلود	٢٤,٩٠	٢٢,٤٤	٢٣,١٤	٢٥,٥٤	٢٥,١٤	٢٥,١٤
الرابعة	الأخشاب، القلین، الورق، مواد نسجية، ومنتجات نسجية.	٦٣-٤٤	٥٠,٧٦	٥١,٥٢	٥٢,٩٣	٥٠,٩٨	٤٥,٨٧
الخامسة	آلات ومعدات النقل	٨٩-٨٤	٣٨,٥٢	٣٥,٢٩	٣٦,١٣	٢٥,٦٧	٤٠,٩٩
السادسة	المعادلة ومنتجات معدنية	٨٣-٧٣	٢٣,٢٨	٢٦,٩٧	٢٧,٤٣	٢٨,١٦	٣١,١٣
السابعة	منتجات صناعية متنوعة	٩٩-٩٠	٥١,١١	٥٥,٠٠	٥٥,٠٠	٤٧,٧٨	٥١,٣٩
أخرى	منتجات صناعية أخرى	٧٢-٦٤					
الوسط الحسابي			٣٣,٦٥	٣٣,٦٢	٣٥,١٨	٣٦,٨٩	٣٧,٨٥
معامل الاختلاف			٣٨,٩٠	٤٢,٤٠	٣٨,٣٠	٢٥,٦٠	٢٤,٢٠

المصدر: أجرى حسابها على أساس بيانات تم الحصول عليها من وزارة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الجدول ٣-٩ قد تكون مضللة شيئاً ما إذا ما أخذت كدليل على المدى الحقيقي لتحرير التجارة. وعلى وجه التحديد، فإن تلك البيانات لا يجوز تفسيرها كمؤشر على أن نظام التجارة الخارجية في مصر قد أصبح أقل تحرراً في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ويمكن تقديم العديد من الأسباب التي تدعم هذا القول. أولاً: إن الزيادة في متوسط الضرائب الجمركية الاسمية على كافة المجموعات السلعية تقريباً لا تعني أن نظام التجارة قد أصبح أقل تحرراً، حيث إن معظم العوائق غير الجمركية قد تم تحويلها إلى ما يعادلها من ضرائب جمركية، وهذا في حد ذاته سيؤدي إلى وسط حسابي أعلى للضرائب الجمركية. ومن ثم، فإن مقارنة متوسط الضرائب الجمركية فحسب خلال المدة لا يعكس المدى الحقيقي لتحرير التجارة. ثانياً: إنه قد تم فرض ضريبة على المبيعات في عام ١٩٩١ (بموجب القانون رقم ١١ لعام ١٩٩١) كجزء من الإجراءات المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وامتدت هذه الضريبة إلى السلع المستوردة بسعر موحد يبلغ ١٠% ويتم حسابه على أساس السعر سيف (CIF) مضافاً إليه الضرائب الجمركية. ثالثاً: تم تخفيض حالات حظر الاستيراد إلى حد كبير خلال الفترة، من ٢١٠ بنداً في البداية إلى ٢٦ بنداً فقط في عام ١٩٩٣. وفضلاً عن ذلك، فإن سعر الصرف المستخدم في تقدير القيمة الجمركية تم رفعه بشكل كبير، من ١,٨٥٣ جـ م للدولار في بداية تطبيق الجدول الجديد للضريبة الجمركية (في أغسطس ١٩٨٦) إلى ما يعادل متوسط سعر الصرف الموحد في السوق الحرة ابتداءً من أول نوفمبر ١٩٩١.

ومن المعلوم أن أخذ هذا العامل الأخير (إعادة تقييم سعر الصرف الجمركي) في الحسبان يعني فعلاً زيادة كبيرة في الحماية التي قد لا تعكسها التقديرات النمطية للوسط الحسابي لأسعار الضرائب الجمركية. إلا أن مدى

تشتت الضرائب الجمركية (وفقا لقياسها بمعامل الاختلاف) قد انخفض. وبين الجدول ٣-٩ أيضا التطور في الوسط الحسابي للضرائب الجمركية وتطور معامل الاختلاف فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣. أما الجدول ٣-١٠، فإنه يقيس التغير في مستوى كل من الحماية الاسمية والحماية الفعالة فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦. والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها هي أنه في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، كانت هناك زيادة مبدئية طفيفة في الضرائب الجمركية، مع تخفيض كبير في تشتتها إلا أنه مع التقدم في تنفيذ البرنامج، حدث تخفيض كبير في كل من الحماية الرسمية والحماية الفعالة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمر تخفيض درجة تشتت الضرائب الجمركية (أي المدى بين أدنى المعدلات وأعلىها) بشدة. وقد تم تحقيق هذا التخفيض بواسطة عدد من الإجراءات.

أولها، وأهمها، تخفيض مدى الضرائب الجمركية (التي كانت بين صفر - ١٦٠% قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي) على خطوات متتالية، من ما بين ٠,٧ - ١٢٠% إلى ما بين ٥ - ١٠٠% في مايو ١٩٩١، وإلى ما بين ٥ - ٨٠% في فبراير ١٩٩٣، ثم إلى ما بين ٥ - ٧٠% في شهر ديسمبر ١٩٩٥، وإلى ما بين ٥ - ٥٥% في أكتوبر ١٩٩٦، ثم إلى ٥٠%. وفي شهر يوليو ١٩٩٨، خفض الحد الأعلى إلى ٤٠%.

وثانيها: إنه من بين ٩٠ بنود تصنيف بروكسل للرسوم الجمركية (BTN) كانت خاضعة للتفضيلات الجمركية (أو ما يطلق عليه الهوامش في لغة مصلحة الجمارك المصرية) قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تم إلغاء ٢٩ بنودًا في مايو ١٩٩١ وتم إلغاء بنود أكثر في أغسطس ١٩٩٢. وبذلك انخفض عدد البنود ذات التفضيلات

الجمركية تبعا لتصنيف بروكسل للرسوم الجمركية من ٩٠ بندا إلى أقل من ٣٠ بندا. وتم إلغاء كافة بنود التفضيلات الجمركية في يونيه ١٩٩٣، فيما عدا تلك البنود التي تحكمها معاهدات دولية، وتلك الخاصة بالصحة والسياحة.

جدول رقم ٣-١٠

معدلات الحماية الاسمية والفعالة ١٩٨٦ - ١٩٩٦ (نسبة مئوية %)

	الحماية الاسمية		الحماية الفعالة		
	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	
١	الإنتاج النباتي	٢٧,٤٨	١٨,٧٤	٢٧,٩٠	١٨,٨١
٢	الإنتاج الحيواني	٢٩,١٥	٢٣,٩١	٢٧,٨٥	٢٤,٦٠
٣	التصنيع الغذائي	٥٠,٣٤	٣٢,٦١	٦٩,١٦	٤٣,٧٢
٤	المشروبات	١١٠,٠٠	٥٥,٠٠	١٤٥,٧٥	٦٩,٤٠
٥	التبغ	١٩٥,٠٠	٧٠,٦٠	٢٠٤,٢٨	٧٣,١٩
٦	خليج الأقطان	٥,٠٠	٥,٠٠	١٢٠,١٠-	٧١,٤٢-
٧	الفول والتسوج	٥٤,٤٦	٣٤,٣٠	٧٦,٠٢	٤٦,٧٤
٨	الملابس الجاهزة	٨٩,٠٩	٥٣,٨٠	١٠٠,٧٨	٦٠,٣٠
٩	الجلود ومنتجاتها فيما عدا الأحذية	٤٣,٤٤	٣٠,٩٠	٥٥,٥٠	٣٧,٩٠
١٠	الأحذية	٦٦,٨٧	٥١,٠	٨٦,٧٨	٦٧,٤١
١١	الأخشاب ومنتجاتها فيما عدا الأثاث	٣٧,٥٠	٢٩,١٥	٣٨,٣١	٢٩,٨١
١٢	الأثاث الخشبي	١١٠,٠٠	٤٨,٠٢	١٤٣,٨٧	٥٧,٣٦
١٣	الورق والطباعة	٣٥,١٣	٢٧,٥٣	٣٦,٦٥	٢٨,٧٩
١٤	الكيماريات ومنتجاتها فيما عدا التكرير	١٧,٠٣	١٥,٣٠	١٣,١٧	١٣,٨٢
١٥	المطاط والبلاستيك ومنتجاتها	٣٠,١٠	٢٠,١٠	٤٢,٥٤	٢٤,٥٦
١٦	الخزف والصينى والفخار	٥١,٩٠	٣٢,٨٠	٧٧,٠٧	٤٧,٢٥

الحماية الفعالة		الحماية الاسمية		
الحماية الفعالة	الحماية الاسمية	الحماية الاسمية	الحماية الفعالة	
١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	
٣٤,٠٦	٤٠,٣٢	٣٠,٦٠	٣٦,٤٣	١٧ الزجاج ومنتجاته
٢٩,٩٦	٢٩,١٥	٢٢,٣٠	٢٨,٦٣	١٨ الاستغراجات غير المعدنية
٢١,٩٩	٣٢,٤٢	١٩,٧٠	٢٨,٥٤	١٩ الحديد والصلب والمعادن غير الفلزية
١٣,٠٧	٢٢,٤٠	١٥,٧٤	٢٤,٩٥	٢٠ الآلات والمعدات
٣٠,٨٨	٣١,٣٥	٢٨,٨٥	٣٠,٨٢	٢١ معدات نقل.
٣٨,٠٢	٦١,٣٢	٣٤,٩٧	٥٤,٥٠	٢٢ صناعات أخرى
٠,٩٦-	١,٢٠-	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٢٣ البترول الخام والغاز الطبيعي
٣,٢٧	٤,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	٢٤ صناعات استغرافية أخرى
١٤,٧٣	١١,٤٣	١١,٩٠	٩,٥٥	٢٥ منتجات تكرير البترول
٢٩,٤٠	٤٦,٨٠	٢٥,٢٩	٣٩,١٨	المتوسط المرجح بالواردات
		١٧,٠٠	٤٢,٣٠	الانحراف المعياري

المصدر: تم حسابها على أساس جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٩/٩٠.

العوائق غير الجمركية:

كما ذكرنا من قبل، فإن الارتفاع في الوسط الحسابي للضرائب الجمركية يمكن تفسيره بتعرفة العوائق غير الجمركية، أى تحويل العوائق غير الجمركية إلى معادلها من الضرائب الجمركية كجزء من تحرير الاستيراد في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد تم تخفيض نسبة تغطية حظر الاستيراد للإنتاج من ٣٧,٢% من ناتج السلع القابلة للتجارة (إجمالي إنتاج الصناعة التحويلية والإنتاج الزراعي) في شهر مارس ١٩٩٠ إلى ٣٣,٣% في شهر مارس ١٩٩١، ثم إلى ٢٢,٧% في يونيو ١٩٩١، ثم بعد ذلك إلى ١٣% في أغسطس ١٩٩٢. وفيما عدا المنسوجات والملابس والدواجن، فقد تم إلغاء كافة حالات حظر الاستيراد مع نهاية يونيو ١٩٩٣ مما خفض نسبة تغطية حظر الاستيراد للإنتاج إلى ٤,٧% من إجمالي الإنتاج الزراعي وإنتاج الصناعة التحويلية. وتم إلغاء حظر الاستيراد على البنود الباقية باستثناء غزل القطن. وتقرر على بنود الواردات التي تخضع في السابق لحظر الاستيراد ضرائب جمركية بأسعار معادلة وذلك في إطار هيكل الرسوم الجمركية المتبع.

وفي نفس الوقت، فإن قائمة المنتجات التي كانت تتطلب استيفاء شروط خاصة للاستيراد تم تخفيضها من ١٢ بندا إلى ثلاثة. هذا بالإضافة إلى الإلغاء الجزئي لتعليق خطابات الاعتماد في مارس ١٩٩١، وأعقب ذلك إلغاء التعليق كليا في شهر مايو ١٩٩١. وفضلا عن هذا، فقد تم تخفيض نسبة الوديعة المقدمة عن الواردات التي كان يجري تسويتها عن طريق خطابات الاعتماد من ٣٥% إلى ١٩% في

حالة الواردات للاستخدام الشخصي، وإلى ٢٩% في حالة الاستيراد لغرض التجارة: ثم تم إلغاؤها تمامًا في ٨ أغسطس ١٩٩٢.

أما بالنسبة للصادرات، فقد تضمنت عملية التحرير عدة إجراءات (انظر ملحق ١-٢). فقد تم تخفيض عدد المنتجات الخاضعة لحظر التصدير من ٢٠ إلى أربعة في شهر مايو ١٩٩١، وفي شهر أغسطس ١٩٩٢ أصبح ما تبقى من البنود الخاضعة لحظر التصدير اثنان فقط (هما المتعلقان بالمعادن الخردة والجلود الخام). وفي شهر مايو ١٩٩١ تم إلغاء كافة الموافقات المسبقة على التصدير الخاصة بعدد ٣٧ مجموعة من المنتجات، فيما عدا القطن الخام والمنسوجات القطنية. وهو ما تم إلغاؤه في شهر أغسطس ١٩٩٢. وأخيراً، تم تخفيض عدد المنتجات الخاضعة للحصص الكمية للتصدير من ١٧ إلى ٤، وأصبحت البنود الباقية هي، الصوف الخام وعوادم الصوف، والجلود المدبوغة، عوادم القطن وعوادم الورق (ورق الصحف فقط).

كانت هذه، بشيء من التفصيل، هي المكونات الرئيسية في برنامج تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. والآن يمكن إجراء تقييم للبرنامج. ولكننا ونحن نقوم بذلك، فقد يكون من المفيد النظر إلى البرنامج بصورة مقارنة مع البلاد الأخرى. فلا شك أن وضعه مقابل التجارب الحديثة في مجال تحرير التجارة يسهم في إلقاء الكثير من الضوء^(١٣) وبالإضافة إلى الاعتبارات العامة التي بينها في بداية هذا الفصل، فإن تقييم البرنامج يتضمن تناول القضايا الخاصة برسم وتصميم البرنامج، وسرعة وتتابع التنفيذ، ومدى الاستدامة.

كان تصميم البرنامج في بعض الجوانب يتبع النمط المعتاد في تجارب الدول الأخرى. وعلى وجه الخصوص، كان التركيز منذ

البداية على إلغاء القيود الكمية وبالتحديد حظر الاستيراد. وقد صاحب هذا تحويل العوائق غير الجمركية إلى معادلتها من الضرائب الجمركية (تعرفة العوائق غير الجمركية) مما تضمن زيادة مبدئية فى الوسط الحسابى لمعدلات الضريبة الجمركية، وانخفاضا فى درجة التشتت (Michaely et al, 1991 p.3). وهذا يشابه النمط المبين فى جدول ٩-٣ لتحرير التجارة فى حالة مصر، والذي يظهر أن تحرير نظام التجارة يتضمن فى بداية الأمر تغيير الشكل أكثر مما يتضمن بالضرورة تخفيض مستوى الحماية. وبمعنى آخر، فإنه فى المرحلة المبدئية لتحرير التجارة، يتم التركيز على نقل الحماية إلى آلية الأسعار بدرجة أكبر من الاهتمام بتخفيض المستوى المطلق للحماية. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن هذا التحول إلى آلية الأسعار يجعل النظام أكثر شفافية ويزيد من إمكانية التنبؤ. لكن أن يؤدي هذا بالضرورة إلى تشجيع إنتاج أكثر كفاءة فما يزال يحتاج إلى إثبات. ولكنه قد يؤدي على القضاء على بعض مظاهر سلوك البحث عن الربح*، ومن ثم تكون له آثار مهمة على إعادة توزيع الدخل.

واستنادا إلى تجربة مصر، فإننا سنقوم بعمل التمييز المهم بين تحرير التجارة وتحرير الاستيراد. ونحن نزعم أنه فى الإطار المصرى، فإن تحرير التجارة لم يكن فى الواقع سوى تحرير للاستيراد، إذ أن البرنامج لم يتضمن إجراءات كافية لتشجيع الصادرات. وربما كان هناك استثناء مهم هو تصحيح تحيز سعر الصرف ضد الصادرات، وكما يظهر فى الجدول ٣-٣، فإنه فى نهاية الثمانينيات كان سعر الدولار المخصص لشراء الواردات يزيد

* Rent – Seeking Behaviour

بنسبة ٥٠% (بالعملة المصرية) عن سعر الدولار الذى يتم الحصول عليه من الصادرات. وذلك يعكس تحيزاً صارخاً ضد الصادرات. ومع توحيد سعر الصرف أصبحت يتم معاملة الصادرات متساوية تقريباً مع الواردات بحلول عام ١٩٩١/٩٢.

وهذا التطور المهم فى مجال سعر الصرف للسلع المنتجة للإحلال محل الواردات، قد يؤدى من حيث المبدأ إلى جذب الموارد ناحية إنتاج السلع القابلة للتصدير، مع بقاء كافة الأشياء الأخرى على حالها. ولكن تخفيض الحماية لنواحى النشاط التى تحل محل الاستيراد بمفعول برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى أدى فى واقع الأمر إلى تحويل الموارد بدرجة أكبر إلى السلع غير الداخلة فى التجارة بدلاً من السلع القابلة للتصدير، بسبب سعر الصرف غير المتوافق. وهذه هى الأعراض التقليدية للمرض الهولندى. وقد عانى الميزان التجارى نتيجة لذلك، وازداد الأمر سوءاً بالفعل بهبوط شديد فى سعر الصرف الحقيقى (أى بارتفاع قيمة الجنيه)، وفقاً لما تم التوصل إليه فى القسم السابق. وتوفر البيانات الموجودة فى جدول ٣-١ دليلاً كافياً لدعم هذه المقولة.

ويعتبر الدور الذى يلعبه سعر الصرف الحقيقى فى استدامة عملية تحرير التجارة دوراً حاسماً. وطبقاً للخبرة المكتسبة من تجارب الدول، ووفقاً لما أورده ميشيلى والآخرين، فإنه حين يشمل حزمة الإصلاح تخفيضاً اسمياً كبيراً فى قيمة العملة جنباً إلى جنب مع تحرير التجارة، فإن سعر الصرف الحقيقى يكاد أن يزداد بشكل مستمر، ويظل مرتفعاً فى خلال مرحلة التحرير (Michaely et al, 1991, p.272). وهذا يعنى تخفيضاً حقيقياً فى قيمة العملة الوطنية يساعد على تحويل الميزان التجارى من عجز إلى فائض. وعلى

النقيض من هذا، ففي حالة مصر لم يرتفع سعر الصرف الحقيقي، بل إنه قد انخفض كما سبق ذكره، متضمنًا ارتفاعًا حقيقيًا في قيمة الجنية المصري. وقد فسرنا ذلك بتبني المرساة الاسمية في نفس الوقت تقريبًا مع التحرير المالي. وفي الواقع، فإن الاندفاع في تحرير العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات قبل استكمال تحرير سوق السلع أدى إلى زيادة سوء وضع الميزان التجاري.

والرأي المتفق عليه الآن هو أن تحرير سوق رأس المال ينبغي أن لا يتم العمل به إلا بعد استكمال أكبر قدر من تحرير أسواق السلع (Michaely et al, 1991, p. 277, McKinnon, 1991, p. 105). كما ذهب ماكينون فإن حرية تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ينبغي ألا يسمح بها إلا في نهاية برنامج التحرير. ففي خلال التحرير ينبغي فرض رقابة مشددة على الارتفاع المفاجئ في التدفقات إلى الداخل (أو إلى الخارج) لرؤوس الأموال قصيرة الأجل. (McKinnon, 1991, p. 117). التأكيد من جانبنا).

ومبرر هذا الرأي هو أن التعجيل بتحرير العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات قد يطلق تدفقات ضخمة إلى الداخل من رأس المال قصير الأجل، مما يؤدي إلى هبوط سعر الصرف الحقيقي (ارتفاع قيمة العملة المحلية). ونظرًا لأن تحرير التجارة سيكون ما زال عندئذ في بداياته، فإن الأنشطة المنافسة للواردات التي تواجه انخفاض الحماية نتيجة ارتفاع قيمة العملة ستتضرر. كما ستعاني أيضًا السلع القابلة للتصدير لنفس السبب. بل إن استدامة عملية تحرير التجارة قد تكون فعلاً معرضة للخطر. وربما لهذه الأسباب نجد أن حالات قليلة فقط من تجارب الدول في تحرير التجارة التي تم تحليلها في دراسة ميشيلي وآخرين، هي التي كان تحرير العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات فيها مصاحباً لعملية تحرير التجارة.

ويلاحظ ماكينون Mckinnon أن الدولة التي تقوم بتنفيذ برنامج ناجح للتثبيت والتحرير قد تغرق في سيل جارف من رأس المال الأجنبي. وبالإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية في خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، وتجربة دول القمع الجنوبي في أمريكا اللاتينية الأرجنتين وأورجواي وشيلي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وبالذات تجربة شيلي في الفترة ١٩٧٧-١٩٨١، شخص ماكينون ما أطلق عليه "عرض" "الاقتراض المفرط". فعند الارتفاع المفاجئ لربحية اقتصاد دولة ما في ظل التحرير، يسعى المقرضون الأجانب لانتهاز هذه الفرصة عن طريق زيادة مراكزهم الدائنة في هذا الاقتصاد حديث التحرير " (انظر Mckinnon, 1991, ch10).

ومع ذلك، فيجب أن نلاحظ أن التدفقات الرأسمالية في التسعينيات تأخذ شكل الاستثمارات خاصة، وغالبا استثمارات المحفظة. وهذا يخالف الوضع في السبعينيات والثمانينيات (قبل أزمة المديونية التي فجرتها المكسيك)، حيث أخذت تدفقات رأس المال شكل القروض بصفة غالبية. ولكن بسبب نظام الصرف (تبني المرساة الاسمية) فقد تمخض تعقيم تدفقات رأس المال في حالة مصر إلى تراكم الدين الداخلي بأكثر مما يقتضيه تمويل عجز الموازنة. وبهذا المعنى المختلف (عن ذلك الذي قصده ماكينون)، فقد تكون حالة مصر هي أيضا تعبيرًا عن عرض "الاقتراض المفرط".*

وقد تحدث طفرة كبيرة في التدفقات الرأسمالية الداخلة عندما يكون هناك جهد رئيسي لتحقيق الاستقرار المالي يتم في سياقه، إما تحريك أسعار الفائدة من مستويات منخفضة إلى مستويات مرتفعة أو

* Over-borrowing syndrome

بالغاء السقوف على الفوائد تماما. وكمثال على الإجراء الأول هناك تجربة كوريا الجنوبية في منتصف الستينيات. والمثال الكلاسيكي للإجراء الثانى هو شيلى في أواخر السبعينيات. ويمكن أيضا ملاحظة أن هذه الأمثلة إنما تذكرنا بحالة مبكرة تاريخيا وإن كانت عظيمة الدلالة بالنسب للدراسة الحالية- نقصد حالة مصر في النصف الثانى من القرن التاسع عشر^(١٤). ففي تلك الحالة الماضية، فإن إلغاء القيود التى وضعها محمد على (بما فى ذلك القيود على المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات)، أطلق العنان للتدفقات الرأسمالية الداخلة الضخمة سواء فى شكل تمويل بالقروض أو فى شكل استثمار مباشر. ويمكن بطبيعة الحال النظر إلى هذه الحقبة المبكرة من التاريخ الاقتصادى والسياسى الحديث لمصر على أنها إحدى السوابق لعرض "الاقتراض المفرط" الذى لاحظته ماكينون. وكما هو معروف، فقد أفضت فى نهاية الأمر إلى مشكلة ديون قاسية، وإلى تدخل أجنبى، ثم إلى إعادة وضع الضوابط مرة أخرى.

التتابع والاستدامة:

فى سياق التحليل السابق، ينبغى أن ننظر إلى تجربة مصر فى تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وعلى النقيض من تجربتها السابقة فى أواخر القرن التاسع عشر عندما جاء تحرير التجارة أولاً، ثم تلاه التحرير المالى، فإنه فى التجربة الحديثة تم تنفيذ نوعى التحرير تقريبا فى نفس الوقت. وفى الواقع، فإن مصر بعد عام ١٩٩١، كانت أسرع فى القيام بخطوة التحرير الأكثر سهولة وهى تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات. وفى نفس الوقت، فإن تحرير التجارة - على الرغم من السير فيه بخطى سريعة نسبياً - لم يستكمل بعد حتى الآن. وفضلا

عن ذلك، فإن تحرير أسعار الفائدة، في ظل التضخم المستمر (على الرغم من تناقصه) واستخدام ضريبة على الاحتياطي المحلي، قد أحدث فجوة بين أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملة الأجنبية، وبين أسعار الفائدة على الودائع والقروض المحلية. ومع ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، فإن مخاطر سعر الصرف تكاد أن تكون قد ألغيت تماما. ومع تدفق رأس المال قصير الأجل إلى البلاد، كان على البنك المركزي أن يتدخل لتثبيت سعر الصرف. وفي أثناء هذه العملية، كان على الخزنة العامة أن تقترض أكثر مما هو مطلوب لاحتياجات الموازنة حتى تتمكن من تعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة. إلا أنه في مواجهة مثل هذه التدفقات الداخلة الضخمة نسبيا، فإن التعقيم كان جزئيا فقط، وشمل نحو ثلثي التدفقات إلى الداخل، ومن ثم ظل التوسع المالي أكبر كثيرا من هدف البرنامج بموجب الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (IMF,1993,p7).

ومن المهم الآن أن نكسو عظام التحليل السابق لحما، وذلك بالرجوع إلى البيانات، وخاصة عن حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة قصيرة الأجل.

ولسوء الحظ، فإن إحصاءات ميزان المدفوعات في مصر ملتبسة ومتضاربة بشكل سيء. ولكن كتقريب لحجم التدفقات الرأسمالية الداخلة، يمكن أخذ إجمالي الاحتياطيات المتراكمة بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري. فقد زادت هذه الاحتياطيات إلى أكثر من الضعف في خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. بل إنها تجاوزت ٢٠ مليار دولار في وقت ما بعد ذلك - وهو ما يعادل قيمة واردات مصر لمدة تزيد على

عام ونصف. وكان الجزء الأكبر من تلك التدفقات الداخلة الرأسمالية قصيرة الأجل قد تم تعقيمه عن طريق زيادة تراكم الدين المحلي الحكومي. وارتفع هذا الدين من ١١٣,٧ مليار جـ م في نهاية يونيو ١٩٩٣ إلى ١٧٠,٨ مليار جـ م في نهاية يونيو ١٩٩٧. وبلغ إجمالي الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧٨% في عام ١٩٩٧. وفي ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أصبحت آجال الدين العام المحلي أقصر، وانخفضت نسبة الدين المتمثل في أوراق مالية، كما انخفضت نسبة الدين القابل للتداول في سوق الأوراق المالية. وقد بلغت أذون الخزانة إلى إجمالي الدين المحلي نسبة خطيرة، تهدد بحدوث وضع مماثل لحالة بونزي Ponzi * ومن ثم، فإننا نحذر أن الدين المحلي في مصر الآن ربما يكون قد اقترب من حدود الخطر وقد يخرج عن نطاق السيطرة، ويقوض الاستقرار المالي (Abdel Khalek, 1998).

وكما سبق أن ذكرنا، فإن هذا قد يعتبر صورة أخرى، لمجموعة أعراض "الاقتراض المفرط" التي وصفها ماكينون" وعلى الرغم من أن الاقتراض المفرط للحكومة بالنقد المحلي تدعمه إلى حد كبير الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي، فإن هذه السياسة تثير قضيتين مهمتين وهما: التكلفة المالية المرتفعة، وتثبيط الحافز على الاستثمار، وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن تكلفة تعقيم تدفقات رأس المال الداخلة ربما تكون قد تعدت ٣,٠% من الناتج

* نسبة إلى Charles Ponzi، وهو مغامر عاش في بوسطن خلال العشرينيات من القرن الماضي، وقد خدع الآلاف من الأمريكيين بإغرائهم في الاستثمار في مشروع للمضاربة على طوابع البريد بالاستفادة من فروق أسعار صرف العملات. وقد أقنع الناس أنهم سيحققون ربحا معدله ٤٠% بدلا من ٥% في البنوك. ولكن اتضح أنه كان يدفع لقدامى المستثمرين بأموال المستثمرين الجدد. فخرس الآلاف أموالهم، وأصبح هو مليونيرا.

المحلى الإجمالى لكل مليار دولار. (IMF,1997,p27). أما بخصوص التأثير المثبط للاستثمار، فقد تم بيان أن أعباء خدمة الدين المحلى أصبحت تزامم الإنفاق العام على الاستثمار والخدمات الاجتماعية بشكل واضح (Abdel-Khalek, 1998). يضاف إلى ذلك كله أن آثار هذه السياسة على جوانب العدالة تستحق الاهتمام: فقد بلغت المدفوعات عن فوائد الدين المحلى ما يساوى تقريباً مخصصات الأجور أو أربعة أمثال الإنفاق على الدعم. أو حوالى خمس مرات تقريباً للإنفاق على غير الأجور فى قطاعى الصحة والتعليم فى عام ١٩٩٧.

هل تعتبر إجراءات تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تم توثيقها وتحليلها لها صفة الاستدامة؟ وما هى الآثار المحتملة لها على الهيكل الصناعى؟ فيما يتعلق بالاستدامة، فإننا نرى أن الإجابة على هذا السؤال هى بالنفى لعدد من الأسباب. أولها: إن برنامج تحرير التجارة المصرى يتصف بالتعجل إلى حد كبير، وربما يؤدى إلى آثار سلبية مفرطة. فقد أوضحنا أن العوائق غير الجمركية، وخاصة حظر الاستيراد تم تخفيضها بدرجة كبيرة فى خلال فترة زمنية قصيرة بمعيار تجارب الدول الأخرى تراوحت بين سنتين وثلاث سنوات فقط.

وعلى أساس الحقائق النمطية المستمدة من الخبرة والدروس المستفادة، فإن ماضى مدة تتراوح بين ست وسبع سنوات للتحوّل من نظام التجارة المقيد إلى نظام يتجه نحو التجارة الحرة لا يعتبر شيئاً غير معقول. وإن تنفيذ حزمة تحرير التجارة خلال ٦-٧ سنوات، لا يضمن فقط تقليل تكلفة الانتقال إلى تحرير التجارة، (وخاصة ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو) إلى أدنى حد، بل هو أيضاً

يؤدي إلى تجنب التأخير الطويل في جنى ثماره الكاملة. (Michaely et al 1991pp.280-81). ونحن نزعم أنه نظرا للارتفاع النسبي لتكلفة الانتقال في حالة مصر، ومع معدل بطالة يبلغ نحو ١٥% ومعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي شديد البطء، فإن فترة تنفيذ المكون الخاص بتحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي كان ينبغي أن تكون أطول. بل ربما أطول كثيرا.

ثانياً: إن الهبوط في سعر الصرف الحقيقي (أي ارتفاع قيمة الجنيه) في أثناء تحرير التجارة ربما يكون قد قلل من الآثار الكامنة على الحوافز لمثل هذا البرنامج^(١٥) ومع بقاء الفروق في التضخم بين مصر وشركاتها الرئيسيين في التجارة واستمرار على اتساعها، بينما يستمر تضيق الفروق بين أسعار الفائدة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تصاعد الضغط على الجنيه ومن ثم في النهاية يقتضي الأمر تخفيض قيمة الجنيه، وربما أيضا إعادة فرض القيود أو مزيجاً من الاثنين معاً. وتكون النتيجة النهائية هي انهيار جهود التحرير.

وأخيراً، فإننا نتناول السؤال الثاني، المتعلق بأثر تحرير التجارة على الهيكل الصناعي، وعلى الآفاق بالنسبة للتصنيع. وتكمن الصعوبة الرئيسية في تناول هذه المسألة في غياب أي دعم حقيقي من النظرية الاقتصادية. فلا يكاد يكون هناك مجال آخر في مهنة الاقتصاد يشيع فيه الانقسام ويتسع الخلاف كما هو في مجال سياسة التجارة.

فمن ناحية، هناك وجهة التيار الرئيسي، والتي يمثلها الكلاسيكيون الجدد، وهم أشد المؤمنين بنموذج هيكشر أولين (Heckscher-Ohlin) وهم يقدمون (Little et al.;1970, Krueger 1986, Bhagwati 1986) وهم يقدمون المشروعية الفكرية لحزم تحرير التجارة التي يروج لها عادة كل من

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظورهم هو المنظور الحدى، الذى يفترض وجود العمالة الكاملة والمنافسة الكاملة. وكننتيجة منطقية لهذا المنظور، فإن عمليات المراجعة تضمن سريان قانون السعر الواحد. وفى هذا العالم المصطنع، فإن تحرير التجارة يتم النظر إليه باعتباره وضع نظام للحوافز المتساوية لكل من الصادرات و السلع الإحلال محل الواردات، التى تستمد مبررها من مكاسب الرفاهة الناتجة من الآثار التخصيصية (الساكنة)، مقاسة بالمثلثات الصغيرة الشهيرة. وتزعم وجهة نظر التيار الرئيسى أن التحرير الاقتصادى يمكن الاقتصاد من تحقيق نمو أسرع كما يعزز من قدرته على التكيف مع الصدمات الخارجية.

وقد تحدى عدد من المؤلفين والكتاب موقف هذا التيار الرئيسى. وقد أكد سكيثوفسكى، (Scitovsky (1954)، الذى كان يجادل من داخل الحظيرة النيوكلاسيكية، على أهمية فشل السوق فى التطبيق، ذلك الفشل الذى يرجع إلى عوامل لا يستهان بها (مثل الخارجية ووفورات الحجم، والقابلية غير الكاملة للتبادل بالنبة لمعظم السلع). وفى مثل هذا السياق، تفقد أسعار السوق قدرتها على توجيه الاقتصاد إلى وضع توازنى يتسم بالكفاءة. ومن وجهة نظر أخرى، فقد جادل باك ويستفال Pack and Westphal (1986) بأن امتلاك ناصية التكنولوجيا أشبه بسلعة غير قابلة للتجارة. ومن ثم فإن قرارات الاستثمار getting prices right القائمة على أساس أسعار السوق لن تكون هى المثلى. وأن وضع الأسعار السليمة، الذى هو السمة الرئيسية للتحرير الاقتصادى على طريقة مؤسسات بريتون وودز، يبقى مرتكزا على أسس نظرية هشة. وقد تم تشخيص تحرير التجارة على أنه ليس بلسما (Banuri, 1991). ولا يبدو من الدلائل

العملية أن العلاقة بين التحرير أو الانفتاح الاقتصادى والأداء الاقتصادى (النمو) علاقة مؤكدة أو حاسمة. (Taylor,1991).

ومن ناحية أخرى، فإن المنظرين "الجدد" فى مجال التجارة "الدولية" بقيادة ليندر (Linder, 1961) قد أكدوا على تمييز المنتج، والمنافسة الاحتكارية، ودور الطلب والجمود الهيكلى. ووفقا لهذا الاتجاه، فإن التحول الديناميكى الذى يعقب تحرير التجارة قد أثبت أنه باهظ التكلفة - متضمنا اختفاء الصناعات المنافسة للواردات - دون أن يصحب ذلك بالضرورة تحويل الموارد إلى قطاعات جديدة. فضلا عن هذا وتطبيقا للكتابات النظرية عن سياسة التجارة الإستراتيجية، فإن الابتعاد عن نظم الحوافز المحايدة (أى النظم ذات الرسوم الجمركية المنخفضة والموحدة) قد يعزز الأداء الاقتصادى فى الأوضاع التى تكون فيها وفورات الحجم أو امتلاك ناصية التكنولوجيا أو الخارجيات أو العناصر الاحتكارية ذات أهمية. (Krugman,1986). وقد تكون الحماية مفيدة فى دولة صغيرة إذا ما كان ارتفاع الأرباح الناشئ عنها سيؤدى إلى جذب مستثمرين جدد. وفى هذا الصدد فإن " القضية الحاسمة فى مجال السياسة ليست مسألة الوصول إلى الأسعار السليمة ولكنها تحديد الدور التتموى للدولة (Fishlow,1991)، والتأكيد مضاف من جانبا).

وإذا اقتربنا من الواقع أكثر، فإن خبرة الدول الآسيوية التى يطلق عليها البنك الدولى " الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء (HPAEs) " تقدم تأييدا جزئيا لهذا الرأى. فطبقا لدراسة حديثة للبنك الدولى (World Bank,1993) فإن الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء (فيما عدا هونج كونج وسنغافورة) قد اتبعت سياسة تجارية حمائية لإنجاز مهمة التصنيع. وكلما تقدمت تلك الدول على مسار

التصنيع، قامت بتجربة نظم تجارية مختلفة جمعت بين إعفاء الواردات الرأسمالية والوسيلة للمصدرين من الرسوم الجمركية وفرض الحماية على السلع الاستهلاكية.

وعلى أية حال، فقد كانت هناك تنويعات واسعة ضمن هذا النمط العام. فعلى سبيل المثال، ظهر بالنسبة لحالة اليابان وكوريا الجنوبية دليل قوى، لخصه إيتو وكيونو (Itoh & Kiyono, 1988) بالنسبة لليابان وباك و ويستفال (Pack & Westphal 1986) بالنسبة لكوريا، على أن الحكومة في كلتا الحالتين قد قدمت الحماية بطريقة انتقائية للصناعات التي تريد تشجيعها باستخدام الأدوات الجمركية وغير الجمركية. وفضلا عن هذا. فإن كل الاقتصاديات الآسيوية فائقة الأداء (HPAEs)، فيما عدا هونج كونج، قد اتبعت سياسات صناعية نشطة، إلى جانب السياسات التجارية، في محاولة لتشجيع النمو القائم على أساس الإنتاجية. والتغير الهيكلي في القطاع الصناعي (World Bank, 1993, p304)، وقد تنوعت أدوات السياسة الصناعية من حالة إلى أخرى، ولكنها بصفة عامة كانت تتضمن الائتمان الموجه، وتخصيص النقد الأجنبي، وتوفير النصيحة والمعلومات بدون مقابل، وتقييد دخول الأسواق ومستويات مرتفعة نسبيا للحماية.

وبناء على هذه الخلفية، وفي ضوء التحليل الأميريقي لحالة مصر، فإننا يمكن أن نستنتج أن هناك احتمالا كبيرا في أن يؤدي برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى آثار سلبية على النمو الصناعي في مصر. وقد بينا أن مكونات البرنامج من سياسة سعر الصرف، والتحرير المالي والسياسة التجارية قد لا تؤدي على

الأقل إلى النمو الصناعى، بل قد يظهر فى نهاية الأمر أنها كانت معوقة لهذا النمو. ومن الممكن إضافة اعتبارين آخرين هنا لاستكمال المناقشة الخاصة بالآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على النمو الصناعى وهيكىل الصناعة. أولاً: إن تحرير التجارة قد تم تنفيذه بسرعة شديدة جداً، وقبل الإصلاحات اللازمة فى القطاع الحقيقى للاقتصاد بزمان طويل. وعلى سبيل المثال، فإن تنفيذ تحرير التجارة قبل استكمال إعادة هيكلىة منشآت القطاع العام، قد فرض على تلك المنشآت خوض مضمار المنافسة من وضع لا تتمتع فيه بأية ميزة بل يمثل عبئاً واضحاً. وهو ما يحمل فى طياته خطراً حقيقياً بانهيار تلك المنشآت. وكذلك، عندما يتم إلغاء العوائق غير الجمركية (مثل حظر الاستيراد) قبل وضع نظام للوقاية، ولمكافحة الإغراق، وآليات الرسوم التعويضية أو المضادة، باعتبارها أدوات دفاع شرعية ضد الممارسات التجارية غير العادلة، فإن وضع المنشآت المحلية قد يناله ضعف شديد.

ثانياً: إن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لا يشمل ضمن مكوناته أى سياسة صناعية بالمعنى الحقيقى للكلمة، كما هو متبع فى حالة الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء مثلاً، وبدلاً من ذلك فإن المرء قد تصيبه الدهشة من نفض الحكومة يدها من هذا الشأن العظيم، الأمر الذى لا يتناسب بتاتاً مع ظروف مصر التى هى من الدول منخفضة الدخل الساعية لتحقيق التنمية. وإذا ما تم تعريف التنمية تعريفاً واسعاً بحيث تتضمن النمو المصحوب بالتغيير الهيكلى والعدالة، عندئذ فقط فإن نظام الحوافز المحايدة، الذى هو لب تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، قد يؤدى فى نهاية المطاف إلى تقويض التصنيع فى مصر.

ملاحظات ختامية:

لعل تجارب دول القمع الجنوبي من أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وشيلي وأروجوإى) فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى جانب التجربة المكسيكية فى منتصف التسعينيات تظهر بوضوح أن سوء إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة والدين المحلى الضخم قد يؤدى إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادى، مما يضر بالتنمية. وفى السياق الحالى لازدياد العولمة فى الأسواق المالية، فإن الفروق فى أسعار الفائدة تشعل تحركات رءوس الأموال قصيرة الأجل ويؤدى غياب مخاطر الصرف، مثلما هو الحال فى ظل المرساة الاسمية لسعر الصرف، إلى تشجيع عمليات مراجعة الفائدة غير المغطاة. وفى مثل هذا المناخ تزداد بشدة مرونة رءوس الأموال قصيرة الأجل.

وهذا هو أحد الدروس القاسية المستفادة من الأزمة المكسيكية فى ١٩٩٤-١٩٩٥ وهى أن هناك خطراً حقيقياً فى استمرار استخدام المرساة الاسمية حتى بعد خمود حدة التضخم المحلى (Cardoso, 1996). وإذا ما تم اتباع سياسة نقدية متشددة لتخفيض الطلب الكلى والمحافظة على التوازن الخارجى، فإن أسعار الفائدة الحقيقية تتجه نحو الارتفاع. ويؤدى استمرار أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة إلى عدة آثار سلبية. أولاً، إن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة تؤدى إلى ازدياد صعوبة إجراء التعديل المطلوب فى المالية العامة. وثانياً، إن الارتفاع فى أسعار الفائدة الحقيقية يؤدى إلى تدهور محافظ البنوك، وهو ما قد يستدعى ضرورة دعم إعادة رسلة البنوك. ثالثاً، إن أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة تحفز التدفقات الداخلة لرءوس الأموال قصيرة الأجل، والتى عادة ما يتم تعقيمها، وهو ما يؤدى بدوره إلى تراكم الدين المحلى بالتوازي مع تراكم الاحتياطيات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، فإن الارتفاع الحقيقى فى قيمة العملة يثير عديداً من المشاكل فى جميع نواحي الاقتصاد. أولاً، قد يؤدى إلى انخفاض معدل

الادخار، نظراً لأن المستهلكين قد يفضلون الحاضر على المستقبل (توقعاً لتخفيض قيمة العملة)، ويقومون بأعمال المضاربة (فى العقارات وفى بورصة الأوراق المالية). ويمكن تقدير مفعول ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة فى تشجيع الاستهلاك من خلال الأدلة المتاحة. فقد ارتفع الائتمان المصرفى المقدم بالعملية المحلية إلى القطاع العائلى بنسبة ٤٧,٤% فى عام ٩٥/١٩٩٤ (من ٨,٤ مليار ج.م إلى ١٢,٣ مليار ج.م). وتم استخدام نسبة كبيرة من تلك التسهيلات الائتمانية لتمويل مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة والعقارات (البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٩٥/١٩٩٤، ص ٤٤-٤٥). كما أورد البنك الدولى (فى تقريره له صدر فى عام ١٩٩٥ أن هناك هبوطاً فى الادخار القومى (بما فى ذلك التحويلات الرسمية) بنسبة ٧ نقاط مئوية فى خلال الفترة ٩١/١٩٩٠ - ٩٥/١٩٩٤ (World Bank, 1995). وتثير مترتبات هذا على استدامة النمو قدراً كبيراً من القلق والانزعاج.

الهوامش:

١. لم تبق سوى ثلاثة قيود (أ) اتفاق الدفع الثنائي مع السودان (ب) حسابات التصفية الخاصة الناشئة عن اتفاقات الدفع الثنائية المنتهية (جـ) المتأخرات القائمة مع غير أعضاء نادي باريس، وعدم إبرام اتفاقية ثنائية مع أحد أعضاء نادي باريس.

٢. هذا التقدير مشتق على أساس دالة واردات كلية في صورة لوغارتيمية مزدوجة، تتسبب قيمة إجمالي الواردات بالدولار إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٨٢/١٩٨١ وسعر الصرف الاسمي للجنيه المصري مقابل الدولار (ج م/دولار). أما تقدير مرونة الواردات بالنسبة إلى سعر الصرف الوارد في المتن، فهو تقدير نقطة (المتوسط) على أساس البيانات الخاصة بالفترة ١٩٧٥-١٩٩١/٩٢ (المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري، عدد ٣٢ (٤) ١٩٩١/٩٢).

٣. يمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي (RER) بعدة صيغ ويتوقف الأمر على كيفية النظر إلى سعر الصرف. وعلى سبيل المثال، إذا تم النظر إلى سعر الصرف على أنه سعر العملة الأجنبية (مقيسًا بوحدات من العملة المحلية)، فإن سعر الصرف الحقيقي RER عندئذ قد ينظر إليه باعتباره سعر دولار حقيقي بوحدات حقيقية من العملة المحلية. وطبقاً لهذه النظرة، فإن سعر الصرف الحقيقي هو ببساطة متغير السعر النسبي في التحليل النمطي لعلاقة العرض بالطلب مطبقاً على الصرف الأجنبي.

٤. قمنا بتجربة الرقم القياسي لأسعار المنتجين في حالة واحدة كانت البيانات فيها متاحة (وهي حالة الولايات المتحدة)، نظراً لأن

المفترض ينوب بدرجة أفضل عن الرقم القياسى العالمى لأسعار الجملة. وعلى الرغم من أنها قد أحدثت بعض الاختلاف فى النتائج الرقمية، فإننا نعتقد أنها فى الواقع لم تغير النتائج الرئيسية.

٥. فى البداية، كان هذا يخضع لحد أدنى بسعر ١٢% سنويا للودائع لمدة ٣ شهور، ثم خفض الحد الأدنى فى عام ١٩٩٢/٩٣ (انظر البنك المركزى المصرى. التقرير السنوى ١٩٩٢/١٩٩٣ ص ٤١).

٦. فضلا عن ذلك، قد يكون هناك تناقض أساسى موجود بين تلك الأهداف فى ظل ظروف حرية انتقال رعوس الأموال. فمع وجود سعر فائدة مرتفع فى البداية، فقد يؤدى استخدام سعر الصرف كمرساة اسمية إلى التوسع النقدى. كما أن فروق سعر الفائدة تجتذب التدفقات الرأسمالية الداخلة قصيرة الأجل (النقود الساخنة) التى تسهم فى رفع قيمة الجنيه.

٧. إلا أن المعادلة التى وضعها سلفاتورى (Salvatore) تعاني من خطأ رياضى، نظرا لأنه أخفق فى الانتقال من الاستثمار لمدة ٣ شهور إلى استثمار لمدة سنة بشكل سليم. وهكذا، (فإنه بدلا من ضرب كافة عناصر الصيغة فى ٤، بمجرد إسقاط ٤ من مقام بعض العناصر فقط (انظر Salvatore, 1995,p.441). وباستخدام نفس الرموز الواردة فى المتن، فإن صيغة سالفاتورى تكون كما يلى:

$$m = (1 - r_a) / (1 + r_a) - [(e_f - e) / e].$$

٨. الأرصدة الإسترلينية التى تراكمت فى خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت تمثل المعادل بالجنيه الإسترليني لمصروفات القوات البريطانية وقوات الحلفاء فى مصر بالجنيه المصرى فى خلال فترة الحرب. وقد بلغ حجمها ٤٣٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٤٦

(انظر محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك، القاهرة - دار النهضة العربية ١٩٨٦، ص ٢٠٥).

٩. هذا هو الفرق بين الرصيد فى نهاية يوليو ١٩٩٢ و ١٩٩١ (١٧,١ مليار ج.م. و ٤ مليارات جم بالترتيب). ومصدر الأرقام فى هذه الفقرة هو البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٢/١٩٩١، وخاصة الصفحات ٤٠، ٧٩، ٨٧، ٢٢٥.

١٠. إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الحالة المصرية والنموذج النظرى، طبقا لتحليل مانديل (Mundell). ففى سياق الأخير، فإن حرية انتقال رأس المال تعنى تساوى سعر الفائدة فى الداخل والخارج. أى أن هناك نوعا واحداً من الأصول. أما فى حالة مصر، من ناحية أخرى، فإن المشكلة معقدة نظراً لوجود نوعين متنافسين من الأصول (المراكز بالجنيه والمراكز بالدولار) انظر

Robert A. Mundell, "Capital Mobility and Stabilization Policy under Fiscal and Flexible Exchange Rates", Canadian Journal of Economics and Political Sciences, Vol xxix, No 4 (Nov. 1963).

١١. انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء جمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٩٢ القاهرة يونيه ١٩٩٣، دراسة قياس اتجاهات التضخم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٦/٦٥ - ٩١ / ١٩٩٢، القاهرة. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يناير ١٩٩٣.

١٢. النواحي الرئيسية للإصلاح التى يغطيها برنامج مراقبة التعديل الهيكلى (SAMP-Structural Adjustment Monitoring Program) تتضمن إصلاح مشروعات القطاع العام، والخصخصة، وتحرير

- التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير السوق المالية.
١٣. كانت أكثر الدراسات تفصيلاً هي الدراسة التي قام بها ميشيلي وآخرون (Michaely et al). وتتناول الدراسة ١٩ دولة تغطي آسيا ومنطقة المحيط الهادى (سبع دول) وأمريكا اللاتينية (ست دول) والبحر المتوسط (ست دول)، وتم إصدارها فى سبعة أجزاء. خصصت الأجزاء الستة الأولى منها لتجارب الدول، أما الجزء السابع فهو جزء تجميعى ذو عنوان فرعى هو الدروس المستفادة فى العالم النامى، والإشارات الواردة فى المتن هى لذلك الجزء الأخير.
١٤. خضعت حالة مصر للدراسة الموسعة، كما تم توثيقها أيضاً. انظر على سبيل المثال A.M. Hamza, The Public Debt of Egypt 1854-1876; Cairo 1944, E.R. J.Owen: Cotton and The Egyptian Economy, 1820- 1914. London, Oxford University Press., 1969.
١٥. هذا يخالف تجربة المكسيك فى تحرير التجارة فى منتصف الثمانينيات، على سبيل المثال. ففى تلك التجربة، هبطت قيمة البيزو هبوطاً كبيراً بفضل الرقابة على الحساب الرأسمالى فى ميزان المدفوعات (انظر Ten Kate, 1992).
١٦. الإقتصادات الآسيوية فائقة الأداء (High Performing Asian Economies- HPAEs) تشمل اليابان، هونج كونج، وجمهورية كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، وإندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند. والدول الثلاث الأخيرة لم تصبح جزءاً من المجموعة إلا فى أثناء الثمانينيات والتسعينيات.

الفصل الرابع

الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة

مقدمة

في عام ١٩٨٣، أكدت دراسة قام بها البنك الدولي عن مصر ضرورة بذل جهد مركز ومكثف في خلال العقدين التاليين لتحقيق معدل استثمار يتراوح بين ٣٠-٣٥% (World Bank, 1983, p.45). وأشارت الدراسة إلى أنه، طبقاً لأفضل سيناريو يقوم على أساس المسار الأمثل لنمو الاقتصاد المصري، فإن مصر يجب أن تعمل على زيادة حصتها، من الصادرات السلعية في الإنتاج المحلي للسلع القابلة للتجارة من ١٣% إلى ٣٥% على امتداد الأفق التخطيطي حتى عام ٢٠١٢ (World Bank 1983, p. 23).

وبالإضافة إلى دراسة البنك الدولي سالفة الذكر، كانت هناك دراسات عديدة أخرى تم القيام بها لتناول مختلف النواحي في قطاع الصناعة في مصر، وكان أهمها ما قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٥) والبنك الدولي (١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٧) ووكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID (١٩٧٩) وبابانك Papanek (١٩٨١) وجونز Jones (١٩٨١) ووزارة الصناعة (١٩٨٦، ١٩٩٨). وكان جوهر كل هذه الدراسات هو أن هناك عدداً من المشاكل تحقّق بالنشاط الصناعي وتعمّق نموه الديناميكي.

وفي عام ١٩٩١/٩٢ بلغت قيمة الناتج الصناعي ٢١٤٠٩ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة الصادرات الصناعية ٥٧٦٢ مليون جنيه مصري، أو ما يناهز ٢٧% من الناتج الصناعي. كما أن الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٢/٩٣ - ١٩٩٦/٩٧ قد أحيت الآمال القديمة بما تضمنته

من معدل نمو للصادرات الصناعية يبلغ ١٦% سنوياً بالأسعار الحقيقية فى أثناء فترة الخطة (انظر الملحق للخطة - جدول ١٤- ١). وعلى أية حال فإن الخطة لم تبين أدوات السياسة التى تجعل هذا الهدف الطموح للتصدير قابلاً للتحقق فعلاً. وربما يكون قد تم افتراض أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى سيوفر البيئة اللازمة لتحقيق مثل هذه الأهداف الطموح. ولكن ذلك سيظل فى طى الغيب حتى نراه على أرض الواقع.

ونظراً للضخامة النسبية للملكية العامة فى قطاع الصناعة فإن الموضوعات الخاصة بإصلاح القطاع العام، وإصلاح السياسة الصناعية والاستثمار والتجارة تتشابك مع بعضها بعضاً بقوة. وكما سبق ذكره، فإن الغرض من برنامج الاصطلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى هو تناول هذه الموضوعات، ولكنه إلى جانب ذلك قد تضمن عناصر أخرى ذات آثار محتملة قوية بالنسبة للصناعة، ومن بين أكثرها أهمية سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف وتحرير التجارة، ويتركز بحثنا فى هذا الكتاب حول الطريقة التى تؤثر بها تلك التغيرات فى السياسات على النشاط الصناعى (سواء العام أم الخاص) وعلى التوقعات الخاصة بالتصنيع.

والغرض من هذا الجزء من الدراسة هو إبراز الملامح الأساسية للصناعة على أساس البيانات المتاحة فى خلال الفترة الماضية التى تتراوح بين ١٠-١٥ سنة. وسيقدم هذا خلفية للتحليل الذى يلى ذلك.

الملامح الأساسية للصناعة فى مصر:

ينقسم هذا الفصل إلى جزعين: يتناول الجزء الأول المؤشرات الكلية المتصلة بالصناعة فى مصر، بينما يحلل الثانى الملامح البارزة لهيكل القطاع الصناعى.

المؤشرات الكلية:

هذه المؤشرات هي معدل نمو قطاع الصناعة، وحصته في القيمة المضافة، والاستثمار، والعمالة والصادرات، وبالنسبة للقيمة المضافة، فإننا نرصد إسهام الصناعة جنباً إلى جنب مع إسهامات القطاعات الأخرى في الاقتصاد المصري في خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٦/٩٥ (جدول ٤-١). وتغطي هذه الفترة العقد الذي سبق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، واستئناف التخطيط بتنفيذ ما أطلق عليه الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ^(١). كما تغطي أيضاً المرحلتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ونرى من الضروري إيلاء بعض الملاحظات بشأن البيانات قبل أن نمضي في بحث مختلف المؤشرات.

يقدم مصدر البيانات (وزارة التخطيط و ١٩٩٢ ب) الأرقام الخاصة بالفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٧/١٩٨٦ بأسعار عام ٨٢/١٩٨١، والأرقام الخاصة بالفترة ٨٧/١٩٨٦ - ٩٢/١٩٩١ بأسعار سنة ٨٧/١٩٨٦. أما تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٩٢/١٩٩١ - ٩٦/١٩٩٥ بأسعار ٩٢/١٩٩١، فقد تم الحصول عليها من وزارة التخطيط أيضاً. وباستخدام طريقة ربط السلاسل، قمنا بتحويل مجموعات البيانات عن ٨٧/١٩٨٦ - ٩٢/١٩٩١ و ٩٢/١٩٩١ - ٩٦/١٩٩٥ على أساس ٨٢/١٩٨١. وعلى الرغم من أن ذلك كان خيارنا الوحيد في ضوء ما لدينا من بيانات متاحة، فقد كانت هناك بعض المشكلات في هذه المعالجة، فهي تتضمن تشوهات خطيرة في بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لقطاع البترول. إذ إن بيانات وزارة التخطيط بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي في قطاع البترول ومنتجات البترول تظهر زيادة حقيقية كبيرة (بمعدل ٤٢%) فيما بين عام ٨٢/١٩٨١ وعام ٨٧/١٩٨٦، ولكن بيانات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لنفس الفترة تظهر هبوطاً كبيراً بنسبة ١٥,٥%، ٣١% بالترتيب. وفي أثناء

الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٧/١٩٨٦، فإن الأثر المزدوج لتخفيض قيمة الدولار والهبوط الطفيف في إنتاج القطاع (بسبب " تخمة" البترول) يستتبع بالضرورة انخفاض للناتج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الثابتة - على عكس تقديرات وزارة التخطيط. وفي خلال ٨٧/١٩٨٦ - ٩٢/١٩٩١، فإن الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع البترول بالجنيه المصري تخفى في طياتها الانخفاض الكبير في سعر صرف البنك المركزي من ٠,٧٠ جنيه مصري للدولار الأمريكي في مارس ١٩٨٨ إلى ١,١٠ جنيه مصري للدولار الأمريكي في أغسطس ١٩٨٩ ثم إلى ٢,٠٠ جنيه مصري للدولار الأمريكي في أغسطس ١٩٩٠. وفي ٨ أكتوبر ١٩٩١ أصبح سعر صرف البنك المركزي هو نفسه سعر صرف السوق الحرة والذي بلغ ٣,٣٢ جنيه مصري للدولار. (انظر البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٢، رقم ٢، ٩٢/١٩٩١، ص ٢٤٨).

ومع التوضيح والتحذير المهم في الفقرة السابقة، فإننا سنمضي في بحث المؤشرات الكلية للصناعة في خلال العقد السابق على برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وطبقاً للبيانات الواردة في الجدول ٤-١، فإن الاقتصاد المصري قد حقق نمواً بمتوسط حسابي مركب بلغ ٥% في خلال العقد ٨٢/١٩٨١ - ٩٢/١٩٩١. وبصفة عامة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد نما بنسبة ٢,٣% سنوياً. ومن الصعب قبول أن النمو والتغيير الهيكلي الواردين في الجدول ٤-١ هما من نتائج التخطيط فعلاً، وربما كان الأثر الذي أحدثه عدد من الصدمات الخارجية أكبر قدراً من مفعول التخطيط، وسنقوم فيما يلي بالنظر بشيء من التفصيل في نمط النمو والتغيير الهيكلي في أثناء تلك الفترة.

١. تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من الفترة، مما يثير كثيراً من الأسئلة. هل كان التباطؤ متعمداً عن طريق السياسات

الانكماشية التي اتبعتها الحكومة بدءاً من النصف الثاني للثمانينيات؟ هل كان ذلك أحد آثار الصدمة الخارجية؟ هل كان نتيجة لشح الاستيراد؟ أم أنها ببساطة حالة اقتصاد يمر خلال مرحلة جديدة من دورة أكثر طولاً؟ ونظراً لعدم وجود إجابة أفضل، فقد يكون من المعقول التسليم بأن تباطؤ النمو في الجزء الأخير من الفترة كان نتيجة لكل تلك العناصر مجتمعة.

٢. تخلفت القطاعات المنتجة للسلع (سواء الأولية أم الثانوية) عن باقي الاقتصاد، حيث كانت تنمو بمعدل سنوي ٤,٦% في المتوسط طوال الفترة. ونتيجة لذلك فإن حصتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بشكل مطرد من ٥٢,٤% في ٨٢/١٩٨١ إلى ٥٠,٤% في ٩٢/١٩٩١. أما الوجه الآخر للعملة، فقد كان هو ارتفاع حصة قطاعات الخدمات، التي حققت نمواً بمعدل سنوي يتراوح بين ٠,٥ - ١,٠ نقطة مئوية فوق معدل نمو قطاع الإنتاج السلعي سنوياً في المتوسط. وهو ما يعكس ما يمكن أن يطلق عليه عملية ثلثية الاقتصاد، وهي عملية يعود مفعولها إلى ما قبل الفترة الحالية، فثمة دليل قوي على أن هذه العملية كانت موجودة لفترة أطول كثيراً (Abdel-Kalek, 1982). ويمكن اعتبارها حالة خاصة من المرض الهولندي.

٣. وفي أثناء حقبة النمو السريع (٨٢/١٩٨١ - ٨٨/١٩٨٧)، فإن مجموعات القطاعات الثلاث (مجموعة لإنتاج السلع، ومجموعة الخدمات الإنتاجية، مجموعة الخدمات الاجتماعية والشخصية) كانت تنمو بخطى متقاربة جداً، وعلى النقيض من ذلك فإنه في حقبة النمو البطيء (٨٧/١٩٨٦ - ٩٢/١٩٩١)، كان الفرق في معدلات نمو المجموعات الثلاث من القطاعات أكبر كثيراً. وقد قفز الانحراف

المعيارى لمعدلات النمو القطاعى من ٠,١٥٣ فى حقبة النمو السريع إلى ٠,٩٥٤ فى حقبة النمو البطيء. ويمكن تفسير هذا النمط، بأن القطاعات الثلاثة (بالذات الخدمات الاجتماعية والشخصية) تقوم بوظيفة امتصاص الصدمات أو تلعب دور المثبتات التى تساعد على تخفيف أثر التغيرات الدورية فى النشاط الاقتصادى. ومهما كان التفسير، فإن من الواضح أن المحاولات المتكررة لتحسين هيكل الإنتاج عن طريق زيادة نصيب القطاعات السلعية لم تتجح. لقد أخفقت الخطط الخمسية المتتابة فى تحقيق الهدف المستمر لزيادة حصة الناتج المحلى الإجمالى من القطاعات المنتجة للسلع.

٤. حققت الصناعة، بما فيها التعدين، نموًا بمعدل بلغ ٧% سنويًا فى المتوسط طوال الفترة. ولكن نموها كان أبطأ كثيرًا خلال النصف الثانى من الفترة مقارنةً بنصفها الأول (٤,٣% مقابل ٩,٢% سنويًا)^(٢). وقد كانت السياحة أسرع القطاعات نموًا، يليها قطاع الكهرباء والمرافق العامة والعقارات. وباستثناء السياحة، فإن إنتاج تلك القطاعات الأخرى لا يدخل فى التجارة الدولية. ومن ثم فإنه من المفيد النظر إلى موضوع النمو القطاعى من منظور المرض الهولندى. وقد نظر هانسن Hansen إلى المشكلة من هذا المنظور باستخدام البيانات الخاصة بالفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣/٨٤ (Hansen, 1991, p 526-8). وقد أقام تحليله على أساس مؤشرات مثل نسب أسعار سلع التجارة / أسعار السلع المحلية، ونصيب سلع التجارة / نصيب السلع المحلية من الاستثمار الإجمالى، وقد استنتج أن كلا من البيانات الخاصة بالأسعار النسبية للسلع التجارية والسلع المحلية، وأنصبة الاستثمار الإجمالى تدعم فرضية المرض الهولندى^(٣). ومن الناحية المنهجية فإن من

الخطر تفسير تناقص حصة الاستثمار في نواحي النشاط الخاص بإنتاج سلع التجارة بأنه من أعراض المرض الهولندي، خاصة في الفترة من ٨١/١٩٨٠ - ٨٤/١٩٨٣، نظرا لأن الخطة الخمسية التي بدأت في ٨٣/١٩٨٢ تعمدت التركيز على إعادة بناء البنية الأساسية.

وفضلاً عن هذا، فقد تم تخفيض القيود التجارية في خلال الفترة محل الفحص، في نطاق سياسة الانفتاح، وكان من المتوقع أن يؤدي هذا التغيير الخاص في سياسة التجارة في حد ذاته إلى تخفيض في الأسعار. النسبية للسلع القابلة للتجارة - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. وهذا الأخير يعتبر شرطاً ضرورياً، ولكنه ليس كافياً لاعتماد تفسير المرض الهولندي. وطبقاً لما كتب عن المرض الهولندي، فإن جوهر المرض هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بمفعول أثر الإنفاق الناشئ من رواج النقد الأجنبي (Gelb and Corden, 1984, Associates, 1988). وطبقاً لدراسة أحدث، فإن الرقم القياسي لأسعار سلع التجارة ارتفع إلى ٢٣٧,٢ بينما بلغ الرقم الخاص بالسلع المحلية ٢٧٢,٣ في عام ١٩٩٣ (٨٨/١٩٨٧ = ١٠٠) وهكذا هبط السعر النسبي لسلع التجارة إلى ٨٧ في ١٩٩٣ (El-Khawaga, 1996, p 90).

جدول ١-٤

نمو وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ٨٢/١٩٨١ - ٩٦/١٩٩٥ بالأسعار الثابتة ٨٢/١٩٨١.
(القيمة بالمليون ج.م)

	٩٦/١٩٩٥		٩٢/١٩٩١		٨٧/١٩٨٦		٨٢/١٩٨١		
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
الزراعة	١٥,٤	٦٠٨٧	١٦,١	٥٣٩٧	١٦,٩	٤٦٩٥	١٩,٦	٤٠٥٣	
الصناعة والتعدين	١٧,١	٦٧٣٧	١٦,١	٥٣٩٣	١٥,٣	٤٢٥٠	١٣,٣	٢٧٣٦	
البتروك، ومنتجات البترول	١١,٠	٤٣٤٠	١١,٧	٣٩٣٥	١٣,٩	٣٨٦٣	١٣,٢	٢٧١٣	
الكهرباء	١,٠	٤٠٥	١,٠	٣٣٨	٠,٩	٢٥٣	٠,٦	١٧٨	
البناء والتشييد	٥,٥	٢١٧٠	٥,٥	١٨٤٨	٤,١	١٤٤٥	٥,٧	١١٧٠	
إجمالي القطاعات الصناعية	٥٠,٠	١٩٧٣٩	٥٠,٤	١٦٩١١	٥٢,١	١٤٥٠٦	٥٢,٧	١٠٨٠٠	
النقل والمواصلات	٨,٣	٣٢٥٩	٨,١	٢٧٠٩	٨,١	٢٢٥٠	٧,٤	١٥٢٥	
قناة السويس	١,٨	٧٢٢	٢,٣	٧٨٦	٢,٤	٦٦٨	٣,١	٦٤٢	
التجارة	١٣,٢	٥٢٠٨	١٣,٠	٤٣٦٤	١٣,٣	٣٧٠١	١٢,٩	٢٦٥٣	
التعميل والتأمين	٤,٣	١٦٨٤	٣,٩	١٢٩٦	٣,٩	١٠٩٣	٤,٧	٨٧٣	
الفنادق والمطاعم	١,٨	٧١٥	٢,٠	٦٦٣	١,١	٢٩٩	١,١	٢٢٦	
إجمالي الخدمات الإنتاجية	٢٩,٤	١١٥٨٨	٢٩,٣	٩٨١٨	٢٨,٨	٧٩٩١	٢٨,٧	٥٩١٩	
المقرات	٢,٩	١١٦٠	٢,٩	٩٦٧	٢,١	٥٨٠	١,٨	٣٧٢	
المرافق العامة	٠,٤	١٦١	٠,٤	١٢١	٠,٣	٨٣	٠,٢	٥٠	
الخدمات الاجتماعية	١٢,٣	٤٨٤٨	١٢,١	٤٠٧١	١١,٥	٣١٩٥	١١,٤	٢٣٦٠	
الخدمات الشخصية	٥,٠	١٩٧٢	٤,٩	١٦٤٨	٥,٣	١٤٧٣	٥,٥	١١٢٧	

	٩٦/١٩٩٥		٩٢/١٩٩١		٨٧/١٩٨٦		٨٢/١٩٨١		
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
إجمالي الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٠,٦	٨١٤١	٢٠,٣	٦٨٠٤	١٩,١	٥٣٣١	١٨,٩	٣٩٠٩	
الإجمالي العام	١٠٠	٣٩٤٦٨	١٠٠	٣٣٥٣٣	١٠٠	٢٧٨٢٨	١٠٠	٢٠٦٢٨	
السكان (بالمليون)		٦١,٥		٥٧,٦		٥٠,٠		٤٤,٤	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالجنيه المصري)		٦٤٢,٠		٥٨٢,٢		٥٥٠,٠		٤٦٤,٦	

ملاحظات ومصادر: بالنسبة للفترة ٨٢/١٩٨١ - ٩٢/١٩٩١ وزارة التخطيط ٩٩٢ (ب) جداول ٦٩-٦٨ يقدم أرقام الناتج المحلي الإجمالي ٩٢/١٩٩١ بأسعار ٨٧/١٩٨٦. وقد تم تحويل هذه الأرقام إلى أسعار ٨٢/١٩٨١ باستخدام طريقة ربط السلاسل. بالنسبة لعام ٩٦/١٩٩٥ فإن تقديرات وزارة التخطيط كانت بأسعار ٩٢/١٩٩١. وقد تم تحويلها إلى أسعار ٨٢/١٩٨١ باستخدام طريقة ربط السلاسل أيضا.

أرقام السكان هي متوسط لتعداد السكان في منتصف السنة أي أن عدد السكان في ٨٢/١٩٨١ هو متوسط لمنتصف ١٩٨١ و لمنتصف ١٩٨٢ - وهكذا. مصدر بيانات السكان هو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب السنوى للإحصاء ١٩٥٢ - ١٩٩٢ (يونيه ١٩٩٣)، الجدول ١٨ ص ٢٨. الرقم الخاص لعام ٩٦/١٩٩٥ تم تقديره عن طريق زيادة رقم ٩٢/١٩٩١ بموجب معدلات النمو التي تضمنها إحصاء السكان لعام ١٩٩٦.

ولكن إسهام قطاع الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وحصته فيه، على الرغم من أهميته، غير كاف للحكم على مدى تصنيع الاقتصاد، ولكي يتم ذلك، فإن على المرء أن يفحص الحصة النسبية للصناعة في خلق فرص العمالة، وتكوين رأس المال، وعوائد الصادرات، فضلا عن القيمة المضافة، ويقدم الجدول ٤-٢ البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات الفترة ١٩٦٠/٦١ - ١٩٩٥/٩٦. والنتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من فحص البيانات هي أن الدليل مختلط. فعلى أساس خلق الدخل وتكوين رأس المال، فربما كان الاقتصاد المصري أقل تصنيعاً خلال الثمانينيات مقارنة بالسبعينيات وأوائل التسعينيات. ومن ناحية أخرى، وعلى أساس خلق العمالة وعوائد الصادرات فإن المرء يمكنه أن يستخلص العكس. إلا أن قبول هذه النتيجة يتطلب التحلي بقدر من الحذر بالنظر إلى هامش الخطأ الذي تتضمنه البيانات.

وقد أظهر نصيب الصناعة في القيمة المضافة في الاقتصاد اتجاهها للهبوط في خلال الفترة ١٩٦٠/٦١ - ١٩٨١/٨٢. وعلى الرغم من اتجاهه للارتفاع منذ أوائل الثمانينيات، إلا أنه لم يصل إلى المستوى الذي كان عليه في ١٩٦٠/٦١. وقد كان إسهام الصناعة في عام ١٩٩١/٩٢ في القيمة المضافة أقل كثيراً مما كان عليه في ١٩٦٠/٦١. بل إن البيانات عن نصيب الصناعة من الاستثمارات أكثر مدعاة للانزعاج بما توضحه من هبوط مستمر منذ أوائل السبعينيات وحتى أوائل التسعينيات. ولم تبد المساهمة النسبية للصناعة اتجاهها للزيادة إلا في مجال العمالة فقط، حيث أظهرت اتجاهها مطردا للارتفاع في خلال الفترة.

أما فيما يتعلق بمساهمة الصناعة في عوائد التصدير، فإن الأرقام الخاصة بكل من ١٩٨١/٨٢ و ١٩٨٦/٨٧ تعطي إشارات متعارضة ومضللة: إذ ترتفع تلك المساهمة فجأة من ٩,٩% في ١٩٨١/٨٢ إلى

٣٠,٤% في ٨٧/١٩٨٦. فقد شهدت السنة الأولى ٨٢/١٩٨١ قمة فترة الرواج البترولي خلال الفترة ١٩٧٩-٨١، كما شهدت السنة الأخيرة ٨٧/١٩٨٦ هوة الكساد البترولي الذي بدأ في عام ١٩٨٥^(٤) وقد أثرت هذه الصدمات الخارجية المتعلقة بالبترول على الاقتصاد بأكمله، وهي تتجلى بنفسها مباشرة في شكل تغير مفاجئ في نصيب القطاعات غير البترولية في القيمة المضافة والصادرات. ولذلك يمكن القول إن نصيب الارتفاع في الصادرات الصناعية كان ظاهرياً أكثر منه حقيقياً - على الأقل جزئياً. لقد كان قلبه ببساطة انعكاساً لحساب الحصص المتذبذبة.

وإذا ما تم التجاوز عن هذه الحقيقة، على سبيل المثال عن طريق تعديل البيانات بحيث يتم استبعاد القيمة المضافة من البترول وصادرات البترول، فإن الاتجاه يكون واضحاً: وهو أن الاقتصاد المصري وبما يكون قد أصبح أقل تصنيعاً في الثمانينيات. وهذا تطور عظيم الشأن خطير الدلالة، ولذلك يتطلب تفسيراً. وربما كان جزء من التفسير يكمن في انخفاض الاهتمام الموجه إلى الصناعة، وفي التغيرات المؤسسية ذات الصلة بالقطاع في بداية سياسة الانفتاح. فقد فقدت مشروعات القطاع العام في عام ١٩٧٥ قدراً كبيراً من استقلالها - بفضل إلغاء مؤسسات القطاع العام. (El-Issawy 1988, p100). ونتيجة لذلك أصبحت منشآت القطاع العام تخضع بشكل متزايد للضوابط والقيود البيروقراطية فيما يتصل بالنتاج والتسعير. فعلى سبيل المثال، واجهت منشآت القطاع العام، في أوائل الثمانينيات، ثلاثة نظم مختلفة لتسعير منتجاتها: (أ) أسعار محددة مركزياً، تطبق على ١٩ منتجاً مهماً تمثل نحو ٣٠% من إجمالي ناتج الشركات التابعة لوزارة الصناعة، (ب) وأسعار تتضمن هامشاً للربح يضاف إلى التكلفة، تطبق على نحو ٩٠٠ منتج، ويتراوح هامش الربح فيها ما بين ٥-١٠%، (ج) وأسعار تفاوضية لمعظم المنتجات الأخرى (Handoussa 1991, p.p. 144-155) وقد تم تعديل هذا النظام تدريجياً اعتباراً من عام ٨٥/١٩٨٤.

جدول ٢-٤ إسهام الصناعة في الاقتصاد ٦١/١٩٦٠ - ٩٦/١٩٩٥

القيمة المضافة % من الناتج المحلي الإجمالي	العمالة % من الإجمالي	الاستثمار العام % من الاستثمار الإجمالي (ج)	الصادرات % من الصادرات السلعية
٦١/٦٠	١٠,٠	٢٦,٧	٢٠,٠
٧٣	١٢,٦	٢٨,١	٣١,٦
٨٢/٨١	١٢,١	٢٧,٠	٩,٩
٨٧/٨٦	١٢,٧ ^(١)	٢٣,٧	٣٠,٤
٩٢/٩١	١٣,٧ ^(١-)	٢٢,٤	٣٤,٥
٩٦/٩٥	١٣,٧	١٩,٧	٣٩,٩

ملاحظات: (أ) لعام ١٩٨٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان ٨٦،

الناتج النهائية، جزء ٢. مرجع # ٩٠/٨٦٣/أ ح ت جدول ٧ (العمالة = ٦ سنوات فأكثر).

(ب) لعام ١٩٩٠، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة ربع السنوية لمسح العمالة

بالعينه، مرجع # ٩٠/١٢٥٢٥-٦٨ جدول رقم ١٦ (العمالة = ١٢-٦٤ سنة).

(ج) الأرقام عبارة عن متوسطات للفترة الآتية بالترتيب. ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤، ٧١/٧٠ -

٧٧/٧٦ - ٨٢/٨١، ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦، ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١.

المصدر: وزارة التخطيط، فيما عدا نصيب العمالة فهو كما ورد في الملحوظتين أ، ب أعلاه.

وكان ارتفاع نصيب قيمة الصادرات الصناعية في النصف الثاني من الثمانينيات نتيجة لكل من الزيادة الحقيقية في تلك الصادرات الصناعية والزيادة الاسمية في الصادرات الصناعية بالجنيه نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصري. والفصل بين الأثرين ليس سهلاً في الواقع، وخاصة أن تخفيض قيمة العملة (على أساس المرونة) قد يكون له أثر على كبر الكميات. كما أن تخفيض قيمة الجنيه المصري طوال الفترة لم يتخذ شكل التغير النسبي في سعر الصرف على العموم ولكل المعاملات، ولكنه كان أكثر تعقيداً. وتحاشياً للتكرار، نشير إلى أنه قد تم بحث هذا الموضوع بعمق في الفصل الثالث، ويمكن للقارئ الرجوع إليه. أما بالنسبة للنقطة التي نحن بصددتها هنا، فإننا نظن أن تخفيض قيمة الجنيه كان له أثر تفاضلي أكبر على الصادرات الصناعية. أي إنه أدى إلى رفع قيمة الصادرات الصناعية بالجنيه بنسبة أكبر

بالمقارنة بالصادرات السلعية الأخرى التى حسبت قيمتها على أساس سعر صرف البنك المركزى، وينبغى أن يؤدى هذا إلى إعطاء دفعة للصادرات الصناعية.

هيكل القطاع الصناعى:

يتطلب تحديد الملامح الرئيسية الخاصة بهيكل الصناعة، تحليل نواح من قبيل نمو الإنتاج الكلى. ونمو أنشطة معينة فى القطاع الصناعى، والملكية (ملكية عامة فى مقابل القطاع الخاص)، استخدام عوامل الإنتاج والإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن المصدر الأساسى للمعلومات المستخدمة فى التحليل هو الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى، الذى يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ومن الضرورى إيذاء ملاحظة عن هذا المصدر قبل أن نبدأ، وهى أن الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى لا يمثل تغطية كاملة للقطاع الصناعى فى مصر بأكمله، كما أن البيانات الواردة فيه لا تغطى سوى جزء فقط من قطاع الصناعة الرسمى. وبالتحديد، فهو يغطى كافة منشآت القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص التى تستخدم عشرة أشخاص أو أكثر فقط. وتمثل المنشآت التى يغطيها الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى ما يتراوح بين ٥٥-٦٠% من العمالة فى الصناعة. وطبقاً للإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى لعام ١٩٨٦/٨٧ فقد بلغ إجمالى العمالة فى القطاع إلى ٩٢٩١٦٩ فرداً، مقارنة بعدد ١٥١١٢٣٩ فرداً فى التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٨٦ (السن من ١٠ سنوات فأكثر). وينبغى تذكر ذلك جيداً عند تناول الخصائص الهيكلية للصناعة، بالتركيز على نمط الملكية ونوع الصناعة ونسب العوامل على التوالى.

أولاً: نمط الملكية:

طبقاً لبيانات الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى (انظر جدول ٤-٣)، فإن الإنتاج الصناعى خلال الفترة ١٩٧٥ - ٩٦/١٩٩٥ حقق نمواً بمعدل

سنوى بلغ ٢١,٥% فى المتوسط، وارتفعت القيمة المضافة بمعدل أعلى قليلا بلغ ٢٣,٢%، فى حين ارتفعت الأجور بمعدل أقل من معدل نمو الإنتاج بنسبة طفيفة، إذ كان ٢٠,٢% سنويا. لكن استيعاب العمل فى القطاع زاد بنسبة منخفضة مخيبة للآمال بلغت ٢,٧% سنويا، وهى ليست أعلى كثيرا من متوسط معدل النمو السكانى خلال الفترة. وتجدر ملاحظة أن البيانات الخاصة بالإنتاج والقيمة المضافة والأجور بالأسعار الجارية، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار معدلات التضخم خلال الفترة، فإن الزيادات الحقيقية فى تلك المتغيرات ستكون بمعدلات أقل كثيرا. إلا أن الأجور الحقيقية إما أن تكون قد انخفضت أو تعرضت للجمود على أحسن تقدير.

ويبدو أن إجمالى القيمة المضافة قد ارتفع بوتيرة أسرع قليلا من الأجور، وهو ما قد يعنى تحسنا فى التنافسية الأجرية فى قطاع الصناعة بأكمله. إلا أن هذا السلوك كمتوسط على امتداد الفترة يخفى فى طياته تباينات ملموسة فيما بين ٧٦-١٩٨١/٨٢ و ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨.

ومن التطورات المهمة منذ منتصف السبعينيات، نجد أن القطاع الخاص الصناعى. قد سبق القطاع العام الصناعى، وإذا نظرنا فى الموضوع بتفصيل أكثر، فإننا نلاحظ أن نصيب القطاع الخاص كان فى ازدياد طوال الفترة: فى الإنتاج من الثمن (٨/١) إلى الثلث (٣/١)، وفى القيمة المضافة من العشر (١٠/١) إلى أكثر من الربع (٤/١)، وفى العمالة من السبع (٧/١) إلى الربع (٤/١)، وفى الأجور من الثمن (٨/١) إلى الخمس (٥/١).

وفى هذا الصدد، فإن توخى الحذر مهم، للوصول إلى فهم صحيح لهذه التطورات نظرا لأن القطاع الخاص كان متحررا إلى حد كبير من القيود التى كانت تقيد سلوك القطاع العام - وبخاصة فيما يتعلق بالتسعير. وعلى الرغم من أن ما زال أمامه شوط طويل يقطعه، فإن الاقتصاد المصرى قد اكتسب خلال الفترة كثيرا من سمات الاقتصاد المختلطة.

ومن المفيد ملاحظة أن النمو الذى رصدناه أعلاه فى هذه المؤشرات لم يكن على وتيرة واحدة خلال الفترة، وإذا ما ميزنا بين الفترات الجزئية ١٩٧٥-٨٢/١٩٨١ و ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨. فإننا نلاحظ ظهور نمط يتطلب تفسيراً. فلقد تخلف نمو القيمة المضافة عن الزيادة الأجور فى خلال الفترة ١٩٧٥-٨٢/١٩٨١ ولكنه سبقها فى الفترة ٨٢/١٩٨١-٨٩/١٩٨٨ (١٧,٧% نمو سنوى فى إجمالى القيمة المضافة مقابل ٢٥,١% زيادة سنوية فى الأجور خلال لفترة الجزئية الأولى، و ٢٨% مقابل ١٦,٩% بالترتيب، خلال الفترة الجزئية الثانية). كيف يمكن تفسير هذا النمط؟

جدول ٣-٤

نمط الملكية في قطاع الصناعة، ١٩٧٥-١٩٩٥/٩٦.

	٧٥	٨٢/٨١	النمو ٨٢/٨١-٧٥	٨٧/٨٦	٨٩/٨٨	النمو ٨٩/٨٨-٨٢/٨١	النمو ٨٩/٨٨-٧٥	٩٦/٩٥
الناتج (أ) القيمة المضافة (أ)	عام	٨٧,١	٨١,٠	١٩,٧	٧٤,٧	٦٧,٧	١٨,٧	٤٩,٨
	خاص	١٢,٩	١٩,٠	٢٩,٨	٢٥,٣	٣٢,٣	٣١,٤	٥٠,٢
	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢١,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢١,٥	١٠٠,٠
	عام	٩٠,٢	٨٠,٣	١٥,٤	٨١,٣	٧٣,٥	٢٦,٤	٤٩,٧
	خاص	٩,٨	١٩,٧	٣٢,١	١٨,٧	٢٦,٥	٣٣,٤	٥٠,٣
العمالة	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٧,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٨,٠	١٠٠,٠
	عام	٨٣,٨	٨١,٤	٢,٥	٧٨,٧	٧٤,٤	١,٠	٦٠,٠
	خاص	١٦,٢	١٨,٦	٥,٥	٢١,٣	٢٥,٦	٧,١	٤٠,٠
	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,٣	١٠٠,٠
	عام	٨٧,٦	٨٦,٠	٢٤,٧	٨٢,٠	٧٨,٥	١٤,٦	٦٦,٩
إنتاجية العمل معدل الأجور التنافسية	خاص	١٢,٤	١٤,٠	٢٧,٧	١٨,٠	٢١,٥	٢٣,٥	٣٣,١
	مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٥,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٦,١	١٠٠,٠
	معدل الأجور	١٠٠,٠	٣١٩		٦٠٦	٧٧٤		غير متاح
	التنافسية		٠,٦٦		٠,٨٧	١,٣٨		غير متاح

ملاحظات: (أ) الناتج و القيمة المضافة محسوبة على أساس تكلفة العوامل بالأسعار الجارية.

(ب) الأجور تتضمن المدفوعات العينية والمزايا الإضافية.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي، سنوات مختلفة

ربما كان ذلك يبين أن الاقتصاد المصرى قد شهد ندرة فى سوق العمل فيما قبل ١٩٨١/٨٢، بفضل هجرة العمالة وسرعة النمو الاقتصادى، ومع ما صاحب ذلك من تحرير للاستيراد فى ظل سياسة الانفتاح، فقد كانت النتيجة انخفاض السعر النسبى لرأس المال. واستجابة للتغيرات فى أسعار العوامل، شهدت هذه الفترة تعميقاً رأسمالياً كبيراً (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥ ص ٥٤-٥٨). فقد جرى إحلال رأس المال محل العمل فى القطاع الخاص من خلال التوسع فى الاستثمار الأجنبى فى ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وكذلك فى القطاع العام من خلال إعادة تأهيل مشروعات القطاع العام. وتدهورت القدرة التنافسية فى الصناعة المصرية خلال تلك الحقبة، ولكنها استعادت قدرتها خلال الحقبة الثانية، وكموشر تقريبي على التغيرات فى القدرة التنافسية، ثم استخدام الرقم القياسى لتكلفة وحدة العمل (أى متوسط نسبة إنتاجية العمل إلى معدل الأجور). وقد هبط هذا المؤشر للتنافسية من ١ فى عام ١٩٧٥ إلى ٠,٦٦ فى ١٩٨١/٨٢. أى بنسبة تدهور للتنافسية بلغت ٣٤%. وعلى الرغم من تحسن مؤشر التنافسية إلى ٠,٨٧ فى ١٩٨٦/٨٧، إلا أن المحصلة ظلت تدنياً فى القدرة التنافسية بالمقارنة بعام ١٩٧٥. ويبدو أنه قد تحقق تحسن شديد فى التنافسية فى عام ١٩٨٨/٨٩ إذ ارتفع المؤشر إلى ١,٣٨. إلا أن ذلك فى الواقع كان من الصعب تفسيره على أساس الفروق بين الأجر والإنتاجية. والأرجح أن هذا التحسن الظاهري كان نتيجة لبعض المشاكل الخاصة بالبيانات - على الأقل جزئياً.

وهناك ملاحظة أخيرة تتصل باستيعاب العمل فى قطاع الصناعة. فقد كان معدل استيعاب العمل متواضعاً على امتداد أثناء الفترة بأكملها. إلا أن معدل الزيادة فى استيعاب العمل هبط فى الحقبة الثانية مقارنة بالحقبة الأولى. والأمر المثير للتأمل هو أنه كان محصلة هبوط فى معدل نمو العمالة فى القطاع العام وارتفاعه فى القطاع الخاص. ومن الضروري أن نلاحظ أن التمييز بين القطاع العام والخاص يحتل أهمية خاصة فى هذا المجال، إذ إنه

بينما ارتفعت العمالة في القطاع العام بنسبة ضئيلة بلغت ٢٥% على امتداد الفترة بأكملها، فإن عمالة القطاع الخاص ارتفعت بأكثر من الضعف.

وقد هبط معدل نمو العمالة في القطاع العام من متوسط سنوي بلغ ٢,٥% في خلال الحقبة الأولى ٧٥-٨٢/١٩٨١ إلى معدل متواضع بلغ ١,٠% في خلال الحقبة الثانية ٨٢/١٩٨١-٨٩/١٩٨٨.

هذا الهبوط الحاد في معدل نمو العمالة في القطاع العام . ن الأهمية بحيث يحتاج إلى وقفة للتأمل والتفسير. ويمكن تفسيره بعدد من العوامل. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٥، Handoussa).

أولاً: ربما كان هذا التطور نتيجة للزيادة للسريعة في الأجور في خلال الفترة الجزئية الأولى، والتي حدثت بمفعول ضغط المنافسة على العمال من جانب مشروعات الانفتاح. والطلب الإقليمي من خلال هجرة العمالة. وكلا العاملين كانا من المظاهر القوية على المرونة العالية لسوق العمل.

ثانياً: طوال الفترة الجزئية الأولى، كانت منشآت القطاع العام مضطرة إلى الالتزام بسياسة الحكومة تجاه العمالة فيما يتعلق بضمان الوظائف لخريجي المدارس الثانوية والجامعات. فقد تم التخلي عن هذه السياسة في أوائل الثمانينيات. فيما يتعلق بمنشآت القطاع العام. وبعد بضعة سنوات أيضاً، تم التخلي عنها بالنسبة للإدارات الحكومية. وكأعباء متخلفة من فترة ضمان التوظيف الكامل، كان هناك عدد كبير من المنشآت في القطاع العام به قدر كبير من العمالة الزائدة، ومن ثم قام كثير من المنشآت بتعديل حجم العمالة تدريجياً، بما يقترب من المستوى المطلوب عن طريق الامتناع عن التعيينات الجديدة. وفي الواقع، فإن صناعة المنسوجات (32, ISIC)^٥، وهي أضخم قطاع صناعي فرعي في مصر من ناحية العمالة^(٥)، قامت بتخفيض

٥ ISIC = التصنيف الدولي النموذجي للصناعة.

مستوى العمالة بصفة مطلقة بعد ٨٥/١٩٨٤. وأصبحت العمالة فى عام ٨٩/١٩٨٨ فى هذه الصناعة ٨٠% فقط من أعلى مستوى بلغته فى ٨٢/١٩٨١. كما أن مستوى العمالة فى صناعة المعادن والمنتجات المعدنية (ISIC 37+381) وفى صناعة الطباعة والنشر (ISIC 34) قد تجمدت تقريباً منذ ٨١/١٩٨٠.

ثالثاً: إن كثيراً من منشآت القطاع العام قام بعمليات إعادة تأهيل فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كانت معظمها توجه نحو إدخال التكنولوجيا الحديثة كثيفة رأس المال. ومن الواضح أن هذا يؤدى إلى تخفيض الحاجة إلى العمالة، لأى حجم للطاقة الإنتاجية. وفى الحقيقة، فإن هذا ينهض دليلاً على أن تكثيف رأس المال فى الصناعة المصرية فى خلال تلك الفترة قد تعدى المعدل الأمثل، بل إنه فى الواقع كان من بسرعة بحيث نتج عنه هبوط فى الإنتاجية الكلية للعوامل (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٨٥، ص ٥٧-٥٨).

ونختتم هذا القسم الخاص بنمط الملكية بإبداء تحوط مهم. إن المرء يجب أن يكون شديد الحذر عند عمل أى استنتاج على أساس التفرقة بين العام والخاص فى الإطار المصرى خلال الفترة المذكورة. فمن ناحية، نجد أن المنشآت التى أقيمت فى ظل قانون الاستثمار الأجنبى (قانون ٤٣ والقوانين التالية له تعتبر منشآت خاصة حتى لو زادت حصة ملكية المال العام فيها عن ٥٠% كذلك فإنه بعد عام ١٩٩١ تضمنت إجراءات الخصخصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى توسعاً فى القطاع الخاص على حساب ملكية القطاع العام.

نوع الصناعة

كيف تغير هيكل الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة؟ سنبدأ بالنظر إلى القطاع العام ثم القطاع الخاص. ويكشف تحليل البيانات الواردة فى الجدول

٤-٤ بعض الاتجاهات المثيرة للاهتمام:

(أ) إن صناعة المنسوجات تراجعت بوتيرة مستمرة، بل وبسرعة فى حقيقة الأمر، حتى فقدت مركزها القيادى كمنتج للقيمة المضافة. وقد هبطت مساهمتها فى القيمة المضافة من ٣٤% فى عام ١٩٧٥ إلى ٥% فقط فى ٩٦/١٩٩٥. وهو تطور كبير، بل تحول مثير، يستدعى استقصاء متعمقاً فى الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه وآثاره المحتملة. وفى هذا المقام، لا يملك المرء سوى التحسر على ما يبدو واضحاً للعيان من أن مصير صناعة المنسوجات. فى مصر يمضى فى طريق مواز لمصير القطن المصرى.

(ب) إن صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية، والمعادن، والمنتجات المعدنية والمعدات قد اكتسبت جميعها أهمية أكبر خلال هذه الفترة، بمعيار كل من القيمة المضافة والعمالة. فارتفعت حصتها مجتمعة من إجمالى نصيب القطاع العام من ٢٢% عام ١٩٧٥ إلى ٣٣% فى ٩٦/١٩٩٥، كما ازدادت حصتها من العمالة من ٢٥% إلى ٣٤% خلال نفس الفترة، ويمكن أن يعزى هذا إلى تنامي درجة التطور والتقيد فى هيكل الصناعة المصرية. ونظراً لارتفاع درجة الترابط الخلفى والأمامى لهذه الصناعات بالمقارنة مع صناعات المواد الغذائية والمنسوجات، فإنه من المناسب أن نستنتج أن هيكل الإنتاج الصناعى فى مصر قد أصبح فيما يبدو أكثر ترابطاً وتماسكاً.

جدول ٤-٤

الأهمية النسبية لمختلف نواحي النشاط الصناعي ١٩٧٥-١٩٩٥/٩٦

التصنيف الدولي القياسي للصناعة (ISIC)	١٩٧٥		٨٢/١٩٨١		٨٧/١٩٨٦		٨٩/١٩٨٨		٩٦/١٩٩٥	
	قطاع عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
٣١) المواد الغذائية	٢٥,٠	٢٣,٠	١٩,٩	٢٨,٦	٢٤,٥	٢٥,١	٢٧,٧	٣٢,٦	١٥,٣	١٨,٤
	١٦,٧	٢٩,٠	١٦,٨	٢٩,٠	١٨,١	٢٩,٩	١٨,٧	٢٧,٦	١٦,٦	٢٢,٠
٣٢) المنسوجات	٣٤,٠	١٩,٧	٢٥,٧	١٤,٠	٢١,١	١٠,٠	١٧,١	١٣,٢	٤,٩	١٧,٠
	٤٣,٣	٢٧,٩	٣٩,٣	٢٤,٢	٣٣,٨	٢٣,٩	٢٩,٣	٣٠,٦	٢٨,٦	٢٨,٦
٣٣) الأخشاب	٠,٧	٣,٤	٠,٨	٢,٢	٠,٩	٢,٢	٠,٧	٥,٧	٠,٢	١,٠
	٠,٨	٣,٥	٠,٩	٢,٧	١,٠	٢,٧	١,٠	٣,٤	٠,٦	٣,٠
٣٤) الورق	٣,٤	١٦,٧	١,٧	٢١,٩	٢,٣	٢,٩	١١,٩	١,٦	١,٧	٨,٢
	٢,١	١١,٩	٢,٠	١١,٩	١,٩	١,٩	١٠,٣	١,٨	٢,٠	٤,٧
٣٥) الكيماويات	١٤,٥	١٣,٦	١٤,٧	١٣,٦	١٤,٧	١٣,٦	١٣,٩	١٥,٤	٤٤,٦	١٤,٣
	١٢,١	٤,٦	٤,٦	١٣,٦	١٤,٧	١٤,٧	٩,٤	١٤,٢	٩,٥	٩,٥
٣٦) المنتجات المعدنية غير المعدنية	٥,٢	١١,٨	٨,٧	١٥,٠	٧,٢	١٣,٤	٨,٤	٧,٨	١٠,٨	٨,٥
	٤,٢	١٠,٩	٤,٥	١٣,٣	٤,٩	١٢,٧	٥,٥	٨,٤	٦,٥	١٠,٣
٣٧) المعادن	٥,٦	٦,٦	١١,٨	٧,٢	١٤,١	٦,٣	١٦,٧	١٦,٠	١١,٠	٤,٢
	١١,١	٨,٥	١١,٧	٧,٨	١٣,٨	١٣,٨	٨,٢	٨,٢	٩,١	٣,٢
٣٨) المنتجات المعدنية والمعدات	١١,٣	٥,٣	١٧,٧	٦,٠	١٠,٧	١٣,٩	١٣,٩	٤,٠	١١,٦	٢٨,٣
	٩,٧	٢,٨	٩,٩	٤,١	١١,٨	٥,٣	١٨,٠	٦,٢	١٨,٣	١٨,٩

ملحوظة: ق.م - قيمة مضافة.

المصدر: تم حسابها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي - سنوات مختلفة.

(ج) من الصعب تفسير القفزة المفاجئة في حصة القيمة المضافة في قطاع الكيماويات. وبالنسبة للقطاع الخاص فإن القيم تتذبذب على مدى واسع، مما يشكل صعوبة بالغة في تحديد اتجاهات عامة بأية درجة من الثقة. وفي ضوء ذلك، فما هو الذى يمكن أن نتعلمه من البيانات المتعلقة بتطور القيمة المضافة والعمالة في نواحي النشاط العريضة للصناعة في القطاع الخاص؟ (ISIC 2, digit level).

(د) هناك بعض الصناعات التي اكتسبت أهمية بصفة قاطعة خلال الثمانينيات. وتعتبر صناعة المواد الغذائية، والمشروبات والدخان (ISIC 31) أهم الأمثلة: فقد ارتفعت حصتها في القيمة المضافة من نحو الربع (٤/١) إلى الثلث (٣/١) من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي الخاص في ٨٩/١٩٨٨. إلا أنه يبدو أن دورها القيادي تضعضع خلال التسعينيات، وإن ظلت حصتها في العمالة ثابتة وتتراوح بين ٢٨-٢٩% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي الخاص حتى ٨٩/١٩٨٨. وكانت صناعة المعادن الأساسية (ISIC 37) من الصناعات الأخرى التي توسعت في خلال الثمانينيات من ناحية القيمة المضافة، ولكنها هبطت هبوطاً شديداً خلال التسعينيات.

(هـ) وهناك مجالان من مجالات النشاط الصناعي الخاص أظهرتا اتجاهات عكس ما هو متصور على نطاق واسع عنهما، أو حتى عما يلاحظ عنهما عرضاً: وهما المنسوجات والمنتجات التعدينية غير المعدنية. أما الشيء الذى يسلم به الجميع فهو أن القطاع الخاص قد حقق تقدماً ملموساً في خلال السنوات العشر الماضية في صناعة الملابس الجاهزة وفي صناعات السيراميك ومنتجاته، وعلى سبيل المثال، فقد ارتفعت صادرات الملابس الجاهزة من مستوى متواضع لا يزيد على ١٥ مليون جنيه مصرى في منتصف الثمانينيات إلى ٣٢٢,٤ مليون

جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٩١ (انظر وزارة التخطيط، ١٩٩٢ (ب)، ص ٤٠). إلا أنه مما يثير الدهشة أن البيانات الواردة فى الجدول ٤-٤ لا تقدم أى دليل يدعم أو يؤكد تلك التطورات.

ويمكن استخدام هذه التطورات التى رصدناها فى قطاع الصناعة والتى قمنا ببحثها فيما سبق، لإلقاء قدر من الضوء على فرضية المزاحمة* فإذا كان القطاع العام يقوم فعلاً بمزاحمة القطاع الخاص، فإننا نتوقع أن تكون أنصبتهم مرتبطة ارتباطاً سلبياً - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها. وتقدم نتائج التحليل الأمبريقي لحجم الاستثمار الكلى فى مصر نتائج مختلطة فى الفترة فيما بين ١٩٦٠-١٩٨٦ حول فرضية المزاحمة. ومع الكبح المالى، الذى تضمن تجميد سعر الفائدة وتقنين الائتمان، فإن الحكومة لم تزاحم المنشآت الخاصة القائمة والراسخة الأقدام، ولكن ربما تكون قد زاحمت المنشآت الجديدة، ومن خلال الاستثمار فى البنية الأساسية يبدو أن النتائج تشير إلى بعض الجذب للاستثمار الخاص. إلا أن هذا قد يكون ببساطة نتيجة تزامن الاستثمار الحكومى مع الاستثمار الخاص خلال فترة الراج والازدهار (Shafik, 1992, p.49).

ولا يبدو من فحص البيانات الواردة فى الجدول ٤-٤ أن فيها ما يساند فرضية المزاحمة، نظراً لأن الصناعات المزدهرة والمتردية تكاد أن تكون هى نفسها فى كل من القطاع العام أو القطاع الخاص. وربما كانت النتيجة الأكثر مقبولة هى أن القطاع العام يعمل على جذب القطاع الخاص فى أنشطة محددة فى الصناعة. ويصدق هذا بصفة خاصة فى حالة المعادن والمنتجات المعدنية. إذ يعتبر القطاع العام خلال الفترة موضوع الدراسة مسيطراً إلى حد كبير على إنتاج المعادن الأساسية (بلغت حصة القطاع العام

* Crowding out Thesis

فى القيمة المضافة فى ٨٨/١٩٨٧ نحو ٨٨%)، بينما كان القطاع الخاص يستخدم تلك المواد فى عمليات تصنيع أخرى لمختلف أنواع المنتجات. وفضلا عن هذا، فإن ما لوحظ من ارتفاع نصيب صناعة المواد الغذائية فى القيمة المضافة بصفة مطردة وانخفاض نصيب صناعة المنسوجات فى معظم سنوات الفترة فى كل من القطاعين الخاص والعام على السواء لا يساند فرضية المزاحمة، وربما كانت النتيجة ذات صلة بالجدل الدائر حاليا بشأن الخصخصة فى مصر.

ويكشف الجدول رقم ٤-٤ عن واحد من الملامح المثيرة لتطور القطاع الصناعى فى مصر خلال الفترة موضع الدراسة. فقد كانت درجة تركيز الصناعة فى القطاع العام فى بداية الفترة أكبر مما هى عليه فى القطاع الخاص. وبمرور الوقت أصبح نشاط القطاع الصناعى العام أكثر تنوعًا بشكل ملحوظ، بينما صار نشاط القطاع الخاص أكثر تركيزا بدرجة طفيفة وقد هبط النصيب النسبى فى عام ٨٩/١٩٨٨، بينما ارتفع نصيب أكبر صناعتين فى القطاع الخاص من ٤٣% إلى ٤٩%. فى القيمة المضافة لأعلى صناعتين فى القطاع العام من ٥٩% إلى نحو ٤٩%. وكانت أكبر صناعتين فى عام ١٩٧٥ هما ذاتهما فى القطاعين العام والخاص: صناعة المواد الغذائية والمنسوجات. وقد حافظت هاتان الصناعتان على مركزهما القيادى فى القطاع العام الصناعى فى ٨٩/١٩٨٨. وبالنسبة للقطاع الخاص الصناعى، فقد حلت صناعة المعادن محل صناعة المنسوجات فى المركز الثانى على قمة الصناعة، ويبدو أن هذا النمط قد تغير فى التسعينيات.

نسب العوامل:

إن إحدى النواحي المهمة فى هيكل الصناعة هى نسب العوامل. وقد كشفت الدراسات السابقة عن اتجاه نسبة رأس المال إلى العمالة نحو الارتفاع خلال الفترة ١٩٧٣-٨٨/١٩٨٧ (انظر جدول ٤-٥) وفى هذه الدراسة،

نفحص أحدث بيانات متاحة، وهي البيانات الخاصة بعامي ٨٨/١٩٨٧ و ٩٦/١٩٩٥. وقبل أن نشرع في هذه المهمة ينبغي ملاحظة أن نسب العوامل (نسبة رأس المال إلى العمل) المستخرجة هنا لا تعكس الخصائص التكنولوجية بصفة مطلقة، فهي محسوبة على أساس نقطة مشاهدة واحدة (سنة)، ولا تمثل بالضرورة أية ظروف للتوازن. وفضلا عن ذلك، فإن البيانات عن الأصول الرأسمالية مقدرة على أساس القيمة الدفترية. وهو ما يشوه مقياس رأس المال ويجعل المقارنات فيما بين الصناعات المختلفة محفوفة بشيء من المخاطرة، ويزداد هذا بصفة خاصة كلما ازداد التفاوت في عمر الأصول الرأسمالية بين مختلف الصناعات وكذلك فإن قيمة المكونات المستوردة للأصول الرأسمالية (وهي أساسا المعدات والآلات)، قد تظهر سلوكا مختلفا بمرور الزمن عما تبديه المكونات المحلية (وهي أساسا الأراضي والمباني). وإضافة إلى ما تقدم، فإن قيمة الأصول الثابتة في نهاية سنة الإحصاء تعادل صافي التكوين الرأسمالي في خلال السنة مضافا إليه الأصول الثابتة في نهاية السنة السابقة. ويشمل التكوين الرأسمالي الصافي التغير في المخزون، الذي قد يكون مرتفعا في بعض السنوات بشكل غير عادي^(٢). وباختصار، فإن بيانات الأصول الرأسمالية تخضع لعناصر مختلفة من "التشوش". وللتبسيط، فإننا سنفترض هنا أن هذا "التشوش" يؤثر على كافة الصناعات بدرجة متساوية. وإذا ما تم قبول هذا الافتراض كتقريب جيد، عندئذ فقط يمكننا عقد مقارنة بين قيم الأصول الرأسمالية في مختلف فروع الصناعة.

وطبقا لمجموعات البيانات عن ٨٩/١٩٨٨ و ٩٦/١٩٩٥ (جدول ٤-٦)، فإن إجمالي الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة) في كافة فروع الصناعة قد ارتفع إلى أكثر من الضعف بين التاريخيين، ومن المهم ملاحظة أن الأصول الرأسمالية تتسم بالتركيز الشديد، وأغلبها في الصناعات ٣١،

جدول ٥-٤

متوسط معدل النمو السنوى لنسبة رأس المال/ العمل، والإنتاجية الكلية للعوامل
ومتوسط إنتاجية العمل (١٩٧٠ - ١٩٨٦/٨٧).

نسبة رأس المال - العمل		الإنتاجية الكلية للعوامل		متوسط إنتاجية العمل		
عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	
						١٩٨٠-١٩٧٠ (١)
غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٣١٢/٣١١
٣,٧٣٤	١٧,١٧٤	١,٧٠	٠,٤٩	٤,٨٢٨	٧,٦٠٧	٣٢١
٣,٩٧٩	١٣,٩٢٠	٠,٢٨	٠,٥٨	٠,٩٠١	١١,١٤٩	٣٢٢
٦,٤٠١	٢٧,٦٩٢	٦,١٩	٢,١٢	٣,٨٦٨	١٠,١١١	٣٢٤
١٠,٠٨٠	١٨,٠١٩	٤,٥٧-	١,٤٨-	٦,٧٩٧	٦,٥٠٠	٣٣٢
٤,١٦٨	٢,٦٦٠	٠,١٥-	٠,٣٨-	٧,٠٩١	٢,٠٥٥	٣٤٢
٥,٣٨٠	٤,٣٣٩	٠,٦٢	١,٢٠	٧,٦٥٦	١١,٢٦١	٣٥٢
٣,٣٣٢	١٦,٠٦٣	٠,٠٤	٠,٤٤	٠,١٦٨	٢,١٠٩	٣٦٢
١٢,١٩٣	١٠,٩٢٩	٠,٥٧-	٠,٦٩-	٣,٦٨٥	٥,٥٥١	٣٦٩
٤,٩٠٨	٦,٧١٦	١,٤٨-	١,٥٧	٣,١١٨	٩,٩٨٦	٣٨١
٣,٢٨٥	١١,٤٧٠	١,٦٤	٠,١٧	٧,٢٤٦	٩,٨٧٢	٣٨٢
٥,١٠٠	١٠,٩٢٥	٣,١١	٠,٦٢	٦,٩٦٥	٣,٨٧٩	٣٨٣
						٨٧/٨٦-٧٩ (٢)
٥,٦٤٠	٢٢,٣٠٩	٠,٥٠	٤,٤٠-	٤,٩٠٣	٩,٤٤٤	بأسعار ٨٣/٨٢

المصادر:

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٨٥) جدول ٦-١.

(٢) Abdel-Atty, 1990 جداول ٤-٤ (ب) و ٥-٤.

٣٢، ٣٥، ٣٦ طبقاً لتقسيمات التصنيف الدولي القياسى للصناعة (ISIC) عند مستوى الخانتين. وفى عام ١٩٨٧/٨٨ كانت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية تمثل نحو ٤/١ الأصول الرأسمالية فى الصناعة، وبأخذ حجم العمالة فى هذه الصناعة فى الحساب، تصبح نسبة رأس المال إلى العمالة ٧١٠٠٠ جنيه مصرى لكل عامل. وهذا يجعل تلك الصناعة هى الأعلى من حيث الكثافة الرأسمالية بين الصناعات التحويلية المصرية (انظر جدول ٤-٦).

أما المركز المسيطر الذى تحتله صناعة المنسوجات فى الصناعة المصرية فيصوره واقعها باعتبارها تحتل المرتبة الأولى من ناحية العمالة والمرتبة الرابعة من ناحية الأصول الرأسمالية. وإذا ما أعطينا أوزاناً متساوية لنصيب الصناعات المختلفة فى رأس المال والعمل وجمعناها فى مؤشر واحد لترتيب كل صناعة طبقاً للحجم، فإن ترتيب الحجم فى ١٩٨٧/٨٨ كان هو ما يلى (انظر العمود الرابع فى الجدول ٤-٦): المنسوجات، المواد الغذائية، الكيماويات، المنتجات التعدينية غير المعدنية، المنتجات المعدنية، المعادن، الورق، الطباعة والنشر، وأخيراً الأخشاب والأثاث. ولم يكن ترتيب النطاق فى ١٩٩٥/٩٦ يختلف اختلافاً أساسياً عن ذلك.

وبين العمود (٣) نسب رأس المال إلى العمل فى مختلف الصناعات التحويلية كمؤشر على الكثافة النسبية للعوامل، وقد كانت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية هى أكثر الصناعات كثافة رأسمالية^(٨). وبلغت نسب رأس المال إلى العمل ما يربو على أربعة أمثال الوسط الحسابى لنسبة رأس المال إلى العمل فى كافة مجالات الصناعة. وعلى الجانب الآخر، كانت صناعة الأخشاب والأثاث هى أقل الصناعات من ناحية الكثافة الرأسمالية. ومن المفيد ملاحظة أن التشتت فيما بين الصناعات من ناحية نسبة رأس

المال إلى العمل كان كبيراً جداً، بحيث إن قيمة الخطأ المعياري تكاد تساوي الوسط الحسابي (٢١,٢٢ مقارنة بـ ٢١,٢٦ لعام ١٩٨٧/٨٨).

ويمكن اكتساب بعض الأفكار المتعمقة فيما يتعلق بهيكل الصناعة التحويلية في مصر عن طريق المقارنة بين العمودين الأخيرين في الجدول ٤-٦. ويظهر العمود رقم (٤) الترتيب طبقاً للحجم لثمانية من الأقسام الرئيسية للصناعة التحويلية [على مستوى الخانتين وفقاً للتصنيف الدولي النموذجي للصناعة (ISIC)]. ويقوم الترتيب لأي صناعة معينة على أساس مؤشر الحجم، يتم حسابه كمتوسط بسيط لأنصبة تلك الصناعة في إجمالي الأصول الرأسمالية والعمل في الصناعة التحويلية. وطبقاً لهذا المعيار، فإن الصناعة التي تحتل قمة الترتيب هي صناعة المنسوجات - الأضخم في المتوسط، من ناحية الأصول الرأسمالية والعمل. ويبين العمود رقم (٥) ترتيب الكثافة لنفس مجموعة الصناعات، على أساس قيمة معامل رأس المال إلى العمل. وطبقاً لهذا المعيار كان ترتيب صناعة المنسوجات في المركز الثامن. ويعطى الفحص البصري انطباعاً بأن الارتباط بين ترتيب الحجم وترتيب الكثافة ليس شديد القوة. وقد بلغت قيمة معامل ارتباط سبيرمان Spearman ٠,٧ وهي غير معنوية لدرجة ثقة بنسبة ٩٩% ولكنها تكون معنوية بدرجة ثقة ٨٧,٥%.

ويمكن استخدام الجدول ٤-٦ لإلقاء بعض الضوء على كفاءة التخصيص في الصناعة المصرية، وكما هو معروف في النظرية النيوكلاسيكية للاقتصاد الجزئي، فإن أي نشاط يمكن اعتباره نشاطاً كفئاً، عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إذا ما انطوى على استخدام عامل الإنتاج الأكثر وفرة (ومن ثم الأرخص) بنسبة أكبر. وبالنسبة للنشاط الصناعي فإن العاملين اللذين يتصلان به هما بطبيعة الحال العمل ورأس المال.

ويكاد أن يكون من الأمور الشائعة والمعروفة أن مصر لديها وفرة في العمل وندرة في رأس المال. ومن ثم فإن الكفاءة الاستاتيكية للتخصيص في

النشاط الصناعي تعنى التركيز على نواحي النشاط كثيفة العمل. وطبقاً للبيانات الواردة في الجدول ٤-٦، فإن أكثر نواحي النشاط من حيث كثافة العمل كانت هي الأخشاب والأثاث، تليها المنتجات المعدنية، فالمنسوجات، فالورق والطباعة والنشر، فالمواد الغذائية. وفي كل هذه المجالات فإن قيمة معامل رأس المال إلى العمل أقل من قيمة الوسط الحسابي للصناعة ككل. ومن الواضح أنه على الأقل في حالة الأخشاب والأثاث، والورق والطباعة والنشر هناك ميزة نسبية محتملة لم يتم استغلالها بعد، وتشير البيانات الواردة في جدول ٤-٤ بوضوح إلى أن هاتين الصناعتين متخلفتين عن كل أنشطة الصناعة التحويلية سواء من ناحية توليد الدخل أو من ناحية استيعاب العمالة (٩).

وعند وضع إستراتيجية تنمية ذات تركيز واضح على العمالة وتوليد الدخل، فإن هاتين الصناعتين ينبغي أن تلقيا اهتماماً أكبر. وما ذكر بشأن الأخشاب والأثاث والورق والطباعة والنشر، ينطبق بشكل أقوى على صناعة المنسوجات، وقد لاحظنا فيما سبق، أن هذه الصناعة أخذت تقلل العمالة وتزيد من رأس المال بها، أي إنها أصبحت تمر بمرحلة تعميق رأسمالي في خلال السنوات العشرين الماضية، وفي أثناء ذلك أصبحت أكثر كثافة رأسمالية، قد لاحظنا أيضاً أن الدراسة التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٥) تشير إلى ازدياد سرعة الميكنة، بل وحتى التحول إلى الأتوماتيكية لبعض العمليات الإنتاجية. التي ربما يكون قد نشأ عنها انخفاض في الإنتاجية الكلية للعوامل. وهذا يثير قضية سرعة الخطى على طريق التغير التكنولوجي.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الصناعات الأخرى كثيفة العمالة (مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة المنتجات المعدنية)، كانت تجتذب موارد أكثر وتقوم بتوليد دخل أعلى. ويتفق هذا الاتجاه مع مقتضيات تحقيق كفاءة التخصيص.

جدول ٤-٦ الكثافة الرأسمالية في الصناعة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٥/٩٦

الترتيب		نسبة رأس المال إلى العمل (بالآلاف جنيه مصري) (٣) = (٢) ÷ (١)	العمل		رأس المال		رقم الصناعة ذي الخائتين وفقاً للتصنيف النموذجي الدولي للصناعة (ISIC)
طبقة الكثافة (٥)	طبقة الحجم (٤)		%	العدد (٢)	%	مليون جم (١)	
٤	٢	١٦,١٤	٢١,٦	٢١٥٧٣٠	١٩,٨	٣٤٨٢,٢	أ المواد الغذائية (٣١)
٥	٣	٢٨,٥٨	١٨,٧	٢١٧٧٨٦	١٦,٣	٦٢٢٤,٦	ب (٣٢)
٨	١	٠,٩٥	٣٠,٢	٣٠١٣٧٥	١٧,٠	٢٩٩٧,٣	أ النسيج (٣٢)
٨	١	١٥,١٣	٢٩,٨	٣٤٦٨٤٦	١٣,٧	٥٢٤٧,٥	ب (٣٣)
٧	٨	٤,٦٢	١,٨	١٨٣٩٠	٠,٥	٨٤,٩	أ الأخشاب (٣٣)
٧	٨	١٥,٣٦	١,٥	١٨٠١٠	٠,٧	٢٧٦,٦	ب (٣٤)
٥	٧	١٣,٧٨	٣,٥	٣٥٢٦١	٢,٦	٤٥٠,٦	أ الورق (٣٤)
٤	٧	٣٣,٧٨	٣,٠	٣٥٤٨٣	٦,٦	١١٩٨,٦	ب (٣٥)
٢	٢	٢٥,٢٥	١٣,٥	١٣٢٨٩١	١٩,٠	٣٣٥٤,٩	أ الكيماويات (٣٥)
٢	٢	٦٧,٠٤	١٣,٧	١٥٩٥٧٦	٢٨,٠	١٠٦٩٧,٧	ب (٣٦)
١	٤	٧١,٠٠	٦,١	٦٠٦٢٧	٢٤,٤	٤٣٠٣,٦	أ غير المعدنية (٣٦)
١	٥	٧٠,٣٩	٧,٩	٩١٩٩٠	١٦,٩	٦٤٧٥,٤	ب (٣٧)
٣	٦	٢١,٧١	٧,٢	٧١٦١١	٨,٨	١٥٥٤,٤	أ المعادن (٣٧)
٣	٦	٤٠,٩٠	٦,٨	٧٨٦٥٥	٨,٤	٣٢٤٧,٢	ب (٣٨)
٦	٥	٨,٦٢	١٦,٢	١٦١٣٢٧	٧,٩	١٣٩٠,٤	أ المنتجات المعدنية والمعدات (٣٩/٣٨)
٦	٤	١٦,٥٢	١٨,٥	٢١٥١٢٥	٩,٣	٣٥٥٤,١	ب الإجمالي
		٢٠,٠٠	١٠٠,٠	٩٩٧٢١٢	١٠٠,٠	١٧٦١٨,٣	
		٣٦,٠٠	١٠٠,٠	١١٦٣٤٧٢	١٠٠,٠	٣٨٢٢٣,٩	

(ب) الأرقام تشير إلى ١٩٩٥/٩٦.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي، ٨٨/٨٧ و ٩٠ و ٩٩/٩٥ جزآن (مايو وسبتمبر ٩٨).

ملاحظات: (أ) الأرقام تشير إلى ١٩٨٧/٨٨.

وهذا بالطبع، لا يذكر شيئاً عن الكفاءة الفنية، أو بشكل أعم ما يطلق عليه الكفاءة السنيية*. وهذه الأخيرة تعتمد على عوامل ذات طبيعة تنظيمية ومؤسسية، وتستدعى إجراء التحليل الجزئى على مستوى المنشأة (Leibenstein, 1978).

أما صناعة المعادن، من ناحية أخرى، فإن من الواضح أنها من بين أكثر الصناعات من حيث الكثافة الرأسمالية فى مصر، وقد كان هناك كثير من الدراسات والتقارير التى قامت بإعدادها هيئات خارجية وبخاصة البنك الدولى ووكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) والتى دأبت على القول بأن إنتاج المعادن الأساسية غير كفاء فى حالة مصر، ومن ثم فإن الاستثمار فى هذا النشاط يعتبر تبديدا للموارد، وفى الدراسة الشاملة والمفصلة التى قام بها البنك الدولى بشأن هذا الموضوع (١٩٨٣)، قام بتقسيم نشاط الصناعة التحويلية إلى ثلاثة أقسام رئيسية. وتضمن القسم الأول نواحى النشاط التى تبدو فعلا ذات قدرة تنافسية فى ظل الأسعار الدولية، أما القسم الثانى فيضم نواحى النشاط التى قد تصبح منافسة وواعدة بالنسبة على احتمالات التصدير، ويضم القسم الثالث نواحى النشاط التى تتصف بارتفاع تكلفة الموارد المحلية والتى لا يحتمل أن تخلق صادرات تنسم بالكفاءة. وتنتمى الصناعات المعدنية الأساسية للحديد والصلب والألومنيوم إلى هذا القسم الثالث. فقد كان معدل العائد الاقتصادى فى هذه الصناعات أقل كثيراً عن معدل العائد المالى. بل إنه طبقاً لتقديرات البنك الدولى، فإن معدل العائد الاقتصادى كان سالبا بالنسبة لصناعة الألومنيوم. (أنظر ملحق ٤ أ-٢).

* S-efficiency وهى تعنى أن المنشأة تحصل على أقصى إنتاج من كمية محددة من المدخلات. انظر:

David W. Pearce, ed., The MIT Dictionary of Modern Economics, Fourth Edition (Cambridge, Mass: The MIT Press, 1992).

وقد اتخذت وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) نفس توجه السياسة تقريباً، بناء على مقارنة العائد المالى والعائد الاقتصادى لمصنع كيما للأسمدة بأسوان، ومجمع صهر الألومنيوم فى نجع حمادى (USAID, 1979). وسيتم بحث هذا الموضوع بتفصيل أكثر فى الفصلين الخامس والسادس عندما نتناول دراسات حالة شركة مصر للألومنيوم وشركة الحديد والصلب المصرية. أما فى هذه المرحلة، فإننا نكتفى بتقديم الملاحظات التالية استناداً إلى الجدول ٦-٤.

أولاً: إن التوسع فى صناعة المنتجات المعدنية ذات كثافة العمل الأعلى (ISIC 38,39) ربما يرتبط بالتوسع فى صناعة المعادن الأعلى من حيث الرأسمالية (ISIC, 37) بفضل آثار الروابط الأمامية القوية لهذه الأخيرة، ولذلك نلاحظ أنه ليس من السليم الحكم على مزايا أى صناعة معينة منظوراً إليها بمعزل عن الصناعات الأخرى. بل ينبغى اتباع منهج شامل حتى يمكن الوصول إلى نتائج ذات مغزى تفيد فى مناقشة السياسات.

ثانياً: إن الاختلاف الرئيسى بين معدلات العائد المالى ومعدلات العائد الاقتصادى هو أن الأخير يقوم على أساس الأسعار العالمية للمدخلات القابلة للتجارة... وعلى الأخص الأسعار العالمية للطاقة. إلا أن استخدام الأسعار العالمية للبتروى. كمعيار للحكم على الكفاءة يفتقد إلى المبرر النظرى المقنع - بعيداً عن الاكتفاء بمقولة أن البتروى سلعة قابلة للتجارة. فكما يظهر من النموذج والبيانات الواردة فى الملحق ٣، فإن الندرة النسبية للبتروى فى مصر أكبر كثيراً مما هو عليه فى العالم ككل.

ثالثاً: إن البتروى قد يكون فى الواقع مثلاً سيئاً لإقحام مفهوم الأسعار العالمية كمعيار للكفاءة. وإن ما يطلق عليه السعر العالمى للبتروى ليس

سعرًا تنافسيًا، بل هو سعر إداري أو "سياسي" - تحدده أطراف شتى على جانبي السوق في إطار احتكار قلة Oligopolistic. فالسوق العالمية للبترول بعيدة أشد البعد عن أن تكون سوقًا تنافسية.

الهوامش:

١. "الأولى" و "الثانية" ينبغي النظر إليهما على أنهما يشيران إلى استئناف التخطيط القومى فى ظل إدارة مبارك الجديدة، وعلى أية حال، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن أول خطة خمسية عرفتها مصر كانت تغطى الفترة ٦١/١٩٦٠ - ٦٥/١٩٦٤.
٢. إن أحد المسائل الجديرة بالبحث هو إسهام الصناعة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى. ومصادر النمو الصناعى... أى إحلال الواردات، التوسع فى التصدير، الطلب المحلى والتغير الفنى.
٣. حاول هانسن Hansen إلقاء ضوء أكثر على الموضوع باستخدام النسب المحاسبية، (النسب المحاسبية = نسبة أسعار الظل إلى أسعار السوق)، وكانت النتيجة التى توصل إليها هى أن الدليل ملتبس، فالدليل الذى يقوم على أساس الوسط الحسابى غير المرجح يدعم وجود المرض الهولندى، بينما الدليل الذى يقوم على أساس الوسيط يدعم وجود تلك الظاهرة (Hansen, 1991 p.176).
٤. ارتفعت قيمة صادرات البترول إلى ٢٤٠٢ مليون جنيه مصرى فى ٨٢/١٩٨١ ثم انخفضت إلى ٦٣٤,١ مليون جنيه مصرى وجدول ٣٥ ص ٩٢. فى ٨٧/١٩٨٦. راجع البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٧/١٩٨٦، جدول ٣١ ص ٨٥، وجدول ٣٥ ص ٩٢ والجدول ٣١ يقدم قيمة أعلى لصادرات البترول فى عام ٨٧/١٩٨٦ (١٠٣٢ مليون جنيه مصرى). ولكن هذه القيمة تم إهمالها باعتبارها تنطوى على خطأ، حيث إن متن التقرير ينص صراحة على هبوط قيمة الصادرات من البترول ومنتجات البترول إلى ٦٣٤,١ مليون جنيه مصرى فى ٨٧/١٩٨٦ بسبب مزيج من انخفاض بنسبة

٤٠,٧% فى الكمية وهبوط بنسبة ٤٤,٤% فى سعر التصدير (ص ٨٤).

٥. فى عام ٨٢/١٩٨١ كانت هذه الصناعة، التى تشمل الغزل والنسيج والملابس والجلود والمنتجات الجلدية، تمثل ٤٠% من العمالة فى القطاع الصناعى العام. إلا أنها كانت الثانية من حيث القيمة المضافة بعد صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان (ISIC, 31).

٦. كان الإنتاج السنوى من القطن الخام يتناقص باستمرار منذ أوائل الثمانينيات، إذ هبط من ٩,٢ مليون قنطار فى ٨٣/١٩٨٢ إلى ٥,٩ مليون قنطار فى ٩١/١٩٩٠ (١ قنطار من القطن الشعر = ٥٠ كجم [انظر البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٤، رقم ١، ٢ (١٩٩١)، الجدول ٥/٢ (ب)].

٧. على سبيل المثال فى عام ٨٨/١٩٨٧ بلغت قيمة التغير فى المخزون ١,٦ مليار جنيه مصرى أو ما يعادل ٤٢% من التكوين الرأسمالى فى كل من القطاع العام الصناعى والقطاع الخاص الصناعى، وليس من المؤكد إن كان تصحيح أثر هذا العامل لن يؤدى إلى تغيير الاتجاه الأساسى.

٨. فى الواقع، فإن قيمة نسبة رأس المال إلى العمل فى هذه الصناعة مرتفعة جدًا بدرجة تدعو للدهشة. ويقدم الإحصاء السنوى للإنتاج الصناعى التفاصيل التالية للأصول الرأسمالية فى عام ٨٨/١٩٨٧ (بالآلف جم) الخزف والصينى والفخار ٧٩٦٧٥، الزجاج والمنتجات الزجاجية ٢٧٢٩٤٥، المنتجات التعدينية غير المعدنية ٣٩٥٠٩٨٣ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٠) ص ٤٨٠-٤٨٨).

٩. يجب على المرء أن يوضح هذه النتيجة في ضوء ما ذكر أعلاه، وخاصة حقيقة أن الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي يغطي فقط المنشآت التي توظف ١٠ عمال أو أكثر، وفي حالة الأخشاب والأثاث، فإن هناك نسبة كبيرة من المنشآت قد توظف أقل من عشرة عمال (Davies et al, 1992)، ومن ثم فإن هذه المنشآت لا تظهر في نتائج الإحصاء السنوي للإنتاج الصناعي، وليس من المؤكد أن السماح بإدخال هذا العامل في الحساب لن يؤدي إلى تغيير النتيجة.

الملحق ١٠٤

الجدول ٤-أ (١) تطور الصادرات الصناعية في الفترة ٨٢/٨١ - ٩٢/٩١ والأهداف للفترة ٩٢/٩٣ - ٩٦-٩٧ بالأسعار الجارية. (القيمة بالمليون جنيه)

	٩٧/١٩٩٦ *		٩٢/١٩٩١		٨٢/١٩٨١		
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
١. القزل والنسيج.	٣٤٧٥٠,٠	٣٣,١	١٩١٠,٠	٤٩,٣	١٩٥,٢		
٢. السلع الهندسية	٧٨٠,٠	٥,٢	٢٩٩,٠	٠,١	٠,٣		
٣. المواد الغذائية	٧١٠,٠	٥,٤	٣١٤,٠	١٣,٠	٥١,٣		
٤. الكيماويات	١٦٣٠,٠	١١,٧	٩٧٣,٠	١٠,٢	٤٠,٤		
٥. المعادن	١٩٥٥,٠	١٢,٩	٧٤٢,٠	١٩,٤	٧٦,٨		
٦. أخرى **	٣٨٧٥,٠	٣١,٧	١٨٢٤,٠	٨,٠	٣١,٠		
إجمالي الصادرات الصناعية	١٢١٢٥,٠	١٠٠,٠	٥٧٦٢,٠	١٠٠,٠	٣٩٥,٠		
إجمالي الصادرات السلعية	٢٣٣٩٢,٠	٣٤,٥	١٦٧٠٥,٠	٩,٩	٣٩٨٧,٢		
٢٨,٧							
٦,٤							
٥,٩							
١٣,٤							
١٣,٦							
٣٢,٠							
١٠٠,٠							
٥١,٨							

ملاحظات: • ٩٧/١٩٩٦ هي أهداف الخطة الخمسية ٩٢/١٩٩٣-٩٦/١٩٩٧.

** الصادرات الأخرى تتضمن منتجات التعدين.

المصدر: وزارة التخطيط (١٩٩٢أ)) جداول ١٤ و ١٧

جدول ٤ (أ) ٢. التباين بين الربحية الاقتصادية والمالية تقديرات لسنة واحدة، السنة المالية ١٩٨٠/٨١.

معدل العائد المالي	معدل العائد الاقتصادي	
٥,٩	١٣,٦	المنسوجات القطنية
١٥,٥	١٤,١	المنسوجات الصوفية
١٧,٥	٥,١	منتجات الجوت
١٨,٣	٤,٢	السجاد
٦,٦-	١٤,٤	الزيوت، والصابون والمنظفات
٧,١	٣٤,٢	السكر
٢,٢	١٢,٣	الخضروات المصنعة
١٧,٦	٧٨,١	الزيوت والعطور
٦,٢	٤٥,٠	النشا والخميرة
١,٩	٩,٥-	الألياف الصناعية
٣,٨	١١,١-	الزيوت غير الغذائية
٢٠,٧-	١٧,٤-	لحم الكوك
٤,١	٨,٣	الجلود والدباغة
١٠,٩	٢,٧	الحديد والصلب
١٢,٥	٢١,٠-	الألومنيوم
١٥,٥	٣,١-	المعادن غير القلوية
١٨,٩	٢,٠-	أنابيب الصلب
١١,٧	٦,٤	الصلب المشكل
٦,٧-	٤٦,٢-	مطروقات حديدية
١٣,٤-	٣٢,٧-	سيارات
١٢,١	١٧,٣	عربات للسكك الحديدية
١,٥	٣,٢-	الدرجات والموثوقية

جدول ٤ (أ) ٢. التباين بين الربحية الاقتصادية والمالية تقديرات لسنة واحدة، السنة المالية ١٩٨٠/٨١.

معدل العائد المالي	معدل العائد الاقتصادي	
٢٤,٤	٥٢,٦	منتجات كهربية صناعية
١٥,٨	٢٠,٠	سلع استهلاكية كهربية معصرة
٢٠,٥	٣,٦-	الكثروانات استهلاكية
٢,٤	١٢,٨-	السيارات
٢٠,٦	١٦,٤-	الصناعات والزجاج

المصدر: World Bank (1983, p. XV111)

الفصل الخامس

آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الجزئى

أ. صناعة الالومنيوم

مقدمة:

تأتى صناعة الالومنيوم على رأس قائمة الصناعات كثيفة الطاقة فى مصر. وتمثل الطاقة فى صور الكهرباء _ ما يزيد على ٢٥% تقريباً من تكلفة الوحدة، بينما تمثل المادة الخام الرئيسية (ألومينا) نحو ٣٠% من تكلفة الوحدة. وتعد شركة مصر للألومنيوم (ايجيبتالوم) منفردة أضخم مستهلك للكهرباء. فطبقاً لبيانات هيئة كهرباء مصر، فإن مبيعات الكهرباء إلى شركة مصر للألومنيوم (المنتج الوحيد للألومنيوم فى البلاد) بلغت ٣٣١٢ مليون كيلو وات / ساعة فى عام ١٩٩٧/٩٨ بينما كان إجمالى مبيعات هيئة كهرباء مصر من الكهرباء عن نفس السنة ٥٧١٠٦ مليون كيلوات / ساعة. وبذلك بلغت حصة صناعة صهر الالومنيوم ما يتراوح بين ٦% و ٧% من إجمالى استهلاك الكهرباء.

ومن هنا فإن عملية ترشيد استخدام الطاقة ذات أهمية عظمى على المستويين الجزئى والكللى فى هذا السياق أما أهميتها على المستوى الجزئى فترجع إلى أن تكلفة الطاقة هى أكبر بنود التكلفة للوحدة المنتجة من الالومنيوم. وباستبعاد الجهود الخاصة برفع كفاءة استخدام الطاقة فى شركة الالومنيوم، فإن أى زيادة فى أسعار الكهرباء كأحد أجزاء حزمة الإجراءات الخاصة بالتكيف الهيكلى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP) (انظر ملحق ٤) ستؤدى إلى زيادة مماثلة فى تكلفة إنتاج الوحدة. وما لم يتم استيعاب تلك الزيادة بطريقة ما، فإنها قد تهدد فعلاً القدرة

التنافسية لصناعة الألومنيوم في البلاد. أما على المستوى الكلى، فإن أى تخفيض ملموس فى استخدام الكهرباء فى صناعة الألومنيوم سينتج أثره فوراً فى المعادلة الكلية للكهرباء فى مصر. هذا بالإضافة إلى ما يقدمه من مساعدة فى تخفيض تلوث الهواء ومن ثم فى تحسين البيئة.

ولكن موضوع تعديل أسعار الكهرباء ليس هو مجال التأثير الوحيد لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على صناعة الألومنيوم. فكما أوضحنا فى الفصلين الثانى والثالث، فإن برنامج الإصلاح يتضمن أيضاً الخصخصة، وتحرير أسعار المخرجات والمدخلات، وتحرير أسعار الفائدة، وتخفيض الجنيه المصرى وتحرير التجارة. وبطبيعة الحال، فإن هذه الإجراءات تدفع فى اتجاهات مختلفة، وقد تكون آثارها فى المدى القصير مختلفة عن آثارها على المدى الطويل. وفى هذا الفصل سنركز تحليلنا تركيزاً تاماً على الآثار الفورية لمختلف إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ذات الصلة، وهى الآثار الحالية أو الآثار فى الأجل القصير. أما الآثار فى الأجل الطويل، فإنها تعتمد جزئياً على التصميم الكلى للبرنامج، وجزئياً على مدى استجابة هذه الصناعة للتغير فى السياسة المتضمنة فى هذا البرنامج. وقبل أن نمضى فى تحليل هذه الآثار الناشئة عن البرنامج، فإننا سنقدم عرضاً موجزاً عن تطور وأداء صناعة الألومنيوم فى مصر. والقصد منه هو إعداد العدة لعملية تحليل أثر الإجراءات المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تلك الصناعة فى الأجزاء الباقية من هذا الفصل.

صناعة الألومنيوم فى مصر: جذورها وتطورها

ما زالت صناعة الألومنيوم فى مصر حديثة نسبياً، فقد أقيمت فى منتصف السبعينات من القرن الماضى فقط، وبدأ الإنتاج فعلاً فى أكتوبر ١٩٧٥. وقد تم التفكير فى المشروع أصلاً أثناء الستينيات، للاستفادة من

الكهرباء الرخيصة التي يولدها السد العالى فى أسوان. وتم البدء فى المشروع فى نهاية الخطة الخمسية ٦١/١٩٦٠-٦٥/١٩٦٤ بتوقيع عقد مع شركة بولندية فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٤ لإقامة فرن لصهر الألومنيوم فى السويس بطاقة سنوية تبلغ ٤٠ ألف طن. وقد تسببت حرب عام ١٩٦٧ فى تأخير المشروع حتى تمت إعادة النظر فيه فى أواخر الستينيات (عثمان، ١٩٩٠)

وكانت القوة الدافعة لإنشاء هذه الصناعة هى توافر الطاقة الكهربائية من السد العالى وتضمن التفكير الأولى عدة مواقع بديلة لتوطين المشروع منها السويس، وأسوان والإسكندرية. إلا أنه فى نهاية المطاف تم تفضيل الموقع الحالى فى نجع حمادى فى صعيد مصر للأسباب الآتية:

١. القرب من محطة محولات نجع حمادى، وهو أحد العوامل التى تؤدى إلى تخفيض تكلفة الحصول على الكهرباء.
٢. القرب من ميناء سفاجة على البحر الأحمر، الذى يمكن استخدامه فى استقبال الواردات من المادة الخام الأساسية (الألومينا)
٣. تطوير وتنمية إحدى المناطق الصحراوية، ومن ثم الإسهام فى التنمية الإقليمية بصفة عامة.
٤. وضع المشروع فى منطقة آمنة خارج خط الزلازل والسيول المفاجئة
٥. توافر الأراضى والمياه والنقل بالسكك الحديدية.
٦. توافر المياه الجوفية للعمليات الصناعية.

وربما كان أهم عامل منفرد لتفضيل إقامة صناعة الألومنيوم هو توافر الكهرباء الرخيصة من محطة القوى الكهرومائية للسد العالى. وكان قد تم الانتهاء من بناء محطة كهرباء السد العالى بطاقة ٢١٠٠ ميجاوات فى عام

١٩٦٧، أى قبل عامين تقريباً من الاستكمال النهائى لمشروع السد العالى ذاته. ولأسباب فنية، فإن نقل الطاقة الكهربائية من أسوان إلى جنوب القاهرة وإلى المناطق الصناعية الأخرى فى الشمال كان مستحيلاً فى ذلك الوقت. وكان لابد لهذه الطاقة إما أن تستخدم فى الجنوب (الصعيد) أو أن تضيع هباء. وبالتالي يمكن القول إن تكلفة الفرصة البديلة للكهرباء المولدة من السد العالى فى خلال فترة من أواخر الستينيات إلى أوائل السبعينيات تكاد أن تكون صفراً. وكما سبق ذكره، فإن التفكير جدياً فى إنشاء فرن صهر الألومنيوم جاء فى أثناء الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١-١٩٦٤/٦٥). إلا أن نشوب حرب عام ١٩٦٧ وما تلاها أدى إلى تأخير المشروع وإلى تغيير موقعه من السويس إلى نجع حمادى. وتعتبر هذه الخلفية ذات أهمية لبحث موضوع استخدام الطاقة فى هذه الصناعة. وسنقوم بهذا فى الجزء الأخير من هذا الفصل.

يتم إنتاج الألومنيوم فى نجع حمادى باستخدام الألومينا المستوردة باعتبارها المادة الخام الرئيسية. وتتكون مصانع الإنتاج الرئيسية لشركة الألومنيوم من خمس عنابر (potlines). وكل عنبر به خطان للخلايا الكهربائية يضم كل منها ٤٦ خلية كهربائية. أى بمجموع ٤٦٠ خلية تستخدم التحليل الكهربى لتحويل الألومينا إلى الومنيوم. كانت خلايا مجمع الصهر بنجع حمادى مصممة أصلاً وفقاً لتكنولوجيا سودربرج Soderberg التى تستخدم تياراً كهربياً بشدة ١٥٥ كيلوأمبير.

وقد تم توسيع الطاقة التصميمية لمجمع صهر للألومنيوم تدريجياً من ٣٣ ألف طن سنوياً فى أكتوبر ١٩٧٥ إلى ١٦٦ ألف طن سنوياً فى يولية ١٩٨٣. وكان المشروع الأسمى بطاقة تصميمية قوامها ١٠٠ ألف طن سنوياً، وهو ما تم تحقيقه فى أبريل ١٩٧٧، ثم تمت زيادة الطاقة بعد ذلك إلى ١٦٦ ألف طن سنوياً (انظر الملحق ٥-١)، وإن أمكن رفع الإنتاج

الفعلى بحيث يبلغ ١٨٠ طن سنوياً بفضل عدد من العوامل:

- (١) استخدام التحكم الأتوماتيكي فى الخلايا.
 - (٢) التدريب المستمر لعمال الإنتاج.
 - (٣) تخفيض الوقت اللازم لإعادة تأهيل الخلايا، بدرجة كبيرة من ٢٢ يوماً إلى ٧,٦ أيام للخلية.
 - (٤) إطالة العمر التشغيلى للخلايا عن المعدل التصميمى البالغ ٤٢ شهراً للخلية إلى ٦٠,١ شهراً للخلية.
- ويجرى حالياً القيام بمشروع للتوسع، ستنتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة الألومنيوم إلى ٢٤٠ ألف طن سنوياً.

وبالإضافة إلى العنابر الخمسة، فإن مصانع الإنتاج فى نجع حمادى تتضمن مسبكين كهربائيين. وقد تم إنشاء المسبك الأول مع بداية الإنتاج فى عام ١٩٧٥. وهو ذو تصميم روسى، جرى تعديله بعد ذلك، ويقوم هذا المسبك بإنتاج القوالب والبلاطات والقضبان حرف T. أما المسبك الثانى فقد بدأ العمل فى عام ١٩٨٢، وهو يعمل على أساس التكنولوجيا الغربية، وينتج القوالب والبلاطات والأسلاك (سمك ٩-٢٥ ملم) وقوالب السبائك.

وقد تغيرت تشكيلة المنتجات تغيراً كبيراً منذ عام ١٩٧٦ عندما كان الألومنيوم المصنع يوازى ١٢% فقط من إجمالى الناتج من الألومنيوم الخام. وأصبح يوازى ٨٤% فى عام ١٩٩٣/٩٤، ويمكن للمرء أن يميز بين ثلاث فترات جزئية محددة. ففي خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠/٨١، كانت الزيادة فى نسبة الألومنيوم المصنع متواضعة. لكن التغير الكبير فى تشكيلة المنتجات حدث خلال ١٩٨١/٨٢ - ١٩٨٦/٨٧، حيث تسارعت النسبة خلال تلك الفترة، ولكنها تباطأت بشكل طبيعى بعد عام ١٩٨٦/٨٧.

والسؤال المهم هو لماذا حدث تسارع المعدل في الفترة الجزئية الثانية؟ وللإجابة على هذا السؤال، فإنه ينبغي ملاحظة أن أسلوب التسعير للألومنيوم الخام الأولى يجرى تحديدها عن طريق الأسعار التي تعلنها بورصة لندن للمعادن. ومن ناحية أخرى فإن الألومنيوم المصنع يتم بيعه بعد إضافة علاوة على سعر الألومنيوم الخام - وتختلف العلاوة حسب نوع المنتج المصنع. ويبدو أن التسارع في نسبة الألومنيوم المصنع إلى الألومنيوم الخام في خلال ١٩٨١/٨٢ - ١٩٨٦/٨٧ كان نتيجة دخول المسبك رقم ٢ مجال الإنتاج خلال ١٩٨٢، وبلوغ الحد الأقصى من الطاقة التصميمية وقدرها ١٦٦ ألف طن بعد استكمال المرحلة الخامسة في يوليو ١٩٨٣

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي

تم فيما سبق بيان مختلف الإجراءات التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (انظر الفصل الثاني). ولإيجاز ذلك، فإن الإجراءات التي يتوقع أن يكون لها أثر على صناعة الألومنيوم هي: ارتفاع أسعار الطاقة، تخفيض قيمة الجنيه المصري، وتحرير أسعار الناتج، وتحرير أسعار الفائدة، وتحرير التجارة، وإلغاء السقوف الائتمانية، وتحرير أسعار المدخلات. وتؤثر هذه الإجراءات على صناعة الألومنيوم في اتجاهات مختلفة. ونبين فيما يلي بصورة موجزة طبيعة الآثار المحتملة في الجدول ٥-١. ونركز هنا على الإجراءات الخمسة الأولى باعتبارها الأكثر ارتباطاً بالصناعة.

جدول ٥-١

الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى

على شركة مصر للألومنيوم

نوع الإجراء	طبيعة الأثر
أ) زيادة أسعار الطاقة	-
ب) تحرير أسعار الناتج	+
ج) تحرير أسعار المدخلات	-
د) تحرير أسعار الفائدة	؟
هـ) تخفيض قيمة العملة	+
و) تحرير التجارة	؟
ز) إلغاء السقوف الائتمانية	+
..المحصلة العامة	؟

أثر رفع أسعار الطاقة:

سبق أن ذكرنا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يتضمن مكونا للتكيف الهيكلى يتعلق بإصلاح الأسعار. كما سبق أن ذكرنا أن إحدى النقاط الرئيسية فى مكون إصلاح الأسعار هى موضوع تعديل أسعار الطاقة. ويتبنى برنامج الإصلاح معيارين لتعديل الأسعار فى مجال الطاقة، طبقا لطبيعة المنتج، هما: الأسعار العالمية بالنسبة للسلع القابلة للتجارة، والتكلفة بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة. وبالتحديد، كانت الأسعار العالمية هى المعيار المعتمد فى حالة المنتجات البترولية والغاز الطبيعى، وكانت التكلفة الحدية طويلة الأجل هى المعيار المعتمد فى حالة الكهرباء.

وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى الجدل الشديد الذى ثار مع بداية هذه الصناعة فى البلاد فى خلال السبعينيات حول اقتصادات استخدام الطاقة

الكهربائية لصهر الألومنيوم. وقد أشرنا فيما سبق إلى التقرير الذى قامت بإعداده وكالة التنمية الدولية الأمريكية، (USAID) والذى زعم أنه إذا ما أجريت حسابات سليمة، فإن صهر الألومنيوم باستخدام الكهرباء سيتضمن خسارة اقتصادية حقيقية (USAID, 1979). كما أشرنا أيضاً إلى دراسة البنك الدولي التى نشرت فى أوائل الثمانينيات والتى أعربت أيضاً (على أساس مقارنة التقديرات لمعدلات العائد المالى والعائد الاقتصادى) بأن صناعة الألومنيوم ليست من بين الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية (World Bank, 1983).

وتجدر الإشارة إلى أن مبيعات الكهرباء إلى مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى تمثل نسبة لا يستهان بها تتراوح بين ٦% و ٧% من إجمالى الكهرباء المباعة فى البلاد، أو ما يعادل نحو ٣٠% - ٤٠% من إجمالى الكهرباء التى تولدها محطة كهرباء السد العالى (انظر جدول ٥-٢). ويجرى حالياً (منذ يوليو ١٩٩٢) إمداد الكهرباء إلى مجمع شركة الألومنيوم فى نجع حمادى بسعر موحد يبلغ ٠,٠٦٨ ج.م لكل كيلو وات/ ساعة (كهرباء الجهد الفائق). ويمكن مقارنة هذا بمبلغ ٠,٠٤٧ ج.م، لكل كيلو وات/ ساعة لمصانع كيما للأسمدة فى أسوان، وبمبلغ ٠,٠٨٦ ج.م لكل كيلو وات/ ساعة من كهرباء الجهد الفائق التى تورد إلى الصناعة بوجه عام.

وطبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فإن سعر الكهرباء يعتبر مشوهاً بدرجة كبيرة، وهو ما يعنى أن الأسعار الفعلية تقل كثيراً عن التكلفة الحدية طويلة الأجل. وكما بينا فى ملحق ٤، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان يستلزم تعديل الأسعار الفعلية للكهرباء بحيث تتعادل مع التكلفة الحدية طويلة الأجل فى يونيو ١٩٩٥. إلا أن التنفيذ الفعلى قد انحرف قليلاً عن الالتزامات الأصلية بموجب البرنامج. وللحكم على مدى الارتفاع فى أسعار الطاقة الذى يتطلبه برنامج الإصلاح

الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فقد يكون من المفيد فحص سلوك أسعار الكهرباء المفروضة على شركة الالومنيوم فى السنوات الأخيرة (انظر جدول ٥-٣). فقد ارتفعت هذه الأسعار بما يناهز تسعة أمثالها فيما بين يونيو ١٩٨٥ ويولية ١٩٩٢ (من ٠,٠٠٧٧ ج م إلى ٠,٠٦٨٠ ج م لكل كيلو وات / ساعة). ويبدو أن شركة الالومنيوم قد تمكنت على أية حال من استيعاب الزيادات فى أسعار الكهرباء. وقد أسهم عدد من العوامل فى هذا التواء مع الأسعار الأعلى للكهرباء فى هذه الصناعة الأكثر كثافة فى الطاقة بشكل مطلق بالنسبة لباقى الصناعات. وهذه العوامل هى: تخفيض استهلاك الكهرباء بالنسبة لكل كيلو جرام من الالومنيوم المنصهر (السائل)، وزيادة معدل كفاءة التيار (من ٨٤% إلى ٨٧%)، وإدخال نظام أوتومائى للتحكم فى خلايا التحليل الكهربى كل دقيقة. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن الشركة حققت منافع جمة نتيجة لقرار وزارة الصناعة بشأن تسعير مبيعات الالومنيوم المحلية بالأسعار العالمية اعتباراً من ١٩٩٣^(١)

ومع ذلك، فإنه بالنسبة للمستقبل، لابد لصناعة صهر الالومنيوم فى مصر أن تبتدع طرقاً ووسائل جديدة لاستيعاب الزيادة فى أسعار الكهرباء المنصوص عليها بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى حتى تظل قابلة للحياة اقتصادياً. وجوهر عملية التعديل هو تحقيق تخفيض بدرجة يعتد بها فى الاستهلاك النوعى للطاقة. وقد يمكن تحليل ذلك عن طريق الإشارة إلى العلاقة النظرية التالية

$$E = (2.980)(v/x) \text{ KW/h / Kg Al} \quad (٥-١)$$

حيث يكون

E = الاستهلاك النوعى للطاقة

V = فولت الخلية ، x = معامل كفاءة التيار

وهذه العلاقة النظرية تشير إلى أن الاستهلاك النوعي المخصص للطاقة قد يمكن تخفيضه إما عن طريق تخفيض فولت الخلية (V)، أو عن طريق زيادة التيار (x)، أو كليهما.

جدول ٥-٢ مبيعات الطاقة الكهربائية من هيئة كهرباء مصر ١٩٩٢/١٩٩٣-٩٨/١٩٩٧

٩٨/١٩٩٧		٩٣/١٩٩٢		
%	مليون كيلوات /ساعة	%	مليون كيلوات /ساعة	
١٤,٣	٨١٥٩,٦٣	١٦,٣	٦٨٤٨,٩٧	١. الجهد العالي
٥,١	٣٣١٢,١٦	٧,٣	٣.٥٨,٩٤	(١) شركة الاومنيوم المصرية
٢,٨	١٦١٩,٠١	٣,٩	١٦٥٢,٥٠	(٢) شركة كيما
٢,٦	١٧٤٨,٧٣	٢,٥	١.٤٣,٦٤	(٣) شركة الدخيلة للحديد والصلب
٣,١	١٧٥٠,٢٣	٢,٦	١.٩٣,٨٩	(٤) أخرى
٧,٥	٤٣٦٨,٢٠	٥,٨٩	٢٤٧٥,٢٠	٢. الجهد العالي
٥,٧	٣٢٧٤,٤٨	٣,٨٩	١٦٣٣,٤٨	إجمالي الجهد العالي للصناعة
١,٥	٨٤٥,٦٨	غير متاح	غير متاح	(٥) الحديد والصلب
(٠,٥)	٢٩٨,٧٤	٠,٧٥	٣٢٣,٥٧	(٦) طلخا للأسمنت
(٠,٦)	٣٢٠,٤٩	٠,٧٢	٣٠١,٣٠	(٧) العامرية للأسمنت
١,٣	٧٦٦,٦٥	١,٧٨	٧٤٦,٦٢	إجمالي الجهد العالي للزراعة
٠,١	٧٢,٧٢	٠,٢٣	٩٥,١٠	إجمالي الجهد العالي للحكومة
٠,٤	٢٤٠,٣٦	٠,٥١	٢١٢,٦٠	٣. الجهد المتوسط
٧٧,٨	٤٤٤٥٨,٠٣	٧٧,٢٩	٣٢٤٥١,٧٢	٤. شبكات التوزيع
٣٠,٧	١٧٥٥٢,٥٠	٣٢,٨٨	١٣٨٠,٦,٩٦	القاهرة
١٠٠,٠٠	٥٧١٠,٦,٢٢	١٠٠,٠٠	٤١٩٨٨,٤٩	المجموع الكلي

المصدر: هيئة كهرباء مصر: التقرير السنوي لإحصاءات الكهرباء لسنوات ١٩٩٢/٩٣ و ١٩٩٧/٩٨

إجمالي الكهرباء المولدة

مائية

(من السد العالي)

حرارية

مبيعات

إجمالي المبيعات / إجمالي التوليد

٦٢٣٦٢,١
١٢٢٢١,٦
(٨٩٤٩,٠)
٥٠١١٤,٧
٥٧١٠,٦,٢
%٩١,١٦

٤٧٠,٩٦,٣
١٠٤٨٥,٨
(٧٦٤٠,٥)
٣٦٦١٠,٥
٤١٩٨٨,٥
%٨٩,١٥

جدول ٣-٥

تطور أسعار بيع الكهرباء الموردة

لشركة مصر للألومنيوم ذات الجهد الفائق

١٩٩٨-١٩٧٦

التاريخ	متوسط السعر ملجم / كيلوات / ساعة	النسبة المئوية للزيادة	ملاحظات
١٩٧٦	٢,٥٨٦	-	٣,٥ ملجم في شهر يناير، و ٢,٥ ملجم لباقي الشهور الأخرى
أغسطس ٨٠	٢,٩٣٢	١٣	٤ بوتقة ٥ مليمات في يناير، و ٤ مليمات لباقي الشهور الأخرى
ديسمبر ٨٢	٤,٤٣٥	٥١	٤,٤٣٥ مم للعنابر الأربعة القديمة
أغسطس ٨٣	٤,٩٤٠	١٢	٧ مم للعنبر الخامس
مارس ٨٤	٥,٩٠٦	١٤	٥,٢٦١ مم للعنابر الأربعة القديمة
يولية ٨٥	٧,٧٠٠	٣٧	سعر موحد لكافة العنابر
مايو ٨٧	١٠,٨٠٠	٤٠	سعر موحد لكافة العنابر
مارس ٨٩	١٨,٠٠	٦٧	سعر موحد لكافة العنابر
مايو ٩٠	٢٨,٩٠٠	٦١	سعر موحد لكافة العنابر
مايو ٩١	٤٦,٠٠٠	٥٩	سعر موحد لكافة العنابر
يولية ٩٢ - يولية ٩٨	٦٨,٠٠٠	٤٨	سعر موحد لكافة العنابر
أغسطس ٢٠٠٣	٦٨,٠٠٠		

ملحوظة: مم = ملجم = ٠,٠٠١ ج م

بنود توضيحية:

المصدر:

هيئة كهرباء مصر: التقرير الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٤/٩٣.

١٩٧٦-١٩٨٤ المتوسط السنوي المركب لمعدل الزيادة = ١١%

١٩٨٤-١٩٨٧ المتوسط السنوي المركب لمعدل الزيادة = ٢٠%

١٩٨٧-١٩٩٨ المتوسط السنوي المركب لمعدل الزيادة = ٤٣%

١. جهد الخلية: جهد الخلية (V)، اتضح من الناحية النظرية أنه السبب الرئيسي لانخفاض كفاءة الطاقة الكهربائية ومن ثم ارتفاع الاستهلاك النوعي للطاقة. وهكذا فإن السبب الأول لانخفاض كفاءة الطاقة الكهربائية هو الارتفاع الشديد في جهد الخلية. وتعزى زيادة الجهد إلى استقطاب الإلكترود (أى استقطاب فى السطوح البينية للإلكترود) وهذا أساساً نتيجة لظروف التشغيل.

كما أن فاقد الحرارة يعتبر أيضاً ضمن العوامل التى تؤثر فى الاستهلاك النوعي للطاقة. وبصفة عامة فإن الفاقد النسبي للحرارة يكون أقل كلما ازداد حجم الخلية وفى صناعة الألومنيوم فإن المنطقة الرئيسية لفاقد الحرارة هى قمة الخلية يليها الأجناب. وفى خلية ١٠٨ كيلو أمبير ذات أقطاب سابقة التجهيز (prebaked) فإن القمة والأجناب مسئولة عن ٥٣,٩% و ٣١,٨% بالترتيب من فاقد الحرارة الكلى. وفى خلية ١٠٨ كيلو أمبير ذات أقطاب / سودربرج (Soderberg)، فإن النسب المماثلة هى ٥٨,١% و ٢٨,١%. والباقي هو نسبة فاقد الحرارة الذى يحدث فى قاع الخلية. وتشغيل الخلية هو العامل الرئيسى المسئول عن فاقد الحرارة فى قمة الخلية وعلى الأجناب، نظراً لأنه يؤثر فى سمك طبقة أكسيد الألومنيوم على قمة الحمام كما يؤثر أيضاً فى إفريز الإليكتروليت الذى يغطى السطح الداخلى للحوائط الجانبية للخلية. ويمكن لعمال التشغيل المهرة وذوى التدريب الأفضل أن يقدموا إسهاماً جيداً فى تخفيض الاستهلاك المخصص للطاقة فى عملية صهر الألومنيوم.

٢. كفاءة التيار: المتغير الآخر الذى يحدد الاستهلاك النوعي للطاقة فى صهر الألومنيوم هو معامل كفاءة التيار (x). ومعامل كفاءة التيار هو دالة فى عدد من العوامل، إلا أن أكثر العوامل أهمية من ناحية التأثير فى معدل كفاءة التيار هو درجة حرارة الخلية. وتشير النتائج الموثقة إلى أنه

فى المتوسط مقابل كل تخفيض بمقدار ١٠ درجات مئوية فى درجة حرارة الخلية (فى حدود المدى المناسب بالطبع)، هناك تحسن بنسبة ٣% فى كفاءة التيار (Grjothiem & Welch , 1988 p.88). ومن ثم فإن المتابعة الدقيقة لدرجة حرارة الخلية يمكن أن تعمل على الاقتصاد فى استهلاك الطاقة.

وتشير البيانات المقارنة فى الجدول ٥-٤ إلى أنه وفقاً للمعايير المستقرة لصهر الألومنيوم، فإن هناك مجالاً معقولاً لتحسين أداء الخلية فى أفران الصهر بشركة مصر للألومنيوم، ومن ثم لاستيعاب الزيادة فى أسعار الطاقة المقترحة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. إلا أن هذا يستدعى قدراً كبيراً من الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى. وتقوم شركة مصر للألومنيوم بالتخطيط لاستبدال الخلايا من طراز Soderberg بخلايا سابقة التجهيز prebaked، فى محاولة لتخفيض الطاقة المطلوبة لإنتاج الألومنيوم السائل. وهذا هو مشروع إعادة تأهيل خطوط العنابر، الذى كان سيبدأ تنفيذه فى يناير ١٩٩٦ على أن يتم استكماله فى ظرف ثلاث سنوات. وتقدر التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشروع بمبلغ ٤٥٦ مليون ج.م. كما تم التخطيط أيضاً لزيادة الطاقة التصميمية بنحو ٣٣% (من ١٨٠ إلى ٢٤٠ ألف طن سنوياً) عن طريق بناء عنبرين بكل منها ٣٦ من الخلايا المتجاورة ذات الأقطاب سابقة التجهيز. وهذا الترتيب للخلايا أكثر كفاءة فى استهلاك الطاقة مقارنة بالترتيب القديم للخلايا. (٢) يضاف إلى ذلك ما يحققه استخدام الألومنيوم الخردة الذى يتم جمعه من السوق المحلى من توفير فى استخدام الطاقة (٣).

جدول ٥-٤

بيانات عن الأداء النمطي وأداء شركة مصر للألومنيوم

شركة الألومنيوم	النمط	
١٠٩٨	١٠٠٠	الإنتاج في اليوم (كجم الومنيوم)
١٦,٨	١٥-١٣	الاستهلاك النوعي للطاقة (كيلووات/ساعة/كجم الومنيوم)
%٨٧,٨	%٩٢-٨٨	كفاءة التيار
١,٩٥	١,٩	استهلاك الأقطاب الكربونية (كجم / كجم الومنيوم)
٠,٥٠٨	٠,٤٥٠	استهلاك القطب الموجب من الكربون (كجم/كجم الومنيوم)
٤,٥	٣	استهلاك الفلوريد (كجم / ١٠٠ كجم الومنيوم)
%٩٩,٨*	%٩٩,٨٥	درجة نقاء الألومنيوم
١٨٠٠	٢٠٠٠-١٠٠٠	عمر الخلية (أيام)
١٥٥ ك أمبير	١٥٠ كيلو أمبير	التيار
سولبرج		النوع / التكنولوجيا

ملاحظات: * مقابلة مع خبراء الشركة المصرية للألومنيوم

المصدر:

Griothem and Welch (1980) p.6 ، الشركة المصرية للألومنيوم، التقرير السنوي

١٩٩٤/٩٣ ص ٢٢، عمر الخلية من عجاج (١٩٩١)، ص ص ٢٧ - ٢٨.

وفضلاً عما تقدم، فإن التطورات الأخيرة في صناعة الألومنيوم تشير إلى بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد على تخفيض استهلاك الطاقة في أفران صهر شركة الألومنيوم. وتتضمن هذه الإجراءات إحلال محولات السليكون محل محولات ذات القوس الزئبقي: ووضع معدات لاسترجاع الحرارة وتركيب مصابيح صوديوم ذات الضغط العالي، وتحسين خلايا الاختزال الأولى، وتحسين التحكم في عملية الاختزال، والتوسيع في إعادة تدوير خردة الألومنيوم^(٤)

وفي ختام هذا الجزء الخاص بأثر ارتفاع أسعار الطاقة على صناعة الألومنيوم في مصر فإننا نؤكد على ما يلي في ضوء التحليل السابق:

(أ) أن صناعة الألومنيوم هي صناعة كثيفة الطاقة بشدة، وعلى سبيل المثال، فإن احتياجات إنتاج وحدة الألومنيوم من الطاقة تعادل من ثلاثة إلى خمسة أمثال احتياجات الوحدة من الصلب، ومن ثلاثة إلى أربعة أمثال احتياجات الوحدة من البلاستيك.

(ب) أن صناعة الألومنيوم في مصر تم التفكير فيها أساسًا كوسيلة للاستفادة من توافر الطاقة الكهرومائية الناتجة من السد العالي والتي بدأ إنتاجها في عام ١٩٦٧، والتي كانت تكلفه فرصتها البديلة صفرًا في ذلك الوقت. أما الآن، فقد اختلف الوضع بشكل جذري. فقد أصبحت نسبة ٨٠% من الكهرباء المنتجة في مصر الآن مولدة من محطات توليد حرارية تقوم بحرق الغاز الطبيعي و / أو المازوت بصفة أساسية، هذه الطاقة الأولية التي تستخدم في توليد الكهرباء قابلة للاستفادة، ومن ثم فإن لها سعرًا ظل يختلف عن السعر العالمي (انظر ملحق ٣)

(جـ) غالبًا ما يحتاج بأن إنتاج الألومنيوم يتضمن حرق الغاز الطبيعي و / أو زيت الوقود (المازوت) وأنه على أساس السعر العالمي للطاقة الأولية، فإن صهر الألومنيوم سيكون ذا معدل عائد اقتصادي سالب. ومن ثم، كما يذهب أنصار هذا الرأي، فإن الاقتصاد المصري سيكون أفضل حالاً إذا ما قام بتصدير البترول بدلاً من حرقه للمحافظة على استمرار أفران صهر الألومنيوم في نجع حمادى في العمل (World Bank 1983 , USAID , 1979) وتتطلب هذه المقولة تقييماً دقيقاً.

يوضح الجدول ٥-٥ هيكل تكلفة الألومنيوم الساخن، ويورد في العمود رقم (١) والعمود رقم (٢) بيانات عن التطور في هيكل التكلفة تماثل ما هو شائع في صناعة الألومنيوم في جميع أنحاء العالم في ١٩٧٧ و ١٩٧٠. وتكشف البيانات عن هبوط ملحوظ في حصة الكهرباء، وزيادة في حصة كربون الأقطاب، والأول هو نتيجة عدد من العوامل، وأكثرها بالتحديد هو

الاتجاه النزولى فى احتياجات الطاقة فى عملية صهر الالومنيوم^(٥) والزيادة فى كفاءة التيار. أما الأخير، فإنه يعكس التغير التكنولوجى فى صناعة الالومنيوم من أقطاب سودربرج إلى الأقطاب سابقة التمحيص. وبالنسبة لشركة الالومنيوم، فإن متجه معاملات التكلفة (عمود رقم (٣) يبين أن حصة الكهرباء فى إجمالى التكلفة بلغت ٢٦%، وهو ما يزيد كثيرًا على المتوسط فى عمليات صهر الالومنيوم فى كافة أنحاء العالم.

ومع ذلك، تتبغى ملاحظة أن حصة الكهرباء فى التكلفة، المبينة فى الجدول ٥-٥ تمثل الكهرباء الداخلة مباشرة إلى الخلية لإحداث التفاعل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغى أيضًا إضافة الطاقة المطلوبة لإعداد الألومينا من الخامات الطبيعية، والأهم من ذلك، الطاقة المستخدمة فى إنتاج كربون الأقطاب. وبذلك يكون إجمالى الطاقة المطلوبة هو مجموع هذين الاثنين على الأقل.

جدول ٥-٥

متجه التكلفة فى إنتاج الالومنيوم الساخن

بند التكلفة	صناعة الالومنيوم العالمية		شركة الالومنيوم
	(١) ١٩٧٠	(٢) ١٩٧٧	(٣) ١٩٩٤/٩٣
الألومينا	٤٠,٥	٣٩,٥	٢٩,٠
كربون الأقطاب	١٤,٤	٢٠,٤	٢٠,٤
الكهرباء	٢٧,٥	١٨,٤	٢٦,١
الأجور	٧,١	٨,٣	١٠,٠
الصيانة	٥,٦	٧,٥	١٤,٥
مواد متنوعة	٤,٩	٦,٤	١٤,٥
المجموع الإجمالى	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر:

(Grjothem and Welh op. cit. p8)، وشركة الالومنيوم المصرية، بيانات غير منشورة

وستبدأ أولاً بحساب متطلبات الطاقة المباشرة للطن الواحد من الالومنيوم الساخن بوحدات تعادل طن من زيت الوقود (المازوت). يبين الجدول ٤-٥ السابق أن الاستهلاك النوعي للطاقة في نجع حمادى قد بلغ ١٦٨٠٠ كيلو وات / ساعة / طن في عام ١٩٩٤ ومن بيانات هيئة كهرباء مصر، يبين أن استهلاك الوقود لكل كيلوات / ساعة بلغ ٠,٢٥٥ كجم من معادل زيت الوقود في المتوسط خلال الفترة ٩٠/١٩٨٩-٩٣/١٩٩٢ وبذلك تكون متطلبات الطاقة المباشرة لكل طن من الالومنيوم الساخن وهى $٠,٢٥٥ \times ١٦,٨٠٠ = ٤,٢٨٤$ طن من معادل زيت الوقود.

وبعد ذلك سنقوم بتقدير المتطلبات غير المباشرة من الطاقة لكل طن من الالومنيوم الساخن (بوحدهات معادل زيت الوقود). وطبقاً للتكنولوجيا المستخدمة حالياً في صهر الالومنيوم (تكنولوجيا هول هروليت Hall Heroulet هي المستخدمة في نجع حمادى)، فإن التحليل الكهربائى يستخدم كتل كربون الأقطاب فى الخلايا. وفي الوقت الحالى، فإن المتطلبات من كربون الأقطاب تقدر ب ٠,٦٦٠ طناً لكل طن من الالومنيوم الساخن، وهو ما يتطلب حرق ٠,١٨٠ طناً من زيوت الوقود (حسن، ١٩٩٢).

احتياجات الطاقة الكلية = الاحتياجات المباشرة + الاحتياجات غير مباشرة
 $= ٤,٢٨٤ + ٠,١٨٠ = ٤,٤٦٤$ طناً من معادل زيت الوقود

وتبلغ تكلفة الطاقة الكلية بالأسعار المحلية لعام ١٩٩٢ = $٤,٤٦٤ \times ١٣٠$ جم = ٥٨٠,٣٢ جم للطن الواحد. بينما يبلغ إجمالى تكلفة الطاقة بالأسعار العالمية لعام ١٩٩٢ ما يلى $٤,٤٦٤ \times ٢٦٠$ جم = ١١٦٠,٦٤ جم للطن الواحد.

ويعنى هذا تقدير تكلفة الطاقة الكلية (المباشرة وغير المباشرة) للطن من الالومنيوم الساخن فى عام ١٩٩٤ بنحو ٤٣٠٠ جنيه مصرى^(٦) وهو ما يقل بقدر طفيف عن متوسط سعر التصدير الذى كان ٤٣٨٥ جم.

ومن المفيد ملاحظة أن شركة مصر للألومنيوم يمكنها تحقيق تخفيض كبير في استهلاك الطاقة إذا ما نجحت في تخفيض الاستهلاك النوعي للطاقة إلى المتوسط العالمي (أى من ١٦,٨ كيلووات/ ساعة / كجم الومنيوم إلى ١٤ كيلووات / ساعة / كجم الومنيوم) (انظر جدول ٥-٤). ولكن ليس واضحاً من ظاهر الأشياء أن رفع أسعار الطاقة بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد مثل ضغطاً فعالاً على شركة مصر للألومنيوم لتحقيق التخفيض المطلوب فى استخدام الطاقة. وكما يوضح الجدول ٥-٦، فإنه ليس هناك اتجاه هبوطى واضح فى استهلاك الكهرباء بالنسبة للطن من الالومنيوم، ومن هنا يمكن استنتاج أن الرافعة السعرية لم تحقق الهدف المطلوب فى جعل صناعة الالومنيوم أكثر كفاءة.

جدول ٥-٦

استهلاك الكهرباء لكل طن من الالومنيوم

السنة	الناتج (ألف طن)	استهلاك الكهرباء (ألف كيلووات / ساعة)	استهلاك الكهرباء كيلووات/ ساعة / طن
٨٩/١٩٨٨	١٨٠,٩	٣٠٦١٠٨٠	١٦٩٢١
٩٠/١٩٨٩	١٩٧,٢	٣٠٦٢٢٤٠	١٧٠٨٨
٩١/١٩٩٠	١٧٧,٧	٣٠٦٩٧٣٠	١٧٢٧٥
٩٢/١٩٩١	١٧٧,٨	٣٠٩٩٧٠٠	١٧٤٣٤
٩٣/١٩٩٢	١٧٨,٥	٣٠٨٦٩٢٤	١٧٢٤٤
٩٤/١٩٩٣	١٨٠,٢	٣١١٢٢٨٠	١٧٢٧١
٩٥/١٩٩٤	١٨١,١	٣١١٤٦٥٤	١٧١٩٩
٩٦/١٩٩٥	١٧٩,٨	٣١٠٩٥٧٨	١٦٧٩٤
٩٧/١٩٩٦	١٧٨,٥	٣١٣٣٦٢٤	١٧٥٥٥
٩٨/١٩٩٧	١٨١,٢	٣٣١٤٣٢٤	١٨٢٩١

المصدر:

شركة الالومنيوم المصرية: التقرير الإحصائى السنوى ١٩٩٨/٩٧

أثر تخفيض قيمة العملة:

تقوم صناعة الألومنيوم في مصر بالإنتاج لكل من التصدير والسوق المحلية وكما بينا فيما سبق، فإن نسبة متزايدة من الناتج السنوي توجه إلى السوق المحلي للوفاء بالطلب المتصاعد، ولما كان تخفيض قيمة العملة وتوحيد سعر الصرف من أهم العناصر التي نص عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد أثرا على صناعة الألومنيوم بعدة طرق. فمن ناحية، أدى تخفيض قيمة العملة إلى زيادة التكلفة بالجنيه المصري للمدخلات المستوردة - الألومينا بصفة رئيسية ^(٢) وبالإضافة إلى هذا، فإن تخفيض قيمة العملة، في حد ذاته، قد أسهم في رفع الأسعار المحلية للطاقة طبقاً للصيغة التي وضعها البنك الدولي لتغيير الأسعار المحلية للطاقة لكي تتعادل مع الأسعار العالمية (انظر ملحق ٤)، ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض قيمة العملة قد أدى إلى رفع قيمة حصيلة صادرات الألومنيوم بالجنيه المصري. أما بالنسبة لأسعار البيع في السوق المحلية، فقد سبق أن لاحظنا أنه كجزء من إصلاح الأسعار في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فإن نظام الأسعار المتعددة الذي كان مطبقاً في السوق المحلية قد استبدل منذ يولييه ١٩٩٣ بنظام السعر الواحد للألومنيوم، وفضلاً عن هذا، فإنه بدلاً من تحديد هذا السعر إدارياً، فقد أصبح السعر مرتبطاً بالسعر الأساسي لبورصة لندن للمعادن، ومن ثم فإن شهر يولييه ١٩٩٣ يمثل تغييراً أساسياً في نظام التسعير، من نظام الأسعار المتعددة حيث كانت الأسعار المحلية المختلفة تحدد إدارياً، إلى وضع يسود فيه سعر واحد (يقوم على أساس السعر العالمي) في السوق المحلية. وسنهمل أثر تخفيض قيمة العملة على صافي حقوق الملكية لشركة مصر للألومنيوم (إلى الحد الذي تحتفظ فيه الشركة بأية مراكز بالعملة الأجنبية - مثل الاحتفاظ بودائع أو تحمل ديون)

أثر تخفيض قيمة العملة على تكاليف الإنتاج:

سنتغاضى عن أثر تخفيض قيمة العملة على تكلفة المعدات والآلات التى قد تقرر الشركة الحصول عليها بقصد الاستثمار، وسنقصر بحثنا على دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على تكاليف الإنتاج، وكما يبين جدول ٥-٥، فإن الألومينا هى المدخل الرئيسى المستورد. ولما كانت شركة الألومنيوم تعتبر متلقية للأسعار فى سوق الألومينا، فإن تكلفة الألومينا المستوردة مقومة بالجنيه المصرى سترتفع بنسبة التخفيض فى قيمة العملة، ومن المفيد النظر فى حجم الزيادة فى التكلفة فى هذه الحالة، أخذاً فى الاعتبار أن الناتج من الألومنيوم فى نجع حمادى يبلغ نحو ١٨٠٠٠٠ طن سنوياً. وبمعلومية الجوانب الفنية الخاصة بصهر الألومنيوم عن طريق التحليل الكهربائى، فإن المعامل الفنى للإنتاج هو ٢ طن من الألومينا لكل طن من الألومنيوم. ومن ثم يبلغ حجم الألومينا التى تدخل إلى فرن الصهر بنجع حمادى نحو ٣٦٠ ألف طن من الألومينا. وقد ارتفعت قيمة مدخل الألومينا بالجنيه المصرى بنفس نسبة التخفيض (التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي) لسببين: أولاً: نظراً لأن مصر تعتبر متلقية للأسعار فى السوق العالمية للألومينا، فإن التغيرات فى أسعار الصرف تترجم بالنسبة والتناسب فى أسعار الألومينا بالعملة المحلية. ثانياً: أن تكنولوجيا صهر الألومنيوم تستلزم استخدام معامل ثابت هو (٢ طن من الألومينا لإنتاج طن واحد من الألومنيوم)

ويعتبر أثر تخفيض قيمة العملة على التكلفة بالعملة المحلية للمدخلات الوسيطة الأخرى، (وخاصة كربون / فحم كوك للأقطاب، والكربوليت والفلوريدات)، أقل أهمية. ومن ثم فإنه سيتم التغاضى عنها هنا. والأكثر من ذلك أهمية هو أثر تخفيض قيمة العملة على زيادة تكلفة الطاقة، وكما بينا فى الملحق ٤، فإن الالتزام بتعديل أسعار الطاقة قد تعهدت به الحكومة المصرية

فى اتفاق قرض التكيف الهيكلى عام ١٩٩١ المعروف بقرض SAI,1. وطبقاً لذلك الاتفاق، فإن هناك التزاماً بتغيير المتوسط المرجح لأسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعى بحيث تعكس أسعار المنتجات المناظرة الداخلة فى التجارة الدولية، وتعديل أسعار الكهرباء حتى تغطى التكلفة الحدية طويلة الأجل فى نهاية المطاف، ويتوقف الفرق بين أسعار المنتجات البترولية المحلية وأسعار المنتجات المناظرة الداخلة فى التجارة الدولية على عاملين هما: فرق السعر وسعر الصرف، ويتطلب تخفيض قيمة الجنيه فى حد ذاته رفع الأسعار المحلية للطاقة، للمحافظة على السعر الحقيقى للطاقة (وفقاً لأسعار المنتجات المناظرة الداخلة فى التجارة الدولية).

وكما يوضح الملحق ٤، فإنه فيما بين مايو ١٩٩١ وديسمبر ١٩٩٢، تم رفع المتوسط المرجح للأسعار المحلية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى إلى ما يعادل ٨٣% من الأسعار العالمية، وكانت هناك حاجة شديدة إلى هذا الإصلاح رغم مجيئه متأخراً لعلاج الاختلال الطويل فى علاقة الأسعار بالتكلفة^(٨) وقد ارتفع متوسط أسعار الكهرباء إلى ما يزيد على ضعف ما كان عليه فى خلال فترة أقصر. وعلى أية حال فإن من المهم ملاحظة أنه بموجب صيغة البنك الدولى لتعديل أسعار الطاقة، فإن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يصبح عاملاً أوتوماتيكياً لزيادة أسعار الطاقة. وفى حالة الصناعات كثيفة الطاقة، وصناعة الألومنيوم بوجه خاص، فإن تخفيض قيمة العملة يلعب دوراً مزدوجاً باعتباره آلية لدفع التكلفة: إذ إنه يؤدي لزيادة التكلفة بالجنيه للمدخلات المستوردة، ويخلق زيادات فى أسعار الطاقة بصفة أوتوماتيكية فى اتجاه بلوغ التعادل مع الأسعار العالمية.

وتكشف دراسة البيانات الواردة فى الجدول ٥-٣ عن نمط مفيد لسلوك الأسعار الاسمية للطاقة الكهربائية التى يتم توريدها لمجمع صهر الألومنيوم فى نجع حمادى خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٨. فقد كانت تلك الأسعار تكاد

تكون مجمدة حتى عام ١٩٨٠. ثم أصبحت هناك زيادة سنوية متواضعة بلغت ١٩% في المتوسط في خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤، تكفى بالكاد للتعويض عن التضخم في خلال تلك الفترة، ومن ثم فإنه يمكن استنتاج أن السعر الحقيقي للكهرباء التي كانت تورد إلى شركة الألومنيوم استمر في الهبوط حتى منتصف الثمانينيات. وفي منتصف الثمانينيات وعلى الأخص منذ شهر مايو ١٩٨٧، بدأ السعر الحقيقي للكهرباء الموردة إلى مجمع صهر الألومنيوم في الارتفاع، ويتوافق هذا مع الفترة التي حاولت فيها مصر القيام بإجراءات إصلاح جدي، وعندما أصبح تخفيض قيمة الجنيه يلعب دورا أكثر أهمية.

أثر تخفيض قيمة العملة على الإيرادات:

نظراً لأن إنتاج أفران الصهر في نجع حمادى يوجه إلى التصدير (٦٢,٢٥% في خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٣/٩٤)، فإن تخفيض قيمة العملة كان مفيداً للشركة نظراً للسعر العالمى للألومنيوم - بمعنى أن القيمة بالجنيه لإجمالى إيراداتها قد ارتفعت بنسبة تخفيض قيمة العملة، وإذا ما نظرنا إلى الجدول ٥-٧، الذى يقدم بيانات عن حجم وقيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٨٤/٨٥-١٩٨٧/٨٩، فإنه بخلاف السنتين الأخيرتين، تراوح حجم الصادرات حول ١٠٠ ألف طن. وقد هبطت قيمة الصادرات فوب (FOB) بالدولار منذ ٨٩/١٩٨٨ بسبب الهبوط في الأسعار العالمية للألومنيوم طبقاً للأسعار المعلنة في بورصة المعادن في لندن. وعلى أية حال، فإن حصيلة الصادرات بالجنيه المصرى لم تنقص إلا بدرجة أقل كثيراً بفضل تخفيض قيمة الجنيه من ٢,٦٠٤ جم / دولار في ٩٠/١٩٨٩ إلى ٣,٣٥٩ جم / دولار في ٩٤/١٩٩٣. وقد ساعد تخفيض قيمة العملة على التخفيف من مفعول الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للألومنيوم بعد ٨٩/١٩٨٨ (انظر جدول ٥-٧).

ومع ذلك، فإن الأمر يكون مضللاً إذا ما تركنا الانطباع بأن تخفيض قيمة العملة كان دواءً ناجعاً تماماً لشركة مصر للألومنيوم. فمن ناحية أدى التخفيض الاسمي لقيمة الجنيه كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى مساعدة شركة مصر للألومنيوم، وكما سبق توضيحه، فإنه قد عمل فعلاً على تعويض النقص في السعر العالمي للألومنيوم على الأقل جزئياً، وقد يفسر أيضاً الارتفاع في حجم التصدير في خلال ١٩٨٨/٨٩-١٩٩٥/٩٣، ولكن من ناحية أخرى، فإن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه بعد ذلك سرعان ما قلب الموازين، ووجدت شركة الألومنيوم أن البيع في السوق المحلية أصبح أكثر جاذبية خصوصاً بعد تحرير الأسعار في عام ١٩٩٣. وأخذ حجم المبيعات المحلية يتزايد فعلاً، وتبعاً لذلك أخذ حجم مبيعات التصدير في الهبوط منذ ١٩٩٣/٩٤، وفي الواقع فإن عام ١٩٩٧/٩٨ كان حدّاً فاصلاً، إذ تعدى حجم المبيعات المحلية حجم الصادرات للمرة الأولى في تاريخ شركة مصر للألومنيوم.

أثر تحرير أسعار الناتج:

كما سبق أن ذكرنا، فإن شركة الألومنيوم كانت حتى ١٩٩٢/٩٣ تتبع إنتاجها في سوقين منفصلين إلى حد كبير عن بعضهما البعض: السوق المحلية والسوق العالمية. وفي السوق المحلية كان النظام السائد هو نظام الأسعار المحددة إدارياً والتي تجرى مراقبتها مركزياً. وكان نظاماً ذا شريحتين^(٩) يضم سعراً للبيع إلى مشروعات القطاع العام والخاص، وسعراً آخر للبيع إلى المشروعات المؤسسة في ظل قانون الاستثمار الأجنبي. وكان هناك أيضاً في الأصل سعران للصادرات: سعر للمبيعات النقدية وآخر لصفقات المقايضة بالآلومينا. ويوضح الجدول رقم ٥-٨ تطور تلك الأسعار المختلفة في خلال الفترة ١٩٨٦/٨٧-١٩٧٩/٩٨

جدول ٧-٥

إيرادات التصدير لشركة مصر للألومنيوم ١٩٨٤/٨٥-١٩٩٧/٩٨

السنة	الصادرات ألف طن	قيمة الصادرات فوب FOB		سعر التصدير فوب FOB		سعر الصرف الضمنى	الرقم القياسى لقيمة الصادرات	
		مليون جم	مليون دولار	جم	دولار		جم	دولار
٨٥/٨٤	١١٥,٢	١٣٦,٤	١٣٩,٩	١١٨٤	٢٢١٤	٠,٩٧٥		
٨٦/٨٥	١١٦,٩	٢٠٨,٦	١٥٦,٢	٢٠٣٩	١٣٣٦	١,٥٢٦		
٨٧/٨٦	١٠٢,٣	٢٠٨,٦	١٣٦,٦	٢٠٣٩	١٣٣٥	١,٥٢٧		
٨٨/٨٧	٩٦,٠	٤٤٥,٤	١٩٩,٩	٤٦٤,٠	٢٠٨٢	٢,٢٣٠		
٨٩/٨٨	١٠٨,٥	٦٥٢,٨	٢٧٥,٩	٦٠١٧	٢٥٤٣	٢,٣٦٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٩٠/٨٩	١٠٤,٦	٤٩٢,١	١٨٩,٠	٤٧٠,٥	١٨٠,٧	٢,٦٠٤	٧٥,٤	٦٨,٥
٩١/٩٠	٩٥,٧	٤٩٦,٢	١٧١,٤	٥١٨٥	١٧٩١	٢,٨٩٥	٧٦,٠	٦٢,١
٩٢/٩١	١٢٣,٣	٥٥٣,٨	١٦٦,٨	٤٤٩١	١٣٥٣	٣,٣١٩	٨٤,٨	٦٠,٥
٩٣/٩٢	١٠٦,٦	٤٧٤,٩	١٤٢,٦	٤٤٥٥	١٣٣٨	٣,٣٣٠	٧٢,٧	٥١,٧
٩٤/٩٣	٨٩,٩	٤٣٣,٩	١٢٩,٢	٤٣٨٧	١٣٠,٦	٣,٣٥٩	٦٦,٥	٤٦,٨
٩٥/٩٤	٩٧,٨	٦٢٠,٢	١٨٣,٠	٦٣٤٤	١٨٧١	٣,٢٩٠	٩٥,٠	٦٦,٣
٩٦/٩٥	٩٩,٤	٦٢٧,٥	١٨٥,١	٦٣١١	١٨٦٢	٣,٣٩٠	٩٦,١	٦٧,١
٩٧/٩٦	٨٧,٢	٤٨٩,٤	١٤٤,٣	٥٦١١	١٦٥٥	٣,٣٩٠	٧٥,٠	٥٢,٣
٩٨/٩٧	٨٤,٣	٤٩٩,٥	١٤٧,٤	٥٩٢٨	١٧٤٩	٣,٣٩٠	٧٦,٥	٥٣,٤

(*) يتضمن الكميات المصدرة مقابل المارك الألماني، والتي سجلت قيمتها بالمارك الألماني فى المصدر بصورة منفصلة. ولاستكمال الصورة، تم حساب القيمة المعادلة بالدولار باستخدام أسعار الصرف ١,٦٠٢ و ١,٦٣٥ مارك للدولار أمريكى للسنتين ٩٣/١٩٩٢ و ٩٤/١٩٩٣ على الترتيب.
المصدر: شركة مصر للألومنيوم المصرية: التقرير الإحصائى السنوى، سنوات مختلفة

جدول ٨-٥

أسعار بيع الألومنيوم في الفترة ٨٧/١٩٨٦-٩٨/١٩٧٧ (ج م / طن)

السنة	المبيعات المحلية			مبيعات التصدير		
	القطاع العام والخاص	شركات الاستثمار	المتوسط	نقدًا	مقايضة	المتوسط
٨٧/٨٦	١٢٦٦,٦	١٧٥٧,٤	١٣٧٣,٦	٢١٠٢,٦	١٨٥٠,٥	٢٠٣٩,٢
٨٨/٨٧	١٥١١,٦	٣٥٠٧,٦	١٨٧٥,٥	٤٧٢٥,٣	٤٣٠٣,٥	٤٦٤١,٢
٨٩/٨٨	١٧١٤,٧	٤٢٢٣,٧	٢٢٣٢,٩	٦١٠٢,٤	٥٨١٧,٨	٦٠١٧,٧
٩٠/٨٩	٢١٠٦,٧	٤٣٧٤,٤	٢٤٢٤,٣	٤٨٢٣,٧	٤٣١٥,٦	٤٧٠٤,٦
٩١/٩٠	٢٧٥٥,٧	٣٤٢٦,٤	٣٠٠٤,٤	٥٢٣٤,٩	٤٨٩٤,٥	٥١٨٣,٠
٩٢/٩١	٣٣٣٤,٤	٤٤١١,٣	٣٣٧٥,٤	٤٤٩٠,٤	—	٤٤٩٠,٤
٩٣/٩٢	٤٣١٤,٩	٤٦٤٩,٠	٤٣٧٤,٩	٤٤٥٤,٤	—	٤٤٥٤,٥
٩٤/٩٣	٤٥٠١,٠	٤٤٦٥,٦	٤٤٨٥,٩	٤٣٨٥,٤	—	٤٣٨٥,٤
٩٥/٩٤	٦١٨٥,٠	٦٢٩٢,٠	٦٢١٣,٠	٦٣٤٤,٠	—	٦٣٤٤,٠
٩٦/٩٥	٦٧٠٢,٠	٦٧٨٧,٠	٦٧٢٢,٠	٦٣١١,٠	—	٦٣١١,٠
٩٧/٩٦	٦٠١٧,٠	٣٠٥٦,٠	٦٠٢٧,٠	٥٦١٤,٠	—	٥٦١٤,٠
٩٨/٩٧	٦٣٥٣,٠	٦٤٣٩,٠	٦١٤٨,٠	٥٩٢٨,٠	—	٥٩٢٨

المصدر: شركة الألومنيوم المصرية، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة

وعلى أساس فحص الأدلة المتاحة، فإننا نقدم كفرضية أن سعر الألومنيوم المباع في السوق المحلية إلى الشركات المنشأة في ظل قانون الاستثمار الأجنبي كان مرتبطاً بشكل كبير بأسعار التصدير نقداً. كما يبدو أن سعر الألومنيوم المباع إلى منشآت القطاع العام والقطاع الخاص، من ناحية أخرى، كان مرتبطاً ارتباطاً ضعيفاً بأسعار التصدير نقداً. ويعزز هذا مقارنة قيم معامل الارتباط في القطاعين. فقد كانت قيمة معامل الارتباط بين سعر التصدير نقداً وسعر البيع للمنشآت في قطاعي الأعمال العام والخاص تبلغ ٦٦%، وهي شديدة التواضع مقارنة مع قيمة معامل الارتباط بين سعر

التصدير نقدًا وسعر البيع للمنشآت المؤسسة طبقًا لقانون الاستثمار الأجنبي والتي كانت نحو ٩٦%.

وقد بدأ تحرير أسعار ناتج الألومنيوم. كجزء من مكون التكلفة الهيكلي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات. وتوقف العمل بنظام المقايضة بالألومنيوم مقابل الألومينا ابتداءً من ٩٢/١٩٩١. وفضلاً عن هذا في عام ٩٣/١٩٩٢ ألغى نظام تحديد الأسعار إدارياً والذي كان مطبقاً على المبيعات المحلية. وهكذا تم القضاء على أحد وجوه الاختلال الذي كان ممثلاً في تجزئة السوق، ومن ثم إتاحة الفرصة لتخصيص أفضل وأكثر كفاءة للموارد^(١٠).

وحتى عام ٩٣/١٩٩٢ عندما كان نظام الأسعار الإدارية للألومنيوم هو السائد محلياً، فإن الأسعار المحلية كانت تقل كثيراً عن أسعار التصدير، ولم يكن يطبق قانون السعر الواحد. وتغير الوضع بدرجة كبيرة عندما تم التخلي عن نظام الأسعار المحلية المحددة إدارياً وتبنى أساس السعر العالمي منذ يولية ١٩٩٣، كما سبق بيانه أعلاه. وفي الواقع، فإن متوسط السعر المحلي للألومنيوم قد تعدى سعر التصدير منذ عام ٩٤/١٩٩٣.

وهناك خطر حقيقي في أن يؤدي نظام التسعير الجديد إلى إغراء شركة مصر للألومنيوم بالبيع في السوق المحلية، ومن ثم تجنب المنافسة في السوق العالمية. ولكن قد يقال إن هذا الأمر، مع ذلك يبدو بعيداً لسببين. الأول هو أن حجم السوق المحلية يضع حداً أعلى لما يمكنه تسويقه فيه. والثاني هو أن تحرير التجارة سواء كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أو طبقاً للالتزامات مصر طبقاً لاتفاق الجات ١٩٩٤ يضمن ألا تكون السوق المحلية وقفاً على الشركة أو سوقاً أسيرة. وعلى أية حال، فإن تحليلنا يظهر أن الخطر حقيقي بدرجة تزيد عما هو ظاهر، طالما استمر الارتفاع في القيمة الحقيقية.

أثر تحرير سعر الفائدة:

تتمتع شركة مصر للألومنيوم بوضع يكاد أن يكون فريدا بالمقارنة مع معظم شركات القطاع العام الصناعي من ناحية رسميتها. إذ لا يبدو أن شركة مصر للألومنيوم لديها مشاكل تفلقها من ناحية الديون، مثلما هو الحال في عدد ضخم من الشركات العامة في قطاع الصناعة. ومن ناحية أخرى، فإن الشركة تمتلك ودائع ضخمة في الجهاز المصرفي، ومن ثم فإنها قد استفادت من الارتفاع المبدئي في سعر الفائدة الذي تلا عملية التحرير في هذه الناحية. ويمكن الاستنتاج، من ناحية الناتج الصافي، أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي كان مفيداً لشركة مصر للألومنيوم في هذا المجال.

أثر تحرير التجارة:

كما سبق في الفصل الثاني من هذه الدراسة، فإن تحرير التجارة تضمن عنصرين مهمين: الأول، هو إلغاء القيود المباشرة على التجارة أو العوائق غير الجمركية مثل التصاريح، والحصص وما إلى ذلك، والثاني، هو تخفيض الوسط الحسابي لمعدلات الرسوم الجمركية ودرجة تشتت الرسوم (أي تخفيض الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى للرسوم الجمركية). وفي الواقع فإن تحرير التجارة بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد يعنى فتح السوق المحلية، ومن ثم تعريض المنتجين المحليين للمنافسة القوية من الواردات. وقد لاحظنا فعلاً أن صناعة الألومنيوم في مصر هي أساساً صناعة تصديرية. وتحرير التجارة في حد ذاته لم يؤثر مباشرة على الصناعة.

ملاحظات ختامية:

تقدم قصة صناعة الألومنيوم في ظل الإصلاح الاقتصادي وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي درساً مفيداً في مجال السياسة

الاقتصادية: بالنسبة لمنشأة تتوجه للتصدير، ينبغي أن يكون تحرير الأسعار المحلية مدعماً بالسياسة السليمة لسعر الصرف. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن اتباع المرساة الاسمية وربط الجنيه بالدولار قد أدّى إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصري، مما أرسل الإشارة الخاطئة إلى منتجي السلع القابلة للتجارة. وأصبح البيع في السوق المحلي أكثر ربحاً. وقد رأينا تحولاً واضحاً في هذا الاتجاه لدى شركة مصر للألومنيوم. وهذا يؤكد نقطة جوهرية، وهي أن تحسن الأداء على المستوى الجزئي يستدعي القيام بإصلاحات على المستوى الكلي.

ولكى نختم بحثنا عن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على صناعة الألومنيوم، فإننا نلاحظ أن أكثر الآثار بروزاً وأهمية هو الإعلان الصريح والواضح عن انتهاء حقبة الكهرباء الرخيصة. وكما ذكرنا فإن شركة مصر للألومنيوم تستخدم ما يزيد قليلاً عن ٣٣٠٠ مليون كيلووات/ساعة. وزيادة نقطة مئوية في سعر الكهرباء الموردة إلى الشركة (٠,٠٦٨ ج م حالياً) ينتج عنها زيادة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصري في التكلفة.

وعلى هذه الخلفية، وفي ضوء التحليل السابق، فإننا نتناول السؤال الحاسم، هل ينبغي إغلاق صناعة الألومنيوم؟

وهو سؤال شديد التعقيد وتصعب الإجابة عليه، إذ إن هناك عوامل عديدة تدخل في الإجابة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي، وبعضها من الصعب جداً تقييمه. وسنركز هنا أولاً على الاعتبارات الاقتصادية. وطبقاً لحساباتنا، فإن الاحتياجات الكلية من الطاقة الأولية لكل طن من الألومنيوم تبلغ نحو ٤,٢٤٨ طن / من معادل زيت الوقود (المازوت). وطبقاً للسعر العالمي الذي يبلغ ٨٢ دولار للطن (أو ٢٧٥ ج م للطن) من المازوت^(١١) فإن إجمالي تكلفة الطاقة للطن الواحد من الألومنيوم

تكون ١١٧٨ ج م. ولعدم وجود المعلومات التفصيلية عن بنود التكلفة الأخرى مثل الألومينا، والفلوريدات، وكربون الأقطاب، فإننا سنستخدم افتراضاً مبسطاً يقوم على أساس تقسيم التكلفة الكلية المبين في الجدول ٥-٥. وعلى أساس افتراض أن الكهرباء تمثل نحو ٢٦ % من إجمالي تكلفة الإنتاج، فستكون تلك التكلفة نحو ٤٥٣٠ ج م للطن من الألومنيوم، وهو ما يقل كثيراً عن أسعار التصدير المسجلة في خلال الفترة ٩٥-١٩٩٨ كما يظهر في الجدول ٥-٧. ولكن بالطبع سيظل إجمالي التكلفة شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للطاقة.

ومن ثم فإن النتيجة التي نصل إليها هي أن صناعة الألومنيوم يجب أن تعدل أوضاعها للتواء مع وضع تسوده ندرة في مصادر الطاقة، ويمكن تحقيق هذا التكيف عن طريق إستراتيجية ذات شعبتين: أنها من ناحية تتضمن تخفيضات في التكلفة وخاصة في تكلفة الطاقة، ومن ناحية أخرى تتضمن زيادة القيمة المضافة (عن طريق تعميق التصنيع من خلال تنويع المنتجات)

إجراءات تخفيض التكاليف:

بدراسة بيانات الأداء في جدول ٥-٤ يتبين أن هناك مجالات كبيرة للتحسين، وأهمها في مجال الاستهلاك النوعي للطاقة، حيث يبلغ معدل مصانع شركة الألومنيوم في نجع حمادى ما يقرب من ١٦,٨ كيلووات / ساعة / كجم الألومنيوم وهو ما يزيد كثيراً حتى عن الحد الأعلى للمدى النمطي للاستهلاك النوعي للطاقة والذي يبلغ ١٣-١٥ كيلووات / ساعة / كجم. ونظراً لأن العائد الاجتماعي (على الاقتصاد عامة) الناتج عن تخفيض الاستهلاك النوعي للطاقة يفوق ويتجاوز العائد الفردي (لشركة مصر للألومنيوم)، فإن هناك أساساً اقتصادياً جيداً لهيئة كهرباء مصر لكى تقدم بعض الحوافز لشركة الألومنيوم بغرض توفير الطاقة. إذ يمكن تقديم خصم

نسبى إلى الشركة يتناسب مع تخفيض الاستهلاك النوعى للكهرباء بعد حد معين. وليس لهذا مجال الدخول فى التفاصيل، وتكفى الإشارة إلى مزايا هذه السياسة.

وكما أن كفاءة تيار المهبط (الكاثود) واستهلاك الفلوريدات تعتبر نواحى إضافية يمكن فيها تحقيق قدر كبير من التوفير.

وأخيراً، فإن تدريب العمال يعتبر عنصراً أساسياً فى تخفيض التكلفة فى النواحى المبينة أعلاه وغيرها. وهو يعتبر عاملاً حاسماً فى تعزيز الكفاءة السينية X-efficiency. ولدى شركة مصر للألومنيوم فعلاً برنامج نشط وواعد لتدريب العاملين بها، ولكن قد يكون من المفيد إدخال المزيد من التطوير عليه.

زيادة القيمة المضافة:

يمكن زيادة القيمة المضافة أساساً عن طريق زيادة نسبة المنتجات المصنعة/ أو شبه المصنعة إلى الإنتاج الكلى والتحرك دائماً نحو الحلقات الأمامية فى سلسلة الإنتاج. وهذا نظراً لأن الألومنيوم الأولى يتم تسعييره وفقاً للأسعار الأساسية التى تحددها بورصة المعادن بلندن. بينما أن أسعار المنتجات المصنعة يجرى بيعها بعلاوة على السعر الأساسى. وفى الواقع، فإن شركة مصر للألومنيوم تكاد أن تكون قد بلغت الحد فى زيادة نسبة الألومنيوم المصنع. ويبدو أن نسبة الإنتاج المصنع قد بلغت حالياً ٨٤% من الإنتاج الفعلى. (انظر جدول ٥-٩) وفى اتجاه المزيد من تعميق التصنيع، فقد تم استكمال مشروع لإنتاج رقائق الألومنيوم بطاقة سنوية تبلغ نحو ٦٠ ألف طن.

جدول ٩-٥

تطور تشكيلة المنتجات ٨٤/١٩٨٣-٩٨/١٩٩٧ (%)

٩٨/١٩٩٧	٨٤/١٩٨٣	
١٦	٣٩	قضبان
١١	٢٤	قضبان حرف T
٥	١١	قوالب
١٨	٧	أسلاك
٢٦	١٦	اسطوانات
١٥	-	درافيل
٨	٣	قوالب سباتك
١	-	بلاطات
١٠٠	١٠٠	إجمالي

المصدر: شركة الألومنيوم المصرية، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

الهوامش:

١. بموجب القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٩٣ الصادر من وزير الصناعة بتاريخ ١٥ يولية ١٩٩٣، تم إلغاء تحديد الأسعار إداريًا لمبيعات الالومنيوم محليا. ويتم حساب متوسط السعر الأساسي لثلاثة شهور في بورصة المعادن بلندن تضاف إليه العلاوات، ومصاريف الحزم والتغليف والشحن وتكاليف النقل، لتحديد سعر بيع الالومنيوم في السوق المحلية.
٢. للحصول على تفاصيل أكثر، انظر شركة مصر للألومنيوم - "دراسة لاقتصادات شركة مصر للألومنيوم في إطار تنفيذ المشروع الأساسي من ١٩٩٤/٩٣ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣. بدون تاريخ.
٣. للحصول على تفاصيل مفيدة في هذا المجال، انظر Mohamoud M. Farag, "Energy Conservation in the Aluminium Insustry", in Farag, Mahmoud M. et al.
The Aluminium Industry in Egypt. "Proceedings of the Symposium held at the American University in Cairo, 18019 Feb. 1980, Cairo: AUC Press.
٤. بعد نحو ٢٠ عاما من إنتاج الالومنيوم واستهلاكه، فإنه يستحسن عمل دراسة جدوى لإعادة تدوير عوالم وخردة الالومنيوم.
٥. انخفاض المطلوب من الكهرباء للوحدة من الناتج (احتياجات وحدة الناتج من الكهرباء) بنحو ٥٠% تقريبا منذ بداية القرن العشرين، من ٢٨/كيلووات/ساعة/كجم الومنيوم إلى ١٣,٥ كيلووات/ساعة/كجم الومنيوم في ١٩٧٩ (Grjotheim and Welch, 1980).

٦. نظراً لأن المدخل المباشر للكهرباء يشكل نحو ٢٦% من التكلفة الكلية، فإن المدخل الكلى من الكهرباء ينبغي أن يمثل ٢٧% ($= [4,464 / 4,284] \times 0,26$). وبقسمة تكلفة الطاقة الكلية على ٠,٢٧ يتم الحصول على تقدير التكلفة الكلية للطن كما هو وارد في المتن.
٧. تستخدم صناعة الألومنيوم مدخلات أخرى مثل فحم الكوك والكربوليت وفلوريدات الألومنيوم وفلوريد الكالسيوم. ولكن الألومينا هي أهم المدخلات، أما المدخلات الأخرى فسيتم التغاضي عنها في تحليلنا.
٨. كما أوضحنا في مكان آخر، كان من بين نتائج نظام التحديد الإداري للأسعار الذي كان سائداً في مصر، أن انخفاض السعر النسبي للبترول والمنتجات البترولية حتى إنه في عام ١٩٨١ بلغ متوسط السعر الحقيقي للطاقة ٧٦% فقط من قيمته في عام ١٩٦٠. وكان التدهور في السعر الحقيقي للطاقة قد حدث بصفة أساسية بعد عام ١٩٧٤ (Abdel-Khalek, 1988).
٩. في الواقع كان هناك سعر ثالث للاستخدام الذاتي في شركة مصر للألومنيوم. ولكن سيتم التغاضي عنه هنا، حيث إنه قليل الأهمية.
١٠. انظر نتائج المسح الخاص بممارسات تحديد الأسعار الصناعية، الذي تولت القيام به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في أكتوبر ١٩٩٤.
١١. هذا هو متوسط السعر العالمي للطن من زيت الوقود (المازوت) منخفض الدرجة (٣,٥% كبريت) خلال الفترة ١٩٩٥-٩٨.

ملحق ٥-١

جدول ٥ م-١

المراحل المختلفة لتطور الطاقة التصميمية في شركة مصر للألومنيوم

التاريخ	المراحل	الطاقة بالآلاف طن
أكتوبر ١٩٧٥	١	٣٣
مايو ١٩٧٦	٢	٦٦
أبريل ١٩٧٧	٣	١٠٠
يولية ١٩٨٠	٤	١٣٣
يولية ١٩٨٣	٥	١٦٦

المصدر: شركة الألومنيوم المصرية. التقرير الإحصائي السنوي. ٩٨/١٩٩٧.

الفصل السادس

آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى على المستوى الجزئى

٢- صناعة الحديد والصلب

مقدمة:

تعتبر صناعة الحديد والصلب من العناصر المهمة فى الهياكل الاقتصادية للأمم — نظرا لأنها صناعة لها آثار ارتباط أمامية قوية. وأهم الشركات فى صناعة الحديد والصلب بمصر هى شركة الحديد والصلب المصرية (المعروفة باسم حديصلب). والشركة عبارة عن مجمع متكامل: فهى تقوم بعملية تعدين خام الحديد فى الواحات البحرية، ونقل الخامات وإنتاج الصلب وهى إحدى كبرى الشركات فى قطاع الصناعة بالبلاد، حيث يعمل فيها ما يناهز ٢٣٠٠٠ عامل.

وشركة الحديد والصلب المصرية هى أساسا مشروع للإحلال محل الواردات، ذات طاقة تصميمية لإنتاج ١,٢ مليون طن من الصلب سنويا. وقد تم إنشاؤها فى عام ١٩٥٤ فى غمار اتجاه مصر نحو تحديث وتنويع الهيكل الصناعى بها. وهى صناعة كثيفة رأس المال كما أنها أيضا كثيفة الطاقة، وتهتم بصفة أساسية بالسوق المحلية، والوضع المالى للشركة يتسم بالضعف الشديد إلى حد الخطورة. ففى حين كانت الزيادة فى رأس المال المدفوع أقل من الضعف منذ عام ١٩٨٢، ارتفع دينها طويل الأجل سواء بالعملة الأجنبية أم المحلية إلى اثنى عشر مثلا، وقد زاد رأس المال المدفوع من ٣٣٨ مليون جنيه مصرى فى ٨٢/١٩٨١ إلى ٦٣١ مليون جنيه فى ٩٤/١٩٩٣، وفى خلال نفس الفترة ارتفع الدين طويل الأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ارتفاعا شديدا مما يعادل ٥٨,٤ مليون ج م إلى ما يعادل ٦٩٦,٤ مليون ج م.

ويبدو أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كانت له آثار أكبر وأقوى على صناعة الحديد والصلب مما كانت له على صناعة الألومنيوم. وكما حدث تماماً فى حالة صناعة الألومنيوم، فإن رفع أسعار الطاقة وتحرير أسعار المدخلات كان له تأثير سلبي على أداء شركة الحديد والصلب. إلا أنه على نقيض حالة صناعة الألومنيوم، فإن كلاً من تحرير سعر الفائدة وتحرير التجارة قد أثر سلباً على صناعة الحديد والصلب. وبالإضافة إلى هذا فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى كان به مكون انكماشى، ينحو بالتأكيد إلى تخفيض الطلب على الصلب فى السوق المحلية ويرجع هذا بصفة خاصة إلى تخفيض معدل الاستثمار العام بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ومن ناحية أخرى، فإن تحرير أسعار الناتج وتخفيض قيمة العملة يحتمل بدرجة أكبر أن يؤدي إلى استفادة شركة الحديد والصلب المصرية.

وقد يكون من المفيد قبل أن نبدأ فى فحص أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على شركة الحديد والصلب، أن نقدم عرضاً للجوانب الاقتصادية والفنية الرئيسية للشركة.

شركة الحديد والصلب المصرية: المؤشرات الرئيسية

بدأت شركة الحديد والصلب المصرية إنتاجها فى عام ١٩٥٨. وهى إحدى منشآت القطاع العام المتكاملة رأسياً، والتى تعمل فى التعدين ونقل الخامات وإنتاج الحديد الخام والصلب. ويتم توجيه الإنتاج، والذي يقل بدرجة كبيرة عن طاقة المصانع، إلى السوق المحلية (باعتباره إحلالاً محل الواردات) حيث يجرى بيع ٨٥% من الناتج.

وقد كانت الطاقة التصميمية للمصانع أصلاً هى ٠,٣ مليون طن عند بداية الإنتاج فى عام ١٩٥٨^(١). وقد تمت زيادة الطاقة التصميمية بعد ذلك

إلى ٠,٦ مليون طن في عام ١٩٧٣، ثم تمت مضاعفتها بعد ذلك في عام ١٩٧٩، وهناك مراحل مختلفة للإنتاج:

• تعدين خام الحديد من مناجم الجديدة في الواحات البحرية بمحافظة الجيزة، واستخراج الحجر الجيري من محاجر بنى خالد فى المنيا، والدولوميت من محاجر الأدبية فى السويس.

• تلييد الحديد.

• إنتاج الحديد الزهر فى الأفران العالية.

• إنتاج الصلب.

• درفلة الصلب.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية: ٢,٦ مليون طن من خام الحديد، ٢ مليون طن من الحديد الملبّد، و ١,٥ مليون طن من الحديد الزهر، ١,٢٧ مليون طن من الصلب^(٢). وتستخدم مصانع الحديد والصلب فى حلوان تكنولوجيا روسية تتضمن المعاملات الفنية التالية:

١,٥ طن من الحديد الملبّد + ٠,٦ طن من فحم الكوك = ١ طن من كتل الحديد الزهر

١,٠ طن من الحديد الزهر + ٠,٤ طن من الطفلة = ٠,٩٢ طن من الصلب.

وصناعة الحديد والصلب من نواحي النشاط كثيفة الطاقة، وهى تستخدم فحم الكوك والغاز الطبيعى والكهرباء. والكهرباء لا تستخدم أساسًا باعتبارها طاقة، ولكن كقوة محركة لإدارة المحركات التى تعمل فى تشغيل مختلف المعدات الإنتاجية. ويتم تغذية مصانع الحديد والصلب بحلوان بطاقة كهربية ذات جهد متوسط (٦,٣ كيلو فولت) من شركة توزيع كهرباء القاهرة عن طريق أربع محطات محولات تستخدم الجهد العالى (٦٦ كيلو فولت) من الشبكة القومية للكهرباء (عساف، ١٩٩٣).

وتتم تغذية الأفران العالية بفحم الكوك جنباً إلى جنب مع الحديد الملبّد ويقوم فحم الكوك بوظيفة مزبوجة كوقود لتوفير الطاقة الحرارية وكعنصر كيميائي لازم لعملية الاختزال لإنتاج الحديد الزهر. ويستخدم الغاز الطبيعي (منذ عام ١٩٧٣) كأحد مدخلات الطاقة، ويتم أيضاً تغذية الأفران العالية به، وتبلغ المتطلبات المباشرة للمدخلات من الطاقة لكل طن من الصلب كما يلي: (أبو زيد، ١٩٩٠، ص ص ٢٦ - ٢٧)

فحم الكوك: ٠,٥٤ طن

الغاز الطبيعي: ٤٦٥ م^٣

الكهرباء ٨٨٠ كيلو وات / ساعة.

وتقوم الشركة حالياً بإنتاج خام الحديد من مناجمها الخاصة فى الواحات البحرية فى الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٣. وقبل ذلك كان خام الحديد يتم الحصول عليه من مناجم الشركة فى أسوان، والتي تم إغلاقها الآن — وقد كان خام أسوان يحتوى على نسبة عالية من السليكا، وتركيز منخفض من المعدن لا يتجاوز ٤٠%.

وبالإضافة إلى خام الحديد والطاقة، فإن الصناعة تعتمد على المدخلات التالية:

الفيرو منجنيز، وقضبان الجرافيت، والحجر الجيرى وحجر الدولوميت. ويتم الحصول على الحجر الجيرى محلياً من المحاجر الخاصة بشركة الحديد والصلب، فى بنى خالد (محافظة المنيا)، أما الدولوميت فيتم الحصول عليه من الأنبية (محافظة السويس). أما الفيرو منجنيز وقضبان الجرافيت فكان من المعتاد استيرادهما، ولكن يجرى الحصول عليهما الآن من منتجين محليين فى مصر.

وتقوم شركة الحديد والصلب بصفة رئيسية بالإنتاج للسوق المحلية. وفى خلال الفترة ٨٩/١٩٨٨ - ٩٤/١٩٩٣، كان المتوسط السنوى للمبيعات

٠,٨٩٧ مليون طن من المنتجات النهائية. وكانت الصادرات تمثل ما بين ١٠-١٥ % فقط من المبيعات، بينما تم توجيه الباقي إلى السوق المحلية (أبو زيد، ١٩٩٠: ٢٦-٢٧). وشركة الحديد والصلب في الواقع نموذج لمنشأة تعمل لإنتاج بدائل الواردات، وقد ظلت تعمل إلى عهد قريب في بيئة غير تنافسية. وقد بدأت في التصدير في أواخر السبعينيات (عام ١٩٧٩)، ولم تكن الصادرات أحد أهدافها الجادة أو حتى المخططة. وأحد الأدلة المفيدة والتي تؤيد هذا القول هو الفرق بين الصادرات الفعلية وأهداف التصدير لعام ١٩٩٢/٩٣. إذ إنه طبقاً لميزانيات الشركة وقوائمها المالية لتلك السنة، كانت أهداف المبيعات ٠,٧٢٢ مليون طن في السوق المحلية و ٠,٠٦ مليون طن للتصدير. وكما تبين بعد ذلك فإن الصادرات تصاعدت إلى ٠,١٧٨ مليون طن أو ما يقرب من ثلاثة أمثال الهدف المخطط له. ومن المفيد أيضاً ملاحظة أن رقم التصدير المخطط كان يبدو غير متوافق مع أحدث التطورات التي تمت في الشركة، والتي أظهرت أن متوسط معدل النمو السنوي قد يناهز ٢٤% في خلال ١٩٨٨/٨٩ - ١٩٩١/٩٢ (وفقاً للمحسوب من الجدول (٦-١)).

ومن الناحية المالية، فإن شركة الحديد والصلب تنازل لتحويل الخسائر التي ظلت تتحملها في السنوات الأخيرة إلى أرباح، وقد زادت عملياتها في السحب على المكشوف من الجهاز المصرفي طبقاً لمتواليه هندسية - إذ تكاد تتضاعف كل سنة. وفيما بين ١٩٨٨/٨٩ و ١٩٩١/٩٢ كان الرقم القياسي للسحب على المكشوف ١٠٠ و ٢١٤ و ٣٩٠ و ٧٢٦ على التوالي بالترتيب. وفي عام ١٩٩٣/٩٤ بلغ السحب على المكشوف من البنوك ١٠٣٦,٨ مليون ج م أي ما يوازي تقريباً ضعف رأس المال المدفوع الذي كان يبلغ فقط ٦٣٢ مليون جنيهاً. وتبدو خطورة هذه الزيادة عند ملاحظة أن مستوى السحب على المكشوف كان مستقراً عند ١٥ - ٢٠ مليون ج م في خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩/٨٠، ثم أصبح أكثر من ضعف

هذا المستوى ببلوغة ٥١ مليون ج م، فى النصف الأول من الثمانينيات، ثم أصبح أكثر من أربعة أمثال ذلك إذ بلغ ٢٣٩ مليون ج م فى خلال الفترة ٨٧/١٩٨٦ - ٩٢/١٩٩١. وينبغى أن نتذكر أن السنة الأخيرة من الفترة الجزئية الأخيرة تتوافق مع اتخاذ الإجراءات فى ظل الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى.

وكانت شركة الحديد والصلب المصرية تعمل على الدوام بأقل من طاقتها التصميمية. وخلال الفترة ٨٩/١٩٨٨ - ٩٤/١٩٩٣ بلغ المتوسط السنوى لإنتاج الصلب ٩٣٣,٤ ألف طن، أى ما يمثل ٧٧,٨ % من الطاقة التصميمية، ومن ثم فإن الطاقة العاطلة بلغت نحو ٢٢% فى المتوسط خلال أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات. ويوضح الجدول (٦-١) أنه كانت هناك زيادة فى اتجاه معدل استخدام الطاقات فى خلال الفترة ٨٦/١٩٨٥ - ٩٤/١٩٩٣ وارتفعت نسبة الناتج الفعلى إلى الطاقة القصوى من ٦٧% فى المتوسط فى الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى ٨٦/١٩٨٥ - ٩٠/١٩٨٩ إلى ٨٠% فى المتوسط فى الفترة التالية على بدء تنفيذ البرنامج أى فيما بين ٩١/١٩٩٠ - ٩٨/١٩٩٧ وفى نفس الوقت كان هناك هبوط فى نسبة إجمالى المبيعات إلى الناتج من متوسط ٩٧% فى خلال الفترة ٨٦/١٩٨٥ - ٩٠/١٩٨٩ إلى نحو ٩١% فى خلال الفترة ٩١/١٩٩٠ - ٩٨/١٩٩٧.^(٣)

وهكذا فإنه على الرغم من نجاح شركة الحديد والصلب فى زيادة معدل استخدام الطاقات بشكل كبير فى خلال الفترة، إلا أنها لم تنجح فى زيادة، أو حتى المحافظة على معدل إجمالى المبيعات من الناتج. ونتيجة لذلك ازداد تراكم المنتجات النهائية مما أدى إلى زيادة القيمة للمخزون المتراكم من ٤٤,٤ مليون ج م فى ٩٠/١٩٨٩ إلى ١٧٥,٩ مليون ج م فى ٩٤/١٩٩٣. وارتفع حجم (كمية) المنتجات النهائية غير المباعة من ٣٧,٥ ألف طن فى ٨٨/١٩٨٧ إلى ١٦٥ ألف طن فى ٩٢/١٩٩١ ثم بعد ذلك إلى ٢٠٧ ألف طن فى ٩٨/١٩٩٧.

جدول ٦-١

الناتج والمبيعات المحلية والصادرات في الفترة ٨٥/١٩٨٤ - ٩٨/١٩٩٧

(الكمية بالآلاف طن والقيمة بمليون ج م)

السنة	الناتج من المنتجات تامة الصنع	المبيعات					
		المحلية		التصدير		الإجمالي*	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
٨٥/٨٤	غير متاح	٦٢٠,٤	٢٠٦,١	٤٧,٧	٧,٩	٦٦٨,١	٢١٤,٠
٨٦/٨٥	٧٣٠,٢	٦٧٥,٨	٢٤٩,٠	١٧,٠	٦,٤	٦٩٢,٨	٢٥٥,٤
٨٧/٨٦	٦٨٨,٤	٦١٣,٧	٢٣٢,٠	٣٧,٤	١٥,٩	٦٥١,١	٢٤٧,٩
٨٨/٨٧	٨٧٥,٠	٧٨٨,٣	٣٤٦,٠	٥٩,٦	٣٩,٧	٨٤٧,٩	٣٨٥,٧
٨٩/٨٨	٨٧٩,٥	٨٢٨,٦	٤٩٨,١	٣٨,٧	٣٤,٥	٨٦٧,٣	٥٣٢,٦
٩٠/٨٩	٨٥٨,٢	٨٠٠,٥	٥٥٣,٩	٥١,٥	٤٧,٢	٨٥٢,١	٦٠١,١
٩١/٩٠	٩٧٦,٨	٨٣٥,٠	٦٤٤,٠	٦٥,٨	٦٥,٥	٩٠٠,٧	٧٠٩,٥
٩٢/٩١	٨٩٤,٢	٧٢٤,١	٦٦٩,٠	٧٢,٢	٧٠,٨	٧٩٦,٣	٧٣٩,٨
٩٣/٩٢	٩٢٤,٣	٨٠٠,٨	٧١٠,٧	١٧٧,٧	١٥٥,٧	٩٧٨,٥	٨٦٦,٤
٩٤/٩٣	١٠٦٧,٤	٨٦٨,٩	٨٣٥,٩	١٢٠,٢	١٠٧,٦	٩٨٩,١	٩٤٣,٥
٩٥/٩٤	١٠٠٤,٩	٨٦١,٣	٩٤٣,٩	١٦٢,٩	١٥٧,٩	١٠٢٤,٢	١١٠١,٩
٩٦/٩٥	٨٩٣,٠	٧٨٩,٧	٩٨١,٣	٦٥,٥	٧٣,٠	٨٥٥,٣	١٠٥٤,٣
٩٧/٩٦	١٠٥٩,٥	٨٠٨,٨	٩٥٤,٦	١٣٤,٠	١٢٣,٧	٩٤٢,٨	١٠٧٨,٣
٩٨/٩٧	١١١٤,٩	٩٣٢,٧	١٠٧٦,٩	١٣٦,٨	١٢٨,٣	١٠٦٩,٥	١٢٠٥,٣

ملحوظة: * إجمالي قيمة الناتج من المنتجات تامة الصنع تتضمن الخصم الذي لم يمكن توزيعه على المبيعات المحلية والصادرات.

المصدر: عن الفترة ٨٦/٨٥ - ٨٨/٨٧ (أبو زيد، ٩٠) عن الفترة ٨٩/٨٨ - ٩٨/٩٧ - الشركة المصرية للحديد والصلب، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

وطبقاً لما ذكرته إدارة الشركة المصرية للحديد والصلب فإن هناك أسباباً مختلفة لعملية تراكم المخزون غير المرغوب فيه وهي بالتحديد: ازدياد تكلفة الإنتاج التي ترجع بصفة رئيسية إلى الزيادة في تكلفة الطاقة، إلى جانب ازدياد المنافسة من قبل الصلب الأجنبي في السوق المحلية بسبب

حالة الركود في الاقتصاد العالمي. ويمكن إضافة سبب آخر إلى هذين السببين وهو ازدياد استخدام طاقات المصانع، كما لاحظنا أعلاه. وسيتم النظر في هذه العوامل لفحصها تفصيلاً عند بحث آثار برنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي على شركة الحديد والصلب المصرية.

ولعل أحد الملامح الرئيسية المهمة لشركة الحديد والصلب المصرية هي كثافة العوامل، نظراً لأن صناعة الحديد والصلب معروفة كما أسلفنا بأنها كثيفة رأس المال وكثيفة الطاقة. ويعمل في شركة الحديد والصلب نحو ٢٣٠٠٠ عامل في مختلف مراحل الإنتاج. ويتتبع الجدول ٦-٢ تطور استخدام العوامل، مع التركيز على العمالة ورأس المال وكثافة العوامل (عن طريق قياسها بنسبة رأس المال إلى العمل). وقد ارتفعت العمالة في شركة الحديد والصلب ارتفاعاً كبيراً في أوائل الثمانينيات، إذ تعدى عدد العمال ٢٥٠٠٠ عامل في ١٩٧٩/٨٠. ولكن كان هناك هبوط مستمر بعد ذلك.

وتتميز بيانات الشركة عن العمالة بين أربعة فئات من العمال على الأقل^(٤) وهي: عمال الإنتاج، والعمال فيما يطلق عليه الخدمات الإنتاجية، وعمال المبيعات، والعاملون في الخدمات الإدارية والمالية. ولكننا سننطلق على القسم الأول عمال الإنتاج وعلى الباقيين عمال الخدمات وذلك للاختصار، والتمييز بين هذين القسمين الرئيسيين له مغزاه، فمن الغريب ملاحظة اختلال التوازن بين عمال الإنتاج وعمال الخدمات، إذ إن هؤلاء الأخيرين يمثلون ما يزيد على ثلثي العدد الإجمالي للعمالة. وقد ارتفع عدد العمال إلى أقصى حد في عام ١٩٨٩/٩٠ ثم أخذ يتراجع بعد ذلك في خلال التسعينيات. والبيانات الواردة في الجدول ٦-٢ قد تكون عوناً في تصوير البطالة المقنعة أو نقص العمالة، وهو من مخلفات سياسة الشركة في مجال العمالة خلال فترات الستينيات والسبعينيات.

جدول ٦-٢ كثافة العمالة ورأس المال في الشركة المصرية للحديد والصلب

السنة	الأصول الثابتة * مليون جم	العمالة **			نسبة رأس المال إلى العمل ١٠٠٠ جم
		الإنتاج	أخرى	المجموع	
٨٥/٨٤	٣٧٦,٣	٦٩٢٧	١٦٤٥٤	٢٣٣٨١	١٦,١
٨٦/٨٥	٣٩٢,٧	٦٧٨٨	١٦٥٦٣	٢٣٣٥١	١٦,٨
٨٧/٨٦	٤٣٦,٨	٦٦٧٦	١٧٣٨٢	٢٤٠٥٨	١٨,٢
٨٨/٨٧	٦٤٧,٣	٧٠٧٦	١٧٢٧٦	٢٤٣٥٢	٢٦,٦
٨٩/٨٨	٧٠٣,٧	٧١٦٤	١٧١١٦	٢٤٢٨٠	٢٩,٠
٩٠/٨٩	٩٩٣,٦	٧٨٦٦	١٧١٩٣	٢٥٠٥٩	٣٩,٧
٩١/٩٠	١٠٧٤,٢	٧٦٧٤	١٦٦٤٧	••٢٤٣٢١	٤٤,٢
٩٢/٩١	١٣٢٣,٩	٧٤٦٤	١٦٤٣٦	••٢٣٩٠٠	٥٥,٤
٩٣/٩٢	١٤٤٠,٢	٧٢٤٩	١٦١٦٠	••٢٣٤٠٩	٦١,٥
٩٤/٩٣	١٥٥٥,٤	٧٠٥٩	١٥٧٢٣	••٢٢٧٨٢	٦٤,٥
٩٥/٩٤	١٦٤٩,٥	٦٨٥٩	١٥٥١٢	٢٢٣٧١	٧٣,٧
٩٦/٩٥	١٧١٣,٢	٦٦١٣	١٥٢٥١	٢١٨٦٤	٧٨,٤
٩٧/٩٦	٢١٢٣,٣	٦٥٠٢	١٤٨٠٧	٢١٣٠٩	١٠١,٤
٩٨/٩٧	٣٤٧٢,٩	٦٥٢٩	١٤٤٠٧	٢٠٩٣٦	١٦٥,٩

ملاحظات:

* تشمل قيمة الأصول الثابتة مع استبعاد حـ / المدينين

•• العمالة الموجودة في الإنتاج حاليا (باستبعاد العمالة في المشروعات).

المصدر: شركة الحديد والصلب المصرية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ومن ناحية أخرى، فإن رأس المال (الأصول الثابتة)، ارتفع من نحو ٣٧٦ مليون ج م في عام ٨٥/١٩٨٤ إلى نحو ٣٤٧٣ مليون ج م في ٩٨/١٩٩٧. وكانت هذه الزيادة الكبيرة في الأصول الثابتة على خلفية ركود الطاقة الإنتاجية في خلال تلك الفترة. وكان أحد أسباب حدوث هذا التطور هو أن شركة الحديد والصلب كانت قد بدأت عملية تعميق رأسمالي عن طريق مشروع لإعادة التأهيل^(١٠) ثم تنفيذه بتمويل من البنك الدولي، والاتحاد السوفيتي، وألمانيا (عبد الرحمن، ١٩٩٢). ونتيجة لذلك ارتفعت الكثافة

الرأسمالية عشر مرات، من نحو ١٦٠٠٠ ج م فى ٨٥/١٩٨٤ إلى ١٦٦٠٠٠ ج م فى ٩٨/١٩٩٧ وهو ما يمثل بالتأكيد تعميقاً رأسمالياً كبيراً فى تلك الفترة. وإذا ما تمت نسبة الأصول الثابتة إلى عمالة الإنتاج وحدها، فإن نسبة رأس المال / العمل ترتفع بدرجة أكبر كثيراً. ومن المنطقي التوقع بأن ينتج عن هذا الوضع نمو أسرع فى إنتاجية العمل فى هذه الصناعة.

وتعانى الصورة المستقبلية فى شركة الحديد والصلب من بعض العوامل الأساسية. والأول والأهم من بين تلك العوامل هو رسملة الشركة. ففى خلال الفترة ٨٥/١٩٨٤ - ٩٣/١٩٩٢ كان رأس مالها المدفوع يكاد أن يكون متجمداً عند نحو ٥٤٠ مليون جنيه، وكانت نسبة الرفع المالى (النسبة بين القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية) قد تعدت الواحد الصحيح فى عام ٩٠/١٩٨٩ (جدول ٦-٣). وفى نفس الوقت، فإن السحب على المكشوف ارتفع إلى خمسة أمثاله فى خلال التسعينيات. وفى الواقع، فإنه قد تعدى قيمة رأس المال المدفوع فى عام ٩٢/١٩٩١.

مما أدى إلى أن يصبح هيكل رأس المال الشركة شديد الضعف. ويوضح الجدول ٦-٣ تفاصيل أكثر فى هذا الصدد. وفى ظل هذه الظروف، أصبحت الشركة أكثر عرضة للعبء الثقيل لأسعار الفائدة المرتفعة بعد تحرير أسعار الفائدة (كجزء من إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى). كما سنبينه تفصيلاً فيما يلى. وثانياً، وكما ذكرته إدارة الشركة، فقد ثبت بالممارسة أن الوصول إلى كامل الطاقة الإنتاجية المستهدفة لشركة الحديد والصلب والتي كانت تبلغ ١,٢ مليون طن كان غير ممكن فنياً. وقد بلغ متوسط الإنتاج السنوى من المنتجات تامة الصنع ٠,٩٣٣ مليون طن فى خلال الفترة ٨٩/١٩٨٨ - ٩٤/١٩٩٣ و ١,٠٢٨ مليون طن فى الفترة ٩٤/١٩٩٣ - ٩٨/١٩٩٧ وهكذا بلغ متوسط الطاقة غير المستخدمة نحو ٢٠% من الطاقة التصميمية فى خلال العقد الماضى، وفى صناعة

ترتفع التكاليف الثابتة فيها بدرجة شديدة، فإن وجود طاقة إنتاجية لا يمكن استخدامها من الناحية الفنية إنما يفقد الشركة جزءاً من قدرتها التنافسية من نقطة البداية.

جدول ٦-٣

حقوق الملكية والديون والسحب على المكشوف

٨٥/١٩٨٤، ٩٨/١٩٩٧

(القيمة بمليون ج م)

السنة	حقوق الملكية (١)	الدين المحلي طويل الأجل (٢)	الدين الأجنبي طويل الأجل (٣)	إجمالي الدين طويل الأجل (٤)	السحب على المكشوف (٥)	الأصول الثابتة* (٦)
٨٥/٨٤	٥٠٠	٣٦,٥	١٩,٠	٥٥,٥	٧٩,٥	٣٧٦,٣
٨٦/٨٥	٥٣٧	٤١,٦	٧٧,٦	١١٩,٢	٦٧,٣	٣٩٢,٧
٨٧/٨٦	٥٤٠	٤٩,٩	١٣٥,٨	١٨٥,٧	١١٩,٨	٤٣٦,٨
٨٨/٨٧	٥٤٠	٦٨,١	٢٢٦,٩	٢٩٥,٠	١٢٩,١	٦٤٧,٣
٨٩/٨٨	٥٤٠	١٧٥,٤	٢٧٧,٦	٤٥٣,٠	٨٢,٧	٧٠٣,٧
٩٠/٨٩	٥٤٠	١٩٢,٣	٣٥٦,٤	٥٤٨,٧	١٧٧,٢	٩٩١,٦
٩١/٩٠	٥٤٠	٢٩٠,١	٣٩٨,٧	٦٨٨,٨	٣٢٢,١	١٠٧٤,٢
٩٢/٩١	٥٤٠	٣٢٠,٧	٤٠٩,٣	٧٣٠,٠	٦٠٠,٦	١٣٢٣,٩
٩٣/٩٢	٥٤٠	٣٣٥,٧	٣١٥,٩	٦٥١,٦	٧١٢,٤	١٤٤٠,٢
٩٤/٩٣	٦٣٢	٣٩٩,٦	٢٩٦,٨	٦٩٦,٤	٩٤٩,٧	١٥٥٥,٤
٩٥/٩٤	٦٣٢	٤١٠,٤	٣٦٠,٧	٧٧١,١	١٠٩٤,٧	١٦٤٩,٥
٩٦/٩٥	٦٦٥	٤١٤,٨	٣٣٣,٤	٧٣٨,٢	١٢٩٢,٠	١٧١٣,٢
٩٧/٩٦	٦٦٥	٤٢٨,٣	٤٧٤,٥	٧٣٢,٨	١٤٠٤,٦	٢١٢٣,٣
٩٨/٩٧	٦٦٥	٥٠٨,٣	٣٣٤,٢	٨٤٢,٥	١٥٨٨,٣	٣٤٧٢,٩

ملاحظة:

يتكون من مجموع الأصول الثابتة في الميزانية العامة للشركة باستثناء حساب المدينين، نظراً لعدم وجود علاقة فنية - اقتصادية بالإنتاج.

المصدر: شركة الحديد والصلب المصرية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

استخدام الطاقة فى صناعة الصلب:

تعتبر صناعة الصلب إحدى أكثر الصناعات كثافة فى استخدام فى الاقتصاد. فهى تستخدم الغاز الطبيعى، والكهرباء، وفحم الكوك، وسنركز على الكهرباء والموضوعات المتصلة بها، نظرا لأن التسعير والظروف الأخرى للإمداد بالكهرباء كانت دائما مثارا للاجتكاك بين شركة الحديد والصلب المصرية وهيئة كهرباء مصر. وكما سبق ذكره فإن شركة الحديد والصلب يتم إمدادها بالكهرباء من الشبكة الموحدة بواسطة شركة توزيع كهرباء القاهرة، ويتم إمداد مصانع الشركة فى حلوان بقوى كهربائية ذات جهد متوسط (٦,٣ كيلو فولت) من خلال أربع محطات للمحولات تملكها هيئة كهرباء مصر، وتقوم بتشغيلها شركة توزيع كهرباء القاهرة. وتتلقى هذه المحولات الكهرباء من الشبكة القومية للجهد العالى (٦٦ كيلو فولت). ولا توجد علاقة تعاقدية بين شركة توزيع كهرباء القاهرة وشركة الحديد والصلب المصرية، كما أن التغيرات فى أسعار الكهرباء التى تقررها وزارة الكهرباء والطاقة تخضع لموافقة مجلس الوزراء.

ويبين جدول ٦-٤ تطور استهلاك الكهرباء فى شركة الحديد والصلب منذ ٨٨/١٩٨٧ ويبلغ استهلاك مصانع الصلب فى حلوان حاليا من الكهرباء ما يناهز ٢٥% من إجمالى الاستهلاك الصناعى من كهرباء الجهد العالى^(٥).

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى:

سنقوم بدراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على شركة الحديد والصلب بالنظر فى عدد من العوامل وعلى الأخص:

١. زيادة أسعار الطاقة.

٢. تحرير أسعار المدخلات.

٣. تحرير أسعار الفائدة

٤. تحرير التجارة.
٥. انكماش الطلب.
٦. تحرير أسعار الناتج.
٧. تخفيض قيمة العملة.

جدول ٦-٤

الناتج واستهلاك وتكلفة الكهرباء

٨٨/١٩٨٧ - ٩٨/١٩٩٧

السنة	استهلاك الكهرباء			سعر الكهرباء جم/ك.وات/ساعة	تكلفة الكهرباء جم/طن
	الناتج (١٠ طن ^٣)	إجمالي ١٠ ك وات/ساعة	ك وات/ ساعة/طن		
٨٨/٨٧	٨٧٥,٠	٧١٦,٦	٨١٩	٠,٣٠٢	٢٤,٧
٨٩/٨٨	٨٧٩,٥	٧١٠,٩	٨٠٨	٠,٣٠٢	٢٤,٤
٩٠/٨٩	٨٥٨,٢	٧٠٥,٥	٨٢٢	٠,٠٥١٨	٤٢,٦
٩١/٩٠	٩٧٦,٨	٧١٨,٢	٧٩٧	٠,٠٥١٨	٤١,٣
٩٢/٩١	٨٩٤,٢	٧٧٩,٩	٨٧٢	٠,١١٠٠	٩٥,٩
٩٣/٩٢	٩٢٤,٢	٧٦٠,٤	٨٢٣	٠,١٥٣٥	١٢٦,٣
٩٤/٩٣	١٠٦٧,٤	٦١٣,٩	٥٧٥	٠,١٥٣٥	٨٨,٣
٩٥/٩٤	١٠٠٤,٩	٥٨٦,٨	٥٨٣	٠,١٥٣٥	٨٨,٩
٩٦/٩٥	٨٩٣,٠	٥٤٨,١	٦١٣	٠,١٥٣٥	٩٤,١
٩٧/٩٦	١٠٥٩,٥	٨١٦,٩	٧٧١	٠,١١٣٤	٨٧,٤
٩٨/٩٧	١١١٤,٩	٨٥٠,١	٧٦٢	٠,١١٣٤	٨٦,٤

المصدر: شركة الحديد والصلب المصرية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، وشركة الحديد والصلب المصرية، بيانات غير منشورة.

وقد تمت مناقشة المسؤولين في شركة الحديد والصلب المصرية (باستخدام استبيان) بشأن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على شركاتهم. وقد عبروا عن قلقهم بشكل خاص بشأن الآثار السلبية لتحرير التجارة، وزيادة أسعار الطاقة، وتحرير الأسعار، وتحرير أسعار الفائدة

وتخفيض قيمة العملة. كما أنهم أعربوا بشدة عن قلقهم بشأن تأثير ضريبة المبيعات والعناصر الكلية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي، وخاصة الإجراءات المتعلقة بانكماش الطلب. وقبل القيام بتحليل متعمق لآثار برنامج الإصلاح الإقتصادي على شركة الحديد والصلب، فإن من المناسب القيام بتلخيص نتائج الاستبيان التي تمثل آراء إدارة الشركة (وبدون أن نؤيدها بالضرورة سواء كلياً أو جزئياً).

ولا يمكن بطبيعة الحال إلقاء اللوم بالكامل على برنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي فيما يتعلق بتراكم المخزون من المنتجات التامة الصنع لدى الشركة المصرية للحديد والصلب. كما لا يمكن بناء على ذلك إلقاء مسئولية وجود طاقة عاطلة بنسبة كبيرة في مصانع الشركة على برنامج الإصلاح بالكامل. ولا بد أن يكون لانخفاض الكفاءة الفنية والراجع إلى المعدات القديمة والتي عفا عليها الزمن المستخدمة في عمليات الصهر والصب والدرفلة (عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص ١٧). كما أن صعوبة الاستخدام الكامل للطاقة التصميمية البالغة ١,٢ مليون طن سنوياً لأسباب فنية كما سبقت الإشارة، تجعل الشركة في موقف صعب ينتهي بارتفاع التكلفة المتوسطة. ومع ذلك، فإن مسئولى الشركة مستمرون في تأكيد الحاجة الماسة إلى الحماية من المنافسة الأجنبية غير العادلة.

(أ) قدم المسئولون في شركة الحديد والصلب عدداً من الأسباب المسئولة عن قصور الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية. وبغض النظر عن الأسباب الفنية المشار إليها آنفاً، فقد أشاروا إلى تراكم المخزون غير المباع من المنتجات التامة الصنع. ولما كانت شركة الحديد والصلب تعدل إنتاجها طبقاً للمبيعات، فإنها لا يمكن أن تتوسع في الإنتاج في مواجهة تراكم المخزون من المنتجات النهائية التامة الصنع. وقد ذكرت عدة أسباب مختلفة لتراكم المخزون، وأهمها تحرير الواردات والتباطؤ الإقتصادي. وهم يرون أن الصلب المصنوع في روسيا وغيرها من دول الكومنولث المستقلة (دول

الاتحاد السوفيتي سابقا) تدخل عن طريق ليبيا ويتم إغراقها في السوق المصري^(٦) بفضل تحرير الاستيراد. وهذه فعلا إحدى حالات التسلل التجاري. وبالإضافة إلى هذا، فإن المكون الخاص بإدارة الطلب الوارد في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد تسبب في تباطؤ النشاط الاقتصادي مصحوبا بانخفاض الإنفاق، خصوصا الإنفاق الاستثماري، وبالتالي في الطلب على منتجات الصلب.

(ب) تعمل شركة الحديد والصلب جاهدة على التكيف مع وضع أصبح يتميز بارتفاع تكاليف الطاقة. وقد اتخذت عدة خطوات – وعلى الأخص استخدام الغازات المنبعثة من الأفران العالية لتسخين الهواء الداخل إلى تلك الأفران العالية وتوليد بخار لإدارة توربينات دفع الهواء بدلا من الكهرباء، واستخدام الغازات المنبعثة من محولات الأكسجين لتوليد بخار للاستخدامات الصناعية. وعلى الرغم من كل هذا، كما يرى مسئولو شركة الحديد والصلب، فإن الشركة ساورها الاضطراب والقلق بسبب الزيادات الفجائية في أسعار الطاقة مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (جدول ٦-٤). وهم يقدرّون أنه عند مستوى الطاقة الإنتاجية التصميمية. (والتي تبلغ ١,٢ مليون طن)، فإن كل ٠,٩% زيادة في أسعار الكهرباء (٠,٠٠١ ج م فوق مستوى السعر الحالي الذي يبلغ ٠,١١٣٤ ج م) ستشأ عنه زيادة في التكلفة قدرها مليون ج م. وبالمثل فإن كل ٢ في الألف زيادة في سعر فحم الكوك (تعادل اجم فوق السعر الحالي الذي يبلغ ٤٥٠ ج م للطن) ستنتج عنها أيضا زيادة في التكلفة الكلية بنحو ١ مليون ج م عند مستوى الناتج من الطاقة الإنتاجية التصميمية. كل ذلك يفترض ضمنا استجابة بنسبة الصفر لارتفاع أسعار المدخلات، وهو ما قد لا يكون واقعا في بيئة أعمال تنافسية. وبالإضافة إلى هذا، فإن التقديرات السابقة تتجاهل الواقع وهو أن أسعار الكهرباء الموردة إلى شركة الحديد والصلب كانت قد

أعيدت إلى مستواها في عام ١٩٩١/٩٢. أما أسعار الناتج — من ناحية أخرى. فليس من الممكن تعديلها بالزيادة بسبب الركود العالمي، والسياسة الانكماشية المحلية المتبعة في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي.

(ج) تخفيض قيمة الجنيه المصري كجزء من حزمة إجراءات برنامج الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي أدت إلى زيادة القيمة المعادلة بالجنيه للقروض التي التزمت بها الشركة بالعملات الأجنبية (القروض الأجنبية للاختصار). وينطبق هذا بصفة خاصة على قرض البنك الدولي المعقود في عام ١٩٨٠ لإعادة تأهيل الشركة. ولكن هذا تقدير جزئي فقط، لأنه يتغاضى عن أثر تخفيض قيمة الجنيه على فائض التشغيل في شركة الحديد والصلب. إذ إن تخفيض قيمة الجنيه من ناحية أخرى ينبغي أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالجنيه للواردات المنافسة من المنتجات التامة الصنع ومن ثم يعزز المركز التنافسي للشركة.

(د) ضريبة المبيعات التي فرضت على المدخلات أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. وفي نفس الوقت فإن ضريبة المبيعات على المنتجات التامة الصنع قد أدت إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمشتريين للصلب، وهذا هو أثر "الإتاوة" * المعروف، والذي قد يؤدي — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — إلى انخفاض المبيعات وفقا لما يمكن استنتاجه من النموذج النمطي للعرض والطلب. ويرى المسؤولون في شركة الحديد والصلب أنه يجب إلغاء ضريبة المبيعات لتشجيع استخدام أكبر للطاقة الإنتاجية.

وبهذا العرض المختصر والأمين لآراء إدارة شركة الحديد والصلب فيما يتعلق بمختلف إجراءات برنامج الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي، فإننا سنمضي الآن إلى تحليل أكثر تفصيلا وتوازنا عن أثر البرنامج على الشركة.

* Excise tax effect

تسعير الطاقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي:

إن الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالطاقة في صناعة الصلب يتجاوز في الواقع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكف الهيكلي. ولاشك أن قضايا كفاءة الطاقة في هذه الصناعة هي قضايا جديرة بالاهتمام، لا على المستوى الجزئي فحسب (أداء الصناعة) ولكن أيضاً على الأداء الكلي (الاستخدام العام للطاقة في الاقتصاد القومي). وعلى المستوى الجزئي، فإن أى وفر في الطاقة الكهربائية سيعمل على تحسين أداء شركة الحديد والصلب، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن هذه الصناعة من مجالات النشاط كثيفة الطاقة. وعلى المستوى الكلي، فإن مصر تواجه قيوداً شديدة في إمدادات الطاقة مع جمود احتياطات البترول، وعدم التيقن بعض الشيء من احتياطات الغاز الطبيعي. ويتوقع بعض الخبراء أن مصر ستستنفد حصتها القومية من احتياطي البترول والغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٠٦، إذا ما استمرت السياسات الحالية في مجال الطاقة (عبد الله، ١٩٩٥).

ويقدم الجدول ٥-٦ بيانات مقارنة عن المتطلبات من الكهرباء لكل طن من الصلب في مصر وفي عدد من الدول الأخرى. ويبين بوضوح أن المتطلبات من الكهرباء لكل طن من منتجات الصلب النهائية في مصر هي من أعلى المعدلات في العالم. وطبقاً للبيانات الواردة في جدول ٥-٦، فإن هذه المتطلبات تزيد بنسبة ٤٤% عما هي عليه في البرازيل. وبنسبة ٦٥% عنها في البرتغال، وبنسبة ٢٧% عنها في إسبانيا، وذلك للمقارنة مع الدول التي ليست لها قدم راسخة في هذه الصناعة والتي قد تكون أكثر معقولة للمقارنة مع مصر بشكل مفيد.

جدول ٥-٦

المتطلبات من الكهرباء لكل طن من منتجات الصلب النهائية

الدولة	المتطلبات من الكهرباء كيلووات/ساعة /طن	الدولة	المتطلبات من الكهرباء كيلووات/ساعة /طن
البرازيل	٥٦٣,٦	البرتغال	٤٩٢,٦
كندا	٥٦١,٢	جنوب أفريقيا	٧٨٣,٣
فنلندا	٥٤٤,٣	إسبانيا	٦٤١,٥
فرنسا	٥٣٧,٧	السويد	٩٠٢,٧
ألمانيا	٤٤٧,٠	المملكة المتحدة	٤٤٦,٧
إيطاليا	٧٤٥,٠	الولايات المتحدة	٤٩٧,٢
مصر*	٨١٢,٥	اليابان	٥٤٥,٠

ملحوظة:

* الرقم يتضمن عملية إعداد الخام. وبدون إعداد الخام، يصبح المطلوب من الكهرباء ٦٥٩,١

كيلو وات /ساعة / طن

المصدر: عساف، ١٩٩٣، ص ٥٢.

وعلى أساس المعلومات أعلاه فإن الواضح أن صناعة الصلب المتكاملة في مصر، كما تمثلها شركة الحديد والصلب، أمامها إمكانية معقولة لتحسين كفاءة الطاقة بها، والسؤال الحقيقي هو كيف ؟ من الواضح أن رافعة الأسعار لها أهميتها ولكنها ليست كافية في حد ذاتها. وفي الواقع فإن تطبيق رافعة الأسعار فقط (أي رفع أسعار الطاقة أكثر) قد تجلب من الضرر أكثر مما تحقق من نفع. ومن الأمور الغريبة، أن رافعة الأسعار قد تم تلطيفها في السنوات الأخيرة، ودلينا على ذلك التخفيض الذي بلغت نسبته ٢٦% في أسعار الكهرباء المباعة إلى شركة الحديد والصلب اعتباراً من ٩٧/١٩٩٦ (جدول ٤-٦). ولهذا فإن الإجراءات الإضافية لزيادة الكفاءة الفنية تعتبر من الأمور الحيوية لنجاح الشركة في امتصاص الزيادة في أسعار الطاقة.

بعض الإجراءات لزيادة الكفاءة الفنية:

يعدُّ هذا القسم إجراءات معينة لتخفيض كمية الطاقة المطلوبة لكل وحدة من الناتج. وبالطبع، فإن من البديهي أن زيادة الناتج إلى مستوى الطاقة الإنتاجية التصميمية يؤدي في حد ذاته إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية. ولكن بعيداً عن ذلك. فإن الأمر يتطلب عدداً من الإجراءات لكي يتم تخفيض متوسط مدخل الطاقة في شركة الحديد والصلب.

(١) على الشركة المصرية للحديد والصلب أن تنتظر بجدية في إيقاف إنتاج الصلب الكهربائي الذي يتطلب ما يتراوح بين مثلي وثلاثة أمثال الكهرباء لكل طن مما يحتاجه الصلب الأوكسجيني. والواقع أن الناتج من الصلب الكهربائي شديد الكثافة في استهلاك الطاقة لا يمثل سوى أقل من ١٠% من إجمالي الناتج من الصلب من مصانع حلوان، مما يجعل اتخاذ هذا الإجراء أكثر سهولة. وإذا ما كانت الشركة تبحث عن طرق لتعديل أوضاعها لتتوافق مع تباطؤ الطلب بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فقد يكون من المعقول وقف إنتاج الصلب الكهربائي.

(٢) زيادة الكفاءة الفنية للمحولات الأوكسجينية. إذ تقدر كفاءة استخدام المواد بنحو ٨٠% فقط (أبو زيد، ١٩٩٠، ص ٣٠). ونظراً لأن المحولات الأوكسجينية تسهم بمعظم (أى أكثر من ٩٠%) الصلب المصهور المنتج في مصانع حلوان، فإن زيادة كفاءة استخدام المواد في هذه المرحلة يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة.

(٣) تحسين كفاءة مصانع الدرفلة، حيث تصل كفاءة استخدام المواد بها ما يتراوح بين ٥-١٠% أقل مما هي عليه في مصانع الصلب الأجنبية.

(٤) تخفيض الوقت الضائع نتيجة للأعطال في المعدات، والحوادث،

وانقطاع التيار الكهربائي، ... وما إلى ذلك. وتتراوح نسبة الوقت الضائع بين ٢٠% و ٤٠% بالنسبة للوحدات المختلفة في شركة الحديد والصلب (أبو زيد، ١٩٩٠). وفي الواقع، فإن هذه النسبة لضاياع وقت العمل تعتبر شديدة الارتفاع بأي مقياس. وحتى لو نجحت الشركة في تخفيض هدر العمل بنسبة ٥٠%، ستظل هناك نسبة مرتفعة من الوقت الضائع — لكن ذلك سيساعد بالقطع على زيادة الكفاءة الفنية.

(٥) زيادة نسبة المنتجات تامة الصنع إلى الناتج من الصلب المصهور. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٨٨/٨٩ بلغ الناتج من الصلب المصهور من المحولات الأوكسجينية ٨٤٤٣٩٦ طنا وكانت كمية المنتجات تامة الصنع ٧٦٦٦٠٠ طنا فقط، وهو ما يمثل أقل من ٩٠%. ولو أمكن تحقيق زيادة بنسبة ٥% في كمية المنتجات تامة الصنع من كمية ناتج الصلب المصهور لساعد ذلك على تخفيض متوسط التكلفة.

تطبيق رافعة أسعار الطاقة:

كما سبق ذكره فإن هناك ثلاثة أنواع للطاقة تعتبر ذات طبيعة حاسمة بشكل خاص لعمليات صناعة الصلب وهي بالتحديد: فحم الكوك والكهرباء والغاز الطبيعي.

فحم الكوك: يستخدم فحم الكوك في الأفران العالية سواء كطاقة أم كعنصر كيميائي للمساعدة في التفاعلات الضرورية لإنتاج الحديد الزهر. وتحصل شركة الحديد والصلب على احتياجاتها من فحم الكوك عن طريق السير الناقل من شركة قطاع عام أخرى مجاورة. (شركة الكوك والكيماويات الأساسية) وطبقا للمعايير الفنية في شركة الحديد والصلب والمذكورة أعلاه، فإن الاحتياجات من فحم الكوك تبلغ ٠,٦ طن لكل طن من الحديد الزهر أو

٠,٦٥٢ طن كوك لكل طن من الصلب. وطبقا للمتوسط السنوى لإنتاج الصلب فى خلال فترة السنوات الخمس ٩٠/١٩٨٩ - ٩٤/١٩٩٣ الذى بلغ نحو ٠,٩٤٤ مليون طن، فإن المتوسط السنوى للاستهلاك من فحم الكوك كان نحو ٠,٦١٦ مليون طن. وكان سعر الكوك المورد إلى شركة الحديد والصلب مستقرا نسبيا عند ما يقرب من ١٥ ج م للطن طوال العقد الذى بدأ من منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات، ثم أصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه فبلغ ما يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ جم فى منتصف الثمانينيات، ومنذ عام ١٩٨٤ تم تعديل سعر فحم الكوك يرفعه كل سنة تقريبا حتى عام ١٩٩١ عندما بلغ ٣٨٠ جم للطن (انظر جدول ٦-٦) وظل عند هذا المستوى حتى يوليو ١٩٩٥، عندما تمت زيادته إلى المستوى الحالى الذى يبلغ ٤٥٠ جم للطن، ومن الغريب أن سعر فحم الكوك قد تم رفعه بوتيرة أسرع كثيرا وبمعدلات أكبر كثيرا قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى مقارنة بفترة البرنامج ذاته. بل الأغرب من ذلك أن السعر ارتفع بنسبة ٣٠% فقط عند بداية البرنامج.

جدول ٦ - ٦

أسعار المدخلات من الطاقة ١٩٧٣ - ١٩٩٧

التاريخ	أسعار فحم الكوك		أسعار الغاز الطبيعي	
	جم / طن	الرقم القياسي	قرش / م٣	الرقم القياسي
١٩٦٦-٧٣	١٦,٠٠	١٠٠	غير متاح	غير متاح
١٩٧٤/٢/١٠			٠,٦٧١	١٠٠
١٩٧٦	٤٩,١٦	٣١١		
١٩٨٠/١/١	٥٠,٢٦	٣١٤		
١٩٨٤/٧/١٠	٦٥,٠٠	٤٠٦		
١٩٨٥/١/١	١٣٠,٠٠	٨١٣		
١٩٨٤/٤/٢٦			٢,٦٤٣	٣٩٤
١٩٨٧/٥/١	١٥٥,٠٠	٩٦٩		
١٩٨٨/٩/٥	٢٣٥,٠٠	١٤٦٩		
١٩٨٩/٣/٢٤			٣,٣٠٤	٤٢٩
١٩٨٩/١٠/٢٢	٢٩٠,٠٠	١٨١٣		
١٩٩٠/٥/٦			٤,٦٧٠	٦٩٦
١٩٩١/٥/٣			٧,٥٠٠	١١١٨
١٩٩١/٧/١	٣٨٠,٠٠	٢٣٧٥		
١٩٩٢/٦/٢٨			٩,٤٠٠	١٤٠١
١٩٩٢/١٢/١٨			١٢,٢٥٠	١٨٢٦
١٩٩٥/٧/١	٤٥٠,٠٠	٢٨١٣		
١٩٩٧/٨/١			١٤,١٠٠	٢٠٨٦

المصدر: سعر فحم الكوك. شركة الحديد والصلب المصرية: بيانات غير منشورة، أسعار الغاز الطبيعي. الهيئة المصرية العامة للبترول، بيانات منشورة.

ماذا كان رد الفعل لدى شركة الحديد والصلب تجاه تلك الزيادات الكبيرة في أسعار المدخل الرئيسي لها وهو فحم الكوك؟ نظراً لأن فحم الكوك يمثل ٥٧ % من تكلفة المدخلات لإنتاج الحديد الزهر (أبو زيد،

١٩٩٠)، فإن التكيف الفعال مع زيادة تكلفة فحم الكوك سوف يكون بالضرورة مجزياً. ومثل هذا التعديل قد يتخذ إما شكل نقل الزيادة إلى المستخدم النهائي للصلب، وإما شكل زيادة كفاءة استخدام الكوك (ومن ثم تخفيض الاحتياجات من الكوك بالنسبة للوحدة) أو مزيجاً من الاثنين.

وتظهر الدلائل أن رد الفعل لدى شركة الحديد والصلب كان مزيجاً من الاثنين، فقد كانت هناك بعض الجهود لتخفيض الاحتياجات من فحم الكوك للطن من الصلب فمع زيادة سعر الكوك بنسبة ١٣٢,١%، انخفض مدخل الكوك لطن الصلب بنسبة ٣٢,٧% خلال الفترة ٨٦/١٩٨٥ - ٨٦/١٩٨٥ (أبو زيد، ١٩٩٠)، وكذلك أيضاً تم رفع سعر الصلب في السوق المحلية بنسبة ٦٠% خلال نفس الفترة.

وإذا ما افترضنا أن التخفيض الحادث في المدخلات من فحم الكوك لكل طن كان بصفة كلية استجابة للزيادة في سعر الكوك، فإننا يمكن أن نقدر أن مرونة "الطلب" على فحم الكوك كانت -٠,٢٥ تقريباً. وبمعلومية الاحتياجات من فحم الكوك بالنسبة للطن من الصلب، فإن الزيادة في سعر فحم الكوك بنسبة ١٣٢% التي سبق ملاحظتها أعلاه تعنى زيادة في إجمالي تكلفة الإنتاج بنحو ٣٣%^(٧) وفي مقابل هذا، فإننا ينبغي أن نأخذ في الحسبان النقص في التكلفة الذي يعزى إلى تخفيض مدخلات الكوك بالنسبة للطن من الصلب والبالغ ١٨,٦% (= ٠,٣٢٧ × ٠,٥٧%). ومن ثم يمكننا أن نستنتج أن نحو نصف أثر الزيادة في سعر فحم الكوك على تكلفة إنتاج الصلب تم تحييده بزيادة الكفاءة الفنية في استخدام أهم المدخلات وهو فحم الكوك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك تعديل عن طريق زيادة سعر البيع المحلي للصلب من ٣٨١ جم للطن في ٨٦/١٩٨٥ إلى ٦١١ جم للطن في ٨٩/١٩٨٨، أي زيادة بنسبة ٦٠%.

بفضل تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف

الهيكلية، أصبحت شركة الحديد والصلب تشعر بدرجة متزايدة بضغط المنافسة السعرية في السوق المحلية لمنتجات الصلب. وهو ما يضع بالفعل حداً لقدرة الشركة على تمرير الزيادة في التكلفة إلى العملاء. وقد ساء المركز المالي للشركة بدرجة أكبر بسبب الزيادة في أسعار الغاز الطبيعي في خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلية جدول ٦-٦.

الكهرباء: كما سبق أن ذكرنا، فإن الكهرباء تستخدم في شركة الحديد والصلب أساساً كقوة محركية كما تستخدم بصفة ثانوية كطاقة. وكانت مسألة تأمين إمدادات الكهرباء الكافية والتي يمكن الاعتماد عليها إلى مجمع الصلب في حلوان قد أصبحت موضوعاً لمناقشات مستفيضة مع هيئة كهرباء مصر. وقد فكرت شركة الحديد والصلب في وقت ما في بناء محطة خاصة بها لتوليد الكهرباء في مقرها (عساف، ١٩٩٣). وسنركز اهتمامنا هنا على موضوع تسعير الكهرباء، وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلية على أسعار الكهرباء، وفي نهاية الأمر، على مستقبل الشركة المصرية للحديد والصلب.

وتمثل هيئة كهرباء مصر احتكاراً كاملاً لتوليد الكهرباء في مصر^(٨) ويتم تحديد أسعار الكهرباء بموجب قرار من مجلس الوزراء على أساس اقتراحات وزارة الكهرباء والطاقة التي تشرف على هيئة كهرباء مصر، وما زالت الهيئة هي التي تؤثر على السعر، نظراً لأنها تقوم فعلاً بإعداد المقترحات التي تقدمها وزارة الكهرباء والطاقة. وكما سبق ذكره، فإن الحكومة المصرية قد التزمت بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلية بتعديل أسعار الكهرباء وفقاً لمستوى التكلفة الحدية طويلة الأجل. وتتوقف التكلفة الحدية طويلة الأجل على عوامل مختلفة، مثل التكنولوجيا، والحجم، وتكلفة الوقود، وسعر الفائدة، وسعر الصرف.

ويبين جدول ٦-٧ تطور الناتج من المنتجات تامة الصنع، وإجمالي

استهلاك الكهرباء وحصة تكلفة الكهرباء ومتوسط أسعار الكهرباء بالنسبة
للشركة المصرية للحديد والصلب فى خلال الفترة ٨٨/١٩٨٧ - ٩٨/١٩٩٧.

ويمكن استخلاص عدد من النتائج الهامة استنادا إلى بيانات هذا
الجدول. ولعل أهم تلك النتائج ما يلى. أولا، لقد ارتفع متوسط سعر الكهرباء
لشركة الحديد والصلب بوتيرة أسرع خلال أوائل التسعينيات بالغاً منتهاه
خلال السنوات الأربع ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥. وهذا مفعول مباشر لبرنامج
الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فكما هو مبين فى جدول م ٤-١ فى
الملحق ٤ (عن تطور الأسعار المحلية للطاقة فى ظل برنامج الإصلاح
الاقتصادى والتكيف الهيكلى)، تم رفع متوسط السعر بنسبة ٣٨% فى مايو
١٩٩٠ ليتجاوز المستهدف فى ظل البرنامج، وهو أن يكون السعر بنسبة
٤٥% من التكلفة الحدية طويلة الأجل. ثم خضع متوسط السعر لزيادة أخرى
بنسبة ٥٠% فى مايو ١٩٩١، فوصل بذلك إلى ٦٠% من التكلفة الحدية
طويلة الأجل (بسعر صرف السوق الأولية البالغ حينئذ ٣,٢ جنيهاً
للدولار). ثم كانت هناك زيادة ثالثة فى متوسط سعر الكهرباء بنسبة ٣٢%
اعتباراً من يوليو ١٩٩٢، فبلغ السعر بذلك ٦٩% من التكلفة الحدية طويلة
الأجل للكهرباء. لكن الأمر المحير حقاً، أنه بعد أن بلغ متوسط سعر الكهرباء
للشركة المصرية للحديد والصلب أعلى مستوى له وهو ٠,١٥٣٥ جنيهاً
للكيلو وات / ساعة فى عام ٩٣/١٩٩٢، تم تجميد هذا السعر لفترة طويلة،
ثم بعد ذلك إلى ٠,١١٣٤ جنيهاً للكيلووات / ساعة فى ٩٧/١٩٩٦. ثانياً، لم
يكشف تطور معدل استهلاك الكهرباء للطن من منتجات الصلب النهائية عن
أى اتجاه محدد خلال هذه الفترة، وإنما نزع إلى التقلب حول ٨٢٢ ك و / س
للطن. ثالثاً، مال متوسط نصيب الكهرباء فى التكلفة الكلية للمواد (بما فى
ذلك الإهلاك) نحو الزيادة المطردة خلال ٨٩/١٩٨٨ - ٩٤/١٩٩٣. بل إنه
تضاعف ثلاث مرات خلال تلك الفترة. وبعد أن ناهز نصيب الكهرباء فى

تكلفة المواد حوالى ١٥% عام ١٩٩٣/٩٤، اتجه نحو الانخفاض بعد ذلك.

والمتوقع أن يؤدي نظام تسعير الطاقة المتبع بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى إلى تأثير سلبى على شركة الحديد والصلب، ولكن ذلك قد يكون نعمة خفية (رب ضارة نافعة): كما أشرنا من قبل، فإن صناعة الصلب المتكاملة فى مصر تستهلك كهرباء للوحدة من الناتج تربو كثيرا عما قد يعتبر معيارا على أساس المقارنة الدولية. وهناك مجال كبير للتوفير فى الكهرباء فى هذه الصناعة. ولا يعنى هذا أن التعديل الضرورى لخفض المتطلبات من الكهرباء بالنسبة للوحدة من الناتج إلى مستويات معقولة سيكون أمرا سهلا، فقد يتطلب أيضا إعادة تنظيم العمل والمهام فى الشركة المصرية للحديد والصلب. وهذا بالطبع يخرج عن نطاق الدراسة الحالية.

ولكن من المناسب بحث مبرر وطريقة تسعير الطاقة بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى الذى يتبع قاعدة ما يطلق عليه الأسعار العالمية لمنتجات البترول والغاز الطبيعى (كسلع قابلة للتجارة) والتكلفة الحدية طويلة الأجل بالنسبة للكهرباء (كسلعة غير قابلة للتجارة)، ويتم تحديد أسعار الكهرباء على المستوى المركزى، وتجرى معاملته كمعلمة قومية، وقد يؤدي هذا إلى خلط وظيفة أسعار الظل لأغراض تقييم المشروعات وتخطيط الاستثمار بوظيفة وضع الأسعار الفعلية الموجودة فى الواقع، كما أنه يهمل أيضا الفرق بين مصادر الطاقة المتجددة وتلك القابلة للنفاذ.

جدول ٦-٧

الناتج من الصلب وتكلفة وأسعار الكهرباء ٨٨/١٩٨٧-٩٨/١٩٩٧

السنة	الناتج بآلاف الأطنان	متوسط تكلفة المواد جم/طن	تكلفة الكهرباء اجم	متوسط سعر الكهرباء جم/ك وات/ساعة	حصة الكهرباء في التكلفة للطن %
٨٨/٨٧	٨٧٥,٠	٣٨٧,١	١٨,٨	٠,٠٣٠٢	٥,٥
٨٩/٨٨	٨٧٩,٥	٤٨٨,١	٢١,٥	٠,٠٣٠٢	٥,٠
٩٠/٨٩	٨٥٨,٨	٦١٨,٤	٣٣,٣	٠,٠٥١٨	٦,٣
٩١/٩٠	٩٧٦,٨	٧١٥,٢	٥٦,٧	٠,٠٥١٨	٨,١
٩٢/٩١	٨٩٤,٢	٩٠٣,٧	٨٥,٨	٠,١١٠٠	١٠,٦
٩٣/٩٢	٩٢٤,٣	*٩٩٠,٤	١١٦,٧	٠,١٥٣٥	١١,٨
٩٤/٩٣	١٠٦٧,٤	*٨٤٩,٤	١٣٤,٨	٠,١٥٣٥	١٤,٥
٩٥/٩٤	١٠٠٤,٩	٩٤٢,٧	٩٠,١	٠,١٥٣٥	٩,٥
٩٦/٩٥	٨٩٣,٠	١٠٥٣,٣	٨٤,١	٠,١٥٣٥	٨,٩
٩٧/٩٦	١٠٥٩,٥	١٠٥٣,١	٩٢,٦	٠,١١٣٤	٨,٣
٩٨/٩٧	١١١٤,٩	١٠١٨,٤	٩٦,٤	٠,١١٣٤	٨,٥

ملحوظة: * قيمة المدخلات الوسيطة والإهلاكات

المصدر: البيانات للفترة ٨٨/١٩٨٧-٩٢/١٩٩١ (عساف، ١٩٩٣، ص ٢)

البيانات للفترة ٩٣/١٩٩٢-٩٨/١٩٩٧ تم حسابها بواسطة المؤلف من الشركة المصرية للحديد

والصلب - التقرير السنوي - سنوات مختلفة.

وبالنسبة لأغراض تخطيط الاستثمار وتقييم واختيار المشروعات، فإن من المقبول استخدام سعر الظل للطاقة، ولكن أساس تسعير الظل لمورد ناضب يختلف جوهرياً عن أساس تسعير الظل لمورد متجدد. وكما أوضحنا في الملحق ٣، فإن السعر العالمي لمورد الطاقة ناضب بطبيعته كالبتترول قد لا يعكس الندرة الحقيقية لهذا المورد في حالة مصر نظراً للاختلاف الكبير لنسبة الاحتياطي / الناتج للبتترول في مصر عنها في العالم ككل. وطبقاً للتقديرات الوثوق بها للاحتياطيات المؤكدة والمعدلات الأكثر احتمالاً للإنتاج

السنوى، فإن احتياطات مصر البترولية قد لا تستمر إلا لنحو ١٠-١١ سنة مقارنة بثلاثين سنة على المستوى العالمى. إذن البترول أكثر ندرة بكثير فى مصر مما هو على مستوى العالم ككل. (انظر الملحق ٣ للتفاصيل الفنية). ومن ثم فإن الأسعار العالمية لمنتجات البترول، حتى لو كانت تنافسية، فإنها ستهدون من أمر الندرة الحقيقية لذلك المصدر فى مصر^(٩). وينتج عن ذلك أن اعتماد هذه الأسعار العالمية فى الحساب الاقتصادى قد يؤدى إلى الاشتطاط فى إنتاج البترول لبيعه فى السوق العالمية.

وبالنسبة لتحديد الأسعار الفعلية للكهرباء، فإن الطريقة الحالية تستبعد كبار المستهلكين الرئيسيين للطاقة. ومن الممارسات الشائعة فى آلية تسعير الكهرباء فى كثير من الدول، عندما يكون المنتج محتكرًا، إدخال كبار مستخدمى الطاقة كطرف أصيل فى عملية وضع الأسعار. وهو ما يوفر إطارًا أفضل لتمثيل مصالح الأطراف الرئيسية التى يحتمل أن تتأثر بقرار بهذه الخطوة. ومن ثم فإننا نقترح تغيير الطريقة الحالية لتحديد أسعار الكهرباء بالنسبة للصناعات الكبرى كثيفة الطاقة مثل صناعة الصلب، وصناعة الألومنيوم.... وغيرهما، بحيث تمثل مصالح كبار مستهلكى الكهرباء جنبًا إلى جنب مع مصالح هيئة كهرباء مصر. ويكون هذا أقرب إلى تحقيق صالح المجتمع ككل.

ولعل من المناسب فى نهاية هذا الفصل أن نبرز أهمية إعادة التفكير فى الإطار الحالى للتسعير فى مجال الطاقة، وربما يقوم جهاز تخطيط الطاقة، بعد إعادة هيكلته، بملء هذا الفراغ فيما يختص بتحديد أسعار الظل لأغراض تخطيط الاستثمار وتقييم المشروعات. إلا أن الإطار الخاص بتحديد الأسعار الفعلية يتطلب إعادة التفكير فيه كما أسلفنا، حتى يمكن تحقيق التوازن بين مصلحة كل من المنتج وكبار مستخدمى الكهرباء، وتوفير آلية لتنبيه المستخدمين بفترة كافية قبل القيام بالتعديلات الضرورية لزيادة الأسعار.

تحرير أسعار المدخلات والمخرجات:

كان أحد أجزاء مكون التكيف الهيكلي في برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي هو ضرورة تحرير أسعار المدخلات والمخرجات فى قطاع الصناعة، والمدخلات الرئيسية فى إنتاج الصلب هى اللبىد وفحم الكوك. ويتم الحصول على اللبىد عن طريق إجراء بعض العمليات (تسمى التلبىد، بلغة هذه الصناعة) على خام الحديد التى ينتج محلياً فى نطاق شركة الحديد والصلب، ومن ثم فإنه لن يتأثر مباشرة بهذا التغير فى السياسة. وكما تم إيضاحه فى الجدول ٦-٦، فإنه على الرغم من تعديل أسعار فحم الكوك عن طريق زيادتها كل سنة تقريباً خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١، إلا أنها استقرت عند ٣٨٠ ج.م للطن على امتداد الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وكانت الزيادة الملموسة فى سعر الكوك قد حدثت فعلاً قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي. وبالتالى نلاحظ باهتمام مشوب بالتعجب، أنه على عكس التوقع، فإن سعر أكثر المدخلات أهمية على الإطلاق فى إنتاج الصلب (ألا وهو الكوك) كان ثابتاً نسبياً فى ظل برنامج الإصلاح.

جدول ٦-٨

كمية الناتج والقيمة والسعر للطن من الصلب ٨٥/١٩٨٤-٩٨/١٩٩٧

السنة	الناتج		سعر الطن (ألف جم)
	ألف طن	مليون جم	
٨٥/١٩٨٤	غير متاح	غير متاح	غير متاح
٨٦/١٩٨٥	٧٣٠,٦	٢٧٥,٠	٠,٣٧٦٤٠٣
٨٧/١٩٨٦	٦٨٨,٤	٢٦٦,٧	٠,٣٨٧٤٢٠
٨٨/١٩٨٧	٨٧٥,٠	٤٠٤,٩	٠,٤٦٢٧٤٣
٨٩/١٩٨٨	٨٧٩,٥	٥٣٣,١	٠,٦٠٦١٤٠
٩٠/١٩٨٩	٨٥٨,٢	٥٩٨,٥	٠,٦٩٧٣٩٠
٩١/١٩٩٠	٩٧٦,٨	٧٤٨,٨	٠,٧٦٦٥٨٥
٩٢/١٩٩١	٨٩٤,٢	٨٤٣,٨	٠,٩٤٣٥٣٧
٩٣/١٩٩٢	٩٢٤,٣	٨١٦,٢	٠,٨٨٣٠٤٧
٩٤/١٩٩٣	١٠٦٧,٤	١٠٣٣,٨	٠,٩٦٨٥٢٢
٩٥/١٩٩٤	١٠٠٤,٩	١٠٦٨,٦	١,٠٦٣٤
٩٦/١٩٩٥	٨٩٣,٠	١٠٩٨,٢	١,٢٢٩٨
٩٧/١٩٩٦	١٠٥٩,٥	١١٦٨,٧	١,١٠٣١
٩٨/١٩٩٧	١١١٤,٩	١٢٢٨,١	١,١٠١٥

ملاحظات: * وكان هذا الهبوط في سعر المنتجات النهائية في عام ٩٣/١٩٩٢ يعزى إلى الانخفاض الكبير في سعر ألواح الصلب المنرفلة على الساخن، وهذا هو أضخم منتج منفرد، إذ يبلغ نحو ٢٣٢,٨ ألف طن ويمثل ٢٥% من إجمالي الناتج.
المصدر: شركة الحديد والصلب، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ومن ناحية أخرى، فقد تم تحرير أسعار الناتج فعلاً. وكما يظهر من الجدول ٦-٨، فإن متوسط سعر المنتجات تامة الصنع قد ارتفع بصورة مطردة خلال الفترة حتى ٩٦/١٩٩٥ (فيما عدا عام ٩٣/١٩٩٢). وكان معدل الزيادة السنوية في أسعار الناتج أعلى كثيراً خلال الفترة ٨٨/١٩٨٧-٩٢/١٩٩١. وهذا النمط لحركة أسعار الناتج يشبه ما تمت ملاحظته في

تحرك أسعار أهم المدخلات وبالتحديد فحم الكوك (انظر جدول ٦-٦). ويستدعى الأمر البحث عن تفسير لذلك الجمود النسبي للأسعار فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وربما يكمن أحد الأسباب، فى حالة أسعار الصلب على الأقل فى حقيقة أن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح قد خلق صلة بين الأسعار المحلية للصلب وأسعار الصلب فى السوق العالمية.

تحرير أسعار الفائدة:

سبق أن أوضحنا فى الفصل الثانى من هذا الكتاب أن تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالجنيه المصرى الذى قام به البنك المركزى المصرى ابتداءً من ٣ يناير ١٩٩١ كان أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وفى الواقع، فإن هذا الإجراء قد أنهى فترة طويلة من الكبح المالى. فعلى سبيل المثال، فإن الفوائد على الودائع بالجنيه لمدة ثلاث شهور تجمدت عند سعر ٨,٥% سنوياً منذ يناير ١٩٨١، أى لمدة تزيد على عشر سنوات.

كانت نتيجة تحرير أسعار الفائدة هى زيادة أسعار الفائدة على الودائع ومن ثم على القروض، وقد ارتفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه لمدة ثلاثة شهور ارتفاعاً شديداً، حتى بلغ ١٧% محسوباً على أساس سنوى. فى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢. وبلغت أسعار الفائدة على القروض لمدة سنة أو أقل ما بين ٢٠%-٢١% سنوياً، وهو ما كان أعلى كثيراً من أسعار الفائدة على الودائع الدولارى والقروض بالدولار لنفس المدة والذى بلغ ٨,٥% وما بين ١٣%-١٥% على الترتيب (البنك المركزى المصرى - بيان غير منشور).

وتتبعى ملاحظة أن تحرير أسعار الفائدة أدى إلى ارتفاع مفاجئ نسبياً وحاد فى أسعار الفائدة، وقد حدث هذا فعلاً قبل إعادة هيكلة منشآت

القطاع العام التي عانت من ارتفاع نسب الرافعة* بشكل غير عادي، وكانت النتيجة هي تهديد الوضع المالي لمنشآت القطاع العام، وخاصة تلك التي تعمل في قطاع الصناعة^(١٠) وفي الواقع، فإن حالة شركة الحديد والصلب كانت من أبرز الحالات التي تتطلب فحصاً دقيقاً.

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول ٦-٣ فيما يتعلق بحقوق الملكية، والأصول الثابتة والدين طويل الأجل فإنه حتى عام ٨٧/١٩٨٦ كانت الأصول الثابتة مغطاة تماماً برأس المال المدفوع (حقوق الملكية). وابتداءً من ٨٨/١٩٨٧ تعدت قيمة الأصول الثابتة حقوق الملكية، وفي عام ٩٤/١٩٩٣ كانت قيمة الأصول الثابتة أكثر من ضعف رأس المال المملوك، وقد ظلت نسبة الرافعة (محسوبة كنسبة الدين طويل الأجل إلى حقوق الملكية) أقل من الواحد الصحيح حتى نهاية السبعينيات، ولكنها تعدت الواحد الصحيح بعد ذلك وفي الواقع، فإن اهتزاز الوضع المالي لشركة الحديد والصلب يصبح أكثر وضوحاً إذا أخذنا في الاعتبار تراكم السحب على المكشوف. فقد أخذ السحب على المكشوف يتضخم في الحجم (فيما يشبه تضخم كرة الثلج المنحدرة من أعلى الجبل) منذ ٩٠/١٩٨٩ وقد شهدت التسعينيات تصاعداً سريعاً للسحب على المكشوف من نحو ١٧٧ مليون جم في عام ٩٠/١٩٨٩ إلى نحو ٩٥٠ مليون جم في عام ٩٤/١٩٩٣ وأصبحت نسبة السحب على المكشوف ما يعادل ٢٣٩% من حقوق ملكية الشركة بحلول عام ٩٨/١٩٩٧. هذا التطور الخطير أدى إلى تكوين فقاعة يمكن أن

* يقصد بنسبة الرافعة (leverage ratio) العلاقة بين الدين طويل الأجل ورأس المال الثابت للمنشأة. وهي من أهم النسب الدالة على سلامة هيكل التمويل للمنشأة. وأحياناً يتم التمييز بين رأس المال المملوك والمقترض كمصادر لتمويل رأس المال الثابت، وقياس الرافعة بنسبة الدين طويل الأجل إلى حقوق الملكية.

تتفجر فى آيه لحظة، وربما يمثل ذلك أحد التجليات على المستوى الجزئى لأعراض الإفراط فى الاقتراض التى تمت مناقشتها فى الفصل الثالث.

وإزاء هذه الخلفية سنقوم بدراسة أثر تحرير سعر الفائدة. وقد ارتفعت تكلفة الفوائد بالنسبة لشركة الحديد والصلب بدرجة كبيرة بعد برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، مما أثر بشكل صارخ على فائض التشغيل. وهكذا فإنه طبقاً للبيانات الواردة فى الجدول ٦-٩، ارتفعت المدفوعات عن الفوائد بصورة مطردة. فيما بين ٨٩/١٩٨٨ و ٩٢/١٩٩١ بما يعكس الأثر المزدوج لتراكم الديون وارتفاع أسعار الفائدة. وعلى الرغم من استمرار ديون شركة الحديد والصلب فى النمو بعد ٩٢/١٩٩١^(١١)، إلا أن مدفوعات الفوائد بدأت فى الانخفاض، ربما بمفعول انخفاض الفوائد فى الجهاز المصرفى منذ ذلك التاريخ ومن المثير أن نلاحظ أن المدفوعات عن الفوائد قد تعدت كامل القيمة المضافة لمعظم السنوات منذ عام ٩١/١٩٩٠.

جدول ٦-٩

المدفوعات عن الفوائد والأجور والإيجار والقيمة المضافة

٨٩/١٩٨٨ - ٩٨/١٩٩٧ (بالمليون جم)

السنة	إجمالي الأجور	الإيجار	الفائدة	فاتض التشغيل	القيمة المضافة
٨٩/١٩٨٨	١٠٢,٠	٩,٥	١٤٢,٢	٦٨,٩	١٨١,٦
٩٠/١٩٨٩	١٢٧,٠	١٨,٠	١٧٠,٩	١٣٥,٢	١٨٠,١
٩١/١٩٩٠	١٥٢,٠	٨,١	٢٥٠,٧	١٧٥,٦	٢٤٧,٩
٩٢/١٩٩١	١٥٨,٠	٨,٥	٣٢٧,٢	٣٠٦,٧	١٩٢,٢
٩٣/١٩٩٢	١٦٦,٠	٨,٨	٣٠٩,٥	٣٤٧,٠	١٢٥,٩
٩٤/١٩٩٣	١٨٦,٠	٨,٦	٢٨٨,٦	١٨٧,٩	٢٩٦,٦
٩٥/١٩٩٤	٢٠٢,٦	٨,٨	٢٨١,١	٢١٠,٠	٢٨٢,٥
٩٦/١٩٩٥	٢٢٩,٠	٩,٥	٢٧٣,٩	١١١,١	٤٠١,٤
٩٧/١٩٩٦	٢٥٢,٦	١٠,٣	٢٦٣,٠	٢٧٦,٣	١٨٥,٥
٩٨/١٩٩٧	٢٧٩,٨	١٠,٢	٢٥٠,٠	٣٢٠,٠	٢١٩,٩

المصدر: شركة الحديد والصلب، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

تكميش الطلب وتحرير التجارة:

كما بينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد تضمن تخفيض الإنفاق الكلي على أن يكون التركيز على تخفيض الإنفاق العام في المرتبة الأولى، وقد تم تحقيق ذلك بتخفيض مبالغ الدعم المقدمة للمواد الغذائية والأسمدة. وأهم من ذلك، من وجهة نظر الأثر على صناعة الصلب، كان هناك تخفيض في الإنفاق الاستثماري. فقد اقتضى البرنامج تخفيض الإنفاق الاستثماري العام بنسبة ٥٠% في الفترة ٩٠/١٩٨٩ - ٩٣/١٩٩٢. وفي ظل المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تم فعلاً تخفيض برنامج الاستثمارات العامة من ٤٠% إلى ٢٥% من إجمالي الإنفاق الحكومي فيما

بين ٩٠/١٩٨٩ و ٩٣/١٩٩٢. وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، فقد تضمن انخفاضا ملحوظاً فى معدل الاستثمار بدرجة أكبر من ١٧% إلى ٧,٨%. كما تضمن برنامج الحكومة لإصلاح الاستثمارات العامة تركيز الموارد على عدد أقل من المشروعات مع إعطاء الأولوية لثلاث نواح هى: الاستثمار الذى يساعد على اجتذاب الاستثمار الخاص (البنية الأساسية)، والاستثمار الذى يولد خارجيات إيجابية ضخمة مثل (الصحة، والتعليم، والبحوث)، والاستثمار الذى ليس بذى جانبية للقطاع الخاص (تخفيض حدة الفقر، وتصحيح الاختلالات الإقليمية، والبيئة). وفى مثل هذا السياق فإنه يتوقع تباطؤ الطلب على منتجات صناعة الحديد والصلب.

وفيما يختص بتحرير التجارة، فإن آثارها الكلية قد تم بحثها فى الفصل الثالث من هذه الدراسة. وهناك خلصنا على أن تحرير التجارة فى التجربة المصرية لم يكن فى الواقع سوى تحرير للاستيراد، حيث إن البرنامج لم يتضمن أى إجراءات ملموسة لتشجيع الصادرات هذا مع العلم بأن معجزة النمر الأسبوية تحققت بفضل التركيز على تشجيع التصدير وليس تحرير الواردات. وكما أوضحنا أيضاً أن الجنيه المصرى قد ارتفعت قيمته فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وفى هذا الصدد فإن ما ينتج عن هذا الارتفاع فى قيمة الجنيه من تخفيض الحماية على مجالات الإنتاج الذى يحل محل الواردات (على النحو الذى تم توضيحه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة) قد يؤدى إلى تحويل الموارد بشكل أكبر نحو السلع غير الداخلة فى التجارة. وهذا أحد الأعراض التقليدية للمرض الهولندى. وقد أشرنا أيضاً إلى الأهمية الحاسمة لسلوك سعر الصرف الحقيقى بالنسبة إلى مدى استدامة تحرير التجارة.

وعلى المستوى الجزئى لصناعة الحديد والصلب، تمت إزالة العوائق غير الجمركية من أمام الواردات من منتجات الصلب، وكإجراء تعويضى تمت زيادة معدلات الضريبة الجمركية من ١٠% إلى ٢٠% فى يوليو

١٩٩٤^(١٢). ويقول المسئولون فى الشركة المصرية للحديد والصلب إن منتجات الصلب كان يتم إغراقها فى السوق المصرية، وخاصة المنتجات التى ترجع إلى بلاد كومنولث الدول المستقلة (CIS - دول الاتحاد السوفيتى السابق) والتى تدخل عن طريق ليبيا.

وكان انكماش الطلب الذى حدث فى نفس الوقت مع تحرير الاستيراد قد أدى إلى إسهامهما معاً فى تراكم المخزون من منتجات الصلب تامة الصنع. ويبين الجدول رقم ٦-١٠. تطور المخزون من تلك المنتجات لدى الشركة المصرية للحديد والصلب خلال الفترة ٩١/١٩٩٠ - ٩٨/١٩٩٧. وطبقاً للمعلومات التى أدلى بها مسئولو الشركة فى المقابلات التى أجريت معهم، فإن الشركة تمكنت جزئياً من تجنب تراكم أكبر للمخزون عن طريق تعديل نسبة الإنتاج بما يتناسب مع الطلب المتاح، وعن طريق تقديم الائتمان إلى المشترين لمنتجات الصلب. ومع ذلك فإن المخزون من منتجات الصلب النهائية تصاعد فى عام ٩٨/١٩٩٧ فبلغ ٢٠٧,٥ ألف طن وهو ما يمثل نحو ٢٠% من الإنتاج السنوى.

جدول ٦-١٠ المخزون من منتجات الصلب تامة الصنع فى الشركة المصرية للحديد والصلب ٩١/٩٠ - ٩٨/٩٧ (بآلاف الأطنان)

المخزون	نهاية شهر يونيو
١٠٣,٧	٩١/١٩٩٠
١٦٨,٢	٩٢/١٩٩١
٩٩,٠	٩٣/١٩٩٢
١٢٩,٣	٩٤/١٩٩٣
١٠٠,٠	٩٥/١٩٩٤
١٢٠,٩	٩٦/١٩٩٥
١٨٨,٢	٩٧/١٩٩٦
٢٠٧,٥	٩٨/١٩٩٧

المصدر: شركة الحديد والصلب : بيانات غير منشورة.

تخفيض قيمة العملة:

أشرنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب إلى أنه قد تم إجراء تخفيض اسمي في قيمة الجنيه المصري كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي. وكان أثر التخفيض على الشركة المصرية للحديد والصلب هو زيادة القيمة المعادلة بالجنيه المصري لديون الشركة المقومة بالعملية الأجنبية (انظر جدول ٦-٣). وعلى أية حال، فإن الأثر على الربحية قد لا يكون كبيرا بدرجة يعتد بها - على الأقل لسببين. أولا: أن شركة الحديد والصلب تنتج بصفة أساسية للسوق المحلية، وبمعلومية الأسعار العالمية لمنتجات الصلب، فإن تخفيض قيمة العملة يجب في حد ذاته أن يؤدي إلى زيادة الحماية الفعلية للإنتاج المحلي من الصلب. ثانيا: باستثناء فحم الكوك، فإن معظم مدخلات شركة الحديد والصلب (٨٥% تقريبا) يتم إنتاجها محليا. ومن ثم فقد لا يتوقع أن تزيد تكلفة إنتاجها بدرجة كبيرة نتيجة تخفيض قيمة العملة. إلا أنه نظرا للارتفاع الحقيقي في قيمة الجنيه منذ أوائل التسعينيات فقد تدهورت القدرة التنافسية للشركة المصرية للحديد والصلب وربما يقدم هذا عاملا إضافيا لتفسير تراكم المخزون من المنتجات النهائية من الصلب.

وللتلخيص، فإن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على الشركة المصرية للحديد والصلب كان سالبًا. وكان جوهر تلك الإجراءات هو تخفيض الحماية الفعالة لشركة الحديد والصلب باعتبارها المجمع المتكامل الوحيد لإنتاج الصلب في مصر. ولا يمكن الإفاضة في تقدير الأثر على التصنيع أكثر من ذلك.

الهوامش:

١. المعلومات الواردة في هذا الجزء تقوم على أساس مقابلات مع المسؤولين التنفيذيين في الشركة المصرية للحديد والصلب و(عساف، ١٩٩٣، ص ١٢-١٥، أبو زيد، ١٩٩٠، ص ٥٠-٥٦، على، ١٩٩٠، ص ٦-١٢، عبد الرحمن، ١٩٩٢، ص ١٦-٢٨).
٢. يتم إنتاج الصلب بصفة رئيسية (١,٢ مليون طن) عن معالجة التلبيد من خلال المحولات الأوكسجينية طريقة (LD)، ولكن هناك نسبة صغيرة (٠,٧ مليون طن) يتم إنتاجها عن طريق إدخال خرقة الحديد في أفران كهربائية (أبو زيد، ١٩٩٠، ص ٥) والصلب الكهربائي بهذا لا يمثل نسبة يعتد بها.
٣. باستثناء عام ٩٣/١٩٩٢ الشهير عندما تعدى إجمالي المبيعات إجمالي الناتج في ذلك العام بسبب صادرات غير عادية جملتها ٩٣ ألف طن إلى الصين. انظر الشركة المصرية للحديد والصلب. التقرير السنوي لعام ٩٣/١٩٩٤، ص ١٥.
٤. هناك أيضاً فئة خامسة، وهم بالتحديد العمال في عمليات التوسع الرأسمالي.
٥. في عام ٩٨/١٩٩٧ بلغ إجمالي المبيعات من الكهرباء ذات الجهد العالي للصناعة ككل ٣٢٧٥ مليون كيلووات / ساعة، انظر هيئة كهرباء مصر. التقرير السنوي لإحصاءات الكهرباء ٩٧/١٩٩٨، ص ٤٩.
٦. مقابلة مع مدير الاستيراد في الشركة المصرية للحديد والصلب. فقد ذكر هذا المسئول أيضاً أنه طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم

٥٢٩/١٩٩٠، فإن واردات كل من مصر وليبيا أحدهما من الآخر معفاة من الضرائب الجمركية. وهذا فتح طريقا لإغراق الصلب الذي من منشأ بلاد كومنولث الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقا) بدخوله إلى السوق المصرية عن طريق ليبيا. وفي ضوء اتفاقيات الجات ١٩٩٤، وخاصة المكون الخاص بالوصول على الأسواق، فإنه يتوقع أن تتزايد أهمية الإغراق كعامل لا بد أن يحسب حسابه عند رسم سياسة التجارة. وسنتحدث عن هذه النقطة بتفصيل أكثر فيما بعد.

٧. نظرا لأن كل نقطة مئوية زيادة في سعر فحم الكوك تنشأ عنها ٠,٢٥ نقطة مئوية زيادة في إجمالي التكلفة (أي $132 \times (0.25 / 1.0) = 33$).

٨. تمتلك بعض الشركات الصناعية الضخمة في القطاع العام محطات قوى بداخلها، وتقوم بتشغيلها ونذكر منها شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. إلا أن هذه لا تمثل سوى استثناءات ضئيلة للقاعدة العامة وهي احتكار هيئة كهرباء مصر لإنتاج الكهرباء.

٩. هناك مشاكل أخرى تواجه مفهوم الأسعار العالمية للطاقة كمؤشر حقيقي للندرة. والأمر الأكثر أهمية هو الطبيعة الاحتكارية للسوق العالمية للبترول، مع وجود الأوبك OPEC في جانب والوكالة الدولية للطاقة في جانب آخر.

١٠. عبر مؤلفون آخرون عن نفس القلق والاهتمام (قارن Dilami et al

“Interest Rate Policy In Egypt , World Bank Working Paper No. WPS 655, April 1991, especially pp. 27-28.

١١. ينبغي ملاحظة أن قيمة الدين الخارجي الواردة في الجدول ٦-٣ تم إدراجها بالعملة المحلية. ونظرا لتخفيض قيمة الجنيه عدة مرات وفقا

لما تمت مناقشته وبحثه في الفصل الثالث، فإن الزيادة في السدين تعزى جزئيا إلى تخفيض قيمة العملة، مما يمثل زيادة في العبء المالي على الشركة المصرية للحديد والصلب.

١٢. طبقا لما جاء في مقابلة مع مدير الاستيراد في الشركة المصرية للحديد والصلب، وتجب ملاحظة أن هناك هرمًا من الرسوم والإتاوات المفروضة. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$([\{ \chi (1+m) (1+t) \} (1+r)] (1+s$$

حيث χ = السعر عند الحدود سيف CIF

$$m = \text{رسوم الشحن والتفريغ} = 2\%$$

$$t = \text{معدل الضريبة الجمركية} = 20\%$$

$$r = \text{رسم تنمية موارد الدولة} = 4\%$$

$$s = \text{ضريبة المبيعات} = 10\%$$

فإذا كان السعر عند الحدود سيف $(\chi) = 100$ ، فإن السعر النهائي للسلعة المستوردة = 140.

الفصل السابع برنامج الإصلاح الاقتصادى ومستقبل التصنيع

ملاحظات ختامية

منذ أن انضمت مصر إلى صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٥ كعضو أصلى مؤسس، قامت مصر بتوقيع خمس اتفاقيات تثبيت مع الصندوق. وكانت هذه الاتفاقيات كما يلى: اتفاقية تسهيلات ائتمانية فى مايو ١٩٦٢، ولكنها سرعان ما انهارت، ثم اتفاق لترتيبات مساندة فى أبريل ١٩٧٧، واتفاقية لتسهيلات الصندوق الموسع أو الممتد فى يوليو ١٩٧٨، ثم اتفاقية أخرى لحزمة تثبيت فى مايو ١٩٨٧ وجرى تدعيمها باتفاق للمساندة بمبلغ ٢٥٠ مليون وحدة سحب خاصة. وأخيراً حزمة التثبيت فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP) الذى مر بمراحل مختلفة منذ بداية التسعينيات.

ويجب النظر إلى الحزم المختلفة منذ أواخر السبعينيات على خلفية قائمة لاقتصاد راكد، وتضخم يتزايد بسرعة (بلغت تقديراته غير الرسمية بنحو ٣٠% فى منتصف ١٩٨٧) وعجز الموازنة العامة الذى ناهز ٢٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٨٦/١٩٨٥ - وربما كان أعلى من ذلك فى ٨٨/١٩٨٧.

وقد عكست عناصر الحزم المذكورة أعلاه بدرجات مختلفة الوصفة الرئيسية للسياسات التى يروج لها صندوق النقد الدولى. ولا تكاد تخرج تلك السياسات عن الإجراءات التالية: تحرير التجارة، وتخفيض قيمة العملة تدريجياً مع توحيد سعر الصرف، وزيادة أسعار الطاقة، وتحرير أسعار المنتجات الزراعية، والعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، وتحرير أسعار الفائدة، ووضع حدود على التوسع النقدى، وأخيراً إقامة شبكة للأمان الاجتماعى.

وعادة ما تتضمن التعهدات بموجب اتفاق التثبيت بعض النصوص المتصلة بالإستراتيجية بالإضافة إلى إجراءات محددة في المجالات المختلفة وتترجم مثل هذه التعهدات، سواء منها ذو الطبيعة الإستراتيجية العريضة أو ما ينطوى على إجراءات محددة، الموقف الفكرى - النظرى لصندوق النقد الدولى، الذى يعتبر مذهب النقوديين حجر زاويته وركنه الركين.

وعلى الرغم من إصرار الصندوق دائماً على الادعاء بأن وصفاته المتعلقة بالإستراتيجية وتلك الخاصة بالسياسيات محايدة وخالية من أى تحيز من جانبه، فإن تحليلنا للتجربة المصرية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يكشف أن هناك تحيزاً واضحاً ضد القطاع العام ولصالح القطاع الخاص. كما أن هناك أيضاً تحيزاً ضد قيام الدولة بالاستثمار، ولصالح السوق كآلية لتخصيص الموارد الاقتصادية. وغالباً ما جرى إخفاء تحيزات الصندوق بغلالة من التعبيرات المطفة مثل "التحرير" و "اللامركزية": وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرء يمكن أن يحاجى بأن الوصفة العامة للصندوق تعانى من عدم اتساق داخلى فى عدة جوانب أساسية منها. وأحد الجوانب لعدم اتساق هو الإصرار على كل من تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة فى آن واحد باعتبارهما من وسائل تصحيح الاختلال فى الميزان رغم أن كلا من هذين الإجراءين المقترحين يجذب فى اتجاه معاكس لاتجاه الآخر.

وأهم من ذلك أن الإجراءات التى كان يقصد بها، فى الحالة المصرية، أن تشجع على تحويل موارد أكثر إلى إنتاج السلع القابلة للتجارة، ساعدت بدلاً من ذلك على تحويل الموارد إلى السلع غير الداخلة فى التجارة (نحو قطاعات الخدمات بصفة أساسية بعيداً عن قطاعات الإنتاج السلعي). وفى هذا الصدد، فإننا يجب أن نميز بين تجربة مصر فى السبعينيات والثمانينيات وبين تجربتها فى التسعينيات فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف

الهيكلية. إذ إنه بينما أخفقت مصر في الحقبة الأولى في اتباع وصفة صندوق النقد الدولي بأكملها، فإنها قامت بتنفيذها حرفياً في الحقبة الثانية. ولكن في كلتا الحالتين، استمرت أعراض المرض الهولندي. بل ربما يجازف المرء باستنتاج أنه في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلية، اكتسبت نزعة المرض الهولندي قوة دفع جديدة. وقد أدى هذا بدرجة كبيرة إلى النيل من الطاقة الإنتاجية للبلاد، وزاد من هشاشة الاقتصاد المصري إزاء الصدمات الخارجية.

ويهدينا تحليلنا لتجربة التثبيت في مصر، إلى بعض المترتبات لنظرية تخفيض قيمة العملة. أولاً: أنه إذا ما تم إخضاع السلع القابلة للتجارة لأسعار توريد محددة إدارياً، مع ترك أسعار السلع غير الداخلة في التجارة حرة، فإن تخفيض سعر الصرف يفشل في إعادة تخصيص الموارد من إنتاج السلع غير القابلة للتجارة إلى إنتاج السلع القابلة للتجارة. بل إن ذلك يـون بمثابة فرض ضريبة فعلية (de facto) على إنتاج السلع القابلة للتجارة، وأفضل مثال لذلك هو إنتاج القمح مقابل البرسيم في حالة المحاصيل الشتوية. وفي هذا الصدد، فإنه يبدو أن سياسة التسعير القائمة حينئذ في خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات قد أدت إلى تعطيل الآثار التحفيزية الكامنة لتخفيض قيمة العملة على إنتاج السلع القابلة للتجارة. وثانياً: إذا ما انتشرت دولة الاقتصاد انتشاراً واسعاً، فإن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى خلق أثر ثروة لا يمكن تجاهله. وإذا لم يتم تحييد أثر الثروة هذا (عن طريق فرض ضريبة على الأرباح القدرية مثلاً)، فإن عملية تخفيض سعر الصرف قد تفقد جزءاً من أثر تحويل الإنفاق الذي يترتب على التخفيض، بل وقد تؤدي إلى تعزيز الإنفاق إذا ما كان أثر الثروة ضخماً بدرجة كافية. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً إذا ما تم استخدام الودائع بالدولار (أو العملات الأجنبية عموماً) كضمان يمكن في مقابله الاقتراض بالعملة المحلية.

وقد أثرت الصدمات المتصلة بالبتروال التي عانى منها الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من الثمانينيات، تأثيراً سلبياً على أداء الاقتصاد. ونتيجة لتلك الصدمات، انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى إلى أقل من معدل نمو السكان، مما أدى إلى تدهور متوسط دخل الفرد. وبدأ أن البطالة تتجه نحو الارتفاع، بما يمثل نسبة أكثر من ١٠% من القوى العاملة. كما لم ينخفض التضخم المحلى. ولم يبد كل من عجز الموازنة وعجز الحساب الجارى أية إشارة للتحسن، وأثقلت أعباء الدين كاهل الاقتصاد بشكل متزايد- فقد بلغ حجم الدين الخارجى القائم والمسحوب نحو ٥٠ مليار دولار فى نهاية شهر يونيو ١٩٩٠ - أى ما يناهز ١٤٤% من الناتج المحلى الإجمالى. ولم يكن يدفع فعلاً سوى النصف فقط من الأقساط السنوية المستحقة لخدمة الدين (حوالى ٦ مليار دولار). ولذلك بلغت المتأخرات المستحقة عن الديون ١١ مليار دولار فى ١٩٨٩/٩٠. وكانت تلك المؤشرات أعراضاً لأزمة حادة، وأسهمت فى هبوط الجدارة الائتمانية للبلاد. هذا بالإضافة إلى التدهور الحاد فى معدل التبادل الدولى لمصر منذ ١٩٨٢، عندما أصيبت البلاد فى أعقاب أزمة الخليج عام ١٩٩٠ بأكبر وأقصى صدمة خارجية منذ الحرب العالمية الثانية. وكان كل ذلك هو ما دفع الحكومة إلى الإسراع بالدخول فى مفاوضات مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والتي انتهت ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

وكان إصلاح الاقتصاد الكلى وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يستهدف تنفيذ إستراتيجية للتنمية لبلوغ نمو اقتصادى مستدام يتوافق مع قدرة البلاد على خدمة دينها الخارجى. وكما سبق ذكره، فإن المكون الخاص بالتثبيت فى البرنامج تضمن إجراءات فى مجالات المالية العامة وسعر الصرف والسياسة النقدية. كما ضم المكون الخاص بالتكيف الهيكلى إجراءات للتعامل مع إصلاح القطاع العام والقطاع الخاص وتحرير

التجارة الخارجية وفضلا عن ذلك، فإن البرنامج قد تضمن أيضاً مكوناً لشبكة الأمان الاجتماعي.

وقد حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بضع نتائج فورية، تتعلق بصفة رئيسية بالجزء الخاص بالثبوت في حزمة الإجراءات. وكانت أهم تلك النتائج ما يلي. أولاً: هبوط التضخم المحلي، مع انخفاض معدل التضخم من مستوى الرقمين إلى الرقم الواحد ابتداء من ١٩٩٣/٩٤. وثانياً: تخفيض العجز الكلي للموازنة بشكل خطير جداً، مما يعكس نزعة التشدد المالي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ثالثاً: تخفيض عجز الحساب الجاري بشكل كبير ومحسوس. وأخيراً، ساعد البرنامج جزئياً على تخفيض حجم الدين الخارجي بشكل ملحوظ، مع هبوط نسبة الدين القائم والمسحوب إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٤% في ١٩٨٩/٩٠ إلى ٤٧% فقط في عام ١٩٩٥/٩٦.

ولا شك أن التكيف المالي كان يقع في القلب من حزمة الثبوت، وكان يتضمن تخفيض عجز الموازنة، سواء العجز الكلي أو الجزء الممول من البنوك. وكان الهدف هو تخفيض نسبة العجز الكلي في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٢٠% في عام ١٩٩٠/٩١ إلى مجرد ١,٥% في ١٩٩٥/٩٦. ولكن العجز أصبح ١,٣% فقط من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لما ورد في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٥/٩٦ (على الرغم من أن العجز الفعلي كان أعلى كثيراً من ذلك). وفي الواقع، فإن هذا تضمن زيادة ضخمة وملحوظة في نسبة الإيرادات العامة (من نحو ٢٥% إلى نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل تخفيض طفيف في نسبة الإنفاق العام. ولكن من المفيد ملاحظة أنه بالمعيار النسبي، نجد أن الإيرادات غير الضريبية للحكومة المركزية أسهمت بنصيب الأسد في التكيف المستهدف. وتم ذلك بالتحديد عن طريق زيادات الأسعار وخاصة زيادة أسعار الطاقة. وكانت الزيادة في حصة الضرائب بصفة رئيسية عن طريق الاعتماد بدرجة أكبر

على الضرائب غير المباشرة (ضريبة مبيعات شاملة، زيادة فى ضريبة الدمغة، ... وغيرها) فى مواجهة انخفاض إيرادات الجمارك بسبب تحرير التجارة.

وتجدر الإشارة إلى أن المكون الخاص بالمالية العامة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى لم يتضمن فى الواقع أى مجهود لإصلاح الضرائب بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وقد تعرض هيكل الإنفاق الكلى لتحولات ضخمة فى خلال فترة البرنامج. تضاعف وقد أثبتت هذه التحولات أنها مهمة جداً سواء بالنسبة للعدالة أو الكفاءة. فقد تضمن الجزء الخاص بالمالية العامة فى البرنامج تضاعف نسبة المدفوعات عن الفوائد ما يقرب من ثلاث مرات فى خلال المدة ٩٠/١٩٨٩ - ٩٢/١٩٩١. وفى الواقع، فإن هذه المدفوعات قد تضاعفت فى ظرف سنة واحدة فقط (فيما بين ٩٠/١٩٨٩ - ٩١/١٩٩٠) نتيجة لتحرير أسعار الفائدة المحلية، وإصدار أذون الخزانة. وفى خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ بأكملها، كانت الحكومة تعقد ديوناً محلية جديدة لسداد مستحقات الفوائد على الدين القائم بالفعل (١٩٩٨، Abdel Khalek). وكان هذا دليلاً ساطعاً على ظاهرة إفراط الاقتراض. وعلى مستوى آخر، فإن هذا الارتفاع الضخم فى مدفوعات الفوائد كان لابد أن يحدث أثراً سلبياً على توزيع الدخل - وهو الارتفاع فى حصة متلقى الفوائد أو "الطبقة الريعية" * والهبوط الموازى لها فى حصة العمل، فضلاً عن هذا، فإن الارتفاع الكبير فى أسعار الفوائد أدى فى الواقع إلى تثبيط الاستثمار - بالذات فى قطاع السلع القابلة للتجارة، كما أسهم بدرجة كبيرة فى تعقيد وتراكم المشاكل التى كانت بعض منشآت القطاع العام تواجهها فى ظل برنامج الإصلاح

* أو ما أطلق عليها الاقتصادى الإنجليزى اللورد كينز "Clipping class" أى طبقة " حملة الكوبونات".

الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وتقف حالة شركة الحديد والصلب شاهداً على ذلك، كما تؤكد على نقطة مهمة وهى أن إصلاح مشروعات القطاع العام كان ينبغى أن يسبق تحرير أسعار الفائدة. وبهذا المعنى، فإن تحرير أسعار الفائدة فى ظل برنامج الإصلاح قد أضر بعملية التصنيع.

وقد كان من نتائج سياسات الإحلال محل الواردات التى اتبعتها مصر طوال السنوات الماضية ارتفاع نسبة المكونات الوسيطة المستوردة فى الإنتاج المحلى. وتشير الحسابات التى أجريناها إلى أن المتطلبات الكلية للإنتاج المحلى من المستلزمات المستوردة (المباشرة وغير المباشرة) تراوحت بين ٥٥% و ٢٨% فى قطاع السلع القابلة للتجارة التى تنتج إما سلعاً للتصدير أو للإحلال محل الواردات. وتشير نتائج الدراسة المبينة على المسح بالعينة إلى درجة أكبر من الاعتماد على الواردات فى الصناعة فى خلال التسعينيات. إذ تكشف أن السلع الوسيطة المستوردة تمثل نحو ٦٥% من إجمالى السلع الوسيطة كمتوسط عام، ولكنها تبلغ ٩٥% فى بعض الصناعات المقامة فى إحدى المدن الصناعية الرائدة. ومن ثم، فإن أحد الدروس البليغة للتجربة المصرية فى تخفيض قيمة العملة فى التسعينيات هو أن التصنيع للإحلال محل الواردات فى حد ذاته يضع حدوداً جامدة لفعالية تخفيض قيمة العملة باعتبارها إجراءً لتحويل الإنفاق. فقد عملت سياسة الإحلال محل الواردات بصورة مطردة على تهيئة الأحوال لانخفاض مرونة الواردات ككل بالنسبة إلى سعر الصرف، وبالسخرية أيضاً، فبدلاً من تقليل الميل للاستيراد، أدت هذه السياسة إلى العكس - أى ارتفاع الميل للاستيراد. وفى هذا الصدد فإن أثر تخفيض قيمة العملة على زيادة التكلفة أمر لا يمكن إهماله أو التغاضى عنه.

وقد أظهر بحثنا لمسألة تخفيض قيمة الجنيه بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، بكثير من الوضوح أن التخفيض الاسمى لقيمة

العملة لم تتم ترجمته إلى تخفيض حقيقي دائم. فقد ارتفعت قيمة الجنيه بالفعل بدرجة كبيرة في ظل برنامج الإصلاح على الرغم من التخفيض الكبير الذي تم في سعر الصرف الاسمي. وفي النموذج النظري الذي تقوم على أساسه وصفات صندوق النقد الدولي، فإن تخفيض قيمة العملة ينبغي أن يؤدي إلى تخفيض الاستيعاب، وهو ما يساعد بدوره كلاً من ميزان المدفوعات واستقرار المستوى العام للأسعار. وفي تجربة مصر يبدو أن تخفيض قيمة العملة، على الأقل في البداية، قد أدى بدلاً من ذلك إلى زيادة الاستيعاب. ويمكن تفسير ذلك عن طريق أثر الثروة الناشئ من إعادة تقييم الأصول المقومة بالعملة الأجنبية بنسبة التخفيض، والذي يبدو أنه جاوز أثر ما يزعم أنه الميل المنخفض للإنفاق بالنسبة إلى الأثرياء (الذين هم الملاك الرئيسيون للودائع بالعملة الأجنبية). ويكشف هذا نقطة حاسمة - وهي أن وصفات صندوق النقد الدولي تفتقد المصداقية العامة التي كان يعتقد أنها تملكها، وأنه ينبغي أن يتم تفصيلها بعناية أكبر كثيراً وفقاً للظروف الخاصة لكل دولة على حدة. وللمساعدة على تحقيق هذا، فقد يتطلب الأمر ضرورة استخدام أدوات أكثر للسياسات.

وعلى أساس الدلائل الأمبريقية المتاحة بالنسبة لمصر، فإن نسبة سالتير Salter المعروفة (الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة في مقابل السلع غير القابلة للتجارة) قد هبطت بنسبة ٢٠% في خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦. وتتفق النتائج التي أظهرتها الدراسات الحديثة مع النتائج التي توصلنا إليها، على الرغم من اختلاف درجة الهبوط. (World Bank 1997, vol. II. pp. 14-15، والخواجة، ١٩٩٦، الفصل ٣)

وفي مقابل هذه الخلفية، فقد يلاحظ أنه في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، استمرت حصة القطاعات السلعية من القيمة المضافة في الهبوط. وفي عام ١٩٩٥/٩٦ هبطت إلى نسبة ٥٠% مقارنة

بنسبة ٥٢% فى عام ١٩٨٦/٨٧. وعلى أساس الافتراض المعقول بأن القطاعات السلعية تقوم بصفة غالبية بإنتاج السلع القابلة للتجارة، بينما تقوم قطاعات الخدمات بصفة غالبية بإنتاج سلع غير قابلة للتجارة، فإننا نستنتج أنه فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى استمر الاقتصاد المصرى مصابًا بالمرض الهولندى. وقد شخصنا هذه العملية باعتبارها عملية ثلثة - أى عملية توسيع نسبى للقطاع الثالثى.

لاشك أن الارتفاع فى القيمة الحقيقية للجنيه المصرى خلال الفترة التى يغطيها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد أدى إلى شيء من فقدان القدرة التنافسية فى مجال التبادل الدولى. وقد خلق هذا بيئة للاقتصاد الكلى لم تكن هى الأكثر ملاءمة سواء للميزان التجارى أو لاحتتمالات التصنيع، خصوصاً وأن العامل الأساسى للارتفاع الحقيقى فى قيمة الجنيه كان هو التحرير المالى. ومن المثير ملاحظة أن ارتفاع قيمة الجنيه هو الذى أغرى شركة الألومنيوم لتحويل قدر أكبر من مبيعاتها إلى السوق المحلية.

ويعتبر التكامل بين الأداء على المستوى الجزئى والمستوى الكلى أمرًا شديد الأهمية. وعلى سبيل المثال فإن اتباع المرساة الاسمية وربط الجنيه بالدولار قد أدى إلى ارتفاع فى القيمة الحقيقية للجنيه. وقد أرسل هذا إشارة خاطئة إلى منتجى السلع القابلة للتجارة. فقد وجدت شركة مصر للألومنيوم أن البيع فى السوق المحلية أصبح أكثر جاذبية، كما أن المركز التقليدى للشركة المصرية للحديد والصلب قد ناله قدر من الاهتزاز.

وربما كان سعر الفائدة هو أكثر فعالية ومن بين الأدوات التى اقترحتها صندوق النقد الدولى - من زاوية الأهداف الضيقة التى ابتغاهما. وخلال الحلقة المبكرة (فى السبعينيات والثمانينيات)، أدت الزيادة فى أسعار الفائدة المحلية إلى تحويل الودائع المصرفية نحو الودائع الأطول أجلاً وإلى الودائع بالعملة المحلية، وهو ما يمكن اعتباره تطوراً إيجابياً. ومن ناحية أخرى، فإن

الزيادات في أسعار الفائدة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مقرونة بتبني المرساة الاسمية وتحرير العمليات الرأسمالية، قد أدت إلى عمليات مراجعة الفائدة واجتذبت قدرًا ملحوظًا من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل. وفي غمار هذه العملية حدثت زيادات ضخمة في الدين العام المحلي. والدين العام الضخم اليوم، يعنى عبئًا ثقيلًا على الموازنة العامة غدًا.

ومع استخدام سعر الصرف الاسمي كمرساة، فإن تلك التدفقات الرأسمالية إلى الداخل أدت إلى تراكم الاحتياطيات بالعملة الأجنبية لدى السلطات النقدية حيث دخل البنك المركزي مشتريا للنقد الأجنبي المتدفق للحفاظ على سعر الصرف الاسمي. وقد بلغت الاحتياطيات الدولية المتراكمة للبنك المركزي المصري بالفعل (باستبعاد الذهب) ما يزيد على ٢٠ مليار دولار في وقت من الأوقات، وهو مستوى غير مسبوق للاحتياطيات الدولية في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث - باستثناء حالة الأرصدة الإسترلينية. وبالتوازي مع تراكم الاحتياطيات الدولية واتباع سياسة التعقيم تراكم الدين المحلي. مما يمثل الوجه الآخر من الأساسيات الاقتصادية غير المتوافقة وهي سعر الفائدة، ومعدل التضخم وسعر الصرف الاسمي. وعلى الرغم من أن نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تتراجع في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، إلا أن نصيب الفرد من الدين العام المحلي قد تضاعف تقريبًا فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٧.

ومن المفيد أن نتأمل حالة إمعان النظر في الاقتصاد المصري في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في ضوء الدروس المستفادة من أزمة المكسيك في منتصف التسعينيات. ففي حالة مصر الآن كما في حالة المكسيك آنئذ، فإن المشكلة تكمن في أن الأساسيات الاقتصادية غير متوافقة. ففي حالة مصر: كانت قيمة الجنيه ترتفع، والدين المحلي يتراكم، والفجوة التجارية تتسع بشكل متزايد، ومعدل الادخار ينخفض ومعدل

الاستثمار يراوح مكانه. ومثل هذه التوليفة من الأساسيات الاقتصادية تخلق بيئة هشة وغير قابلة للاستمرار. وهذا يثير الموضوع المهم الخاص بإجراءات العلاج. وعلى الأخص، فإن نظام سعر الصرف يحتاج إلى إعادة نظر، (انظر إلى الجدل المستمر بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي بشأن تخفيض قيمة العملة). كما أن درجة التشدد المالي يلزم تخفيفها بعض الشيء، إلى جانب ضرورة إعادة النظر في حرية انتقال رأس المال.

كنا قد وصلنا في جزء سابق من هذه الدراسة (انظر الفصل الثالث) إلى نتيجة مؤداها أن برنامج تحرير التجارة يتبع في بعض النواحي النمط المعتاد الذي شهدته تجارب وخبرة الدول الأخرى. وبالتحديد كان التركيز في البداية على إلغاء القيود الكمية، وخاصة حظر الاستيراد. وكان ذلك مصحوباً بتحويل العوائق غير الجمركية إلى معادلتها من رسوم جمركية مما تتضمن زيادة مبدئية في الوسط الحسابي لمعدل الضرائب الجمركية وتخفيضاً في درجة التشتت (Michaely et al 1991. p.3). والنمط الذي تم وصفه في الفصل الثالث (حالة مصر) يناظر هذا النمط مما يعنى أن تحرير التجارة - على الأقل في البداية - تضمن تغيير شكل الحماية بدلاً من أن يقوم بالضرورة بتخفيض مستوى هذه الحماية. وبمعنى آخر، في المرحلة الأولى لتحرير التجارة، كان التركيز أكبر على تحويل الحماية إلى آلية السعر منه على تخفيض المستوى المطلق للحماية. أما مدى تشجيع ذلك بالفعل لإنتاج أكثر كفاءة، فلازال ينتظر الإثبات، ولكنه قد ألغى قدرًا من السلوك الباحث عن الربح. ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن هذا التحول إلى آلية السعر يضيف على النظام قدرًا أكبر من الشفافية وإمكانية التنبؤ.

وقد أدى تحليلنا للتجربة المصرية في تحرير التجارة إلى القول بأن تحرير التجارة كان في الواقع عبارة عن مجرد تحرير للاستيراد، إذ إن البرنامج لم يتضمن قدرًا كافيًا من الإجراءات لتشجيع الصادرات. وربما كان

أحد الاستثناءات المهمة، هو تصحيح تحيز سعر الصرف الاسمي ضد الصادرات. فقد كان من شأن تخفيض الحماية عن نواحي نشاط الإحلال محل الواردات الذى جرى بموجب إصلاح نظام التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (انظر جدول ٣-١٠) هو تدعيم مفعول ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه فى تحويل الموارد بدرجة أكبر نحو إنتاج السلع غير القابلة للتجارة بدلا من الصادرات. ويعد ذلك أحد الأعراض المعروفة للمرض الهولندى. وقد سبق لنا أن قدمنا الدليل الذى يثبت أن نصيب قطاعات السلع القابلة للتجارة من الناتج المحلى الإجمالى قد استمر خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى هبوطها الذى بدأ قبل البرنامج.

وثمة دليل فى الفصل الثالث على أن الميزان التجارى قد تضرر فعلاً نتيجة للانخفاض فى سعر الصرف الحقيقى (أى ارتفاع قيمة الجنيه) كما سبق ذكره. وقد هبطت الصادرات بالقيمة المطلقة خلال عام ٩٢/١٩٩١ وعام ٩٣/١٩٩٢ (على الرغم من الزيادات التى كانت مستهدفة طبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى)، بينما ارتفعت الواردات فى عام ٩٣/١٩٩٢ (على الرغم من هبوطها فى عام ٩٢/١٩٩١).

كان أحد المحاور فى الإصلاح الهيكلى بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى هو تعديل أسعار الطاقة فى مصر بحيث تبلغ مستوى الأسعار العالمية. وفى الواقع فقد كان معنى هذا هو رفع أسعار الطاقة بدرجة كبيرة. وعلى أية حال، فإن من الأمور المدهشة ما لوحظ من أن أسعار الكهرباء الموردة إلى الشركة المصرية للحديد والصلب مثلاً، قد تضاعفت ثلاث مرات تقريباً فيما بين ٩١/١٩٩٠ و ٩٣/١٩٩٢ (من ٠,٠٥١٨ جم إلى ٠,١٣٥٣ جم لكل كيلووات/ساعة). كما أن من المثير أنها خفضت فى عام ٩٧/١٩٩٦. كما أن التعديل فى أسعار الكهرباء بالنسبة لشركة مصر للألومنيوم كان أكبر قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى مما تم

بعده. وفى الواقع، فإن الأسعار التى كان يتم تقاضيتها فى مقابل الكهرباء الموردة إلى أفران صهر الألومنيوم لم تتغير منذ شهر يوليو ١٩٩٢. وعلى الرغم مما كان معروفاً من أن أسعار الكهرباء فى مصر تعاني من تشوه كبير، فإن المرء قد لا يقبل فكرة الأسعار العالمية التى أقحمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى هذه الحالة. ولب الموضوع هو أن الأسعار العالمية للطاقة ليست إلا مؤشراً ضعيفاً على ندرة الطاقة فى مصر.

ويرتكز المنطق فى هذا الموقف على حقيقة أن البترول مورد قابل للنفاذ، وأنه أكثر ندرة فى مصر بالمقارنة بالعالم أجمع. وعلى أساس نموذج الفترتين المستخدم لمعرفة المعدل الأمثل لإنتاج البترول، يمكن اشتقاق أسعار الظل للبترول التى تكون عند نقطة التوازن أعلى من الأسعار العالمية. ولكننا نحذ استخدام أسعار الظل هذه فى التخطيط واتخاذ قرارات الاستثمارات وليس فى التسعير الفعلى للطاقة.

وكما كان متوقعاً، فإن تحليل أثر إجراءات التثبيت على مختلف المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية يوضح أن جوهر الإجراءات التى طبقت فى إطار تسهيلات الصندوق الموسع أو الممتد التى قدمت إلى مصر فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ كان ضد عنصر "العمل" وفى مصلحة عنصر "رأس المال". ولكن فى داخل كل من هاتين المجموعتين العريضتين، هناك دلائل على وجود آثار متفاوتة. فقد كان العاملون فى الحكومة والقطاع العام من بين الضحايا الواضحة لتلك الإجراءات. أما الأثر على العمالة فى القطاع الخاص فكان أقل حسماً. وعلى العموم، فإن عنصر العمل كان خاسراً بشكل واضح خلال تلك المرحلة المبكرة. وفى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فإننا نعتقد أنه نتيجة إجراءات من قبيل الخصخصة وتحرير التجارة وتحرير سعر الفائدة وتخفيض معدل الاستثمارات العامة ربما كان ثمة تدهور أكثر فى نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى.

ولسوء الحظ، فليس هناك تقدير متاح يعتد به لهذا النصيب في فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

وفي ضوء تحليلنا للحالة المصرية، يمكننا أن نستخلص أن هناك احتمالاً أكبر بأن يكون أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي سلبياً على نمو وهيكل القطاع الصناعي في مصر. وقد أوضحنا أن مكونات البرنامج بشأن سياسة سعر الصرف والتحرير المالي وسياسة التجارة لم تكن على أحسن الفروض مواتية للنمو الصناعي، بل قد يظهر في نهاية الأمر أنها كانت معوقة له. وعلى أية حال، فإن الدليل الخاص بهذه الفرضية مازال مختلطاً فعلاً. فكما بينا في الفصل الرابع، فإنه بمعيار توليد القيمة المضافة والصادرات، ربما كان الاقتصاد المصري أكثر تصنيعاً خلال التسعينيات. ومن ناحية أخرى، فإنه بالحكم على ذلك استناداً إلى حصة الصناعة في تكوين إجمالي رأس المال الثابت، يبدو أن الاقتصاد المصري قد أصبح أقل تصنيعاً خلال التسعينيات.

وربما كان من المفيد إدخال ثلاثة اعتبارات مهمة هنا لاستكمال النقاش حول الآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على النمو الصناعي والهيكل الصناعي.

أولاً: أن تحرير التجارة وتحرير أسعار الفائدة تم تنفيذهما بسرعة شديدة، كما أنها اتخذت قبل الأوان، حيث تمت قبل القيام بالإصلاحات الضرورية في القطاعات الحقيقية للاقتصاد بفترة طويلة. وعلى سبيل المثال، فإن الإسراع في تنفيذ تحرير التجارة قبل إنجاز المهمة الخاصة بإعادة هيكلة مشروعات القطاع العام، قد أدى ببساطة إلى إجبار هذه المشروعات على المنافسة من وضع أضحى فيه أقل تهيؤاً لتلك المنافسة. وفي الواقع، فإن هذا التحرير المتعجل للتجارة قد يقلل فعلاً من حيويتها المالية، وهو ما يحمل في طياته خطراً حقيقياً بانهيار تلك المشروعات. وعندما تم إلغاء العوائق غير

الجمركية (مثل حظر الاستيراد أو نظام الحصص) قبل وضع الضمانات اللازمة وآليات لفرض رسوم الإغراق والرسوم التعويضية باعتبارها دفاعات شرعية ضد الممارسات التجارية غير العادلة، فإن ذلك أدى إلى إضعاف المركز التنافسي للمشروعات المحلية بدرجة كبيرة. كذلك أيضاً، عندما جرى الإسراع بتحرير سعر الفائدة قبل إصلاح الهياكل المالية للمنشآت، تضخم السحب على المكشوف حتى وصل إلى مستويات خطيرة. ولعل المثل الذي قدمته الشركة المصرية للحديد والصلب شاهد صدق في الناحيتين.

ثانياً: أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لم يتضمن مكوناً للسياسة الصناعية، بأي معنى حقيقى لهذه الكلمة، بالقياس إلى ما حدث في حالة الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء* فعلى خلاف الدور النشط الذي تلعبه الدولة في تلك الاقتصادات، فإن المرء يدهش من نزعة " غل يد الحكومة " والتي لا تتناسب أبداً مع ظروف مصر باعتبارها من الدول منخفضة الدخل كثيفة السكان الساعية لتحقيق التنمية. وإذا ما تم وضع تعريف واسع للتنمية يتضمن النمو مع التغير الهيكلي والعدالة، فإن وضع نظام حوافز محايد، وهو جوهر عملية تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي كما أوضحنا، يكون هو الإستراتيجية الخاطئة بعينها. وكما سبق ذكره آنفاً في هذه الدراسة، فإن هناك حاجة حقيقية لدور تنموي للدولة. إذ إن تحرير التجارة المتسرع والمبتسر قبل أوانه جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، قد يبلغ في نهاية الأمر حد إهدار التصنيع في مصر.

• الاقتصادات الآسيوية فائقة الأداء تعبير أطلقه البنك الدولي على مجموعة الدول الآسيوية التي حققت معدلات عالية من النمو المطرد المصحوب بالتصنيع وتوسع التصدير. (المؤلف).

• هذه ترجمة لاصطلاح hands-off stance for the government (المؤلف)

ثالثًا: إن نزعة السياسة المالية والسياسة النقدية المتشددة التي اتبعت بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد أدت إلى تخفيض الطلب الكلى وارتفاع أسعار الفائدة المحلية. وأدى استمرار أسعار الفائدة المرتفعة إلى نشوء عدد من الآثار السلبية. فقد جعل عملية هيكلية المالية العامة أكثر تكلفة، وأدى إلى تدهور في محافظ البنوك، ومن ثم تطلب الأمر دعم رسملة البنوك. كما أدى دخول التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، والتي جرى تعقيمها إلى حد كبير، إلى تراكم الدين المحلى وزيادة عبء خدمة الدين. وأخيرًا فإنه أدى إلى زيادة تكلفة المستخدم بالنسبة إلى رأس المال، ومن ثم عمل على تثبيط الاستثمار (عبد الخالق، ١٩٩٨).

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنه قد أسهم فى تخفيض معدل الادخار. وقد بين البنك الدولى فى تقريره (١٩٩٥) أن هناك هبوطاً فى معدل الادخار القومى (شاملا التحويلات الرسمية) بمقدار سبع نقاط مئوية خلال الفترة ١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٤/٩٥. ويمكن تفسير هذا الهبوط فى معدل الادخار بميل الأفراد إلى تفضيل الاستهلاك الحاضر على المستقبل (توقعاً لتخفيض قيمة العملة)، والانغماس فى أنشطة المضاربة على الأراضى والعقارات. ومثل هذا التطور يثير القلق بشأن استدامة النمو فى نهاية المطاف.

ويمكن القول أن ارتفاع القيمة الحقيقية للجنه قد أسهم فى زيادة الاستهلاك وكذلك فى طفرة الاستيراد. وكان هبوط معدل الادخار هو الوجه الآخر لزيادة الاستهلاك (أو وحة الاستهلاك) كما كان العجز التجارى جزئياً انعكاساً لطفرة الاستيراد. ومن المفيد ملاحظة أن الارتفاع الكبير فى أسعار الفائدة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لم يؤد إلى زيادة المدخرات كما كان يتوقع أنصار فكرة "الكبح المالى" وبدلاً من ذلك، فقد ظهر أثر رفع سعر الفائدة على مستوى المتغيرات المالية (تراجع عن

الدولة، واستبدال العملة) بدرجة أكبر من أثره على مستوى المتغيرات الحقيقية (الميل للادخار). وبصورة آمنة، يبدو أن مفعول سعر الصرف غير المتوافق في خلق وحمة الاستهلاك وطفرة في الاستيراد قد فاق مفعول رفع سعر الفائدة في زيادة معدل الادخار. أى إنه في ميزان المقارنة، يبدو أن أثر ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه في زيادة وتشجيع الاستهلاك قد رجحت كفته على أثر رفع سعر الفائدة في زيادة المدخرات.

وفي قصة مصر مع التثبيت والتكيف كان تحرير سعر الفائدة أكثر تأثيراً على مستوى التمويل الكلى (عجز الموازنة) وعلى مستوى التمويل الجزئى (فائض التشغيل في مشروعات القطاع العام) منه على مستوى التوازن العام للموارد في الاقتصاد.

وبالإضافة إلى الآثار على المستوى الكلى يمكن أيضاً الحكم على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التصنيع بفحص الكيفية التى يؤثر بها البرنامج على الصناعات الأساسية الموجودة فعلاً في مصر. وهذه هى الآثار على المستوى الجزئى لبرنامج الإصلاح. وقد قمنا بعمل دراستين لحالة اثنتين من تلك الصناعات هما: الشركة المصرية للحديد والصلب، وشركة مصر للألومنيوم. وكانت النتيجة التى وصلنا إليها هى أن آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى قد لا تعتمد على نمط الملكية بنفس درجة اعتمادها على طبيعة المنشأة - وبالتحديد مشروعات الإحلال محل الواردات مقابل مشروعات موجهة نحو التصدير. وقد أظهر التحليل الخاص بمشروع صهر الألومنيوم الوارد فى الفصل الخامس أن أهم أثر للبرنامج هو الإعلان أو الإشارة إلى انتهاء عهد الكهرباء الرخيصة. وشركة مصر للألومنيوم تستخدم ما يزيد قليلاً عن ٣٣٠٠ مليون كيلوات / ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً: وكل نقطة مئوية زيادة فى سعر الكهرباء التى يتم إمداد الشركة بها تنشأ عنها زيادة بمبلغ ٢ مليون جنيه فى تكاليف

الإنتاج. وما لم تتخذ إجراءات معينة في أفران صهر الألومنيوم في شركة مصر للألومنيوم لزيادة كفاءة الطاقة، فإن حساب تكلفة الكهرباء على أساس الأسعار العالمية للمازوت سيؤدي إلى زيادة في التكلفة الكلية للطاقة بالنسبة للطن من الألومنيوم الخام إلى ١١٧٨ جم. ولكن هذا يعني أن إجمالي تكلفة إنتاج الألومنيوم تقل كثيرًا عن سعر التصدير المسجل في خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨. إلا أن ما حدث من تخفيض في قيمة العملة كان عاملاً مساعداً لشركة مصر للألومنيوم بصفة خاصة، لأنه هيا لها مخرجا ربحا من مشكلة الهبوط الحاد في أسعار الألومنيوم في السوق العالمية بعد ٧٩/١٩٨٨.

ومن ثم فإن النتيجة المؤقتة هي أن أفران صهر الألومنيوم لن يتم إغلاقها بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء ولكن على شركة مصر للألومنيوم أن تعدل أوضاعها بصفة خاصة لتتوافق مع وضع تسوده الندرة في موارد الطاقة. ويمكن تحقيق هذا التعديل عن طريق إستراتيجية ذات شعبتين: فهي من الناحية الأولى تتضمن تخفيضاً في التكاليف وخاصة تكاليف الطاقة، ومن الناحية الأخرى، تتضمن زيادة في القيمة المضافة (تعميق التصنيع من خلال تنويع المنتجات) ويبين تحليلنا في الفصل الخامس أن هناك إمكانيات كبيرة لتخفيض تكلفة الطاقة عن طريق تخفيض معدل الاستهلاك النوعي للطاقة في عملية صهر الألومنيوم. ولا تكشف الأدلة المتاحة عن أي تحسن ملموس في كفاءة الطاقة في شركة مصر للألومنيوم (انظر جدول ٥-٦). أما القيمة المضافة فقد يمكن زيادتها بصفة أساسية عن طريق زيادة نسبة المنتجات المصنعة إلى إجمالي الإنتاج، والتحول بدرجة أكبر نحو المنتجات النهائية. وذلك نظراً لأن الألومنيوم الخام يتم تسعييره كما ذكرنا وفقاً للسعر الأساسي الذي يتحدد في بورصة المعادن بلندن، بينما أن الألومنيوم المصنع يتم بيعه بعلاوة فوق السعر الأساسي.

وكانت الحالة الأخرى التي درسناها لفحص آثار برنامج الإصلاح

الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الجزئى هى صناعة الحديد والصلب، التى تمثلها أضخم المصانع المتكاملة - ألا وهى الشركة المصرية للحديد والصلب. وفى الواقع فإن البرنامج قد خلق كثيراً من الصعوبات لهذه المنشأة مقارنة بحالة شركة مصر للألومنيوم. وربما كان أكثر العناصر تأثيراً على شركة الحديد والصلب هى تحرير سعر الفائدة وتحرير التجارة والإجراءات الانكماشية. ولما كان الهيكل التمويلي لشركة الحديد والصلب يتسم كما كان بارتفاع نسبة الرافعة المالية، فقد تعرضت الشركة بدرجة كبيرة للمخاطر التى تضمنها تحرير أسعار الفائدة. وقفز السحب على المكشوف من البنوك من مبلغ بسيط لا يتجاوز ٨٣ مليون جم فى ٧٩/١٩٨٨ إلى مبلغ ضخّم ناهز ٦٠٠ مليون جم فى ٩٢/١٩٩١. وكان مفعول تلك الإجراءات هو تخفيض الحماية الفعالة لصناعة الصلب. وما لم يتم اتخاذ إجراء ما لمساعدة الشركة على الخروج من العاصفة، فإن التوقعات بشأنها ستظل بعيدة عن أن تكون وردية فى الواقع.

ما هى التوقعات المنتظرة للتصنيع فى مصر، فى ضوء كل بتلك الإجراءات المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي؟

من الواضح أن الاستثمار فى الصناعة، وفى قطاعات السلع القابلة للتجارة بصفة عامة، قد أخذ يتناقص بصورة نسبية فى ظل برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي. ويتسق هذا التطور يتفق هذا مع ملاحظة أن نسبة سالتير (النسبة بين أسعار السلع القابلة للتجارة وأسعار السلع غير القابلة للتجارة) كانت فى تراجع. ويعنى هذا أن نظام الحوافز الذى نتج عن البرنامج متحيز نحو السلع غير القابلة للتجارة ويبدو أن إحدى المشكلات التى أفرزت هذه النزعة هى أن تحرير التجارة قد تم التفكير فيه إلى حد كبير فى حد ذاته بمعزل عن باقى الإجراءات كنظام ذى حوافز محايدة. ولكنه فى السياق الأعم للإجراءات الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف

الهيكل، أصبح يبدو أن المحصلة كانت نظاماً متحيزاً للحوافز، ينطوى على محاباة شديدة للسلع غير القابلة للتجارة على حساب تلك القابلة للتجارة.

وتدور المناقشات العامة في مصر حالياً حول التوسع المفرط في قطاع العقارات والأراضي. إذ أن هذا القطاع فعلاً يجسد نواحي النشاط غير الداخلة في التجارة. كما أن هناك قدراً كبيراً من القلق تم التعبير عنه من جانب واضعي السياسات، وخاصة في ضوء الأزمات التي وقعت في دول شرق آسيا، استناداً إلى أن التوجس من التخمّة في أسواق العقارات في تلك الدول كان من بين الأسباب التي أسهمت في الأزمات المالية التي عصفت باقتصاداتها في عام ١٩٩٧.

وقد عبرنا نحن أيضاً في هذا الكتاب عن قلقنا من احتمال حدوث سيناريو من النوع المكسيكي إذا ما توقع المستثمرون أن يكون هناك تصحيح لسعر الصرف. وقد تكون تجربة مصر مع برنامج الإصلاح الاقتصادي تذكيراً بتجربة المكسيك والتطورات التي أدت إلى الأزمة المالية التي حدثت في ١٩٩٤-١٩٩٥ (والتي صارت تعرف بين الجماهير بما يسمى أثر التاكيلا*). كما قد يكون به بعض التشابه مع الأزمات الأحدث عهداً في أقطار شرق آسيا. وفي كلتا الحالتين، كان لا يبدو أن الأساسيات الاقتصادية متوافقة بطريقة سليمة. وفي حالتنا، فإن قيمة الجنيه ترتفع، وهناك حجم ضخّم ومتصاعد من الدين العام المحلي، وهناك عجز تجاري متزايد، يقابله من الناحية الأخرى تدفقات رأسمالية داخلة قصيرة الأجل. هذا بالإضافة إلى وجود معدل متناقص للادخار، ومعدل راكد للاستثمار. ونتيجة لكل ذلك، كان نمو الاقتصاد متباطئاً، وهذا المزيج من الأساسيات الاقتصادية عادة ما يكون شديد التذبذب وغير مستدام في نهاية الأمر.

* التاكيلا: مشروب كحولي مكسيكي Tequila (المترجم)

هذا يؤكد حقيقة مؤداها أن العولمة تفرض حدودًا جامدة على استخدام أدوات سياسية معينة لتحقيق التثبيت والتكيف. وتتجسد تلك العولمة بشكل ظاهر في ازدياد تكامل الأسواق المالية، وتحرير التجارة وحرية انتقال رأس المال. وفي نطاق عولمة الأسواق المالية، فقد تؤدي فروق أسعار الفائدة إلى حدوث تحركات ضخمة لرءوس الأموال قصيرة الأجل، كما قد تشجع على القيام بالمضاربات. وهو ما لا يخلق بيئة مواتية تمكن من القيام بالتصنيع.

وفي ظل هذه الخلفية، يتطلب الأمر حزمة بديلة. ولعل من المواصفات المطلوبة في تلك الحزمة أن تركز تلك الحزمة بشكل أكبر على ضوابط مختارة في مواجهة قوى السوق. كما تؤكد أيضًا على الحاجة إلى زيادة العرض الكلي عن طريق تعديل الأسعار النسبية بما يقدم حوافز أكثر لإنتاج محاصيل الغذاء الأساسي. كما أن الحزمة البديلة أيضًا لابد أن تقدر الدور الذي تقوم به الحكومة، إذ إن الإنفاق الحكومي في مصر غالبًا ما يجتذب بدلاً من أن يزيح الاستثمار الخاص.

وفي التصميم الفني لتلك المجموعة من السياسات، لابد أن يتم التركيز على الحاجة إلى عدد أكبر من أدوات السياسة الاقتصادية يفوق العدد المستخدم عادة في الحزم التي يدعمها صندوق النقد الدولي. ولكن الأهم من ذلك كله هو أن يتضمن تصميم الحزمة المقترحة تأكيدًا على الأهمية الحيوية لدور البيئة الاقتصادية الدولية وأخذها في الاعتبار بشكل أكبر.

ومن الطبيعي أن يتطلب الاعتراض على الحزم التقليدية لصندوق النقد الدولي ضرورة تقديم بديل. وينبغي في العناصر الأساسية لحزمة إصلاح اقتصادي فعالة أن تفي بمطلبين:

أولهما أن تحد من انكماش الاقتصاد على أن تقوم فى نهاية الأمر بتحويل هذا الانكماش إلى عكسه.

وثانيهما: أن تعمل على حماية مستوى معيشة الفقراء. وينبغى إدراك أن مواجهة القضايا المتعلقة بالمساواة والعدالة تكون أصعب كثيراً تحت وطأة الاحتقان الناشئ عن الانكماش. وفى ضوء التحليل الذى أوردناه فى الفصول السابقة، فإننا سنقدم بعض الأفكار عن طبيعة ومحتوى الحزمة البديلة.

(١) يعتبر الاستقرار العام للأسعار أمراً حاسماً لكل من ميزان المدفوعات واعتبارات تخصيص الموارد. كما أنه مهم أيضاً للعدالة. وقد أظهرت تجربة مصر مع التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات دور تخفيض قيمة العملة، وسعر الفائدة، والتدفقات الداخلة الضخمة لرعوس الأموال باعتبارها من العوامل التى تسهم فى التضخم. وبدلاً من زيادة أسعار الفائدة الاسمية كوسيلة لزيادة السعر الحقيقى للعائد على الأصول المالية، فإن سياسة التثبيت ينبغى أن تستهدف تخفيض معدل التضخم. كما أن تحقيق استقرار الأسعار ينبغى أن يحظى بدرجة عالية من الأولوية.

(٢) ينبغى أن تكون الإجراءات العلاجية لمواجهة الآثار السلبية للصدمات الخارجية (مثل التقلبات العنيفة فى أسعار السلع، التغيرات فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف) جزءاً لا يتجزأ من آليات التكيف. ولدينا علامة على هذا الطريق ظهرت فى اتفاق صندوق النقد الدولى مع المكسيك فى منتصف الثمانينيات، والذى ربط بين دعم صندوق النقد الدولى للمكسيك وأسعار البترول. ومن الطبيعى إمكان عمل ذلك ليشمل التقلبات فى أسعار الفوائد وأسعار الصرف.

(٣) اتباع مزيج سليم من قوى السوق وآلية الأسعار مع التخطيط والضوابط المباشرة. لقد كانت إحدى نتائج دراستنا ذات المغزى والدلالة بالنسبة للسياسة الاقتصادية (الفصل الرابع) هي أن الاقتصاد المصري قد أصبح مختلطاً بدرجة أكبر، بفضل سياسة الانفتاح، ثم ما تلاها من تثبيت وتكيف، وقد اتسع نطاق القطاع الخاص بشكل كبير. ومن الواضح أن هناك مترتبات مهمة لهذا التطور بالنسبة للسياسة العامة. وأحد هذه المترتبات هو أن الإدارة الاقتصادية سيتعين عليها أن تأخذ ذلك في الحسبان عن طريق الاعتماد بشكل أكبر على الحوافز والروادع بدلاً من اعتمادها على التحكم والتدخل.

وقد سبق أن أعربنا عن رأينا في هذه الدراسة، ضد الخضوع الكامل لقوى السوق. وسعر الصرف ليس سوى معلم حيوى واحد يبرهن على أن مثل هذا الخضوع قد ينطوى على أضرار جسيمة. وفي هذا الصدد فإن دور الحكومة تظل له أهميته. وحزمة التثبيت التقليدية يتم بناؤها على أساس فرضية المزاحمة (أى إن الاستثمار العام بديل وطارء للاستثمار الخاص). وفي مصر، كما هو فى الدول الأقل نمواً بصفة عامة، فإن دور الحكومة مكمل لدور القطاع الخاص، وليس منافساً له. وينبغى أن يرتفع الإنفاق الحكومى، ربما مع قدر من إعادة الهيكلة، لا أن ينخفض، حتى يمكن مكافحة الاتجاهات الانكماشية. والقضية الحقيقية ليست فقط الإنفاق الحكومى، ولكن كيفية تمويله. وفى هذا الصدد، يصبح تعديل الأسعار النسبية لتوفير الحافز الكافى لمنتجى السلع القابلة للتجارة أمراً حيوياً أيضاً لبلوغ التوازن الخارجى.

(٤) وأخيراً، فإن تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات ينبغى ألا يتم تنفيذه بصورة مطلقة وبدون تمييز. إذ يجب عمل تمييز واضح

بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي في المحفظة والحزمة
الجيدة للتثبيت والتكيف هي تلك التي تشجع الأول وليس الثاني. ذلك هو
الدرس القاسى المستفاد من تكرار الأزمات المالية.

ملاحق

ملحق رقم (١)

جدول رقم م ١٠١ تطور نظام سعر الصرف وأسعار الصرف ١٩٤٥-١٩٩٧

السنة	ج م/دولار	ملاحظات
٤٥-٤٩	٠,٢٤٢	الجنيه المصري كان مربوطا بالجنيه الإسترليني
٤٩	٠,٣٤٨	تبعا لتخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة ٣٠,٥% في سنة ١٩٤٩
٦٢	٠,٤٣٥	تخفيض قيمة العملة طبقا لبرنامج التثبيت في عام ١٩٦٢
٧٢	٠,٣٩١	تبعا لتخفيض الثاني في قيمة الدولار الأمريكي بنسبة ١٠% وقد تبع الجنيه المصري الدولار في التخفيض الأول بنسبة ٧% في نفس السنة.
٧٣	٠,٣٩١	إنشاء سعر صرف للسوق الموازية
٧٩	٠,٧٠٠	تخفيض وتوحيد سعر الصرف
٨١		(أ) العودة إلى أسعار الصرف المتعددة.
		(ب) مجمع البنك المركزي (٢) ٠,٧٠ وحجم/دولار سعر ثابت
		(ج) مجمع البنوك التجارية ٠,٠٨٠ - ٠,٠٨٤ جم / دولار سعر قابل للتعديل
		(د) سعر صرف حسابي لحسابات المقاصة واتفقات الدفع مع الدول غير الأعضاء بالصندوق - مثبتت عند ٠,٣٩١ جم للدولار
		(هـ) عمليات خارج البنوك المصرح لها (السوق السوداء)
٩١-٩٧		تخفيض وتوحيد سعر الصرف وربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي.

ملاحظات:

(٢) مجمع البنك المركزي:

متحصلات: حصة صارات القطن، الأرز، البترول، وإيرادات قناة السويس وإيرادات شركة سويد.

مدفوعات: واردات القمح، دقيق القمح، السكر، الشاي، زيت الطعام، الأسمدة، شاملة أجور الشحن والرسوم الأخرى ذات الصلة، خدمة السدين العام والمصدر وفات الحكومية في الخارج.

(٢٢) مجمع البنوك التجارية: كافة بنود المتحصلات والمدفوعات بخلاف ما هو موجود في مجمع البنك المركزي.

ملحق رقم (٢)

جدول م ٢-١ أسعار الصرف ١٩٧٣ - ١٩٩٧ (ج-م / دولار أمريكي)

سعر الصرف الجمركي	سعر السوق الأولية/ السوق الحرة	السوق الحرة للبنوك	سعر السوق السوداء	جميع البنوك المعتمدة			سعر السوق الموالية (أ)	السعر الرسمي (أ)	التاريخ
				سعر مرن (ب)	سعر بعلقة	سعر معلن (ب)			
٠,٣٩١							٠,٥٨٨	٠,٣٩١	٧٣-٩-١
٠,٣٩١			٠,٧٣٠				٠,٦٣٧	٠,٣٩١	٧٦/٢/١٩
٠,٣٩١			٠,٧٤١				٠,٦٦٧	٠,٣٩١	٧٦/٥/٢٠
٠,٣٩١			٠,٧٦٩				٠,٧٠٠	٠,٣٩١	٧٦/١١/٢٨
٠,٣٩١			٠,٧٤٦				٠,٧٠٠	٠,٣٩١	٧٨/١٢/٣١
٠,٧٠٠			٠,٧٤٦			٠,٧٠٠		٠,٧٠٠	٧٩/١/١
٠,٧٠٠			٠,٨٢٠			٠,٧٠٠		٠,٧٠٠	ديسمبر ٨٠
٠,٧٠٠			غير متاح			٠,٨٣٢		٠,٧٠٠	٨١/١/١
٠,٧٠٠			(د) ١,٠١٠			٠,٨٣٢		٠,٧٠٠	٨٢/٨/١
٠,٧٠٠			(د) ١,٠٩٩			٠,٨٣٢		٠,٧٠٠	٨٣/٨/٢
٠,٧٠٠			(د) ١,١٧٦			٠,٨٣٢		٠,٧٠٠	٨٤/٨/٣
٠,٧٠٠			(د) ١,٣٥١		(د) ١,٢٨٨	٠,٨٣٢		٠,٧٠٠	٨٥/٨/٤
٠,٧٠٠			(د) ١,٧٨٦		١,٣٢٩	٠,٨٣٢		٠,٧٠٠	٨٦/٨/٥
١,٣٦٥			(د) ١,٨٨٩	١,٣٦٢				٠,٧٠٠	٨٧/٨/٦
(٢) ١,٧٦٤		(و) ٢,٢٩٩	(ط) ٢,١٨٢	(م) ١,٧٦٤				٠,٧٠٠	٨٨/٨/٧
(ك) ١,٨٩٠		(ط) ٢,٣٨٧	(ط) ٢,٣٥٣					٠,٧٠٠	٨٩/٨/٨
(د) ٢,٦٠٧		٢,٦٠٧	(ط) ٢,٦٣٧					(ع) ١,١٥٢	٩٠/٨/٩
٢,٨١٢	(ع) ٣,٢٩٦/٣,١٩٩	٢,٨١٢						٢,٠٠٠	٩١/٩/٠

ملحق رقم (٢)

جدول م ٢-١ أسعار الصرف ١٩٧٣ - ١٩٩٧ (ج م / دولار أمريكي)

التاريخ	السعر الرسمي (١)	السوق الموازية	مجموع البنوك المعتمدة		سعر البنوك السوداء	السوق الحرة للبنوك	سعر السوق الأولية/ السوق الحرة	سعر الصرف الجمركي
			سعر معلن	سعر معلن	سعر معلن	سعر معلن	سعر معلن	
٩٢/٩١							٣,٢٨٦/٣,٣٢٢	
٩٣/٩٢							٣,٣٣٤	
٩٧/٩٤							٣,٣٩٠	

ملاحظات:

(أ) ابتداء من ١/١/٩٧، تم استبدال السوق الرسمية بجميع البنك المركزي للنفد الأجنبي، كما تم استبدال السوق الموازية بجميع البنوك المعتمدة للنفد الأجنبي.

(ب) تم استبدال السعر المعلن بالسعر المرن في ٢٤/٧/١٩٨٦

(ج) متوسط السعر في ديسمبر للسنة الميلادية الابتدائية أي ديسمبر ١٩٨١ للسنة المالية ٨٢/٨١ وهكذا.

(د) تم إلغاؤه في ٢١/٣/١٩٨٨ عندما انتهى العمل بجميع البنوك المعتمدة وتحويل معاملاته إلى السوق المصرفية الحرة

(و) بدأت السوق المصرفية الحرة عملها في ١١/٥/١٩٨٧

(ز) تم تغيير سعر الصرف في جميع البنك المركزي إلى ١١٠ قرشاً في ١٥/٨/١٩٨٩، ثم إلى ٢٠٠ قرشاً في ١/٧/١٩٩٠

(ح) أنشئت السوق الأولية في ٢٧/٢/١٩٩١، وألغيت في ٨/١٠/١٩٩١ عندما نقلت العمليات إلى السوق الحرة.

(ط) المتوسط ابتداء من السنة الميلادية

(ك) مثبت على هذا السعر بعد إلغاء جميع البنوك المعتمدة.

المصادر:

- ١٩٧٣-١٩٨١: ١٩٨١-١٩٧٣، Table 6. Abdel-Khalek, 1987, نفس المصدر السابق

- ٨٢/١٩٨١ - ٩٢/١٩٩١: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٢، العدد ٤، ١٩٩١/٩٢، ص ١٢١

- سعر السوق للسوداء ١٩٨٦ - ٩٨: الرفاعي، ١٩٩٢، ص ١٤١

- ١٩٩٢ - ٩٣ (متوسط سنتين) و ٩٤-١٩٩٧: IMF, IFS Year book: ٩٧-٩٤ - ٩٢ - ٩٣

ملحق رقم (٣) [تحديد أسعار الظل لموارد الطاقة القابلة للنفاذ]

نفترض أن المجتمع لديه كمية من الموارد القابلة للنفاذ. وفي حالة البترول يتم تحديد الكمية بمستوى الاحتياطيات المؤكدة. وسنرمز لها بالرمز \bar{R} .

وإذا افترضنا أن الأفق الزمني لهذا المجتمع ينقسم إلى فترتين زمنيتين فقط: الأولى منهما هي مدى حياة الجيل الحالي، والثانية هي مدى حياة الجيل القادم (والأخير). هنا يكون للمجتمع الاختيار بين إنتاج البترول في الفترة الأولى أو الفترة الثانية. وسنفترض أن المجتمع قادر من الناحية الفنية على إنتاج أية كمية (في حدود \bar{R} الاحتياطيات الثابتة) في أي من الفترتين. وسنرمز لكميات البترول المنتجة في الفترتين أو ٢ بالرمزين R_1 و R_2 بالترتيب. ولنفترض أنه في الفترة الأولى كان السعر هو P_1 وأن تكلفة الوحدة قد حددت فنياً بمبلغ C_1 وعندئذ تصبح P_2 و C_2 هما السعر والتكلفة في الفترة الثانية. وسنفترض أن $P_1 = P_1^*$ وأن $P_2 = P_2^*$ حيث P_1^* و P_2^* معطاة (وهذا هو فرض الدولة صغيرة)، وأن $C_1 = f_1(R_1)$ و $C_2 = f_2(R_2)$ حيث تكون $f_1 = \delta f_1 / \delta R_1 > 0$ ، (حيث تزداد تكلفة الإنتاج مع زيادة معدل الإنتاج، أي أن الإنتاج يخضع لظروف تزايد التكلفة الحدية).

وفي هذا الإطار، فإن مشكلة تحديد المعدل الأمثل لإنتاج المورد القابل للنفاذ (البترول) هي ببساطة تعظيم القيمة الحالية لصافي الإيراد من إنتاج البترول خلال الفترتين، مع مراعاة حدود المتاحة من هذا المورد بصفة عامة، \bar{R} . وبصورة رياضية، يكون لدينا:

$$(1-3) \max \left[\frac{(P_1 - C_1) R_1}{1 + \delta} + \frac{(P_2 - C_2) R_2}{(1 + \delta)^2} \right]$$

$$(٢-٣) \quad R_1 + R_2 \leq \bar{R} \quad \text{بشرط أن تكون}$$

$$(٣-٣) \quad R_1 \geq 0, R_2 \geq 0.$$

حيث تكون (δ) هي المعدل الاجتماعي لخصم الزمن
ويمكن النظر إلى $(١-٣) - (٣-٣)$ باعتبارها الصورة الأولية لمشكلة
برمجة خطية.

والصورة المقابلة لهذه الصورة الأولية هي:

$$(٤-٣) \quad \min (\lambda \bar{R})$$

بشرط أن تكون:

$$(٥-٣) \quad \lambda \geq \left\{ \frac{\partial}{\partial R_1} \frac{(P_1 - C_1) R_1}{1 + \delta} \right\}$$

$$(٦-٣) \quad \lambda \geq \left\{ \frac{\partial}{\partial R_2} \frac{(P_2 - C_2) R_2}{1 + \delta} \right\}$$

$$(٧-٣) \quad 0 \leq \lambda$$

حيث تكون λ هي مضاعف لاجرانج

وطبقاً لنظرية كون-طاكر (Kuhn - Tucker, Dorfman et al, 1958)، فإن الحصول على برنامج للإنتاج الأمثل بحيث يشمل الإنتاج في كلتا الفترتين يتضمن أن تكون اللامتساويات $(٢-٣)$ و $(٥-٣)$ و $(٦-٣)$ فعالة (أي تأخذ شكل متساويات) وأن تكون λ موجبة.

وعلى ذلك، فإنه بتحويل اللامتساويات في $(٢-٣)$ ، $(٥-٣)$ ، $(٦-٣)$ ،
 $(٧-٣)$ تطبيقاً لنظرية كون-طاكر وإيجاد المشتقات الجزئية في $(٥-٣)$

و (٦-٣) نحصل على:

$$\begin{aligned} \lambda &= \frac{(P_2 - C_2 - R_1 f_1)}{(1 + \delta)} \quad (٢-٣) \\ \lambda &= \frac{(P_2 - C_2 - R_2 f_2)}{(1 + \delta)^2} \quad (٥-٣) \\ \lambda &= 0 \quad (٦-٣) \end{aligned}$$

مع ملاحظة أن الطرف الأيمن للمعادلتين (٢-٣) و (٥-٣) هو القيمة الحالية للفرق بين الإيراد الحدى (MR) والتكلفة الحدية (MC) أى إن القيمة الحالية للإيراد الحدى - القيمة الحالية للتكلفة الحدية = مضاعف لاجرانج

أو القيمة الحالية للإيراد الحدى = القيمة الحالية للتكلفة الحدية + λ (٨-٣)

ومن ثم فإن الشرط (٧-٣) والشرط الضروري لبرنامج الإنتاج الأمثل للمورد القابل للنفاذ الموضحة فى (٨-٣) تعنى أن

القيمة الحالية للإيراد الحدى < القيمة الحالية للتكلفة الحدية (٩-٣)

وهكذا فإن هناك اختلافاً أساسياً بين حالة توازن برنامج الإنتاج للمورد القابل للنفاذ المبينة فى (٩-٣) والحالة المماثلة لمورد متجدد فى ظل المنافسة وهى المعادلة المشهورة والمبينة فى (١٠-٣).

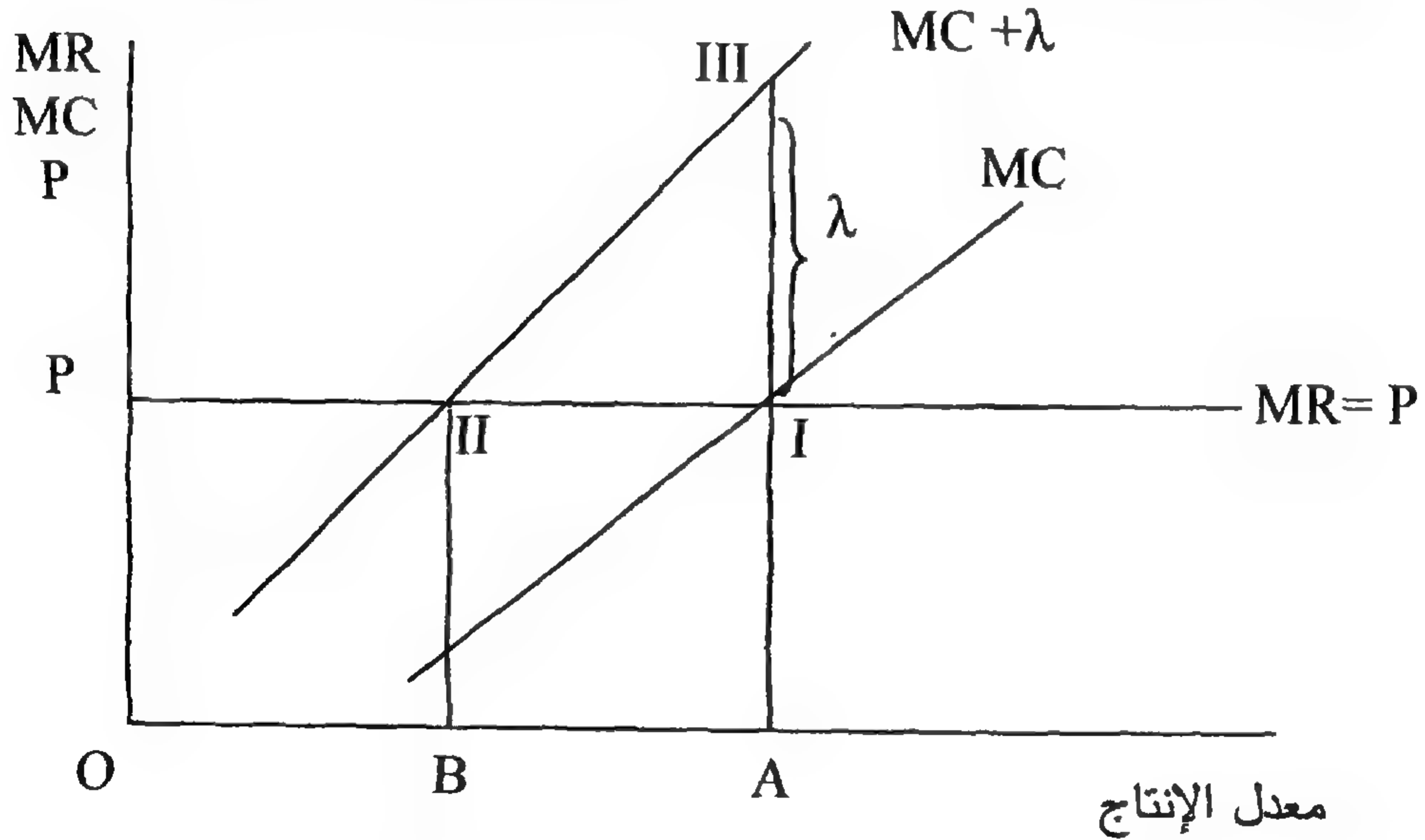
القيمة الحالية للإيراد الحدى = القيمة الحالية للتكلفة الحدية (١٠-٣)

ومقارنة (٩-٣) مع (١٠-٣) تمكنا من تفسير مضاعف لاجرانج (λ)

باعتباره علاوة الاستنفاد أو الندرة. والمعلمة λ لها قيمة محددة تساوى صفرًا في حالة الموارد المتجددة؛ وتزداد بالنسبة والتناسب مع معدل الاستنفاد للموارد غير المتجددة.

ومن المفيد أن نلاحظ من (٣-٥) و (٣-٦) أعلاه أن هناك علاقة سلبية بين علاوة الاستنفاد أو الندرة λ ، وبين المعدل الاجتماعي لخصم الزمن (٥). وهكذا، فإنه كلما ازداد تفضيل المجتمع للحاضر على المستقبل أى كلما ارتفع معدل الخصم (٥) قلت علاوة الاستنفاد أو الندرة (λ أقل) - مع بقاء الظروف الأخرى كما هي وفي هذه الحالة، فإن المجتمع سيميل إلى استنفاد المورد في الوقت الحاضر.

ويمكن تصوير الفرق بين نقطة توازن الإنتاج بالنسبة لمورد قابل للاستنفاد وبين تلك الخاصة بمورد متجدد عن طريق الرسم البياني التالي:



وفي الرسم البياني السابق، قمنا بتصوير حالة دولة صغيرة، حيث حصة الدولة من الإنتاج العالمي للمورد هي من الصغر بحيث لا تؤثر على

سعر السوق. والنقطة (I) هي نقطة التوازن لحالة مورد متجدد (غير قابل للنفاذ). وفي هذه الحالة، فإن $\lambda = 0$ ويكون معدل الإنتاج هو OA. إذا ما سمحنا بعلاوة استنفاد (أي $\lambda < 0$)، فإننا سنحصل على نقطة التوازن (II) حيث معدل الإنتاج $OB > OA$. ومن ثم فإن AB قد تكون مقياساً لمدى الإفراط في الإنتاج من المورد القابل للنفاذ، وفي النهاية، عندما تصل AB إلى الصفر، فإن OA تتساوى مع OB وتتطابق النقطة I. وعندئذ فإن OB يكون هو معدل الإنتاج الذى يوازن بين رفاهية الجيل الحالى والجيل القادم.

وهذا النموذج الذى تم وضعه أعلاه له مضامين واضحة بالنسبة للسياسة الاقتصادية. أولاً، من منظور التنمية المستدامة، فإن الناتج الفعلى من مورد قابل للنفاذ ينبغي أن يتم تعديله بواسطة المعامل

$$\square = 1 - \frac{AB}{OA} = \frac{OB}{OA} \quad (11-3)$$

ولهذا انعكاسات واضحة على تقديرات الناتج المحلى الإجمالى وما تتضمنه بالنسبة إلى الرفاهية. وثانياً، فإنه يمدنا بأساس نظرى صلب لتسعير الطاقة الهيدروكربونية - وليس البترول فقط. وقد كانت هذه على الدوام إحدى النقاط الخلافية الشائكة بين مصر والبنك الدولى. حيث كان البنك يصر دائماً على أن أسعار الطاقة فى مصر تعاني من اختلال كبير، بمعنى أن أسعار الطاقة المحلية أقل من الأسعار العالمية. وكجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تم النص على تصحيح هذا الاختلال.

ويبدو خطأ وصفية البنك هذه لسياسة الطاقة فى مصر واضحة فى ضوء النموذج الوارد أعلاه. إذ إنه حتى لو افترضنا أن الأسعار العالمية للبترول تعكس ندرته الحقيقية، (وهو افتراض مبالغ فيه بالفعل)، فإنها قد لا تكون هى المعيار السليم لتصحيح الاختلالات فى مصر، ويرجع هذا ببساطة إلى أن البترول أكثر ندرة فى مصر مما هو عليه فى العالم أجمع - حيث إن

معدل الاستنفاد في مصر يبلغ أربعة أمثال ما هو عليه بالنسبة للعالم ككل (انظر جدول م ١-٣). وينتج من هذا أن الأسعار العالمية قد لا تعبر بصدق عن الندرة الحقيقية للبترول في حالة مصر. ولا يغير من هذه النتيجة كون البترول من السلع القابلة للتجارة.

جدول م ١-٣ معدل استنفاد البترول

العالم	مصر	
١.٢٣٦٦٨٢٧.٠	٣٥.٠٠٠.٠٠	(١) الاحتياطيات (بالآلاف برميل)
٢٣٨٨٥٨١٩	٣١٣٩٠٠	(٢) الإنتاج (بالآلاف برميل / سنة)
٠.٠٢٣	٠.٠٩	(٣) معدل الاستنفاد $[(١) + (٢)]$

ملاحظات

• ١٩٩٩/٢/١

•• ١٩٩٧

المصدر: Oil & Gas Journal, 29. Dec. 1999

ملحق (٤) - تسعير الطاقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي: المنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

تم النص على الإجراءات الخاصة بتعديل أسعار الطاقة في اتفاق قرض التكيف الهيكلي المعقود مع البنك الدولي باسم SAL 1 (World Bank, 1991: PP 25-6) وطبقاً لهذا الاتفاق، أعربت الحكومة عن عزمها في تغيير المتوسط المرجح للأسعار المحلية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي بحيث تعكس الأسعار المعادلة لنظيراتها في التجارة الدولية، وكذلك تعديل أسعار الكهرباء لتغطي التكلفة طويلة الأجل بحلول شهر يونية ١٩٩٥. وكان القصد من تلك التعديلات ليس مجرد تخفيض إعانات الدعم لقطاع الطاقة، ولكن أيضاً تخفيض الدعم فيما بين المنتجات وبعضها بعضاً.

وطبقاً للمعادلة التي اتفق عليها مع البنك الدولي، فإن تحويل الأسعار المحلية إلى الأسعار المعادلة لها دولياً سيقوم على أساس سعر الصرف في

السوق وقت اتخاذ الإجراء بزيادة الأسعار. وفي حالة المنتجات البترولية فإن أسعار نظيراتها الداخلة في التجارة الدولية ستوضع على أساس المتوسط المتحرك لأحدث أسعار البترول فوب إيطاليا والمنشورة في خلال الشهور الاثني عشر السابقة (وعند الضرورة فوب شمال غرب أوروبا) وفقا لما هو منشور بواسطة بلات (Platt's). وباعتبار أن المنتجات تسليم معمل التكرير ينبغي أن تسعر بحيث تعكس عدم التمييز بين الأسواق المحلية والدولية فإنه يلزم طرح تكاليف النقل من الأسعار المعادلة دوليًا في حالة التصدير وإضافتها في حالة الاستيراد^(١) ومن ثم فإنه بالنسبة لكل منتج على حدة تكون صيغة حساب المعادلات الدولية لأسعار منتجات الطاقة كما يلي.

صيغ زيادات الأسعار للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي:

- (١) البنزين الممتاز = البنزين الممتاز (فوب) إيطاليا - (البنزين الممتاز فوب شمال غرب أوروبا - البنزين العادي شمال غرب أوروبا)^(٢)
- (٢) البنزين العادي = متوسط البنزين الممتاز في (١) والنافتا فوب إيطاليا.
- (٣) البوتاجاز = البوتاجاز فوب إيطاليا
- (٤) الكيروسين = كيروسين النفاثات فوب إيطاليا - ٥ دولار / للطن^(٣)
- (٥) السولار = السولار فوب إيطاليا.
- (٦) المازوت = مازوت ٣,٥% نسبة كبريت فوب إيطاليا
- (٧) زيت الديزل = ٨٥% سولار + ١٥% مازوت
- (٨) الغاز الطبيعي = معادل المازوت (سعر المازوت زائد علاوة ٢٠%)

والهدف هو إلغاء الفرق بين الأسعار السائدة عند بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عام ١٩٩٠ والأسعار المستهدفة (أسعار معادلات المنتجات البترولية الداخلة في التجارة الدولية أو التكلفة

الحدية طويلة الأجل بالنسبة إلى الكهرباء) على خطوات سنوية قوام كل ست نقاط مئوية حتى نهاية يونيو ١٩٩٥. وكانت الخطوة الأولى في شهر مايو ١٩٩٠، عندما تمت زيادة أسعار المنتجات البترولية بنسبة ٤٣%، وتمت زيادة أسعار الكهرباء بنسبة ٣٨%، ويبين الجدول م ٤-١ التنفيذ الفعلي لتعديل أسعار الطاقة منذ عام ١٩٩٠.

جدول الملحق م ٤-١

تطور الأسعار المحلية للطاقة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي

التاريخ	المتوسط المرجح لأسعار المحلية المنتجات البترولية، وأسعار الغاز الطبيعي	متوسط أسعار الكهرباء
مايو ٩٠	ارتفع بنسبة ٤٣%	زيادة بنسبة ٣٨% تتعدى هدف ٤٥% من التكلفة الحدية طويلة الأجل الذي حدده برنامج الإصلاح الاقتصادي.
٣ مايو ٩١	زيادة بنسبة ٥٠%، رفعت أسعار الكهرباء إلى ٦٠% من التكلفة الحدية طويلة الأجل (بسر صرف السوق الأولية ٣,٢ جنيهات للدولار)	
مايو ٩١	تمت الزيادة إلى نسبة ٤٦% من الأسعار العالمية*.	
٤ يناير ٩٢	تم رفعه إلى نسبة ٦٩% من الأسعار العالمية بما يتعدى النسبة المطلوبة وقدرها ٥٦%.	
٢٨ يونيو ٩٢	تم رفعه إلى نسبة ٨٠% من الأسعار العالمية بما يتجاوز النسبة المطلوبة وهي ٦٧%	
يوليو ٩٢		تمت زيادة الأسعار بنسبة ٣٢% إلى ٦٩% من التكلفة الحدية طويلة الأجل.
١٩ ديسمبر ٩٢	رفع إلى نسبة ٨٣% من الأسعار العالمية.	
يوليو ٩٣		زيادة بنسبة ١٠% لتتعدى الهدف المتفق عليه والذي يبلغ ٨٠% من التكلفة الحدية طويلة الأجل.

ملحوظة: * هبط المتوسط المرجح لأسعار المنتجات البترولية المحلية إلى ما يزيد قليلاً عن ثلث الأسعار العالمية في فبراير ١٩٩١، بفضل التطورات في الأسعار في السوق الدولية للبترول وفي سعر الصرف.

المصدر: تم جمع المعلومات من وثائق مختلفة:

Government of Egypt (GOE), Memorandum of Economic Policy of the Egyptian Government Draft No. 1, March 28, 1991; IMF, 1993 Appendix V P. 47, and GOE Economic Reform and Structural Adjustment Program (phase II., Letter of Development Policy, September 3 1993, P. II.

بنود تذكيرية:

طبقاً للبيانات غير المنشورة التي تم الحصول عليها من الهيئة المصرية العامة للبترول، فإن أسعار المنتجات البترولية ظلت عند مستوياتها الحالية (ديسمبر ٢٠٠٠) والمبينة (فى ص ٢٥٦) منذ عام ١٩٩٢.

والأسعار حالياً (ديسمبر ٢٠٠٠) منذ التواريخ المشار إليها (القرش = ٠.٠١ ج م) هى كما يلى: البنزين الممتاز = ١٠٠ قرش للتر، والبنزين العادى للتر = ٩٠ قرشاً للمتر (وكلاهما منذ ١٩٩٢/٦/٢٨). الكيروسين = ٤٠ قرشاً للتر. السولار (العادي) = ٤٠ قرشاً للتر، السولار (الكهرباء) = ٤٥ قرشاً للتر. زيت الديزل = ٣٦ قرشاً للتر (منذ ١٩٩٣/٧/١٤)، المازوت = ١٣٠ جنيهاً للطن المترى (منذ ١٩٩٢/١٢/١٨). الغاز السائل = ١٢٠ جنيهاً لكل طن مترى (منذ ١٩٩١/٥/٣)، الغاز الطبيعى = ١٢,٢٥ قرشاً للمتر المكعب (منذ ١٩٩١/١٢/١٨)، فيما عدا الشركات المنشأة بموجب قانون الاستثمار الأجنبى حيث يبلغ السعر ٢٨ - ٣٠ قرشاً لكل متر مكعب).

ملحق (٥) تقدير التكلفة الحدية طويلة الأجل للكهرباء

كانت زيادة أسعار الكهرباء إلى مستوى التكلفة الحدية طويلة الأجل تشكل أحد المكونات الأساسية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وفى هذا الملحق، سنقوم بتقدير التكلفة الحدية طويلة الأجل لكل كيلووات/ ساعة من الكهرباء. ويفترض أن الإضافة الأكبر إلى إمدادات الكهرباء القومية ستأتى من التوليد الحرارى- إذ إن مجال التوليد الكهرومائى مازال محدوداً نسبياً بعد بناء قناطر إسنا مؤخراً. كما يفترض أيضاً أن توليد الطاقة النووية قد استبعد تماماً، فقد توقف برنامج إقامة محطة طاقة نووية. ومن ثم فإن الغرض العملى هو أنه إذا ما رغبتنا فى إضافة قدر كبير إلى طاقة توليد الكهرباء فى مصر فإن ذلك يستلزم بناء محطات قوى جديدة.

ومثل هذه المحطات ستقوم بحرق المواد الهيدروكربونية - الغاز الطبيعي والمازوت بصفة رئيسية - لإنتاج الكهرباء.

وينبغي أن تشمل التكلفة الإجمالية: الوقود، والتوليد، والنقل والتوزيع، والتشغيل والصيانة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التكلفة ينبغي أن تتضمن هامشاً لمواجهة الفاقد المعتاد من الكهرباء في النظام.

(١) تكلفة الوقود:

تستخدم معظم محطات الكهرباء الحرارية في مصر الغاز الطبيعي وزيت الوقود (المعروف تجارياً في مصر باسم المازوت) في التوليد. أما الأنواع الأخرى من الوقود مثل زيت الديزل وزيت الغاز (المعروف في مصر باسم السولار) فلا تمثل حالياً سوى نسبة ضئيلة، يمكن تجاهلها وتستخدم في أغراض إدارة مولدات الطاقة. ويمثل الغاز الطبيعي نسبة تبلغ ٦٧%، بينما يمثل المازوت نحو ٣٢,٩%. ومن ثم فإننا سنقيم حساباتنا للتكلفة الحدية طويلة الأجل بافتراض أن الغاز الطبيعي يمثل ٨٠% من الوقود بينما يمثل المازوت ٢٠% وهو ما يعكس السياسة الحالية لهيئة كهرباء مصر لإحلال الغاز الطبيعي محل المازوت في توليد الكهرباء. بوحدات من معادل زيت الوقود (المازوت).

وتتوصل طريقتنا في القيام أولاً بعمل تقديرين منفصلين للتكلفة الحدية طويلة الأجل لكل كيلوات / ساعة من الكهرباء، ويمثل التقدير الأول التكلفة الاقتصادية للوقود. ويمثل الثاني التكلفة التجارية. وستكون التكلفة الاقتصادية على أساس الأسعار العالمية للمازوت والغاز الطبيعي^(٤) ولما كان حساب الأسعار المحلية طبقاً لمعادلة البنك الدولي يعتمد على سعر الصرف (انظر قبله) وبمعلومية الأسعار العالمية، فإن التكلفة بالجنيه المصري (العملة المحلية) ستعتمد على سعر الصرف ومن ثم سترتفع مع تخفيض قيمة الجنيه.

ونقطة البداية هي تحديد كمية الوقود المطلوب لإنتاج ١ كيلوات/ساعة. وطبقا لبيانات هيئة كهرباء مصر، كانت تلك الكمية هي ٠,٢٤١ كجم من معادل المازوت لكل كيلوات/ساعة من الكهرباء المولدة في ٩٣/١٩٩٢. ولكننا قمنا باستخدام قيمة ٠,٢٥٥ كجم من معادل المازوت لكل كيلوات/ساعة، حيث يبدو هذا أكثر اتساقا مع معدل استهلاك الوقود في خلال الفترة ٧٩/١٩٨٨ - ٩٢/١٩٩١^(٥). والبديل لذلك هو استخدام ٠,٢٠٩ % كجم من الغاز الطبيعي لإنتاج ١ كيلوات/ساعة من الكهرباء، نظرا لأن الكيلو جرام الواحد من الغاز الطبيعي المسال (LNG) يعادل ١,٢٢ كجم من المازوت من حيث القيمة بالسعرات الحرارية.

ومن ثم فإن لدينا مجموعة البيانات التالية للسنة المالية ٩٣/١٩٩٢:

معدل استهلاك الوقود = ٠,٢٥٥ كجم من معادل المازوت / كيلوات ساعة = ٠,٢٠٩ كجم من الغاز الطبيعي المسال/ كيلوات ساعة

س م = سعر السوق المحلية للمازوت = ١٣٠ جم للطن

س ت = سعر التصدير للمازوت = ١٦,٣٨ دولار / للبرميل = ١٠٧ دولار للطن

س ز = سعر السوق المحلي للغاز الطبيعي = ٠,١٢٢٥ جم / م٣ = ١٥٠ جم للطن

سعر التصدير للغاز الطبيعي = سعر التصدير لمعادل المازوت = ١,٢٢ س ت

القيمة الحرارية للمازوت = ١٨٣٠٠ وحدة حرارية بريطانية/ لكل رطل

القيمة الحرارية للغاز الطبيعي المسال = ٢٢٣٠٠ وحدة حرارية بريطانية/ لكل رطل

$$١ \text{ طن} = ٢٢٠٤,٦ \text{ رطل}$$

$$١ \text{ طن من الغاز الطبيعي} = ١٢٤٢ \text{ م}^٣.$$

(أ) تكلفة الوقود بأسعار السوق المحلية (ق م):

$$\begin{aligned} \text{ق م} &= [٠,٢ \times (٠,٢٥٥ \times \text{س}^٢) + ٠,٨ \times (٠,٢٠٩ \times \text{س}^١)] \times ١٠^{-٣} \\ &= [٠,٢ \times (٠,٢٥٥ \times ١٣٠) + ٠,٨ \times (٠,٢٠٩ \times ١٥٠)] \times ١٠^{-٣} \\ &= [٠,٢ \times ٣٣,١٥ + ٠,٨ \times ٣١,٥١] \times ١٠^{-٣} = ٠,٠٠٣١٧١ \text{ جم} \\ &= ٠,٠٠٠٩٤٦ \text{ دولار} \end{aligned}$$

حيث ق م = تكلفة الوقود بأسعار السوق المحلية

(ب) تكلفة الوقود بأسعار السوق العالمي (ق ت)

$$\begin{aligned} \text{ق ت} &= [٠,٢ \times (٠,٢٥٥ \times \text{س}^٢) + ٠,٨ \times (٠,٢٠٩ \times ١,٢٢ \times \text{س}^١)] \times ١٠^{-٣} \\ &= [٠,٢ \times (٠,٢٥٥ \times ١٠٧) + ٠,٨ \times (٠,٢٠٩ \times ١,٢٢ \times ١٠٧)] \times ١٠^{-٣} \\ &= [٠,٢ \times ٢٧,٢٨٥ + ٠,٨ \times ٢٧,٢٨٥] \times ١٠^{-٣} = ٠,٠٢٧٢٨٥ \text{ دولار} \\ &= ٠,٠٩١٤٧٤ \text{ جم} \end{aligned}$$

(٢) (أ) التكلفة الرأسمالية - التوليد

نفترض أن التكلفة الرأسمالية لمحطة بخارية ذات حجم معقول هي ٦٠٠ دولار لكل كيلووات/ ساعة من طاقتها الإنتاجية. ونفترض أيضًا أن متوسط معامل الحمل = ٧٠% (على أساس بيانات هيئة كهرباء مصر من التقرير الإحصائي السنوي ٩٢/١٩٩١ ص ٥٥) فتكون:

التكلفة الرأسمالية لكل كيلووات/ ساعة يتم إنتاجه سنويًا.

$$= (٦٠٠ \text{ دولار} / ٣٦٥ \times ٢٤ \times ٠,٧) = ٠,٠٩٧٨٤٧ \text{ دولار}$$

ونفترض أن فترة تشييد المحطة هي ٥ سنوات، كانت المصروفات فيها كما يلي: (على أساس أفضل الممارسات في هذا المجال).

السنة	% المصروفات	المصروفات / كيلوات	القيمة الحالية للتكلفة مخصومة على أساس ١٠%
١	١٠	٠,٠٠٩٧٨٥	٠,٠٠٨٨٩٥
٢	١٥	٠,٠١٤٦٧٧	٠,٠١٠٠٢٤
٣	٣٠	٠,٠٢٩٣٥٤	٠,٠٢٢٠٥٤
٤	٣٠	٠,٠٢٩٣٥٤	٠,٠٢٠٠٤٩
٥	١٥	٠,٠١٤٦٧٧	٠,٠٠٩١١
الإجمالي	١٠٠	٠,٠٩٧٨٤٧	٠,٠٧٠١٣٥

ونفترض أن العمر الإنتاجي لمحطة التوليد البخارية هو ٣٥ سنة. عندئذ يكون المطلوب هو استرداد تكلفة تشييد هذه المحطة على امتداد السنوات من السنة السادسة حتى السنة الأربعين، وهو ما يتطلب حل المعادلة التالية

$$R / \sum_{t=6}^{40} (1,1)^{-t} = ٠,٠٧٠١٣٥ \quad \text{حيث } n = \text{عدد السنوات}$$

وحيث $R =$ التكلفة الرأسمالية لكل كيلوات / ساعة يتم إنتاجه. وحل المعادلة باستخدام حزمة "لوتس ٣٢١" (Lotus 123) ينتج ما يلي:

$$R = ٠,٠٠٧٢٧٢ \text{ دولار / كيلوات / ساعة يتم إنتاجه.}$$

(٢) (ب) التكلفة الرأسمالية: للنقل والتوزيع:

نفترض أن تكلفة النقل والتوزيع تبلغ نحو ١٥% تقريباً من المصروفات الرأسمالية للتوليد^(٦) ومن ثم فإن تكاليف النقل والتوزيع ستكون^(٧):

$$= ٠,٠٠٧٢٧٢ \times ٠,١٥ = ٠,٠٠١٠٩١ \text{ دولار / كيلوات / ساعة}$$

(٣) تكلفة التشغيل والصيانة:

يفترض أن تكون هذه التكلفة ١٥% من إجمالي التكلفة الرأسمالية للتوليد والنقل والتوزيع. وبذلك تكون:

(٠,٠٠٧٢٧٢ دولار + ٠,٠٠١٠٩١ دولار) ٠,١٥ = ٠,٠٠١٢٥٤ دولار.

وإذا ما ضمنا العناصر المختلفة للتكلفة معاً، فإن تكلفة الكهرباء تصبح كما يلي:

١. (أ) تكلفة الوقود بأسعار السوق المحلية = ٠,٠٠٠٩٤٦ دولار
١. (ب) تكلفة الوقود بأسعار السوق العالمية = ٠,٠٢٧٢٨٥ دولار
٢. (أ) التكلفة الرأسمالية - التوليد = ٠,٠٠٧٢٧٢ دولار
٢. (ب) التكلفة الرأسمالية - للنقل والتوزيع = ٠,٠٠١٠٩١ دولار
٣. التشغيل والصيانة = ٠,٠٠١٢٥٤ دولار
- إجمالي التكلفة (أ) بأسعار السوق المحلية = ٠,٠١٠٥٦٣ دولار = ٠,٠٣٥٤١٣ جم
- (ب) بأسعار السوق العالمية (التكلفة الاقتصادية) = ٠,٠٣٦٩٠٢ دولار = ٠,١٢٣٧١٥ جم.

وقد يكون من المفيد مقارنة التقديرات التي تم عليها الحصول أعلاه للتكلفة طويلة الأجل للكهرباء بكل من التكلفة الفعلية للإنتاج ومتوسطا سعر البيع الكهرباء. فطبقاً لبيانات هيئة كهرباء مصر^(٨).

- إجمالي تكلفة الإنتاج = ٢١٦٨,١١٩ مليون جم
- إجمالي الكهرباء المولدة = ٤٧٠٩٦,٣ مليون كيلووات / ساعة
- إجمالي مبيعات الكهرباء = ٤١٩٨٨,٤ مليون كيلووات / ساعة
- متوسط التكلفة لكل ك و س منتج = ٠,٠٤٦ جم
- متوسط التكلفة لكل ك و س مباع = ٠,٠٥٢ جم
- متوسط سعر البيع لكهرباء الجهد الفائق = ٠,٠٦٣ جم
- سعر البيع لشركة مصر للألومنيوم = ٠,٠٦٨ جم

وعلى أساس هذه الأرقام، فإننا يمكن أن نستنتج أن سعر بيع الكهرباء ذات الجهد الفائق في عام ١٩٩٢/٩٣ كان أعلى قليلاً من متوسط التكلفة

الاقتصادية، - مع أخذ سعر الصرف والأسعار العالمية للوقود في الحسبان.
ورغم ذلك، فإنه يبدو أن شركة مصر للألومنيوم قد فرض عليها فعلاً سعر
للكهرباء يكاد أن يكون ضعف إجمالي التكلفة بأسعار السوق المحلية للوقود.

ملاحظات:

(١) التكلفة هي ٧ دولار/ طن بالنسبة لجنوب أوروبا لكافة المنتجات البترولية فيما عدا غاز البترول المسال (البوتاجاز)، حيث التكلفة هي ٢٠ دولار/ طن

(٢) البنزين المصري الممتاز يعادل البنزين العادي الأوروبي (٩٠% أوكتين). ونظراً لأن سعر البنزين العادي (فوب) إيطاليا غير معلن، فإن الفرق في السعر بين البنزين الممتاز والعادي (فوب) شمال غرب أوروبا تم طرحه من سعر البنزين الممتاز (فوب) إيطاليا.

(٣) وذلك للتعويض عن فرق الجودة بين كيروسين النفائات المعلن سعره في إيطاليا، والكيروسين العادي المنتج في مصر.

(٤) لم يتم تصدير الغاز الطبيعي من مصر حتى الآن (ديسمبر ٢٠٠٠ - تاريخ تقديم المسودة للنشر). ومن ثم فإن سعره العالمي سيعتبر مساوياً للسعر العالمي لمعادل المازوت. أي السعر العالمي لكمية من المازوت لها نفس قيمة السعرات الحرارية التي تنتجها كمية من الغاز الطبيعي. [ومعلوم أن مصر بدأت في تصدير الغاز الطبيعي المسال مؤخراً - المؤلف].

(٥) كان الهبوط من ٠,٢٦٩ كجم من معادل المازوت لكل كيلوات/ ساعة إلى ٠,٢٥٩ كجم من معادل المازوت لكل كيلوات/ ساعة. وكان

معدل الهبوط ١,٢٥% سنوياً. وهو ما تم تطبيقه على ٠,٢٥٩ وهو معدل عام ٩٢/١٩٩١. انظر هيئة كهرباء مصر، التقرير السنوى لإحصاءات الكهرباء ٩٣/١٩٩٢ ص ٣٢.

(٦) هناك مصادر أخرى تستخدم نسبة أعلى. وعلى سبيل المثال فإن الدراسة التي أعدها وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) في عام ١٩٧٩ عن إعانات دعم الطاقة، استخدمت نسبة ٢٥% على أساس مذكورة كالاها "Electric Power Cost in Egypt" (تكلفة الطاقة الكهربائية في مصر) والمؤرخة ١٥/٥/١٩٧٧. أما سبب استخدامنا لنسبة اقل لتكلفة النقل والتوزيع فإنه يتصل بالتطوير الذي حدث في الشبكة القومية للكهرباء.

(٧) يمكن أن يتم إسقاط هذا، إذا ما أعطيت شركة مصر للألومنيوم الخيار لإنتاج الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها في داخل مجمعها الصناعي.

(٨) هيئة كهرباء مصر، التقرير السنوى لإحصاءات الكهرباء ٩٣/١٩٩٢ ص ٤٧ بالنسبة لتكلفة الإنتاج و ص ٤٣ لسعر البيع.

مراجع باللغة العربية:

- عبد الله، حسين، ١٩٩٥، "احتمالات الطاقة في العالم العربي، مع إشارة خاصة لمصر" مؤتمر الاقتصاديين المصريين. القاهرة، ديسمبر.
- عبد الخالق، جوده، ١٩٨٢، "إمكانيات نمو الاقتصاد المصري في الثمانينيات في ضوء تجربة السبعينيات" المؤتمر السابع للاقتصاديين المصريين"، القاهرة، مايو.
- عبد الخالق، جوده، ١٩٩٠، "إدارة النشاط الاقتصادي في إطار دور فعال للدولة" ورقة قدمت لندوة تطوير دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - فبراير - غير منشورة.
- عبد الخالق، جوده، ١٩٩٠، "المتطلبات الاقتصادية للغزو العراقي للكويت: منظور إستراتيجي"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، ورقة عمل رقم ١٠، أبريل.
- عبد الرحمن، م.ح.، ١٩٩٢، "دراسة زيادة طاقة إنتاج الصلب في الشركة المصرية للحديد والصلب إلى ١٤٥ مليون طن سنوياً مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، أكتوبر.
- أبو زيد، محمد نسيم، ١٩٩٠ "دراسة وتحليل لظروف الشركة المصرية للحديد والصلب وإمكانية التحول من الصب المباشر الى الصب المستمر للبلاطات". مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، نوفمبر.
- عجاج، محمود، ١٩٩١، "مقارنة اقتصادات تشكيلة المنتجات الحالية

فى شركة مصر للألومنيوم بخلطة بديلة. " مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، يونيو.

• عساف، محمد، ١٩٩٣، " تخفيض تكلفة الطاقة الكهربائية فى الشركة المصرية للحديد والصلب. " مركز إعداد القادة لقطاع الأعمال، يونيو.

• الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، النشرة الإحصائية، ١٩٨٥.

• الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. "دراسة سوق العمل فى مصر، القطاع الصناعى. القاهرة: الجهاز.

• الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ١٩٩٣، دراسة اتجاهات التصميم فى مصر - القاهرة: الجهاز.

مراجع باللغة الإنجليزية

- Abdalla H., 1995, 'Prospects of Energy in the Arab World, with Special Reference to Egypt', Conference of Egyptian Economists, Cairo, December.
- Abdela'tty Wafa', 1990, *Productivity in Manufacturing*, Preliminary Report S13, CAPMAS Labour Information System Project, December.
- Abdel-Khalek, Gouda, 1982, 'Growth prospects of the Egyptian economy in the 1980s in the light of the experience of the 1970s', paper presented to the 7th Conference of Egyptian Economists, 6-8 May.
- Abdel-Khalek, Gouda, 1987, *Stabilization and Adjustment Policies and Programmes; Country Study, 9 Egypt*, Helsinki, World Institute for Development Economic Research (WTDER).
- Abdel-Khalek, Gouda, 1988, 'Income and Price Elasticities of Energy Consumption in Egypt: A. Time-Series Analysis', *Energy Economics*, 10 (1), January.
- Abdel-Khalek, Gouda, 1990, 'Managing Economic Activity in the Context of an Effective Role for the Government', a working paper discussed in Symposium on Developing the Government Role in Economic Activity, Center for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics, Cairo University, February, mimeo.
- Abdel-Khalek, Gouda, 1994, 'Egypt's ERSAP: the Orthodox Recipe and the alternative', in Gouda Abdel-Khalek and Hanaa Kheir-El-Din (eds), *Economic Reform and its Distributive Impact*, Cairo: Dar'Al-Mustaqbal Al-Arabi.
- Abdel-Khalek, Gouda, 1998, 'Domestic Public Debt: Magnitude Structure and Consequences', background paper to the Egypt Human Development Report 1997-98, published in *Research Paper Series*.
- Abdel-Khalek, G. and R. Tignor (eds), 1982, *The Political Economy of income Distribution in Egypt*, New York: Holmes & Meier.
- Ahmed, Sadiq, Amar Bhattacharya, Wafik Grais and Boris Pleskovic, 1985, 'Macroeconomic Effects of Efficiency Pricing in the Public

- Sector in Egypt', World Bank Staff Working Papers, No. 726.
- Alderman, H. and J. von Braun, 1984, 'The Effects of the Egyptian Food Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption', *IFPRI Report* 45, July.
- Amin, Galal, 1987, 'Problems of Economic Adjustment and Development in Egypt', in Said El-Naggar (ed.), *Adjustment and Development in the Arab Countries* (Arabic), Abu Dhabi; Arab Monetary Fund.
- Banuri, Tariq (ed.), 1991, *Economic Liberalization: No Panacea*. The Experience of Latin America and Asia, Oxford: Clarendon Press.
- Bator, Francis M., 1958, 'The anatomy of market failure'. *Quarterly Journal of Economics*, August.
- Bhagwati, Jagdish, 1986, 'Retkinking Trade Strategy', in John P. Lewis and Valeriana Kallab (eds), *Development Strategies Reconsidered*, New Brunswick, NJ: Transactions Books.
- Blejer, Mario I. and Leonardo Leiderman, 1981, 'A monetary approach to the Crawling-Peg system: theory and evidence', *Journal of Political Economy*, 89(1).
- Central Agency for Organization and Administration (CAOA), 1985, *Statistical Bulletin*, Cairo: CAO A.
- CAPMAS, 1978, *General Census of Population and Housing: Population, Detailed Results, Country Total*, Ref. No. 93/15111/1978, Cairo, September.
- CAPMAS, 1983, *Statistical Yearbook-Arab Republic of Egypt, 1952-1982*. Cairo; CAPMAS.
- CAPMAS, 1985, *A Study of the Labour Market in Egypt: The Industrial Sector*, Cairo: CAPMAS (Arabic).
- CAPMAS, 1990, *General Census 1986, Final results*, vol. 2, Ref. No. 863/90/amt, Cairo.
- Cardoso, Eliana, 1996, 'Lessons from the Mexican Crisis for Reforming Economies', ECES Distinguished Lecture Series, Cairo.
- Central Bank of Egypt (CBE), Annual Report, various volumes.
- Central Bank of Egypt, n.d., Report on Monetary and Credit Conditions, 1991/92, submitted to the People's Assembly.
- Cline, William and Sidney Weintraub (eds), 1981, *Economic Stabilization in Developing Countries*, Washington; The Brookings

Institution.

- Corden, W.M., 1984, 'Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation', *Oxford Economic Papers*, 36.
- Davies, Stephen P., Donald C. Mead and James L. Seale Jr., 1992, 'Small scale manufacturing enterprise in Egypt', *Economic Development and Cultural Change*.
- Dervis, K. et al., 1984, 'Policy Analysis of Shadow Pricing. Foreign Borrowing and Resource Extraction in Egypt', WB Staff Working Paper, No. 622, January.
- Dorfman, Robert, et al., 1958, *Linear Programming and Economic Analysis*, New York: McGraw Hill.
- Dornbusch. Rudiger, 1973, 'Devaluation, money and nontraded goods', *AER*, 63(3), December.
- Dornbusch, Rudiger and F. Leslie C. Helmers (eds), 1988, *The Open Economy, Tools for Policymakers in Developing Countries*, New York: Oxford University Press for the World Bank.
- EI-Edel, Reda, 1982, 'Impact of Taxation on Income Distribution: An Exploratory Attempt to Estimate Tax Incidence in Egypt', in Gouda Abdel-Khalek and Robert Tignor (eds), *The Political Economy of Income Distribution in Egypt*, New York: Holmes & Meier Publishers, Inc.
- El-Sheikh, Salah I., 1980, 'An Econometric Model of Egypt', Ph.D. thesis, Queen's University, Kingston, Ontario, Canada.
- Fishlow, Albert, 1991, 'Some Reflections on Comparative Latin American Economic Performance and Policy', in Banuri (ed.).
- Gelb, Alan and Associates, 1988, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* New York: Oxford University Press for the World Bank.
- Girvan, Norman, 1980, 'Swallowing the IMF medicine in the Seventies', *Development Dialogue*, 2.
- Grjotheim, K. and B.J. Welch, 1980, *Aluminum Smelter Technology: A Pure and Applied Approach*, Dusseldorf; Aluminilim-Verlag.
- Hafidoussa, Heba, 1992, 'The Burden of Public Sector Employment and Remuneration: the Case of Egypt', in Wouter van Ginneken (ed.), *Government and its Employees: Case Studies for Developing Countries*, published by Avebury for ILO.
- Handoussa, Heba, 1991, 'Reform Policies in Egypt's Manufacturing

- Sector', ch.4 in Heba Handoussa and J. Potter (edis), *'Employment and Structural Adjustment; Egypt in the 1990s*, Cairo: AUC Press.
- Hansen, Bent, 1991, *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Egypt and Turkey*, Oxford; Oxford University Press for the World Bank.
- Hansen, Beat and Samir Radwan, 1982, *Employment Opportunities and Equity in Egypt*, Geneva: ILO.
- Helleiner, Gerald K., 1985, 'Stabilization Policies and the Poor', Working Paper No. B.9, Dept. of Economics, University of Toronto, April.
- IMF, 1985, 'ARE: Staff Report for 1985 Article IV Consultations', SM/85/17, 24 June.
- IMF, 1991, 'Arab Republic of Egypt; Staff Report for the 1991 Article IV Consultation and Request for Stand-by Arrangement', 26 April.
- IMF, 1993, 'Arab Republic of Egypt: Staff Report for the 1993 Article IV Consultation and Request for Extended Arrangement', August 24.
- IMF, 1997, 'Arab Republic of Egypt: Staff Report for First Review Under the Stand-By Arrangement', 18 March.
- Itoh, Motoshige and Karubara Kiyono, 1988, 'Foreign Trade and Direct Investment', in Ryutaro Kominya et al. (eds), *Industrial Policy in Japan*, New York Academic Press.
- Jansen, Karel(ed.), 1983, *Monetarism, Economic Crisis and the Third World*, London: Frank Cass.
- Jones, Leroy P., 1981, 'Executive Summary: improving the Operational Efficiency of Public Industrial Enterprise in Egypt', prepared for US AID, Cairo, September, 'mimeo:
- Katseli, Louksi T., 1985, 'Devaluation: a critical appraisal of the SMF's policy prescriptions', ARE. 73,2.
- Killick, Tony (ed.), 1985, *The Quest for Economic Stabilization: the IMF and the Third World*, London: Gower.
- Korayem, Karima, 1982, 'Distributing disposable income and the impact of eliminating food subsidies in Egypt', *Cairo Papers in the Social Sciences*.5, Monograph 2 (April 1982).
- Korayem, Karima, 1986. *The impact of Economic Adjustment Policies on the Vulnerable Families and Children in Egypt*, The Third World

- Forum, Middle East Office and UNICHF (Egypt).
- Korayem, Karima, 1993, *Structural Adjustment and Reform Policies in Egypt; Economic and Social Implications*, United Nations, The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 21 October.
- Krueger, Anne O., 1978, *Liberalization Attempts and Consequences*. Cambridge, Mass.: Ballinger.
- Krueger, Anne O., 1986. 'Problems of Liberalization', in A. Choksi and D. Papageorgiou (eds), *Economic Liberalization in Developing Countries*, Oxford: Basil Blackwell.
- Krugman, Paul R., 1986, Introduction: New Thinking about Trade Policy', in Krugman (ed.), *Strategic Trade Policy and the New International Economics*, Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Leibenstein, Harvey, 1978, *General X-Efficiency Theory and Economic Development*, New York: Oxford University Press.
- Linder, Staffan B., 1961, *An Essay on Trade and Transformation*, New York: John Wiley & Sons.
- Little, Ian M.D., Tiber Scitovsky and Maurice F. Scott, 1970, *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study*, New York: Oxford University Press.
- Maciejewski, Edward B., 1983, "'Real" effective exchange rate indices: a re-examination of the major, conceptual and methodological issues', *IMF Staff Papers*, 30(3), 1984, September.
- Massad, Carlos and Roberto Zahler, 1984, 'The adjustment process in the eighties; the need for a global approach', *CEPAL Review*, 23.
- McKinnon, Ronald I., 1973, *Money and Capital in Economic Development*, Washington, DC: The Brookings Institution.
- McKinnon, Ronald I., 1991, *The Order of Economic Liberalization: Financial Control in the Transition to a Market Economy*, Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.
- Michaely, M. et al. 1991, *Lessons of Experience in the Developing World*, vol. 7 in Demetris Papageorgiou et al. (eds), *Liberalizing Foreign Trade*, Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.
- Ministry of Industry, 1986, *Reform of the Price System for Public Enterprises*. Cairo, mimeo.
- Ministry of Industry, 1998. Industry and Industrial Investment

- Incentives in Egypt, (prepared by Salwa Soliman et al.), Cairo: The Ministry. (Arabic).
- Pack Howard and Larry E. Westphal, 1986, 'Industrial strategy and technological change: theory vs. reality'. *Journal of Development Economics*, 22(1)
- Papanek, Gustav, 1981, *Industrial Development in Egypt: An Overview*, prepared for USAID, Cairo, August.
- Ramos, Joseph, 1985, 'Stabilization and adjustment policies in the Southern cone, .1974-83', *CEPAL Review*, 25.
- Sachs, Jeffery , 1996, 'Achieving Rapid Growth: the Road Ahead for Egypt', *Distinguished Lecture Series 3, ECES*, Cairo.
- Salvatore, Dominick, 1995, *International Economics*, 5th eel. Engelwood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Scitovsky. Tibor, 1954, 'Two Concepts of External Economies', *Journal of Political Economy*, 62(2).
- Shafik, Nemat, .1992, 'Private investment and public policy; the Egyptian case', Ch. 4 in Ajay Chibbar, Mansour Dailami and Nemat Shafik (eds), *Reviving Private Investment in Developing Countries: Empirical Studies and Policy Lessons*, Amsterdam and London: North-Holland.
- Sisson, Charles A., 1986, 'Fund-Supported Programs and Income Distribution in LDEs\ *Finance and Development*, vol. 23, no. 1 (March)
- Taylor, Lance, 1991, 'Economic Openness: Problems to the Century's End', in Banuri (ed.).
- Ten Kate, Adriaan, 1992, 'Trade liberalization and economic stabilization-in Mexico: lessons of experience', *World Development*, 20 (5).
- US AID ,1979, 'Food and Energy Subsidies in 1979', Cairo, mimeo.
- Williamson, John ,1982, *The Lending Policies of the International Monetary Fund*, Washington, DC: Institute for International Economics.
- Williamson, John, 1983, 'On seeking to improve IMF conditionality', *AER*, 73(2), May.
- World Bank, 1983 *ARE; Issues of Trade Strategy and investment Planning*, Report No. 4136-EOT, 14 Jan.

- World Bank, 1984, *Investment Plan Review: Industrialization in Egypt, Performance and Policies*, Washington, DC, October.
- World Bank, 1985, *ARE: Current Economic Situation and Medium Term Prospect*. Washington, DC, 18 March.
- World Bank, 1987, *Egypt: Review of the finances of the Decentralized Public Sector*, Report No. 6421 - EOT, 2 volumes, Washington, DC, March.
- World Bank, 1990a, *Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt*, Washington, DC.
- World Bank, 1990b, *The Middle East Crisis: Possible Consequences for the Global Economy*, Washington, DC, mimeo.
- World Bank, 1991, *Report and Recommendations of the President of IBRD to the Executive Board on a Proposed SAL in an Amount Equivalent to US\$300 billion to the ARE*, Report No. P-5560-EGT.
- World Bank, 1992, *Egypt: Financial Policy for Adjustment and Growth*, Report No. 10790/EGT, 3 volumes (30 October).
- World Bank, 1993, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, Oxford University Press for the World Bank.
- World Bank, 1995, *Arab Republic of Egypt, EGYPT-Into the Next Century*, Washington, DC: The World Bank, 2 volumes, 26 May.
- World Bank, 1997, *Arab Republic of Egypt. Country- Economic Memorandum*, Washington, DC: The World Bank. 4 volumes.
- World Bank, 1998, *World Development indicators 1998*. CD-ROM.
- Zaytoun, MohayaA., 1991, 'Earnings and the Cost of Living: An Analysis of Recent Developments in the Egyptian Economy', in Handoussa and Potter (eds).

المؤلف فى سطور :

جودة عبد الخالق

يعمل أستاذًا للاقتصاد فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة، وهو يحمل درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد من جامعة ماكماستر (كندا). وقد عمل مستشاراً لعدد من المؤسسات والهيئات المختلفة، ضمت جهاز تخطيط الطاقة بمصر، والبنك الأهلى المصرى، كما عمل خبيراً استشارياً مع الأمم المتحدة [اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (ESCWA) وجامعة الأمم المتحدة (UNU) ومجلس السكان والمركز الدولى لبحوث التنمية (IDRC)]. وقد كان زميلاً زائراً رئيسياً فى جامعة جونز هوبكنز، وأستاذاً زائراً فى جامعة كاليفورنيا - لوس أنجلوس - كما عمل كخبير ممتاز فى البنك الدولى.

وله عديد من المؤلفات والكتابات منها الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، وسياسات التثبيت والتكيف والبرامج، بالإضافة إلى مقالات كثيرة فى أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية

(مجلة فصلية تصدر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة) ومجلة مصر المعاصرة، واقتصادات الطاقة، والمشكلات الاجتماعية.

وفى هذا الدراسة الحيوية التى جاءت فى حينها، يتناول المؤلف تحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر على مستويين متميزين: المستوى الكلى والمستوى الجزئى. فعلى المستوى الكلى، يقوم بتحليل آثار برنامج الإصلاح على متغيرات تتضمن أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة، والتضخم. وطبقاً لما يذكره المؤلف فإن التتابع الخاطئ لإجراءات الإصلاح وعدم وجود مكوّن للسياسة الصناعية يعتبران من الأسباب المثيرة للقلق بشأن ما قد يؤدى إليه برنامج الإصلاح الاقتصادى من تقويض أو إهدار

للتصنيع، كما يبدو أن تنبؤاته بشأن ازدياد العجز التجارى مع ما يصحبه من ضغط على الجنيه، وتصاعد الدين المحلى، قد دعمتها التطورات الأخيرة، والمناقشات حول السياسات فى مصر.

وهذا الكتاب سيكون مفيداً ومضيفاً لمعلومات الممارسين، وصانعى السياسات الباحثين فى الاقتصاد، والاقتصاد الصناعى، واقتصادات الطاقة واقتصادات التنمية ودراسات المناطق. كما أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد يستفيدان أيضاً من هذه الدراسة ونتائجها فى رسم وتصميم حزم الإصلاح فى المستقبل.

المترجم فى سطور :

سمير كريم

كان يعمل وكيلاً أول لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى فى خلال فترة النصف الثانى من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، قبل أن ينتخب مديراً تنفيذياً وعضواً بمجلس إدارة بنك التنمية الأفريقى ممثلاً لمصر وجيبوتى، حيث عمل لمدة اثنى عشر عاماً.

وفى أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بوزارة الاقتصاد حمل عبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوربا، ثم مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وصناديق التنمية العربية وصندوق الأوبك مما أكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر فى عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى حصل منها على ماجستير فى إدارة الأعمال، فضلاً عن دراسته العليا بالخارج بعد أن حصل على شهادته الجامعية الأولى من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢ .

وقد قام بترجمة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية كان من أهمها "الاقتصاد الدولى الحديث" من تأليف جان هوجيندرون، وويلسون براون، وكان آخرها عن ترويض النمر من تأليف روبرت جران عن الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ .

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١ - اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ - الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانتيكار	ت : أحمد فؤاد بليغ
٣ - التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقي جلال
٤ - كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريستكوفا	ت : أحمد الحضري
٥ - ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ - اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفييتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ - العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ - مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ - التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ - خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معصم وعبد الجليل الأزني وعمر حلى
١١ - مختارات	فيسوفا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ - طريق الحرير	ديفيد براونستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ - ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ - التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ - الحركات الفنية	إنوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ - أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عثمان
١٧ - مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ - الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ - الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ - قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ - خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العناني
٢٢ - مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصري
٢٣ - تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ - ظلال المستقبل	باتريك بارنبر	ت : بكر عباس
٢٥ - مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦ - دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ - التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ - رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ - الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ - الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانتيكار	ت : أحمد فؤاد بليغ
٣١ - مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الطوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ - الانتقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ - التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بليغ
٣٤ - الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصه إبراهيم المنيف
٣٥ - الأسطورة والحداج	بول . ب . بيكسون	ت : خليل كلفت

٢٦ - نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٢٧ - واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٢٨ - نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٢٩ - الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ - قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ - ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	ت : عطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ملج
٤٢ - عالم ماك	بنجامين بارير	ت : أحمد محمود
٤٣ - اللهب المزوج	أوكتافيو پاث	ت : المهدي أخريف
٤٤ - بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ - التراث المغنور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ - عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ - تاريخ النقد الأدبي الحديث ج١	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ - حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتي
٤٩ - الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ - ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الملوذ ويوسف الأملكى
٥١ - مسار الرواية الإسبانية الأمريكية	داريو بيانوبيا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ - العلاج النفسى التذعيمي	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفي فطيم وعادل دمرdash
٥٣ - الدراما والتعليم	أ . ف . ألتجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ - المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ - ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ - الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ - الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ - مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ - المحبرة	كارلوس مونيث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ - التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ - موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهري
٦٢ - لذّة النص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ - تاريخ النقد الأدبي الحديث ج٢	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ - برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ - فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ - خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ - مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدي أخريف
٦٨ - تناشا العجوز وقصص أخرى	فالتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ - العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ - ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج روبريجت	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ - السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

- ٧٢ - السياسى العجوز ت . س . إليوت
- ٧٣ - نقد استجابة القارئ جين . ب . توميكنز
- ٧٤ - صلاح الدين والممالك فى مصر ل . ا . سيمينوفا
- ٧٥ - فن التراجم والسير الذاتية أندريه موروا
- ٧٦ - چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى مجموعة من الكتاب
- ٧٧ - تاريخ النقد الأئبى الحديث ج ٢ رينيه ويليك
- ٧٨ - العولة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية رونالد روبرتسون
- ٧٩ - شعرية التأليف بريس أوسبنسكى
- ٨٠ - بوشكين عند «نافورة الدموع» ألكسندر بوشكين
- ٨١ - الجماعات المتخيلة بندكت أندرسن
- ٨٢ - مسرح ميغيل ميغيل دى أونامونو
- ٨٣ - مختارات غوتفريد بن
- ٨٤ - موسوعة الأدب والنقد مجموعة من الكتاب
- ٨٥ - منصور الحلاج (مسرحية) صلاح زكى أقطاى
- ٨٦ - طول الليل جمال مير صادقى
- ٨٧ - نون والقلم جلال آل أحمد
- ٨٨ - الابتلاء بالتغرب جلال آل أحمد
- ٨٩ - الطريق الثالث أنتونى جينز
- ٩٠ - رسم السيف (قصص) نخبة من كتاب أمريكا اللاتينية
- ٩١ - المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق باربر الاسوستكا
- ٩٢ - أساليب ومضامين المسرح كارلوس ميغيل
- ٩٣ - محدثات العولة مايك فيذرستون وسكوت لاش
- ٩٤ - الحب الأول والصحة صمويل بيكيت
- ٩٥ - مختارات من المسرح الإشبانى أنطونيو بويزو بايخو
- ٩٦ - ثلاث زنبقات ووردة قصص مختارة
- ٩٧ - هوية فرنسا (المجلد الأول) فرنان برودل
- ٩٨ - الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى نماذج ومقالات
- ٩٩ - تاريخ السينما العالمية ديفيد روبنسون
- ١٠٠ - مسطرة العولة بول هيرست وجراهام تومبسون
- ١٠١ - النص الروائى (تقنيات ومناهج) بيرنار فاليط
- ١٠٢ - السياسة والتسامح عبد الكريم الخطيبى
- ١٠٣ - قبر ابن عربى يليه آباء عبد الوهاب المؤيد
- ١٠٤ - أويرا ماهوجنى برتولت بريشت
- ١٠٥ - مدخل إلى النص الجامع جيرارچينيت
- ١٠٦ - الأدب الأندلسى د. ماريا خيسوس روبيرامتى
- ١٠٧ - صورة القدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر نخبة
- ت : قواد مجلى
- ت . حسن ناظم وعلى حاكم
- ت : حسن بيومى
- ت : أحمد درويش
- ت : عبد المقصود عبد الكريم
- ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
- ت : أحمد محمود ونورا أمين
- ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
- ت : مكارم الغمرى
- ت : محمد طارق الشرقاوى
- ت : محمود السيد على
- ت : خالد المعالى
- ت : عبد الحميد شيحة
- ت : عبد الرازق بركات
- ت : أحمد فتحى يوسف شتا
- ت : ماجدة العنانى
- ت : إبراهيم الدسوقى شتا
- ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
- ت : محمد إبراهيم مبروك
- ت : محمد هناء عبد الفتاح
- ت : نادية جمال الدين
- ت : عبد الوهاب علوب
- ت : فوزية العشماوى
- ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
- ت : إيوار الخراط
- ت : بشير السباعى
- ت : أشرف الصباغ
- ت : إبراهيم قنديل
- ت : إبراهيم فتحى
- ت : رشيد بنحو
- ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
- ت : محمد بنيس
- ت : عبد الفقار مكاوى
- ت : عبد العزيز شبيل
- ت : أشرف على دعور
- ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأنثاسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكي
١٠٩ - حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ - مسرحيات حصاد كونجى وسكان المستعم	ول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمىة رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : ليس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنيل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبه من المترجمين
١٢١ - الليل الصغير في كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندي ، وإيزابيل كمال
١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ - الإمبراطورية العشائرية وعلاقاتها الدولية	نيتل الكسندر وفنابولينا	ت : أنور محمد إبراهيم
١٢٤ - الفجر الكاذب	جون جراى	ت : أحمد فؤاد بليغ
١٢٥ - التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديفى	ت : سمحه الخولى
١٢٦ - فعل القراءة	فولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ - إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ - الأدب المقارن	سوزان باستيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ - الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا نولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ - الشرق يصعد ثانية	أنثريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ - مصر القيمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ - ثقافة العولة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ - الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ - تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ - المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ - فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ - منكرات ضابط في الصلة الفرنسية	جوزيف ماري مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ - عالم التلفزيون بين الجمال والعنف	إيفلين تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ - باريسيفال	ريشارد فاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ - حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ - اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ - الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ - قضايا التطور في البحث الاجتماعى	بيريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ - صاحبة اللوكاندة	كارلو جوانونى	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥ - موت أرتيميو كروث	كارلوس فويتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ - الورقة الحمراء	ميجيل دي ليس	ت : على عبد الرؤوف الببى
١٤٧ - خطبة الإدانة الطويلة	تاتكريد نورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ - القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكي أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ - النظرية الشعرية عند إليوت وأندونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبير
١٥٠ - التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليمان	ت : منيرة كروان
١٥١ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ - عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	ت : محمد محمد الخطايبى
١٥٣ - غرام الفراعنة	فيولين فاتويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ - مدرسة فرانكفورت	فيل سايتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ - الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ - المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ - خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ - هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ - الإيديولوجية	بيليد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ - آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ - من المسرح الإشباني	اليفاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ - تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسوي	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ - موسوعة علم الاجتماع ج ١	جورجون مارشال	ت : بإشراف : محمد الجوهري
١٦٤ - شامبوليون (حياة من نور)	جان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ - حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصايفة
١٦٦ - العلاقات بين التينين والطمانين فى إسرائيل	يشعياهو ليتمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ - فى عالم طاغور	رابندراناث طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ - دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ - إبداعات أنبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ - الطريق	ميقيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ - وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ - حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطايبى
١٧٣ - معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ - صناعة الثقافة السوداء	ايلىس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ - التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ - نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ - أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ - مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ - حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ - قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ - النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

- ١٨٢ - العنف والنبوة و . ب . بيتس
- ١٨٣ - جان كوكتو على شاشة السينما رينيه جيلسون
- ١٨٤ - القاهرة .. حالة لا تنام هانز إيندورفر
- ١٨٥ - أسفار العهد القديم توماس تومسن
- ١٨٦ - معجم مصطلحات هيجل ميخائيل أنود
- ١٨٧ - الأرضة بزرّج علوى
- ١٨٨ - موت الأنب القين كرنان
- ١٨٩ - العمى والبصيرة پول دى مان
- ١٩٠ - محاورات كونفوشيوس كونفوشيوس
- ١٩١ - الكلام وأسمال الحاج أبو بكر إمام
- ١٩٢ - ساحت نامة إبراهيم بك ج١ زين العابدين المراغى
- ١٩٣ - عامل المنجم بيتر أبراهامز
- ١٩٤ - مضاربات من النقد الأثجو - أمريكى مجموعة من النقاد
- ١٩٥ - شتاء ٨٤ إسماعيل فصيح
- ١٩٦ - المهلة الأخيرة فالنتين راسيوتين
- ١٩٧ - الفاروق شمس العلماء شبلى النعمانى
- ١٩٨ - الاتصال الجماهيرى إدوين إمري وآخرون
- ١٩٩ - تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية يعقوب لاندأوى
- ٢٠٠ - ضحايا التنمية جبرمى سيبروك
- ٢٠١ - الجانب الدينى للفلسفة جوزايا رويس
- ٢٠٢ - تاريخ النقد الألبى الحديث ج٢ رينيه ويليك
- ٢٠٣ - الشعر والشاعرية أطفاف حسين حالى
- ٢٠٤ - تاريخ نقد العهد القديم زلمان شازار
- ٢٠٥ - الجينات والشعوب واللغات لويجى لوقا كافاللى - سفورزا
- ٢٠٦ - الهيولية تصنع علماً جديداً جيمس جلايك
- ٢٠٧ - ليل إفريقى رامون خوتاسندير
- ٢٠٨ - شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى دان أوريان
- ٢٠٩ - السرد والمسرح مجموعة من المؤلفين
- ٢١٠ - مثنويات حكيم سنائى سنائى الغزنوى
- ٢١١ - فردينان دوسوسير جوناثان كلر
- ٢١٢ - قصص الأمير مرزبان مرزبان بن رستم بن شروين
- ٢١٣ - مصر منذ قوم نابليون حتى رجل عبد الناصر ريمون فلاور
- ٢١٤ - قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع أنتونى جيندز
- ٢١٥ - سياحت نامة إبراهيم بك ج٢ زين العابدين المراغى
- ٢١٦ - جوانب أخرى من حياتهم مجموعة من المؤلفين
- ٢١٧ - مسرحيتان طليعيتان صمويل بيكيت
- ٢١٨ - راويلا خوليو كورتازان
- ت . ياسين طه حافظ
- ت . فتحى العشرى
- ت . دسوقى سعيد
- ت : عبد الوهاب علوب
- ت . إمام عبد الفتاح إمام
- ت : علاء منصور
- ت : بدر الديب
- ت : سعيد الغانمى
- ت : محسن سيد فرجاني
- ت . مصطفى حجازى السيد
- ت . محمود سلامة علوى
- ت : محمد عبد الواحد محمد
- ت . ماهر شفيق فريد
- ت . محمد علاء الدين منصور
- ت . أشرف الصباغ
- ت : جلال السعيد الحفناوى
- ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
- ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
- ت . فخرى لييب
- ت : أحمد الأنصارى
- ت . مجاهد عبد المنعم مجاهد
- ت . جلال السعيد الحفناوى
- ت : أحمد محمود هويدي
- ت : أحمد مستجير
- ت : على يوسف على
- ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
- ت . محمد أحمد صالح
- ت : أشرف الصباغ
- ت : يوسف عبد الفتاح فرج
- ت : محمود حمدي عبد الغنى
- ت : يوسف عبد الفتاح فرج
- ت : سيد أحمد على الناصرى
- ت . محمد محمود محي الدين
- ت : محمود سلامة علوى
- ت : أشرف الصباغ
- ت : نادية البنهاوى
- ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ - بقايا اليوم	كانزو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ - الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت . على يوسف على
٢٢١ - شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت رفعت سلام
٢٢٢ - فرانز كافكا	رونالد جراى	ت . نسيم مجلى
٢٢٣ - العلم فى مجتمع حر	بول فيراينر	ت . السيد محمد نقادى
٢٢٤ - دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت . منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ - حكاية غريق	جابريل جارتيا ماركث	ت . السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ - أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هريت لورانس	ت . طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ - المسرح الإسباني فى القرن السابع عشر	موسى مارديا ليف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ - علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وواف	ت . مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ - مازق البطل الوحيد	نورمان كيما	ت : أمير إبراهيم العمري
٢٣٠ - عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١ - الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت . جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ - مابعد المعلومات	توم ستينر	ت . مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣ - فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت . طلعت الشايب
٢٣٤ - الإسلام فى السودان	ج . سبنسر تريمينجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ - ديوان شمس تبريزى ج ١	جلال الدين الرومى	ت . إبراهيم الدسوقي شتا
٢٣٦ - الولاية	ميشيل تود	ت . أحمد الطيب
٢٣٧ - مصر أرض الوادى	روين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ - العولة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعيسى مديولى أحمد
٢٣٩ - العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلرافر - رايوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ - الإسلام والقرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ - فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ - سبعة أنماط من الغموض	وليام إميسون	ت : صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١)	ليفى بروفنسال	ت . مجموعة من المترجمين
٢٤٤ - الغليان	لاورا إسكييل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ - نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ - قصص مختارة	جابريل جرتيا ماركث	ت . على إبراهيم على منوفى
٢٤٧ - الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	ولتر أرميرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ - حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ - لغة التمزق	براجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ - علم اجتماع العلوم	بومنيك فيتك	ت : ماجدة أباطة
٢٥١ - موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جورجون مارشال	ت : ياشراف : محمد الجوهري
٢٥٢ - رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ - تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ - الفلسفة	ليف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ - أفلاطون	ليف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ - ديكارت	ديف روبنسون وجودي جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ - تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلي رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ - الفجر	سير أنجوس فريزر	ت : عبادة كحيلة
٢٥٩ - مختارات من الشعر الأرمني	نخبة	ت : قاروجان كازانچيان
٢٦٠ - موسوعة علم الاجتماع ج٢	جورجون مارشال	ت : بإشراف : محمد الجوهري
٢٦١ - رحلة في فكر زكي نجيب محمود	زكي نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ - مدينة المعجزات	إدوارد مندوتا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ - الكشف عن حافة الزمن	جون جرين	ت : علي يوسف علي
٢٦٤ - إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / ثلي	ت : لويس عوض
٢٦٥ - روايات مترجمة	أوسكار وايلد وهموويل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ - مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم صويلم
٢٦٧ - فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عروكي
٢٦٨ - ديوان شمس قبريزي ج٢	جلال الدين الرومي	ت : إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦٩ - وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم جيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ - وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم جيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ - الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقي جلال
٢٧٢ - الأديرة الأثرية في مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ - الاستعمار والأثرية في الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوي
٢٧٤ - السيدة بربارا	رومولو جلاجوس	ت : محمود علي مكي
٢٧٥ - د. س. إريت شاعرًا وناقدًا وكاتبًا مسرحيًا	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ - فنون السينما	فرانك جوتيران	ت : عبد القادر التلمساني
٢٧٧ - الجينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزي
٢٧٨ - البدايات	إسحق عظيموف	ت : ظريف عبد الله
٢٧٩ - الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ - من الأدب الهندي الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ - الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحلیم شرر الكهنوي	ت : جلال الحفناوي
٢٨٢ - طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وليبرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ - السهل يحترق	خوان روافو	ت : علي البمبي
٢٨٤ - هرقل مجنوناً	يوريبندس	ت : أحمد عثمان
٢٨٥ - رحلة الخوارجة حسن نظامي	حسن نظامي	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ - سياحت نامه إبراهيم بك ج٢	زين العابدين المراغي	ت : محمود سلامة علاوي
٢٨٧ - الثقافة والعولة والتنظيم العالمي	أنتوني كينج	ت : محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ - الفن الروائي	ديفيد لودج	ت : ماهر البطوطي
٢٨٩ - ديوان منجوهري الدامقاني	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ - علم اللغة والترجمة	جورج موان	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ - المسرح الإسباني في القرن العشرين ج١	فرانشيسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ - المسرح الإسباني في القرن العشرين ج٢	فرانشيسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

٢٩٢ - مقدمة للأدب العربي	روجر آلان	ت : نخبة من المترجمين
٢٩٤ - فن الشعر	يوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ - سلطان الأسطورة	جوزيف كاميل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ - مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوي
٢٩٧ - فن النحويين اليونانية والسوريانية	ديونيسيوس ثراكس - يوسف الأهواني	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ - مأساة العبيد	أبو بكر ثقافا بليوه	ت : مصطفى حجازي السيد
٢٩٩ - ثورة التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ - أسطورة برومتيوس مج ١	لويس عوض	ت : جمال الجزيري وبهاء جاهين
٣٠١ - أسطورة برومتيوس مج ٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيري ومحمد الجندي
٣٠٢ - فنجنشتين	جون هيتون وجودي جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣ - بوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ - ماركس	ريوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ - الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ - الحماسة - النقد الكانطي لتاريخ	جان - فرانسوا ليونار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ - الشعور	بيفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ - علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ - الذهن والمخ	انجوس چيلاتي	ت : جمال الجزيري
٣١٠ - يونج	ناجي هيد	ت : محيي الدين محمد حسن
٣١١ - مقال في المنهج الفلسفي	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ - روح الشعب الأسود	وليم دي بوير	ت : أسعد حليم
٣١٣ - أمثال فلسطينية	خابير بيان	ت : عبد الله الجعدي
٣١٤ - الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعي
٣١٥ - جرامشي في العالم العربي	ميشيل بروندينو	ت : كاميليا صبحي
٣١٦ - محاكمة سقراط	آ. ف. ستون	ت : نسيم مجلي
٣١٧ - بلاغ	شير لايموفا - زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ - الأدب العربي في السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ - صور دريدا	جايتير ياسييفاك وكريستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ - لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٢١ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ١ ج)	ليفى برو فنسال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ - وجهات نظر حديثة في تاريخ الفن الغربي	بليو. إيوجين كلينباور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ - فن الساتورا	تراث يوناني قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ - اللعب بالنار	أشرف أسدي	ت : محمود سلامة علاوي
٣٢٥ - عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كريستين يوسف
٣٢٦ - المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ - مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق علي منصور
٣٢٨ - يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ - رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

٢٣٠ - كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	ت . سامى صلاح
٢٣١ - عندما جاء السردين	ستيفن جراى	ت : سامية دياب
٢٣٢ - رحلة شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٣٣ - الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	ت : بكر عباس
٢٣٤ - لقطات من المستقبل	آرثر س. كلارك	ت : مصطفى فهمى
٢٣٥ - عصر الشك	ناتالى ساروت	ت : فتحى العشرى
٢٣٦ - متون الأهرام	نصوص قديمة	ت : حسن صابر
٢٣٧ - فلسفة الولاء	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٣٨ - نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٣٩ - تاريخ الأدب فى إيران ج٢	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٢٤٠ - اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	ت : فخرى لبيب
٢٤١ - قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	ت : حسن حلمى
٢٤٢ - سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت . عبد العزيز بقوش
٢٤٣ - العالم البرجوازي الزائل	نادين جورديمر	ت : سمير عبد ربه
٢٤٤ - الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	ت : سمير عبد ربه
٢٤٥ - الركض خلف الزمن	بونه ندائى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦ - سحر مصر	رشاد رشدى	ت : جمال الجزيرى
٢٤٧ - الصبية الطائشون	جان كوكتر	ت : بكر الحلو
٢٤٨ - المتصورة الأولى فى الألب التركى جا	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٢٤٩ - دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرين وآخرين	ت : أحمد عمر شاهين
٢٥٠ - بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	ت . عطية شحاتة
٢٥١ - مبادئ المنطق	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٥٢ - قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	ت : نعيم عطية
٢٥٣ - الفن الإسلامى فى الأتلس (هنسية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٥٤ - الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٥٥ - التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٥٦ - الميراث المر	بول سالم	ت . بدر الرفاعى
٢٥٧ - متون هيرميس	نصوص قديمة	ت : عمر الفاروق عمر
٢٥٨ - أمثال الهوسا العامية	نخبة	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٥٩ - محاورات بارمنيدس	أفلاطون	ت : حبيب الشارونى
٢٦٠ - أنثروبولوجيا اللغة	أندرية جاكوب ونويلا باركان	ت . ليلي الشربيني
٢٦١ - التصحر : التهديد والمواجهة	آلان جرينجر	ت : عاطف معتمد وآمال شاوور
٢٦٢ - تلميذ باينبرج	هاينرش شبورال	ت . سيد أحمد فتح الله
٢٦٣ - حركات التحرر الأفريقى	ريتشارد جيبسون	ت : صبرى محمد حسن
٢٦٤ - حادثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	ت : نجلاء أبو عجاج
٢٦٥ - سأم باريس	شارل بودلير	ت : محمد أحمد حمد
٢٦٦ - نساء يركضن مع النتاب	كلاريسا بنكولا	ت : مصطفى محمود محمد
٢٦٧ - القلم الجرىء	نخبة	ت : البراق عبد الهادى رضا

- ٢٦٨ - المصطلح السردى جيرالد برنس
٢٦٩ - المرأة فى أدب نجيب محفوظ فوزية العشماوى
٢٧٠ - الفن والحياة فى مصر الفرعونية كليرلا لويت
٢٧١ - المتصوفة الأولون فى الأدب التركى ج٢ محمد قواد كوبريلى
٢٧٢ - عاش الشباب وانغ مينغ
٢٧٣ - كيف تعد رسالة دكتوراه أمبرتو إيكو
٢٧٤ - اليوم السادس أندريه شديد
٢٧٥ - الخلود ميلان كونديرا
٢٧٦ - الغضب وأحلام السنين نخبة
٢٧٧ - تاريخ الأدب فى إيران ج٤ على أصغر حكمت
٢٧٨ - المسافر محمد إقبال
٢٧٩ - ملك فى الحديقة سنيل باث
٢٨٠ - حديث عن الخسارة جونتير جراس
٢٨١ - أساسيات اللغة ر. ل. تراسك
٢٨٢ - تاريخ طبرستان بهاء الدين محمد إسفنديار
٢٨٣ - هدية الحجاز محمد إقبال
٢٨٤ - القصص التى يحكيها الأطفال سوزان إنجيل
٢٨٥ - مشترى العشق محمد على بهزادراد
٢٨٦ - دفاعاً عن التاريخ الألبى النسوى جانيت تود
٢٨٧ - أغنيات وسوناتات چون دن
٢٨٨ - مواظ سعدى الشيرازى سعدى الشيرازى
٢٨٩ - من الأدب الباكستانى المعاصر نخبة
٢٩٠ - الأرشيقات والمدن الكبرى نخبة
٢٩١ - الحافلة اليلكية مايف بينشى
٢٩٢ - مقامات ورسائل أندلسية فرناندو دى لاجرانخا
٢٩٣ - فى قلب الشرق ندوة لويس ماسينيون
٢٩٤ - القوى الأربع الأساسية فى الكون بول ديفيز
٢٩٥ - آلام سياوش إسماعيل فصيح
٢٩٦ - السافاك تقى نجارى راد
٢٩٧ - نيتشه لورانس جين
٢٩٨ - سارتر فيليب تودى
٢٩٩ - كامى ديفيد ميروفتس
٤٠٠ - مومو مشيانيل إنده
٤٠١ - الرياضيات زيادون ساردر
٤٠٢ - هوكنج ج. ب. ماك ايفوى
٤٠٣ - ربة المطر والملابس تصنع الناس تولور شتورم
٤٠٤ - تعويذة الحسى ديفيد إبرام
٤٠٥ - إيزابيل أندريه جيد
٤٠٦ - المستعربون الإسبان فى القرن ١٩ مانويلا مانتاناريس
٤٠٧ - الأدب الإسبانى المعاصر بقلم كليليه أعلام مختلفة
٤٠٨ - معجم تاريخ مصر جوان فونشركنج
٤٠٩ - انتصار السعادة برتراند راسل
- ت : عابد خزندار
ت : فوزية العشماوى
ت : فاطمة عبد الله محمود
ت : عبد الله أحمد إبراهيم
ت : وحيد السعيد عبد الحميد
ت : على إبراهيم على منوفى
ت : حمادة إبراهيم
ت : خالد أبو اليزيد
ت : إربار الخراط
ت : محمد علاء الدين منصور
ت : يوسف عبد الفتاح فرج
ت : جمال عبد الرحمن
ت : شيرين عبد السلام
ت : رانيا إبراهيم يوسف
ت : أحمد محمد نادى
ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
ت : إيزابيل كمال
ت : يوسف عبد الفتاح فرج
ت : ريهام حسين إبراهيم
ت : بهاء چاهين
ت : محمد علاء الدين منصور
ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
ت : عثمان مصطفى عثمان
ت : منى الدروبي
ت : عبد اللطيف عبد الحليم
ت : زينب محمود الخضيرى
ت : هاشم أحمد محمد
ت : سليم حمدان
ت : محمود سلامة علاوى
ت : إمام عبد الفتاح إمام
ت : إمام عبد الفتاح إمام
ت : إمام عبد الفتاح إمام
ت : باهر الجوهري
ت : ممدوح عبد المنعم
ت : ممدوح عبد المنعم
ت : عماد حسن بكر
ت : ظبية خميس
ت : حمادة إبراهيم
ت : جمال أحمد عبد الرحمن
ت : طلعت شاهين
ت : عنان الشهاوى
ت : إلهامى عمارة

٤١٠ - خلاصة القرن	كارل بوير	ت : الزواوي بغورة
٤١١ - همس من الماضي	جينيغر أكرمان	ت : أحمد مستجير
٤١٢ - تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ٢ج)	ليفى بروفتسال	ت : نخبة
٤١٣ - أغنيات المتقى	ناظم حكمت	ت : محمد البخاري
٤١٤ - الجمهورية العالمية للآداب	ياسكال كازانوفا	ت : أمل الصبان
٤١٥ - صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	ت : أحمد كامل عبد الرحيم
٤١٦ - مبادئ النقد الأدبي والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	ت : مصطفى بدوي
٤١٧ - تاريخ النقد الأدبي الحديث ج ٥	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤١٨ - سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية	جين هاثواي	ت : عبد الرحمن الشيخ
٤١٩ - العصر الذهبي للإسكندرية	جون ماريو	ت : نسيم مجلى
٤٢٠ - مكرو ميجاس	فولتير	ت : الطيب بن رجب
٤٢١ - الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي	روى متحدة	ت : أشرف محمد كيلاني
٤٢٢ - رحلة لاستكشاف أفريقيا ج ١	نخبة	ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٢٣ - إسرارات الرجل الطيف	نخبة	ت : وحيد النقاش
٤٢٤ - لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبد الرحمن الجامي	ت : محمد علاء الدين منصور
٤٢٥ - من طاووس حتى فرح	محمود طلوعى	ت : محمود سلامة علاوى
٤٢٦ - الظانين وقسم آخرى من فلسطين	نخبة	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧ - يانديراس الطاغية	باي إنكلان	ت : ثريا شلبي
٤٢٨ - الخزائن الخفية	محمد هوتك	ت : محمد أمان صافي
٤٢٩ - هيجل	ليود سبنسر وأندرجى كروز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٠ - كانط	كرستوفر وانت وأندرجى كليموفسكى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣١ - فوكو	كريس هيروكس وزوران جفتيك	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٢ - ماكياقلى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٣ - جويس	ديفيد نوريس وكارل قلنت	ت : حمدي الجابري
٤٣٤ - الرمانسية	نونكان هيث وچودن بورهام	ت : عصام حجازي
٤٣٥ - توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ت : ناجي رشوان
٤٣٦ - تاريخ الفلسفة (مج ١)	فردريك كويلستون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٧ - رحالة هندي في بلاد الشرق	شيلي النعماني	ت : جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨ - بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بييرس	ت : عابدة سيف الدولة
٤٣٩ - موت المرابي	صدر الدين عيني	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠ - قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	ت : محمد الشرقاوى
٤٤١ - رب الأشياء الصغيرة	أرونداتي روى	ت : فخرى لييب
٤٤٢ - حثشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ت : ماهر جويجاني
٤٤٣ - اللغة العربية	كيس نرستينج	ت : محمد الشرقاوى
٤٤٤ - أمريكا اللاتينية : الثقافات القيمة	لاوريت سيجورنه	ت : صالح علماني
٤٤٥ - حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلري	ت : محمد محمد يونس
٤٤٦ - التحالف الأسود	ألكستندر كوكيرن وجيفرى مانت كير	ت : أحمد محمود

٤٤٧ - نظرية الكم	ج. پ. ماك ايفوى	ت : ممنوح عبد المنعم
٤٤٨ - علم نفس التطور	ديلان ايفانز - أوسكار زاريت	ت : ممنوح عبد المنعم
٤٤٩ - الحركة النسائية	مجموعة	ت : جمال الجزيري
٤٥٠ - ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا - ريبكارات	ت : جمال الجزيري
٤٥١ - الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن / بون فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢ - لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجناتزي / أوسكار زاريت	ت : محي الدين مزيد
٤٥٣ - القاهرة : إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	ت : خليوم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤ - خمسون عاماً من السينما القرشبية	رينيه بريدال	ت : سوزان خليل
٤٥٥ - تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فريدريك كوبلستون	ت : محمود سيد أحمد
٤٥٦ - لا تتسنى	مريم جعفرى	ت : هويدا عزت محمد
٤٥٧ - النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولار اوكين	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٨ - الموريسكيون الأندلسيون	خوليو كارو باروخا	ت : جمال عبد الرحمن
٤٥٩ - نمو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
٤٦٠ - الفاشية والنازية	ستوارت هود - ليتزا جانستز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦١ - لكان	داريان ليدر - جودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦٢ - طه حسين من الأزم إلى السوربون	عبد الرشيد الصادق محمودى	ت : عبد الرشيد الصادق محمودى
٤٦٣ - الدولة المارقة	ويليام بلوم	ت : كمال السيد
٤٦٤ - ديمقراطية القلة	ميكايل بارتى	ت : حصّة منيف
٤٦٥ - قصص اليهود	لويس جنزيرج	ت : جمال الرفاعى
٤٦٦ - حكايات حب ويطولات فرعونية	فيولين فانويك	ت : فاطمة محمود
٤٦٧ - التفكير السياسى	ستيفين ديلى	ت : ربيع وهبة
٤٦٨ - روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٤٦٩ - جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	ت : مجدى عبد الرازق
٤٧٠ - الأراضى والجودة البيئية	نخبة	ت : محمد السيد الننة
٤٧١ - رحلة لاستكشاف أفريقيا ج ٢	نخبة	ت : عبد الله الرازق إبراهيم
٤٧٢ - بون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثريانتس سايبيرا	ت : سليمان العطار
٤٧٣ - بون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثريانتس سايبيرا	ت : سليمان العطار
٤٧٤ - الأدب والنسوية	بام موريس	ت : سهام عبد السلام
٤٧٥ - صوت مصر : أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	ت : عادل هلال عنانى
٤٧٦ - أرض العباب بعيدة : بيم التونسي	ماريلين بوث	ت : سحر توفيق
٤٧٧ - تاريخ الصين	هيلدا هوخام	ت : أشرف كيلانى
٤٧٨ - الصين والولايات المتحدة	ليو شيه تشنج ولى شى تونج	ت : عبد العزيز حمدي
٤٧٩ - المقهى (مسرحية صينية)	لاوشه	ت : عبد العزيز حمدي
٤٨٠ - تسلى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	ت : عبد العزيز حمدي
٤٨١ - عباءة النبى	روى متحدة	ت : رضوان السيد
٤٨٢ - موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	ت : فاطمة محمود
٤٨٣ - النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	ت : أحمد الشامى
٤٨٤ - جمالية التلقى	هانسن روبييرت يابوس	ت : رشيد بنحو

٤٨٥ - التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٦ - الذاكرة الحضارية	يان أسمن	ت : عبد الحليم عبد الغنى رجب
٤٨٧ - الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٨ - الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٤٨٩ - هُسرُل : الفلسفة علماً دقيقاً	هُسُرُل	ت : محمود رجب
٤٩٠ - أسمار البيغاء	محمد قدرى	ت : عبد الوهاب علوب
٤٩١ - نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	ت : سمير عبد ربه
٤٩٢ - محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	ت : محمد رفعت عواد
٤٩٢ - خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	ت : محمد صالح الضالع
٤٩٤ - كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	ت : شريف الصيفى
٤٩٥ - اللوى	إدوارد تيفان	ت : حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦ - الحكم والسياسة فى أفريقيا ج١	إكوانو بانولى	ت : مجموعة من المترجمين
٤٩٧ - العلمانية والنوع واللولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	ت : مصطفى رياض
٤٩٨ - النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريونز	ت : أحمد على بنوى
٤٩٩ - تقاطعات : الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	ت : فيصل بن خضراء
٥٠٠ - فى طعوتى (دراسة فى المسيرة الذاتية العربية)	تيتز روكى	ت : طلعت الشايب
٥٠١ - تاريخ النساء فى الغرب	آرثر جولد هامر	ت : سحر فراج
٥٠٢ - أصوات بديلة	هدى الصدة	ت : هالة كمال
٥٠٣ - مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	ت : محمد نور الدين عبد المنعم
٥٠٤ - كتابات أساسية ج١	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٥ - كتابات أساسية ج٢	مارتن هايدجر	ت : إسماعيل المصدق
٥٠٦ - ربما كان قديساً	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥٠٧ - سيدة الماضى الجميل	بيتر شيفر	ت : شوقى فهمى
٥٠٨ - المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبد الباقي جلبنارلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٥٠٩ - الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	ت : قاسم عبده قاسم
٥١٠ - الأرملة الماكرة	كارلو جولونى	ت : عبد الرازق عيد
٥١١ - كوكب مرقع	آن تيلر	ت : عبد الحميد فهمى الجمال
٥١٢ - كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريغان	ت : جمال عبد الناصر
٥١٣ - العلم الجسور	تيد أنتون	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤ - مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	ت : مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥ - من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى بوجلاس	ت : فدوى مالطى بوجلاس
٥١٦ - إرادة الإنسان فى شفاء الإيمان	أرنولد واشنطن - وبونا باوندى	ت : صبرى محمد حسن
٥١٧ - نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨ - استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	ت : هاشم أحمد محمد
٥١٩ - محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا روس	ت : أحمد الأنصارى
٥٢٠ - الولع الفرنسى بمصر من الطم إلى المشروع	أحمد يوسف	ت : أمل الصبان
٥٢١ - قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	ت : عبد الوهاب بكر

٥٢٢ - إسبانيا في تاريخها	أميركو كاسترو	ت : علي إبراهيم منوفى
٥٢٣ - الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابين مالدونادو	ت : علي إبراهيم منوفى
٥٢٤ - الملك لير	وايم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٥٢٥ - موسم صيد في بيروت وقصص أخرى	لنيس جونسون رزيفز	ت : نادية رفعت
٥٢٦ - علم السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	ت : محيى الدين مزيد
٥٢٧ - كافكا	ديفيد زين ميروقتس وروبرت كرمب	ت : جمال الجزيرى
٥٢٨ - تروتسكى والماركسية	طارق على وفل إيفانز	ت : جمال الجزيرى
٥٢٩ - بدائع العلامة إقبال في شعره الأردى	محمد إقبال	ت : حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠ - منخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	ت : عمر الفاروق عمر
٥٣١ - ما الذى حدث في «حَث» ١١ سبتمبر؟	چاك دريدا	ت : صفاء فتحى
٥٣٢ - المغامر والمستشرق	هنرى لورنس	ت : بشير السباعى
٥٣٣ - تعلم اللغة الثانية	سوزان جاس	ت : محمد الشرقاوى
٥٣٤ - الإسلاميون الجزائريون	سيقرين لاي	ت : حمادة إبراهيم
٥٣٥ - مخزن الأسرار	نظامى الكنجوى	ت : عبد العزيز بقوش
٥٣٦ - الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتجتون	ت : شوقى جلال
٥٣٧ - للحب والحرية	نخبة	ت : عبد الغفار مكاوى
٥٣٨ - النفس والآخر في قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلز	ت : محمد الحبيدى
٥٣٩ - خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	ت : محسن مصيلحى
٥٤٠ - توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	ت : رؤوف عباس
٥٤١ - هي تنخيل وهلاس أخرى	خوان خوسيه مياس	ت : مروة رنق
٥٤٢ - قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	ت : نعيم عطية
٥٤٣ - السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	ت : وفاء عبد القادر
٥٤٤ - ميلانى كلاين	نخبة	ت : حمدي الجابرى
٥٤٥ - ياله من سباق محموم	فراستيس كريك	ت : عزت عامر
٥٤٦ - ريموس	ت.ب. وايزمان	ت : توفيق على منصور
٥٤٧ - يارت	فيليب ثودى وأن كورس	ت : جمال الجزيرى
٥٤٨ - علم الاجتماع	ريتشارد أوزيرن ويورن فان لون	ت : حمدي الجابرى
٥٤٩ - علم العلامات	بول كويلى وليتا جانز	ت : جمال الجزيرى
٥٥٠ - شكسبير	نيك جروم وييرو	ت : حمدي الجابرى
٥٥١ - الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	ت : سمحه الخولى
٥٥٢ - قصص مثالية	ميجيل دى ثريانتس	ت : علي عبد الرزاق البمبى
٥٥٣ - مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	ت : رجاء ياقوت
٥٥٤ - مصر في عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	ت : عبد السميع عمر زين الدين
٥٥٥ - إستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	ت : أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجالى
٥٥٦ - جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	ت : حمدي الجابرى
٥٥٧ - الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٥٥٨ - الدراسات الثقافية	زيودين ساردار ويورين فان لون	ت : وفاء عبد القادر
٥٥٩ - الماس الزائف	تشا تشاجى	ت : عبد الحى أحمد سالم

٥٦٠ - صلصلة الجرس	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦١ - جناح جبريل	محمد إقبال	ت : جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢ - بلايين وبلايين	كارل ساجان	ت : عزت عامر
٥٦٣ - ورود الخريف	خاينيتو بينايبنتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٤ - عَشُ الغريب	خاينيتو بينايبنتى	ت : صبرى محمدى التهامى
٥٦٥ - الشرق الأوسط المعاصر	ديورا . ج. جيرنر	ت : أحمد عبد الحميد أحمد
٥٦٦ - تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	ت : على السيد على
٥٦٧ - الوطن المغتصب	مايكل رايس	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨ - الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	ت : عبد السلام حيدر
٥٦٨ - موقع الثقافة	هوى . ك . بابا	ت : ثائر ديب
٥٧٠ - دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	ت : يوسف الشارونى
٥٧١ - تاريخ النقد الإشباني المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	ت : السيد عبد الظاهر
٥٧٢ - الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	ت : كمال السيد
٥٧٣ - فرويد	ريتشارد ابيحنانس وأسكار زارتى	ت : جمال الجزيرى
٥٧٤ - مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	ت : علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥ - الاقتصاد السياسى للعولة	نجير وودز	ت : أحمد محمود
٥٧٦ - فكر ثريانتس	أمريكو كاسترو	ت : ناهد العشرى محمد
٥٧٧ - مغامرات بينوكيو	كارلو كوالدى	ت : محمد قدرى عمارة
٥٧٨ - الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	ت : محمد إبراهيم وعصام عبد الرزاق
٥٧٩ - تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	ت : محيى الدين مزيد
٥٨٠ - دائرة المعارف الدولية	چون فيزر ويول سيترجز	ت : محمد فتحى عبد الهادى
٥٨١ - الحمقى يموتون	ماريو بوزو	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢ - مرايا الذات	هوشنك كلشيرى	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣ - الجيران	أحمد محمود	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤ - سفر	محمود نولت أبادى	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥ - الأمير احتجاج	هوشنك كلشيرى	ت : سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦ - السينما العربية والأفريقية	ليزيث مالكموس وروى آرمرز	ت : سهام عبد السلام
٥٨٧ - تاريخ تطور الفكر الصينى	نخبة	ت : عبد العزيز حمدى
٥٨٨ - أمحنوتب الثالث	أنيس كابرول	ت : ماهر جويجاتى
٥٨٩ - تمبكت العجيبه	فيلكس ديواه	ت : عبد الله عبد الرزاق إبراهيم
٥٩٠ - أساطير من الموروثات الشعبية الفنلنيه	نخبة	ت : محمود مهدى عبد الله
٥٩١ - الشاعر والمفكر	هوراتيوس	ت : على عبد التواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢ - الثورة المصرية	محمد صبرى السورىونى	ت : مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان
٥٩٣ - قصائد ساحرة	بول فاليرى	ت : بكر الطوى
٥٩٤ - القلب السمين	سوزانا تامارو	ت : أمانى فوزى
٥٩٥ - الحكم والسياسة فى أفريقيا ج٢	إكوانو بانولى	ت : نخبة
٥٩٦ - الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إنبوار الخراط
٥٩٧ - مسلمو غرناطة	خوليو كاروياروخا	ت : جمال عبد الرحمن

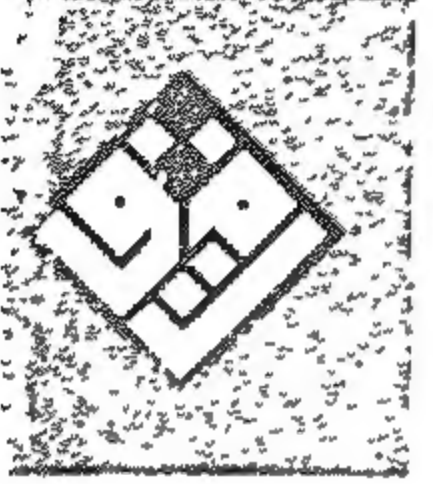
٥٩٨ - مصر وكنعان وإسرائيل	نونالد ريدفورد	ت : بيومي على قنديل
٥٩٩ - فلسفة الشرق	هرداد مهرين	ت : محمود علاوى
٦٠٠ - الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	ت : مدحت طه
٦٠١ - النسوية والمواطنة	ريان فوت	ت : أيمن بكر وسمر الشيشكلي
٦٠٢ - نحو فلسفة ما بعد الحداثة	جيمس وليامز	ت : إيمان عبد العزيز
٦٠٣ - النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	ت : وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤ - الكوارث الطبيعية	باتريك ل. أبوت	ت : توفيق على منصور
٦٠٥ - مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيروسكى الصغير	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦ - قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	ت : محمود إبراهيم السعدنى
٦٠٧ - قلب الجزيرة العربية ج١	هارى سينت فيلبى	ت : صبرى محمد حسن
٦٠٨ - قلب الجزيرة العربية ج٢	هاردى سينت فيلبى	ت : صبرى محمد حسن
٦٠٩ - الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	ت : شوقى جلال
٦١٠ - العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	ت : على إبراهيم منوفى
٦١١ - النقد والأيدولوجية	تيرى إيجلتون	ت : فخرى صالح
٦١٢ - رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	ت : محمد محمد يونس
٦١٣ - السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	ت : محمد فريد حجاب
٦١٤ - بيت الأقصر الكبير	فوزية أسعد	ت : منى قطان
٦١٥ - عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد	أليس بسيرينى	ت : محمد رفعت عواد
٦١٦ - أساطير بيضاء	روبرت يانج	ت : أحمد محمود
٦١٧ - الفولكلور والبحر	هوراس بيك	ت : أحمد محمود
٦١٨ - نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	ت : جلال البنا
٦١٩ - مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبلوى	ت : عايدة الباجورى
٦٢٠ - السلام الصليبي	توماس ماستنك	ت : بشير السباعى
٦٢١ - النوية المعبر الحضارى	وليم . ى . آدمز	ت : فؤاد عكود
٦٢٢ - أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	ت : أمير تبيه وعبد الرحمن حجازى
٦٢٣ - نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	ت : يوسف عبد الفتاح
٦٢٤ - أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	ت : عمر الفاروق
٦٢٥ - الجرح السرى	جان جينيه	ت : محمد برادة
٦٢٦ - مختارات شعرية مترجمة ج٢	نخبة	ت : توفيق على منصور
٦٢٧ - حكايات إيرانية	نخبة	ت : عبد الوهاب طوب
٦٢٨ - أصل الأنواع	تشارلس داروين	ت : مجدى محمود المليجى
٦٢٩ - قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاى جويات	ت : عزة الخميسى
٦٣٠ - سيرتى الذاتية	أحمد بللو	ت : صبرى محمد حسن
٦٣١ - مضارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	ت : بإشراف : حسن طلب
٦٣٢ - المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	ت : رانيا محمد
٦٣٣ - الحب وفنونه	نخبة	ت : حمادة إبراهيم
٦٣٤ - مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	ت : مصطفى البهنساوى
٦٣٥ - التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	ت : سمير كريم

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٣٥١٦ / ٢٠٠٤



Stabilization and Adjustment in Egypt



Reform or De-Industrialization

يتناول هذا الكتاب دراسة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر ERSAP، والآثار التي كانت محل اهتمام كبير بالنسبة للمجتمع الدولي. وتعتبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن البرنامج يمثل قصة نجاح بل ويعتبر نموذجاً تحتذى الدول الأخرى. إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي له أيضاً منتقديه على أية حال، والذين يرفضون اتجاهه نحو تحجيم الحكومة، ويخشون من الآثار السلبية المحتملة على النمو والتنمية، ويتناول المؤلف هذه الاهتمامات بالبحث جنباً إلى جنب مع الآثار السلبية الاجتماعية المحتملة للبرنامج.

وهذه الدراسة الحيوية التي جاءت في حينها تتناول بالتحليل أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي على مستويين متميزين هما مستوى الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي. فعلى المستوى الكلي تتناول الدراسة آثار البرنامج على متغيرات تتضمن أسعار الفائدة والصرف، والدين العام المحلي، والميزان التجاري، وعجز الموازنة والتضخم، أما على المستوى الجزئي، فقد تم النظر في حالتى دراسة بالتفصيل هما: صناعة الألومنيوم وصناعة الحديد والصلب، وكلتاهما من الصناعات كثيفة الطاقة، وتأثرتا على وجه الخصوص ببرنامج الإصلاح الاقتصادي لزيادة أسعار الطاقة^{٢٢} كي تتعادل مع الأسعار العالمية، كما أنهما أيضاً تعتبران عادة من الصناعات الأساسية لأي عملية تصنيع جادة.

وهذا الكتاب سيكون بلا شك ذا فائدة وأهمية للممارسين وصا السياسات، والدارسين للاقتصاد والاقتصاد الصناعي واقتصادات التنمية ودراسات التنمية.

Bibliotheca Alexandrina



0552941